فِي اللُّغَةِ وَالأَدَبِ

دِرَاسَاتٌ وَبُحُوثٌ

تأليف

الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحي

المجلد الاول



في اللغة والأدب

1

في اللغة والأدب

دراسات وبحوث

تأليف

الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحي

المجلد الأول







بسم الله الرحمن الرحيم

السيرة الذاتية

- ولد عام 1935 بمحافظة المنوفية ـ جمهورية مصر العربية.
- انتقل إلى القاهرة في الثامنة من عمره.
- أتم حفظ القرآن الكريم برواية حفص في الثالثة عشرة من عمره.
- التحق بمعهد القاهرة الديني بالأزهر الشريف، وحصل على الشهادة الابتدائية عام 1953 م، ثم على الشهادة الثانوية عام 1958 م.
- التحق بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ـ وحصل على شهادة الليسانس في علوم اللغة العربية والشريعة الإسلامية عام 1962 م.
- حصل من الكلية نفسها على شهادة الماجستير (قسم النحو والصرف والعروض) عام 1972 م، بتقدير «ممتاز»، وكان موضوع أطروحته (ابن معطي وآراؤه النحوية، مع تحقيق كتابه: الفصول الخمسون)..
- ومن كلية دار العلوم أيضاً حصل على شهادة الدكتوراه (قسم النحو والصرف والعروض) عام 1978 بمرتبة الشرف الأولى. وكان موضوع أطروحته (ابن الشَّجَري وآراؤه النحوية، مع تحقيق الجزء الأول من كتابه: الأمالي النحوية).
- عمل عقب تخرجه عام 1963 م معيداً بمعهد الدراسات العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. وفي عام 1965 م ترك الجامعة الأمريكية، وعين خبيراً بمعهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ اليونسكو العربية)، وظل بمعهد المخطوطات إلى أواخر عام 1978 م، حيث انتدب أستاذاً مشاركاً بقسم الدراسات العليا العربية بكلية الشريعة ـ جامعة

الملك عبد العزيز بمكة المكرمة ـ (كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى الآن). ثم استقال منها بنهاية العام الدراسي 1409 هـ = 1989 م.

ـ عين أستاذاً مساعداً بكلية الدراسات العربية والإسلامية بجامعة القاهرة ـ فرع الفيوم، في 1991/3/27، ثم رقي أستاذاً بتاريخ 1995/5/31. ثم عمل أستاذاً ورئيساً لقسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب ـ جامعة حلوان.

ـ عمل خبيراً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، وبمركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية، وعضواً بالهيئة المشتركة لخدمة التراث العربي (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ معهد إحياء المخطوطات العربية).

ـ انتقل إلى جوار ربه في صباح الثلاثاء الموافق 6 ذي الحجة 1419 هـ = 23 مارس 1999 م.

النشاط العلمي

- اتصل بالمخطوطات العربية منذ أن كان طالباً بالسنة الأولى بكلية دار العلوم: ناسخاً ومفهرساً ومحققاً، فنسخ كثيراً من المخطوطات المشرقية والمغربية، وأعان ببعض المستشرقين الذين نزلوا مصر.
- شارك في نشاط معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، على امتداد ثلاثة عشر عاماً، واختير عضواً في بعثاته لدراسة وتصوير المخطوطات. ومن البلدان التي زارها وفهرس نوادر مخطوطاتها:
  - تركيا، عام 1970 م.
  - المغرب الأقصى، مرتين: عام 1972 م، وعام 1975 م.
  - المملكة العربية السعوية، عام 1973 م.
  - جمهورية اليمن الشمالية، عام 1974 م.

وقد اكتشف في هذه البلدان بعض المخطوطات المجهولة التي لم يكن يعلم الناس عنها شيئاً، والتي لم تكن مدرجةً في فهارس المكتبات.

- شارك في ندوة «أبناء الأثير» التي عقدتها جامعة الموصل بالجمهورية العراقية (مارس 1982 م)، واشترك ببحث عنوانه «مجد الدين بن الأثير وجهوده في علم غريب الحديث».
- شارك وحاضر في الندوات التي عقدتها مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي (التي أسسها معالي الشيخ أحمد زكي يماني لدراسة وجمع وفهرسة المخطوطات الإسلامية): القاهرة - يناير 1994 م، استانبول - سبتمبر 1994 م ، لندن - يونيه 1995 م.

- شارك في ندوة «تاريخ الطباعة العربية في القرن التاسع عشر» التي أقامها مركز جمعية الماجد للتراث والثقافة بدبي - أكتوبر 1995 م.
- شارك في تدقيق وتحرير (مدخل قاموس القرآن الكريم) الذي أصدرته مؤسسة الكويت للتقدم العلمي 1412 هـ - 1992 م.
- حرر مادة «أحمد محمد شاكر» في دائرة المعارف الإسلامية التي تصدر في استانبول باللغة التركية.
- نشر عدة مقالات بمجلات الرسالة والهلال والكتاب العربي والمجلة والثقافة والشعر بالقاهرة. ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ودمشق، والعربي بالكويت، ودعوة الحق بالمغرب، وكلية اللغة العربية بمكة المكرمة.
- شارك في ندوة «المحافظة على كنوز التراث الإسلامي» التي عقدت على هامش الدورة الثالثة للمجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية - عمان - الأردن، سبتمبر 1996 م.
- شارك في تقويم برامج كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي - الإمارات العربية المتحدة - نوفمبر 1996 م.

الإنتاج العلمي

من سنة 1963 إلى سنة 1998 م

التحقيقـــات

1 ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين بن الأثير المتوفى سنة 606 هـ: (خمسة أجزاء: الثلاثة الأولى بالاشتراك، والرابع والخامس بالانفراد) مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1383 هـ = 1963 م.

2 ـ طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي المتوفى سنة 771 هـ: (عشرة أجزاء. بالاشتراك)، الطبعة الأولى بمطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1383 هـ = 1964 م، والطبعة الثانية بدار هَجَر، القاهرة 1413 هـ = 1992 م.

3 ـ العِقْد الثمين في تاريخ البلد الأمين (مكة المكرمة)، لتقي الدين الفاسي المتوفى سنة 832 هـ (الجزء الثامن)، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة 1388 هـ = 1969 م.

4 ـ كتاب الغريبين ـ غريبي القرآن والحديث ـ لأبي عبيد الهروي المتوفى سنة 401 هـ (الجزء الأول)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة 1390 هـ = 1970 م.

5 ـ الفصول الخمسون ـ في النحو ـ لابن معطي، المتوفى سنة 628 هـ ـ وهو رسالة الماجستير بكلية دار العلوم ـ. مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1396 هـ = 1976 م.

6 ـ تاج العروس شرح القاموس، للمرتضى الزبيدي المتوفى سنة 1205 هـ. (الجزء السادس عشر) وزارة الإعلام بالكويت، 1396 هـ = 1976 م.

7 ـ الجزء الثامن والعشرون منه. الكويت 1413 هـ = 1993 م.

8 ـ منال الطالب في شرح طوال الغرائب، لمجد الدين بن الأثير، المتوفى سنة 606 هـ. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـ جامعة أم القرى بمكة المكرمة 1403 هـ = 1983 م ـ وقد حصل هذا الكتاب على الجائزة الأولى في تحقيق التراث بمجمع اللغة العربية بالقاهرة.

9 ـ أرجوزة قديمة في النحو، لليشكري المتوفى سنة ٣٧٠ هـ. (نشرت ضمن: دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى أبي فهر محمود محمد شاكر، بمناسبة بلوغه السبعين)، مطبعة المدني، القاهرة 1403 هـ = 1982 م.

10 ـ كتاب الشعر ـ أو شرح الأبيات المُشْكِلة الإعراب ـ لأبي علي الفارسي، المتوفى سنة 377 هـ (جزءان)، مكتبة الخانجي، القاهرة 1408 هـ = 1988 م.

11 ـ أمالي ابن الشجري، المتوفى سنة 542 هـ (ثلاثة أجزاء اشتملت على (84) مجلساً، منها (49) مجلساً حصل بها المحقق على شهادة «الدكتوراه» من كلية دار العلوم)، مكتبة الخانجي، القاهرة 1413 هـ = 1992 م.

12 ـ ذكر النسوة المتعبدات الصوفيات، لأبي عبد الرحمن السلمي، المتوفى سنة 412 هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة 1413 هـ = 1993 م.

13 ـ أعمار الأعيان، لابن الجوزي، المتوفى سنة 597 هـ. مكتبة الخانجي، القاهرة، 1414 هـ = 1994 م.

المؤلفـــات

14 ـ مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة 1405 هـ = 1985 م.

15 ـ عن التصحيف والتحريف ـ محاضرة نشرت في ذيل الكتاب السابق.

16 ـ الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم ـ مكتبة الخانجي، القاهرة 1406 هـ = 1985 م.

17 ـ نبذة في تاريخ الطب العربي ـ مقدمة لكتاب الطب النبوي، لابن قيم الجوزية، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1399 هـ = 1979 م.

18 ـ التنبيه على خطأ «الغريبين»، للحافظ أبي الفضل بن ناصر، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ـ مكة المكرمة 1400 هـ = 1979 م.

19 ـ فهارس كتاب غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، المتوفى سنة 224 هـ، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ـ مكة المكرمة 1401 هـ = 1980 م.

20 ـ فهارس كتاب الأصول في النحو، لابن السراج، المتوفى سنة 316 هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة 1406 هـ = 1986 م.

21 ـ فهرس الأشعار لكتاب ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، المتوفى نحو سنة 395 هـ، مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة، المجلدان 37، 38 ـ 1313، 1414 هـ = 1993، 1994 م.

22 ـ ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري وشيء من التحليل والدراسة العروضية، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 66، ج 1، 3، 1410، 1412 هـ = 1990، 1991 م.

23 ـ مجد الدين بن الأثير وجهوده في علم غريب الحديث ـ بحوث ندوة أبناء الأثير ـ جامعة الموصل بالعراق ـ كلية الآداب 1403 هـ = 1983 م.

24 ـ المتنبي للأستاذ محمود محمد شاكر، تقديم موسوعة عصر التنوير (أهم مائة كتاب في مائة عام) دار الهلال، الجزء الأول، القاهرة 1992 م.

25 ـ الرسالة للشافعي، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، تقديم موسوعة عصر التنوير، الجزء الثاني، القاهرة 1993 م.

26 ـ من إعجاز القرآن ـ العَلَم الأعجمي في القرآن مفسَّراً بالقرآن ـ للأستاذ محمود رؤوف أبو سعدة، تقديم دار الهلال، القاهرة 1993 م.

27 ـ جموع التكسير والعرف اللغوي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ـ المجلد 71 ـ 1413 هـ = 1992 م.

28 ـ شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تأليف ابن بري المصري، المتوفى سنة 582 هـ ـ عرض ونقد. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد 72 ـ 1413 هـ = 1993 م.

29 ـ كتاب الفَرْق ـ بين صفات الإنسان وصفات الحيوان ـ لثابت بن أبي ثابت، من علماء القرن الثالث، عرض لنشرته، وتعريف بمخطوطة ثانية له اكتشفها الدارس بخزانة القرويين بفاس، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 51، ج 2، 1396 هـ = 1976 م.

30 ـ الفهرس الوصفي لبعض نوادر المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض 1413 هـ = 1993 م.

31 ـ الكتاب المطبوع بمصر في القرن التاسع عشر، كتاب الهلال ـ أغسطس 1996 م (هذا إلى جانب أربعين مقالة بمجلة الهلال المصرية، في قضايا العربية).

32 ـ قضية إنقاذ المخطوطات ـ ما تحقق وما لم يتحقق، مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة، 1417 هـ = 1996 م.

33 ـ كتاب صنعة الشعر لأبي سعيد السيرافي، تحقيق نسبته ونقد نشرته. مجلة معهد المخطوطات 1417 هـ = 1997 م.

34 ـ كتاب الرِّدَّة والفتوح، لسيف بن عمر التميمي، عرض ونقد. الكتاب التذكاري للأستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد، الأردن 1997 م.

35 ـ مراجعة كتاب أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهلي صفِّين ـ لأبي الخطاب عمر بن الحسن بن دِحْية الكلبي، المتوفى سنة 633 هـ = 1235 م ـ دار الغرب الإسلامي، بيروت 1418 = 1998 م.





كتـــب

عـــرض ونقـــد

كتاب الفَرْق

لثابت بن أبي ثابت

الفرق بين أسماء جوارح الإنسان وبين أسماء جوارح ذوات الأربع من السباع والبهائم والطير وغير ذلك، من الموضوعات التي انتدب لها اللغويون الأوائل، وأكثروا من التصنيف فيها، كالأصمعي وأبي زيد الأنصاري وأبي حاتم السجستاني وأبي عبيدة معمر بن المثنى وابن السِّكيِّت وأبي إسحاق الزَّجَّاج، ومن جاء بعدهم ونسج على نَوْلِهم.

وقد صارت هذه المصنَّفات، مع غيرها من الكتب المؤلفة في شتى الموضوعات، الروافد التي أمدّت المعجمات الكبرى بذلك الفيض الزاخر من المفردات والتراكيب والشواهد.

ولم تغنِ هذه المعجمات الكبرى ـ مع طولها وتشعُّب القول فيها ـ عن تلكم التآليف الصغيرة التي سبق بها الأوائل. ومهما يُقَلْ من أن «لسان العرب» قد جمع الكتب الخمسة، وأن «تاج العروس» قد استاق كتب الصاغاني وغيرها مما لم يرد عند ابن منظور ـ فستظل الحاجة ماسّة إلى تطلُّب هذه التصانيف الصغيرة والكشف عنها وإذاعتها، لما تفيده في توثيق النقول، وتحرير الروايات، وجمع الشعر. بل إنك واجدٌ في بعض هذه التصانيف من اشتقاق المادة اللغوية ما لا تجده في أمهات المعاجم، ومن شعر الشعراء ما لا تراه في دواوينهم ذات الأصول المخطوطة أو

المجموعة. وهذا «كتاب الفَرْق».. فيه من هذا وذاك ما تراه حين تأتي قراءتك عليه.

وثابت بن أبي ثابت واحد من ذلك النفر الكريم الذين صنفوا في الفَرْق. ولم تُعرف له ترجمة كاشفة تعين على معرفة نشأته، وتصرُّف أحواله، وتقلُّبه في العالَمين. وكل ما قاله مترجموه أنه من كبار الكوفيين، وقد لقي فصحاء الأعراب وأخذ عنهم، ثم أجمعوا على أنه صحب أبا عبيد القاسم بن سلاَّم المتوفى سنة (224)، وعرف بصاحب أبي عبيد، وورّاق أبي عبيد، وحسْبه بهذا الاعتزاء والانتساب تعريفاً وتوثيقاً وقبولاً. وكم من العلماء عُرف بنسبته إلى شيخ لازمه وتلقّى عنه، كأبي عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد «غلام ثعلب»، وأبي نصر أحمد بن حاتم «غلام الأصمعي»، وأبي عبد الله الفِهريّ «غلام أبي علي القالي»، وأبي الفوارس المروزي داود بن محمد بن صالح «صاحب ابن السكِّيت».

ويقول الوزير جمال الدين قِفطي عن ثابت: «من أصحاب أبي عبيد القاسم بن سلاَّم، وثابت أثبت أصحابه فيما أخذه عنه، وله كتاب في خلق الإنسان، أجاد فيه حقَّ الإجادة، وأحسن فيه ما شاء، وأربى على من تقدمه، وأحسنُ حالات المتأخرين الأخذُ عنه»[1].

ولثابت من التصانيف: خَلْقُ الإنسان، الفَرْق، الزَّجْر والدعاء، خَلْقُ الفرس، الوحوش، مختصر العربية، العروض.

وقد سلم من هذه الكتب من عوادي الناس والأيام كتابان: خلق الإنسان، والفرق. ثم تقاسم عالمان جليلان من المشرق والمغرب فضلَ إذاعة هذين الأثرين الباقيين لثابت.

أما «خلق الإنسان» فقد نشره الأستاذ عبد الستار أحمد فراج، في سلسلة التراث العربي التي تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، عام 1385 هـ - 1965 م، و «كتاب الفرق» نشره الأستاذ محمد الفاسي بالرباط، عاصمة المغرب

(1) إنباه الرواة 1/261.

الأقصى، عام 1393 هـ ـ 1973 م، من مطبوعات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط.

ومن الاتفاقات أن كلا الكتابين نشر عن نسخة وحيدة. فالأول نشر عن نسخة محفوظة بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية، والثاني عن نسخة خزانة القرويين بفاس.

ثم كان من صنع الله لي وتوفيقه إياي أني زرت المغرب الأقصى، في العام الفائت، مشاركاً في بعثة معهد المخطوطات التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم[1]. وفي أثناء عملي بخزانة القرويين العامرة بمدينة فاس ـ حرسها الله ـ وقفت على نسختين أخريين من كتاب «خلق الإنسان»، النسخة الأولى كاملة، وهي بخط أندلسي صحيح مضبوط، كتب سنة (600) وتقع في 76 ورقة، ومسطرتها 22 سطراً، ومقاسها 19 × 22 سم، وتحمل في الخزانة الرقم 40/539.

والنسخة الثانية مبتورة البداية والنهاية، والناقص منها في الموضعين نحو ورقتين. وأول الموجود منها: «أي لم تحمل ولداً، ويقال: وُضِعتْ فلانةُ عندَ فلانة تُقرِّئها تقريئاً: أي تكون عندها حتى تنقضي عِدَّتُها». وآخر الموجود منها: «وقال الراجز:

خَــزْعِلَــةَ الضِّبْعــانِ راحَ الهَنْبَلَــهْ

فإذا مرَّ يضطرب في خُلْقه كلِّه مسترخياً في مشيه قيل: مَرَّ».

وهذه النسخة بقلم أندلسي قديم متقن، من خطوط القرن السادس ظَنّاً، وهي مقابَلة، وسقط من وسطها شيء قليل. وتقع في 77 ورقة، ومسطرتها 20 سطراً، ومقاسها 16،5 × 25 سم. وتحمل في خزانة القرويين رقم 40/834.

هذا ما كان من أمر كتاب «خلق الإنسان». أما «كتاب الفرق» فقد أظهرني الله

---

(1) كتبت كلمة عن أنفس ما عرفته من مخطوطات المغرب، وعن جهود المغاربة قديماً وحديثاً في حفظ التراث وصيانته، في مجلة الثقافة المصرية ـ عددي ديسمبر 1975، ويناير 1976.

على نسخة ثانية منه، وقد خفي مكانُ هذه النسخة على الأستاذ محمد الفاسي ناشر الكتاب، بل إن النسخة خفيت أيضاً على العلاّمة الجليل المرجوّ له الرحمة الأستاذ محمد العابد الفاسي[1]. ولهما العذر كل العذر، فقد جاءت أوراق هذه النسخة مبثوثة ومفرقة في ثنايا النسخة الثانية من كتاب «خلق الإنسان» ذات الرقم 40/834.

وقصة اكتشاف هذه النسخة تتلخص في أني قد جريت فيما أعالج من فهرسة المخطوطات على أن أتصفح المخطوط ورقةً ورقةً، لإثبات ما قد يكون على حواشيه من قراءات أو تصحيحات أو مقابلات. وأثناء تصفحي لنسخة «خلق الإنسان» الثانية وجدت أوراقاً دخيلة على مادة الكتاب، وإن كانت بالقلم نفسه، وقَطْع الورق عينه، وأخذت هذه الأوراق تكثر وتكثر، ولما كنت حديث عهد بقراءة مطبوعة «كتاب الفرق» فقد ذهب ظني إلى أن هذه الأوراق ربما كانت من «كتاب الفرق». وفي اليوم التالي صحبت معي النسخة المطبوعة من الكتاب، ثم عكفت على تلك الأوراق أقابل بينها وبين المطبوعة. وما هي إلا ساعة من زمان حتى استقر عندي أن هذا هو «كتاب الفرق»، اختلطت أوراقه بأوراق «خلق الإنسان». وقد أمكنني عونُ الله وتوفيقُه أن أميز هذا من ذاك، وسلمت لي نسخةٌ ثانية من «كتاب الفرق»، دفعتها جذلانَ فرِحاً إلى مصور البعثة الأخ الأستاذ محمود سامي الشاهد ـ حفظه الله، وجزاه خير الجزاء عما يبذله هو وزملاؤه مصورو المخطوطات من عناية وإتقان. وهؤلاء، مصورو المخطوطات، يقاسموننا شرف الحفاظ على التراث وصيانته ـ.

ونسخة «الفرق» هذه مكتوبة بالقلم الأندلسي المتقن الذي كتبت به نسخة

---

(1) كان ـ رحمه الله ورضي عنه ـ آية في معرفة المخطوطات والبصر بما تضمه خزانة القرويين من الغرائب والنوادر، وكم رأيت له من تعليقات على أغلفة بعض المخطوطات أبانت عن علم جَمٍّ، وقد آلَ أمر الخزانة من بعده إلى أخ كريم هو الأستاذ الدكتور محمد بن شريفة، وهو من عرفت خلقاً وعلماً وبصراً، ولعله مكمِلٌ إن شاء الله ما صنعه الفقيد الجليل من بطاقات لمحتويات الخزانة، بالمأثور من علمه والمأمول من فضله.

«خلق الإنسان» الثانية، والذي قدرت أنه من مخطوط القرن السادس. وتقع في 28 ورقة، وقد ذهب من أولها وآخرها نحو ورقة. ويبدأ الموجود منها بقول رؤبة:

كالحوت لا يرويه شيءٌ يلهمُهْ   يصبحُ ظمآنَ وفي البحر فَمُهْ

وآخرها من باب أوصاف المشي: «فقال له: وكيف علمت ذلك؟ قال: إنها مَشَتْ فكتفت وخبت».

وجاء في أعلى الورقة التاسعة بقلم دقيق: «ثانية من كتاب الفرق لثابت». وفي أعلى الورقة التاسعة عشرة: «ثالثة من الفرق».

وحين عدت إلى القاهرة فرغت للنسخة أقابل بينها وبين المطبوعة. وقد كشفت هذه المقابلة عن أسقاط كثيرة في المطبوعة، إلى زيادة في الشروح والشواهد، وتصويبات للأسماء، ونسبة لشواهد الشعر. وقد صححت هذه النسخة أشياء نسبها المحقق إلى الخطأ، وأبانت عن أشياء خفي صوابُ قراءتها عليه. وضبط النسخة في جملته صحيح، وقد وضعت حروفٌ صغيرة علاماتٍ للإهمال تحت الحروف المراد التأكيد على إهمال نقطها، كما هو الشأن في الكتب الجيدة النسخ.

ومن أكبر هذه الأسقاط التي أثبتتها النسخة ما جاء في «باب نعوت الناس في السرعة والعَدْو واختلافه» فقد سقط من المطبوعة من هذا الباب قدرٌ كبير، بلغ ثلاثين سطراً، سأذكره في موضعه إن شاء الله.

وقد رأيت من الخير أن أذكر فروق ما بين المطبوعة وبين هذه النسخة المكتشفة. وسبيلي أن أورد أولاً قراءة المطبوعة، مشيراً إلى الصفحة والسطر، ثم أتبع ذلك بقراءة النسخة، مشيراً إليها بالحرف (ب)، وإذا كان لي من تعليق صدرته بعبارة (قلت)، على أني لم أستقصِ كل ما وجدت من أسقاط وأخطاء، فإن ذلك مُحوجٌ إلى صفحات كثيرة. وما أريد أن أعرض لعمل المحقق الجليل بنقد أو تعقُّب، فما إلى هذا قصدت، والرجل من جيل أساتذتي، ولست ممن يذهبون عن أنفسهم لفضلٍ ساقته المقادير إليهم، وحسب الرجل أنه نشر أثراً عزيزاً نادراً، وحسبي أن أؤدي زكاة العلم.

وهذا أوان الشروع في المقصود . .

1 ـ ص 4 س 2: قال الأصمعي: هي من الإنسان الشَّفَة.

ب: قال الأصمعي: ومن الإنسان الشَّفَة.

2 ـ ص 4 س 11: وذلك أنها تقتم بها وترتم بها: أي تطلب ما تأكل.

وحكى لي أبو نصر . .

ب: وذلك لأنها تقتم بها وترتم: أي تطلب ما تأكل.

قال: وحكى لي أبو نصر . .

3 ـ ص 5 س 6: والمخصف: الإشْفى التي يُخصَف بها النعل . . . ويقال له من الطير: منقار.

ب: والمخصف: الإشْفى التي تخصف بها النعال . . . ويقال لها من الطير: منقار.

4 ـ ص 6 س 4: وقال عَديٌّ بن زيد:

شَـوْذنيـقٍ خـاضـبٍ أظفـارَه   أحْجَنِ العِرْنين لم يخطىء نظارُ

ب: لم يخطىء نظارِي.

قلت: لم يرد هذا البيت في ديوان عديّ بن زيد العبادي، الذي نشره الأستاذ محمد جبار المعيبد ببغداد سنة 1385 ـ 1965، والبيت من وزن وقافية القصيدة التي يقول فيها عديّ:

أبلـغ النعمـانَ عني مـألُكـاً   أنه قد طال حبسي وانتظارِي

لـو بغيـر المـاءِ حلقـي شَـرِقٌ   كنتُ كالغَصّان بالماء اعتصارِي

وفي القصيدة بيت لصيقٌ بهذا الذي أنشده ثابت، وهو قوله:

لِثـق الـرّيـشِ تـدلّـى غُـدوةً   من أعالي صعبة المرقى طمارِ

راجع صفحة 95 من الديوان.

هذا وقد أورد أبو منصور الأزهري في ترجمة (نظر) من التهذيب 371/14، ما يشهد لرواية النسخة ويقوِّيها. قال: «وقول عديّ: لم تخطىء نظارتي: أي فراستي» وحكاه صاحب اللسان.

5 ـ ص 6 س 7: ويقال: نَقَره نَقْرةً.

ب: ويقال: نقره ينقره نقرةً.

6 ـ ص 6 س 9: إذا ضربه بظُفره ومِنقاره.

ب: إذا ضربه بظفره ومنقاره ومِنْسَره.

7 ـ ص 8 س 4: قال الحطيئة:

وقلَّص عن بَرْدِ الشراب مشافِرَه

ب: مشافِرُه.

قلت: ضم الراء في النسخة «ب» صحيح، فإن البيت من قصيدة مرفوعة القافية في ديوان الحطيئة، صفحة 184، تحقيق الأستاذ نعمان أمين طه.

8 ـ ص 8 س 6: والعيمة في اللبن مثل القَرَم إلى اللحم.

ب: مثل القرم في اللحم.

9 ـ ص 10 س 13: يقال: أنفُ الرجل، وأُنُفٌ لأدنى العدد.

ب: يقال: أنف الرجل، وآنُفٌ أدنى العدد.

10 ـ ص 13 س 7: ويقال له من ذي البراثن: هرثمة الكلب.

ب: ويقال له من ذي البراثن: الهرثمة، ومنه يقال: هرثمة الكلب.

11 ـ ص 13 س 12: قال الأصمعي: ظفر الإنسان.

ب: قال الأصمعي: يقال منه: ظفر الإنسان.

12 ـ ص 14 س 10: من قول زهير:

لدى أسدٍ شاكي السلاح مقاذفٍ　　له لبدٌ، كأظفاره لم تُقلَّمِ

ب: مُقذَّفٍ.

قلت: هذا الذي في «ب» جاء في حاشيتها وفوقه «صح»، وهما روايتان. راجع شرح القصائد السبع، لأبي بكر بن الأنباري، ص (277)، وديوان زهير ص (23).

13 ـ ص 15 س 1: ويقال له من ذي الحافر ومن ذي الخُفِّ: المَنْسِم، وهو طَرَفُ الخف. قال علقمة..

ب: ويقال له من ذي الحافر، ومن ذي الخُفِّ: المنسم، وهو طرف الخف، وكذلك هو من النعامة. قال علقمة..

14 ـ ص 16 س 1: قول الطِّرِمَّاح:

تـــزلّ عـــن الأرض أزلامُـــه   كمـــا زلَّـــت القـــدمُ الأزِجَـــهْ

ب: تـــزلّ علـــى الأرض أزلامُـــه   كمـــا زلَّـــت القـــدمُ الآزِحَـــهْ

قلت: رواية «على الأرض» جاءت في أصل ديوان الطِّرِمَّاح المخطوط، واللسان (زلم)، كما أشار الدكتور عزة حسن، محقق ديوان الطرماح ص (79). و «الآزحة» بالحاء المهملة هي التي في الديوان.

15 ـ ص 16 س 3: شبهها بأزلام الأقداح.

ب: القِداح.

16 ـ ص 18 س 1: والمِخْلب: ظفر البرثن.

ب: والمخلب: طَرَف البرثن.

17 ـ ص 18 س 3: من قول النابغة الذبياني:

فقلـت يـا قـوم إن الليـث منقبضٌ   علـى بـراثنـه للـوثبـة الضـاريـة

ب: وقلت يا قوم إن الليث منقبضٌ   علـى بـراثنـه لِعَـدْوة الضـارِي

قلت: وكذا جاءت الرواية الصحيحة للبيت في ديوان النابغة صفحة (81) تحقيق الدكتور شكري فيصل.

18 ـ ص 20 س 4: يقال له من الإنسان: الصدر والبَرْك.

ب: يقال له من الإنسان: الصدر والبِرْكة والبرك.

19 ـ ص 21 س 3: كأن ذراعيه بلدة نحره.

ب: وبلدة.

قلت: وبهذه الواو استقام المصراع على البحر الطويل.

20 ـ ص 21 س 6: قال ذو الرُّمَّة:

أنيخت فألقت كلكلاً فوق بلدةٍ   قليـلٍ بهـا الأصـوات إلاَّ بُغـامُهـا

ب: أنيخت فألقت بلدة بعدَ بلْدةٍ.

قلت: والرواية في ديوان ذي الرمة ص (1004)، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح:

أنيخـت فـألقـت بلـدة فـوق بلـدة

21 ـ ص 21 س 9: وقال المتلمِّس:

جـاوزتـه بـأمُـورٍ ذات معجمـة   تنجو بكلكلها والرأس معكوسُ

ب: جاوزته بأمونٍ ذات معجمة.

قلت: وكذلك جاءت الرواية على الصواب في ديوان المتلمس ص (102)، تحقيق الأستاذ حسن كامل الصيرفي. وناقةٌ أمُون: موثّقة الخَلْق يؤمن عثارُها.

22 ـ ص 21 س 11: في شرح قول المتلمس السابق: «والرأس معكوس: أي محذوف».

ب: أي مجذوب.

قلت: وهو الصواب. والمعكوس: الذي قد جذبه الراكب إليه. والعكس: أن يعكس رأس البعير إلى يده بخطام، يُضيِّق بذلك عليه.

23 ـ ص 21 س 12: السعدانة والرَّحا.

ب: السعدانة والرَّحى.

قلت: و «الرحى» يكتب بالياء، على ما في المقصور والممدود، لابن ولّاد، صفحة (46).

24 ـ ص 22 س 8: وقال، رُؤْبة لابنه عبدٍ يعاتبه:

وكنتُ واللّهِ الأعزِّ الأمجدِ   أدْنِيكَ مِن قصِّيٍّ ولمّا تقعُدِ

ب: لابنه عبد الله.

قلت: وكذا جاء الاسم في ديوان رؤبة صفحة (49) (مجموع أشعار العرب). وهو المعروف. راجع: الشعر والشعراء، لابن قتيبة، صفحة (594).

25 ـ ص 25 س 2: يقال: أطباء الكلبة.

ب: ويقال: أطباء الفرس وأطباء الكلبة.

26 ـ ص 26 س 17: وأنشد:

لئيم الوالدين بعوف سوءٍ   من الحيّ المقيم على قنانِ

ب: وأنشد للأخطل: لئيم الوالدين... البيت.

قلت: والبيت في ديوان الأخطل ص (193)، من قصيدة يهجو بها النابغة الجعدي. وروايته:

أزبّ الحاجبين بعوَف سوءٍ   من الحيّ الذين على قنانِ

27 ـ ص 27 س 14، في شرح الخنذيذ: ويقال: الخَطِّي.

ب: الخصيّ.

28 ـ ص 27 س 16: وقال خفاف بن عبد قيس البرجمي:

جمعوا من نوافل الناس سَبْياً   وخناذيذ خصية وفحولا

ب: سَيْباً.

قلت: وهو هكذا بتقديم الياء التحتية على الباء الموحدة في اللسان (خنذ). والبيت ملفّق من بيتين للنابغة الذبياني، هما:

جمعوا من نوافل الناس سَيْباً   وحميراً موسومةً وخيُولاً

وبراذينَ كأبياتٍ وأتْناً   وخناذيذ خصية وفحولا

ديوانه ص (142)، بتحقيق الدكتور شكري فيصل.

وقد ينازعه خفاف في شيء من البيتين. انظر كلاماً لابن بري في اللسان،

وحواشي الأضداد لأبي الطيب (1/233)، بتحقيق الدكتور عزة حسن.

29 ـ ص 29 س 1: قال الأثرم: قال أبو عبيدة: للضبِّ نَيزكان، وللأنثى فرجان.

تفـرَّقتُـمُ لا زلتـمُ قـرنَ واحـدٍ تفرُّقَ أيرِ الضَّبِّ والأصل واحدُ

ب: وقال الأثرم: قال أبو عبيدة: للضبِّ نِزْكان، وللأنثى فرجان. قال: وأنشد: تفرقتم... البيت.

قلت: قوله: «فرجان» مكانه في اللسان (نزك): قرنتان. ورواية «أير الضب» في المطبوعة، والنسخة (ب) لا شاهد فيها، وصواب الاستشهاد: «نزك الضَّبّ» كما في اللسان. وينظر تهذيب الأزهري 10/102.

30 ـ ص 29 س 9: المتك: طرف الذباب من كل شيء.

ب: طرف الزُّبّ...

31 ـ ص 31 س 10: ملصقة السَّرْج بخاقباقِها

يعني فرجَها. ويقال في مثل ذلك من ذوات الحافر: ظبية الفرس.

ب: يعني فرجها. والشيباء: التي لا تمتنع ليلة زفافها. يقال: باتت بليلة شيباء. وإذا منعت نفسها يقال: باتت بليلة حُرّة.

وقال النابغة:

شُمْسٌ، موانعُ كل ليلة حُرَّةٍ يُخْلِفْن ظَنَّ الفاحشِ المِغيارِ

ويقال في مثل ذلك من ذوات الحافر: ظبية الفرس.

قلت: «الشيباء» التي ورد شرحها في أثناء هذا السقط سبقت في بيت لعروة بن الورد. وبيت النابغة الذبياني في ديوانه صفحة (103)، وأنشده ثابت في خلق الإنسان صفحة (34).

32 ـ ص 32 س 8: كما قيل للحبشي مشافر، وإنما هي للبعير.

ب: كما قيل لشفاه الحبشي: مشافر، وإنما هي للبعير.

33 ـ ص 32 س 10: على البكر أمْرِيه بساقٍ وحافرِ

ب: على البكر يَمْرِيه.

قلت: وكذلك جاء في اللسان (حفر)، أورده شاهداً على استعمال الحافر بمعنى القدم. والبيت بتمامه:

فما رقد الولدانُ حتى رأيتُه على البَكْرِ يمريه بساقٍ وحافرِ

ونسبه مع بيت قبله لجيهاء الأسدي. ويقال: جبهاء. وانظر ترجمته في المؤتلف والمختلف للآمدي صفحة (104)، تحقيق الأستاذ عبد الستار فراج.

34 ـ ص 32 س 13، في قول النابغة الجعدي:

بريذنة بلّ البراذين ثغرها وقد شربت من آخر الليل أيّلا

ب: بُرَيْذِينَة بلّ البراذين ثغرها وقد شربت من آخر الصيف أيّلا

قلت: والرواية في ديوان النابغة صفحة (124)، نشر المكتب الإسلامي بدمشق:

بريذينة بلَّ البراذين ثغرها وقد شربت في أوّل الصيف أيّلا

35 ـ ص 33 س 4، في قول الشاعر:

وما عمرو إلاّ نعجةٌ ساجسيَّةٌ تَخزَّلُ تحت الكبش والثغْرُ وارِمُ

ساجسيّة: منسوبة. وهي غَنَمٌ شآميّة.

ب: ساجسيَّة منسوبة إلى ساجس: من أرض الشام، وهي غنم شآمية.

قلت: لم أجد «ساجس» هذه في معجم ياقوت ومعجم البكري. وقد أورد صاحب اللسان البيت الشاهد في ترجمة (ثغر)، وقال عقبه: «ساجسية: منسوبة، وهي غنم شآمية»، كما في مطبوعة «الفرق». وعبارة التاج: «ساجسية غنم منسوبة، وهي غنم شآمية». وفي ترجمة (سجس) من اللسان، قال: «وكبشٌ ساجسي: إذا كان أبيض الصوف فحيلاً كريماً. والساجسية: غنم بالجزيرة لربيعة الفرس».

36 ـ ص 34 س 3: وقال الراجز:

ادعُ فُعيلَ باسمها لا تَنْسَهْ إن فُعيلاً هي ضئبان السّهْ

ب: ادعُ فُعَيْلاً.

قلت: وكذلك جاء في خلق الإنسان، لثابت، صفحة (309).

37 ـ ص 36 س 10: يقال: أسوأ الرجل وخرىء. هذا إذا أحدث.

ب: وخرىء يا هذا: إذا أحدث.

38 ـ ص 36 س 15: وجاء في الحديث: «لا الطَّوفَ تدافعوا في الصلاة». وكذلك ورد في فهرس الأحاديث صفحة (187).

ب: لا تدفعوا الطوف في الصلاة.

39 ـ ص 37 س 1: وجاء في الحديث: «لا يتحدث اثنان على طوفهم». وكذلك ورد في فهرس الأحاديث، صفحة (187).

ب: لا يتحدثنَّ اثنان على طوفهما.

40 ـ ص 37 س 4:

عشَّيتُ جابان حتى اشتدّ معرضه وكاد يَهْلِك لولا أنه أطافا

ب: عشيتُ جابان حتى استدّ مَغْرِضُه وكاد يهلك لولا أنه الطافُ

قلت: المَغْرِض، بالغين والضاد المعجمتين: جانب البطن أسفل الأضلاع. وكذلك جاء البيت في اللسان، ترجمة (غرض ـ طوف). وقوله: «الطاف» برفع الفاء ـ على ما فيه ـ هو الذي يتفق مع قافية البيت الثاني:

قولا لجابان فليلحق بطيَّته نومُ الضحى بعد نوم الليل إسرافُ

لكن الذي في اللسان في الموضعين: «أطافا» موافقاً لما في مطبوعة الفرق. ولم ينشد البيت الثاني.

41 ـ ص 37 س 9: وإنما سمِّي رجيعاً لأنه رجع على حاله الأولى.

ب: رجع عن حاله الأولى.

قلت: وكذلك جاءت «عن» في النهاية لابن الأثير 2/203، بتحقيقي.

42 ـ ص 38 س 1: وما نجا المرض شيئاً.

ب: وما نجا المريض شيئاً.

43 ـ ص 38 س 11: وقال الأعشى:

يا زخما فاظ على مطلوب يُعجل كفَّ الخرىء المطيب

ب: كفّ الخارىء.

قلت: وكذلك جاء في ديوان الأعشى، صفحة (265)، تحقيق الدكتور محمد حسين، وقد أشار إليه المحقق الفاضل.

44 ـ ص 38 س 17: أخذته خلَّة وهَيْضة.

ب: أخذته خِلْفة وهيضة.

45 ـ ص 39 س 14: وأنشد:

مُثَلٌّ على آريِّه مِنْثَلُ

ب: مِثلٌّ على آربِّه الرَّوثُ مِنْثَلُ

قلت: وكذلك جاء صواب الإنشاد في اللسان (ثلل ونثل)، وأورد صدره في (نثل):

ثقيلٌ على مَن ساسَهُ غير أنّه

46 ـ ص 39 س 18: ويقال: ثلط البعير يثلط ثَلَطاً: إذا ألقاه سهلاً رقيقاً. قال ابن الأعرابي: ويقال: هَرّ بسَلْحهِ.

ب: إذا ألقاه سهلاً رقيقاً. وقال:

يا ثَلْطَ حامضةٍ تروَّحَ أهلُها عن ماسطٍ وتَندّت القُلاَّما

التنْدية: الرَّعيُ بعد السَّقْي. حامضة: تأكل الحَمْض. قال: وقال ابن الأعرابي: ويقال: هرَّ بسَلْحه.

قلت: البيت لجرير، كما في اللسان (ثلط)، وهو في ذيل ديوانه ص (977)، تحقيق الدكتور نعمان طه.

47 ـ ص 40 س 17: وجاء في الحديث: «كنا عند ابن مسعود فمرَّتْ علينا فسَفْسَقَ داءُ بطنه، فسألنا ابن مسعود عن غسله فرخّص في ذلك».

ب: «فمرَّ علينا طائر فسَفْسَق داء بطنه. . . .».

قلت: علق المحقق الفاضل على قوله: «فمرّت علينا» قال: «سقط في الأصل هنا لفظ كطيور أو نحوها». وصوابه في النسخة (ب) كما ترى. والحديث في النهاية (2/378)، بتحقيقي: «أن ابن مسعود كان جالساً إذ سَفْسَق على رأسه عصفور فنكته بيده». وحكاه ابن منظور في اللسان (سفسف).

48 ـ ص 42 س 5: وقال اليزيدي: أرجع الرجلُ: من الرَّجيع والمِرفَق. قال: فلما قدمنا الشام وجدنا مرافقهم وقد استقبل بها القبلة، فكنا نتحرَّف ونستغفر الله.

ب: وقال اليزيدي: أرجع الرجل: من الرجيع، وقال في المرفق: فلما قدمنا الشام وجدنا مرافقهم قد استقبل بها القبلة.

قلت: وقع خلطٌ في هذا السياق بين كلام اليزيدي وبين حديث أبي أيوب الأنصاري القائل: فلما قدمنا الشام. انظره في غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام 3/142، والنهاية 2/247.

49 ـ ص 42 س 8: وقال أبو عمرو الأمويّ: الدَّبوقاء: العذرة.

ب: وقال أبو عمرو والأمويّ: الدبوقاء: العذرة.

قلت: الأموي هو: أبو محمد عبد الله بن سعيد.

أما أبو عمرو فهو الشيباني، إسحاق بن مِرار، وقد يكون أبا عمرو بن العلاء، لكن الشيباني هو الأكثر وروداً في النقول اللغوية.

50 ـ ص 42 س 18: ومنه قول طلحة بن عبد الله: دخلت الحَشَّ فوضعوا اللُّجَّ على قَفَيَّ.

ب: ومنه قول طلحة بن عبيد الله: إني أدخِلْتُ الحَشَّ فوضعوا اللُّجَّ على قَفَيَّ.

قلت: راجع قول طلحة في غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام 10/4، والفائق 431/3.

51 ـ ص 47 س 1: الرُّعام من النعجة ثم يستعار للإنسان، والرُّؤال للخيل.

ب: الرعام من النعجة ثم يستعار للإنسان، والذَّنين والذُّنان للإنسان، والرُّؤال للخيل.

52 ـ ص 48 س 5: وكل قاطر فهو رَذَمٌ.

ب: وكل قاطر من الأنف فهو رذم.

53 ـ ص 52 س 4: وجاء في الحديث: «أيُّما امرأة ماتت بجُمْعٍ لم تُطمث دخلت الجنة». ومنه حديث العجاج حين استعدت عليه الدَّهناءُ إبراهيمَ بن عدي والي اليمامة فقالت: «إني منه بجُمعٍ».

ب: وجاء في الحديث: أيما امرأة ماتت بجُمْع لم تُطمث دخلت الجنة». يعني لم تُمْسَس. والجُمْع: الذي ولدُها في بطنها إذا ماتت. في غير هذا. ومن الأول حديث العجاج حين استعدت عليه الدهناء.

قلت: راجعت ما أعرف من كتب غريب الحديث، فلم أجد أحداً صرَّح باسم امرأة العجاج، ولا اسم الوالي الذي استعدته، مع ذكرهم لحديثها. وهذا من فوائد «كتاب الفرق» التي أشرت إليها في صدر مقالتي.

54 ـ ص 53 س 1: وقال ابن الحرادية يصف ناقتين.

ب: وقال ابن الحدادية الخزاعي يصف ناقتين.

قلت: هذا هو الصواب، بالدال المهملة. وهو: قيس بن منقذ بن عمرو، من خزاعة. و «الحدادية» أمّه. انظر معجم الشعراء للمَرْزُباني، صفحة (202)، تحقيق الأستاذ عبد الستار فراج، ومن نسب إلى أمه من الشعراء، وألقاب الشعراء، كلاهما لابن حبيب (نوادر المخطوطات) 86/1، 323/7، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون.

55 ـ ص 53 س 6: يقال: بعير لم يطمثه حبل: أي لم يَمْسَسْهُ.

ب: يقال: بعير لم يطمثه حبل: أي لم يُذْلِلْه ولم يمسسه.

56 ـ ص 54 س 1: دَسَم الجَرْحَ: إذا أدخل فيه اليلة.

ب: دسم الجرح: إذا أدخل فيه الفتيلة.

قلت: علق المحقق الفاضل على كلمة «اليلة» بأن الحرف الوسط من الكلمة ممحو في الأصل من أثر الرطوبة.

57 ـ ص 54 س 3: ورطأها يرطؤها ورطأ وَقَنَها.

ب: ورطأها يرطؤها رطأً ومَخَنَها.

قلت: علق المحقق الفاضل على كلمة «وقنها» تعليقاً شبيهاً بتعليقه السابق. وانظر اللسان (مخن).

58 ـ ص 60 س 3: وقال حسان بن ثابت:

فلستَ بخيرٍ من أبيك وخالدٍ ... ولستَ بخيرٍ من معاظلةِ الكلبِ

ب: من أبيك وخالك.

قلت: والرواية في ديوان حسان رضي الله عنه 1/400، بتحقيق الدكتور وليد عرفات: «من أبيك وخاله». وأفاد أنه في البارع والعمدة: «من أبيك وخالكا» على الإكفاء، وقد رأيته في العمدة 1/176، بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

59 ـ ص 68 س 9: والخليّة التي تُعطَف على ولدٍ واحد من غير أن يكون لها ولد، فهي بِسْط.

ب: والخليّة التي تعطف على ولد واحد من غير أن يكون لها ولد، فإن عُطِفت على ولد غيرها ولها ولدٌ فهي بِسْط.

60 ـ ص 70 س 19: ويقال له من ذوات الأخفاف: السابياء، والجمع سوابٍ، والغِرْس والجمع أغراس.

ب: والجمع سوابٍ، وقال ذو الرُمَّة:

يَحُلُّون من يَبْرين أو من سُوَيقةٍ ... مَشَقَّ السَّوابي عن أنوفِ الجآذِرِ

وقال الطِّرِمَّاح في الجولاء:

بـأغـنَّ كـالحـواء زانَ جنـابَـه ... نَـورُ الـدَّكـادِكِ سُـوقُـه تتخَضَّـدُ

والغِرْس والجمع أغراس.

قلت: جاء بيت ذي الرمة في المطبوعة بعد ثلاثة أسطر، وهذا موضعه كما ترى. وهو في ديوانه صفحة (1697). وبيت الطرماح في ديوانه ص (132)، بتحقيق الدكتور عزة حسن.

61 ـ ص 72 س 1: فرسٌ مُفْلٍ ومُفلِيةٌ: أي ذات فَلُوٍّ، فإذا مشى مع أمه فهي مُشْبِلٌ.

ب: فرس مُفْلٍ ومُفْليةٌ: أي ذات فَلُوٍّ، والأتان مِثْلُها. وفرسٌ مُمْهِرٌ: ذات مُهْر، وناقةٌ مُسْقِبٌ: ذات سَقْب، فإذا قوى ولدُها ومشى فهي مُرْشِحٌ، فإذا مشى مع أمه فهي مُشْبِلٌ.

62 ـ ص 72 س 4: والمشدن الذي شدن ولدُها وتحرَّك. ويقال: ناقة محئٍ ومحئية.

ب: والمشدن التي شدن ولدُها وتحرك. وقال رؤبة بن العجاج:

يـــا دارَ عفـــراءَ ودار البَخْـــدَنِ   بهـا المَهـا مـن مُطْفِـلٍ ومُشْـدِنِ

ويقال: ناقة محئٍ ومحئية.

قلت: البيت في ديوان رؤبة صفحة (161) (مجموع أشعار العرب) وروايته: «بكِ المها».

63 ـ ص 74 س 4: وقال الشاعر يصف عُقَاباً:

فمـا تَنْفَـكُّ بيـن عُـوَيْـرِضـاتٍ   تَجـرّ بـرأسِ عِكْـرِشـةٍ زَمُـوعِ

ب: وقال الشمّاخ يصف عقاباً... البيت.

قلت: والبيت في ديوان الشماخ، صفحة (231)، بتحقيق الأستاذ صلاح الدين الهادي، وهو من القصيدة التي يقول فيها بيته السيَّار:

لمَـالُ المـرءِ يُصْلِحُـه فيُغنـي   مَفـاقِـرَه أعـفُّ مـن القُنُـوعِ

64 ـ ص 74 س 7: والزَّفَّافة: الفارة، وهي عمياءُ تكون في الرمل، والجمع زِفافُ. وقال الشاعر:

فهُـــم ربـــابٌ جـــائـــرٌ   لا تسمـــع الآذانُ رعـــدا

ب: والزبَّابة: الفأرةُ: وهي عمياء تكون في الرمل، والجمع زِبابٌ.

وقال الشاعر:

فهُـــم زِبَـــابٌ حـــائـــرٌ   لا تسمـــع الآذانُ رعـــدا

قلت: هذا الذي في النسخة (ب) هو الصواب. والبيت الشاهد في الحيوان للجاحظ 410/4، 260/5، وقائله الحارث بن حِلزة، على ما في حواشي الحيوان.

وقد علق محقق «الفرق» على «الزفافة» فقال: «هذه اللفظة لم يوردها لا صاحب الصحاح ولا الفيروزأبادي في قاموسه، ولا شارحه، ولا صاحب اللسان، فكأن ابن أبي ثابت انفرد بها، ثم إن البيت الذي أورده كشاهد لا علاقة له بالزفافة، فلعل بتراً وقع في هذا المحل من مخطوطنا الفريد. والرباب في هذا البيت معناه السحاب المتراكم».

65 ـ ص 78 س 2: قال الفراء: العفى مقصور.

ب: قال الفراء: ويقال له: العفا مقصور.

قلت: وكذلك جاء «العفا» بالألف عند الفراء، في كتابه المنقوص والممدود، صفحة (21) بتحقيق العلامة عبد العزيز الميمني.

66 ـ ص 83 س 6: فإذا كبر فهو عَوْد، والأنثى عَوْدة، فإذا ارتفع عن ذلك فهو قَحْرٌ.

ب: فإذا كبر فهو عَوْد، والأنثى عَوْدة. يقال: عوَّد البعيرُ تعويداً: إذا صار عَوْداً، فإذا ارتفع عن ذلك فهو قَحْر.

67 ـ ص 89 س 11: وقال بعض الأعراب: الخشف بعد الطَّلَى، ثم هو شَصْر، والأنثى شَصْرة، والجمع خشفة ومُشِبٌّ وشَبَبٌ.

ب: وقال ابن الأعرابي: الخشف بعد الطلى، ثم هو شصر، والأنثى شصرة، والجمع خِشفَةٌ وشِصَرةٌ وأشصار، ثم يُثنِّي فلا يزال ثنيّاً حتى يموت، لا

يزيد عليه، ويقال لذكر المسنّ من الظباء: تَيْسٌ وشَبُوبٌ ومُشِبٌّ وشَبَبٌ.

68 ـ ص 98 س 3: وأنشد:

لنعــم ســاقــي الــدّهــدهــان ذي العَــدَدْ

والكور: الإبل الكثيرة.

ب: وأنشد:

لنعــم ســاقــي الــدهــدهــان ذي العَــددْ

وقال أبو عمرو الشيباني: الدّهدانِ لغة في الدَّهْدهان، والدَّهدهان أفصحُ وأعربُ. والكور: الإبل الكثيرة.

69 ـ ص 98 س 5: والجمع أكوار. وقال أبو ذؤيب:

أولا مُشِــبٌّ مــن الثيــران أفــرده عــن كــوره كثرةُ الإغـراء والطـردُ

ب: والجمع أكوارٌ. وقال الراجز:

وبَــركــتْ كــأنهــا الأمــارُ فــي عَطَــنٍ دَعْثَــرهُ الأكــوارُ

وقد يكون الكورُ القطيعَ من الإبل والبقر، والجمع أكوار. وقال أبو ذؤيب:

ولا مُشِــبٌّ مــن الثيــران أفــرده عــن كــوره كثرة الإغـراء والطّـردُ

قلت: البيت في شرح أشعار الهذليين، صفحة (60)، بتحقيق الأستاذ عبد الستار فراج، برواية: «ولا شَبَوبٌ».

70 ـ ص 112 س 12: وقال: أصله في الناس.

ب: وقال الأصمعي: أصله في الناس.

71 ـ ص 112 س 14: قال الأصمعي: يقال سعابيب وثغابيب.

ب: قال الأصمعي: يقال: سال فَمُ الرجل سعابيبَ وثعابيبَ.

72 ـ ص 114 س 10: هذا هو موضع السقط الكبير الذي أشرت إليه في صدر كلمتي. ويبدأ السقط عقب (باب ما يقال في مثل الموت في الإنسان والحيوان). وهذا نَصُّه:

باب نُعوت الناس في السُّرعة والعَدْوِ واختلافِه

يقال: مشى الرجلُ يمشي مشياً، وعَدا يَعدُو عَدْواً. قال الأصمعيُّ: ومن

المشي: الهَمِيمُ والدَّبيبُ. والهَدْجُ: المشْيُ الرُّوَيْد، وقد يكون من السُّرعة، وهو مُشْتَركٌ، وقد يَكون للنَّعام أيضاً.

والذَّألانُ: المشْيُ الخفيفُ، ومنه سُمِّي الذئبُ، ذُؤالة. يقال منه: ذألتُ أذْأَل.

والدَّألانُ، بالدال: مشيُ الذي كأنه يَبْغي في مِشْيته من النَّشاط. يقال: دألْتُ أدألُ دَألاناً، فهذان مشتركان يكونان لذوات الحافر أيضاً.

والنَّألانُ: مِشيَةُ الذي كأنه ينهض برأسه إذا مشى يُحرِّكه إلى فوق، مثل الذي يَعدُو وعليه حِمْلٌ ينهض به.

والتّرَهْوُك: [مَشْيُ][1] الذي كأنه يموج في مِشْيته، وقد تَرَهْوَك.

والأَوْنُ: الرُّوَيْدُ مِن المشي والسَّير. يقال: أُنْتُ أؤونُ أوْناً[2]، مثل: قلت أقول قولاً.

والكَتْفُ: المشيُ الرُّوَيْدُ: يقال: مَشَتْ فكتَفتْ[3]، وهو أن تُحرِّك كتِفها. قال لبيد[4]:

قَــريــحُ سِـــلاحٍ يَكتِــفُ المشــيَ فــاتــرُ

قال الأمويّ: الصَّكْصَكة: سرعة المشي.

وقال أبو عمرو: الدّلحُ: مشي الرجل بحِمْله وقد أثقله. يقال: دَلَح يَدْلَحُ.

والقَطْوُ: تقارب الخطو من النشاط. يقال: قطا يَقطُو، وهو رجلٌ قطوانُ.

والإرزاف: الإسراع. ويقال: أرزف الرجلُ إرزافاً.

---

(1) تكملة من اللسان (رهك).

(2) في النسخة: «أوءاً»، وقد أثبت صوابه من اللسان (أون).

(3) في التهذيب (كتف) 10/145: «وقولهم: مشت فكتفت: أي حركت كتفيها، يعني الفرس».

(4) ديوانه صفحة 218، تحقيق الدكتور إحسان عباس. والبيت بتمامه:

فأفحمته حتى استكان كأنه　　قريح سُلالٍ يكتف المشي فاترُ

و «السلال»: الداء. ورواية الفرق مثلها في الموضع السابق من التهذيب، واللسان (كتف).

والقبْضُ مثله. يقال: رجلٌ قَبيضٌ بيِّنُ القَبَاضة.

والإحصاف: أن يعدُوَ الرجل عَدوْاً فيه تقارُبٌ، أخذه من المُحْصَف.

والإحصاف: أن يثيرَ الحصا في عَدْوِه.

والكَرْدَحة[1] والكَمْتَرة: كلتاهما من عَدْوِ القصير المتقارِب الخُطا، المجتهدِ في عَدْوِه.

والهوْذَلة: أن يضطربَ في عَدْوِه، ومنه قيل للسِّقاء إذا تَمخَّض: هو يُهوْذِل هَوْذَلةً.

والفَدَيان والذَّميان: الإسراعُ. يقال: فَدَى يَفْدِي، وذَمى يذْمي.

والحُصاص: حِدَّة[2] العدْوِ. يقال: مرَّ بنا وله حُصاصٌ.

الفرَّاء: أمْتَل: يعدو، وأجْلى: يعدو، وأضرَّ وانْكَدَر وعبَّد: كلّ هذا إذا أسرع بعد الإسراع. والأتلان: أن يقاربَ خطوَه في غضب. يقال: قد أتلّ يأتِلُ، ومثله: أتن يأتِنُ. وأنشد:

أرانـــي لا آتيـــك إلا كـــأنّمـــا   أسأتُ وإلا أنت غضبانُ تأتِلُ[3]

وقال أبو زيد: الضَّيَكان والحيَكان: أن يُحرِّكَ مَنكِبيه وجسدَه حين يمشي، مع كثرة لحم.

والضَّفْر والأفر: العدْوُ. يقال: ضَفَر يضْفِر، وأفر يأفِرُ.

وقال الأصمعيّ: الحتْكُ: أن تقاربَ الخطوَ وتسرعَ رفعَ الرجل ووضعها.

والزَّوْزاةُ: أن ينصبَ ظهرَه ويسرعَ ويقاربَ الخطوَ. يقال: زَوْزَى يُزَوْزِي زَوْزاةً.

واللَّبَطة والكلَطَة: مَشْيُ الأقْزَل، والقزَلُ: أسوأ العرَج. والتَّفيُّد: التَّبَخْتُرُ، والتَّبَهْنُس مثلُه.

---

(1) جاء في النسخة: «الكرذحة» بالذال المعجمة، وأثبتُّه بالدال المهملة من اللسان، ترجمة (كردح) وأعاده في ترجمة (كمتر).

(2) في اللسان: «شدة».

(3) نسبه في اللسان لثروان العكلي.

والرَّسَف والمطابقة: مشيُ المُقيَّد.
والدَّليفُ والدَّهْمجة: مِشْية الكبير.
والخَنْدَفة والنَّعْثَلَة: أن يمشيَ مُفاجّاً، ويقلِبَ قدميه كأنه يَغرِفُ بهما شيئاً.
وقالوا في مثل ذلك من ذوات الحافر. قال الأصمعيُّ: من المشي: العَنَقُ...

73 ـ ص 114 س 17: ومنه الدَّألان، وهو خفيف سريع.
ب: ومنه الدَّألان، وهو مَرٌّ خفيف سريع.

74 ـ ص 114 س 18: فإذا راوح بين يديه فذلك الخَبُّ، فإذا رفع ووضعهما معاً فذلك التقريب.

ب: فإذا راوح بين يديه ووضعهما معاً فذلك الخَبَبُ، وإذا رفع يديه ووضعهما معاً فذلك التقريبُ.

75 ـ ص 116 س 17: هذا أشدُّ منها وأجود، ولكنها وَدِيقٌ، وستجيء واضعاً جحفلته على قطاتها، فقال له: وكيف علمت ذلك؟

ب: هذا أشدّ منها وأجود، ولكنها وَدِيقٌ، وسيجيء واضعاً جحْفلته على قطاتها، فأرسِلت الخيلُ فسبقت، وجاء الفحلُ واضعاً جحفلته على قطاتها. فقال له: وكيف علمت ذلك؟.

* * *

هذا وما رأيت ذكره من فُروق ما بين مطبوعة «كتاب الفَرْق» وبين النسخة المكتشفة منه. ولعله يبعث همة ناشر الكتاب إلى إعادة تحقيقه وتحريره. والحمد لله.. فاتحةِ كل خير، وتمامِ كل نعمة.



التنبيه على خطأ «الغريبين»

للحافظ أبي الفضل بن ناصر (السُّلامي)

كتاب «الغريبين» لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي المتوفى سنة (401) من أصول الكتب المصنَّفة في علم غريبي القرآن والحديث، وقد أثنى عليه مجد الدين ابن الأثير: في مقدمة كتابه «النهاية»، فقال بعد أن ذكر جهود العلماء قبله في التصنيف في غريب الحديث:

«فلما كان زمن أبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، صاحب الإمام أبي منصور الأزهري اللغوي، وكان في زمن الخَطَّابي وبعدَه وفي طبقته، صنف كتابه المشهور السائر في الجمع بين غريبي القرآن العزيز والحديث، ورتبه مُقَفًّى على حروف المعجم، على وضع لم يُسبق في غريب القرآن والحديث إليه. فاستخرج الكلمات اللغوية الغريبة من أماكنها، وأثبتها في حروفها، وذكر معانيها، إذ أن الغرض والمقصد من هذا التصنيف معرفة الكلمة الغريبة، لغة وإعراباً ومعنى، لا معرفة متون الأحاديث والآثار، وطرق أسانيدها، وأسماء رواتها، فإن ذلك علم مستقل بنفسه، مشهور بين أهله. ثم إنه جمع فيه من غريب الحديث ما كان في كتاب أبي عبيد وابن قتيبة وغيرهما، ممن تقدمه في عصره من مصنفي الغريب، مع ما أضاف إليه، مما تتبعه من كلمات لم تكن في واحد من الكتب المصنَّفة

قبله، فجاء كتابه جامعاً في الحسن بين الإحاطة والوضع، فإذا أراد الإنسان كلمة غريبة وجدها في حرفها بغير تعب. إلا أنه جاء الحديث مفرَّقاً في حروف كلماته، حيث كان هو المقصود والغرض، فانتشر كتابه بهذا التسهيل والتيسير في البلاد والأمصار، وصار هو العمدة في غريب الحديث والآثار، وما زال الناس بعده يقتفون هديه، ويتبعون أثره، ويشكرون له سعيه. . .».

وقد حظي كتابُ «الغريبين» بالشهرة العريضة، وتلقّاه الناسُ بالقبول، ويرجع ذلك إلى أنه قد جمع بين غريبي القرآن والحديث معاً، ثم إلى سهولة ترتيبه وتبويبه على حروف المعجم. . الأول فالثاني فالثالث، وهو بهذه المثابة يُعَدُّ أول معجم عربي التزم ـ في دقةٍ وإحكام ـ هذه الطريقة التي نُسبتَ إلى الزمخشري المتوفى سنة (538) في كتابه «أساس البلاغة»، ومن بعده الفيومي المتوفى سنة (770) في كتابه «المصباح المنير».

وليس من هذه الطريقة كتاب «نزهة القلوب» في غريب القرآن، لأبي بكر محمد بن عُزَيْر السجستاني المتوفى سنة (330). فهو وإن كان وضع كتابه المذكور على حروف المعجم، كما قال في مقدمته: «ليقْرُبَ تناولُه، ويَسْهُلَ حفظُه على من أراده» ـ لم يسلم له هذا المنهج تماماً، ولم يراع الحروف الأصول والزوائد، وإنما يورد الكلمة على ظاهر لفظها. فمثل «أقاموا الصلاة» يوردها في باب الهمزة، وكذلك «أخبتوا» و «أسباب». وكان سبيله أن يذكر الحرف وتحته الآيات المبدوءة به، مراعياً حركة الحرف، فيقدم الهمزة المفتوحة ويذكر الآيات المبدوءة بها، ثم يردفها بالهمزة المضمومة والمكسورة.

وليس صحيحاً أيضاً أن محمد بن تميم البرمكي، صاحب كتاب «المنتهى» الذي صنفه سنة (397)، قد سار على هذه الطريقة. يقول الأستاذ الدكتور حسين نصار في كتابه «المعجم العربي» صفحة (511): «وذهب بعض المُحْدَثين إلى أنه سار على الترتيب الألف بائي، من أول الكلمة إلى آخرها، مثل المعاجم الحديثة، فهو إذن سابق على الزمخشري في أساسه. ولكن معهد المخطوطات بجامعة الدول

العربية يقتني أوراقاً منه، يبدو أنها مختلة الترتيب، فإذا أمعنا دراستها استطعنا أن نتبين أنه اتبع ترتيباً غريباً فعلاً، كما قال القدماء؛ فقد التزم الترتيب الألف بائي، غير أنه طبقه أول ما طبق على الحرف الأخير من الكلمات، كما فعل الجوهري، ثم خالف الجوهري، فلم ينظر في خطوته الثانية إلى الحرف الأول من الكلمة، بل إلى الحرف السابق على الأخير، ثم نظر إلى الحرف السابق عليه إلى أن تنتهي حروف الكلمة، أي أنه سار سيراً مطرداً من آخر الكلمة إلى أولها، معتبراً الأصول وحدها بطبيعة الحال! يتمثل لنا منهجه هذا إذا نظرنا إلى ترتيبه التالي للجزء الباقي من فصل الثاء:

بلث ـ ثلث ـ هلث ـ نمث ـ عنث ـ جهث ـ بهث ـ دلهث ـ وهث ـ يبث .
فقد قدم ما حرفه السابق على الأخير اللام فالميم فالنون فالهاء فالباء، فإذا اتحد هذا الحرف في بعض الكلمات كما حدث في اللام، قدم ما حرفه السابق عليها الباء فالثاء فالهاء، وفي الهاء قدم ما حرفه السابق الجيم فالباء فالدال فاللام فالواو».

وقد كان كتاب «الغريبين» أحدَ كتابين أدار عليهما ابن الأثير كتابه «النهاية»، والثاني هو كتاب «المغيث في غريب القرآن والحديث». وقد رمز ابن الأثير لما أخذه من الغريبين بالرمز (هـ)، ولما أخذه من المغيث بالرمز (س). وأريد أن أنبه هنا إلى خطأ يقع فيه بعض الدارسين، حين يذكرون أن ابن منظور قد اعتمد في معجمه الكبير «لسان العرب» على «الغريبين» للهروي. والحق أن ابن منظور لم يأخذ «الغريبين» ضمن المصادر التي بنى عليها «اللسان» وما جاء فيه من ذكر للغريبين للهروي، فهو من «المُحْكَم» لابن سِيْدَه، أو من «النهاية» لابن الأثير. ومعروفٌ عند الدارسين أن ابن منظور قد صنع كتابه من هذه الكتب الخمسة: الصِّحاح للجوهري، وحواشيه لابن بِرِّي، وتهذيب اللغة للأزهري، والمُحْكَم لابن سِيْدَه، والنهاية لابن الأثير.

وقد روى كثير من العلماء كتاب «الغريبين» عن مؤلفه، وحفظت لنا كتب التراجم أسماء بعض هؤلاء الرواة.

وأقدم هذه الروايات جميعاً، بحسب وَفيات مؤلفيها، هي رواية أبي سعد أحمد بن أحمد بن عبد الله بن حفص المالينى الشافعي، المتوفى بمصر سنة (412)[1]. ثم تليها رواية أبي سهل محمد بن علي الهروي النحوي اللغوي المؤذِّن، المتوفى بمصر سنة (433)[2].

وثالث الروايات: رواية الإمام الجليل شيخ الإسلام أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد الصابوني الشافعي المتوفى سنة (449)[3].

ونأتي إلى آخر الروايات التي وصل إليها مبلغ علمي، وهي رواية أبي عمر عبد الواحد بن أحمد بن أبي القاسم المليجي الهروي المتوفى بمصر سنة (463)[4].

وقد ظهر لي باستقراء النسخ التي وقعت لي من الكتاب أن هاتين الروايتين الأخيرتين كالرواية الواحدة.

وقد شُغل العلماء بكتاب «الغريبين»، وتتابعت مصنفاتهم حوله: اختصاراً وزيادة، وتذييلاً ونقداً.

فقد اختصره مجد الدين أبو المكارم علي بن محمد بن محمد النحوي، المتوفى سنة (516)، ذكر ذلك المختصر: السيوطيُّ، والحاج خليفة[5]، ويسميه السيوطي «مختصر الغريبين»، ولا يصرِّح بأن المراد كتاب «الغريبين» للهروي، ولولا أن صاحب «كشف الظنون» ذكر هذا المختصر عقب ذكره لغريبي الهروي:

---

(1) تاريخ بغداد 4/371، وطبقات الشافعية الكبرى 4/59.. ورواية المالينى هذه هي التي اتخذتها أصلاً لنشرتي التي صدر الجزء الأول منها بمصر، سنة 1390 ـ 1970، عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

(2) بغية الوعاة 1/195.

(3) فهرست ابن خير الإشبيلي ص 69، وطبقات الشافعية 4/271.

(4) فهرست ابن خير، الموضع السابق. ومعجم الأدباء 4/260، وما بعدها. وبغية الوعاة 2/119.

(5) بغية الوعاة 2/201، وكشف الظنون ص 1209.

لتوقفت. أقول هذا، لأن كتاباً يحمل هذا الاسم كاد يخدعني، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (1017 تفسير)، اسمه: «تقريب المتوفى سنة (447)»، وقد كنت ظننته تقريباً لغريبي الهروي، ولكني تصفحته فوجدته يعني غريبي الحديث، لأبي عبيد القاسم ابنَ سلام، وابن قتيبة.

وفي الزيادة على «الغريبين» صنَّف محمد بن علي بن الخضر الغسَّاني المالقي، المعروف بابن عسكر [وليس ابنَ عساكر] المتوفى سنة (636) كتاباً سماه: «المَشْرَعُ الرويُّ في الزيادة على غريبي الهرويّ»... ذكره السيوطي والحاج خليفة[1].

ثم عمل الحافظ الكبير أبو موسى محمد بن أبي بكر المَدِينيّ الأصفهاني المتوفى سنة (581) كتاباً، جمع فيه ما فات الهرويَّ من غريب القرآن والحديث، سماه «المغيث في غريب القرآن والحديث» يقول في مقدمته:

«أما بعد، فإني لما طالعت كتاب «الغريبين» لأبي عبيد الهرويِّ رحمه الله، ورأيت تقريبه الفائدةَ لمطالِعه، واحتياج طلاب فوائد القرآن والحديث إلى مُودَعِه، استحسنته جداً، وأحمدته سعياً وكدّاً. غير أني وجدت كلمات كثيرة شذت عن كتابه؛ إذ لا يحاط بجميع ما تكلم به من غريب الكلم. فلم أزل أتتبع ما فاته، وأكتب ما غفل عنه؛ إلى أن وقعت على كراسة غير كبيرة جمعها بعض علماء خراسان، بعد الخمسين والأربعمائة، لم يُسَمَّ فيها مصنفها، قد نسخها مما شذّ عن كتاب أبي عبيد مما أورده العُزَيزي في كتاب «غريب القرآن»، وأضاف إليه معاني أسماء الله سبحانه وتعالى، وذكر في أثنائه كلمات غير كثيرة من غرائب الألفاظ، فأضفت تلك الألفاظ إلى كتابي. وربما أشير إلى قوله في أثناء ما يمر بي من ذلك؛ لأنني لم أستجز تضييع حقِّه، وإخمال ذكره وسعيه وجمعه. وخرَّجت كتابي على ترتيب كتاب أبي عبيد، سواءً بسواء، وسلكت طريقه حَذْوَ النعل بالنعل»[2].

---

(1) بغية الوعاة 1/180، وكشف الظنون، الموضع السابق.

(2) مقدمة المغيث، مخطوطة مكتبة كوبريلي باستانبول، ومنها مصورة بمعهد المخطوطات، بجامعة الدول العربية، وأسأل الله جلّت قدرته أن يعينني على إخراج هذا الكتاب.

ومن كتب النقد: ما صنَّفه الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد البغدادي السَّلامي[1] اللغوي الحنبلي، وهو موضوع هذه الكلمة.

ولد ابن ناصر[2] في ليلة السبت الخامس عشر من شعبان، سنة سبع وستين وأربعمائة. ومات ليلة الثلاثاء الثامن عشر من شعبان، سنة خمسين وخمسمائة ببغداد، ودفن بباب حرب.

وجدّه لأمه أبو حكيم الخَبْري[3].

وكان ابن ناصر في أول أمره شافعيَّ المذهب، ثم تحول إلى مذهب الحنابلة.

قال عنه القِفْطي: «حافظ الحديث، متقن. له حظ كامل من اللغة، قرأ الأدب على أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي، وكان خبيراً برجال الحديث في زمانه، يتكلم فيهم من طريق التجريح والتعديل. وله خط في غاية الصحة والإتقان، كثير البحث عن الفوائد وإثباتها. روى الناس عنه وأكثروا».

وأثنى عليه تلميذه أبو الفرج بن الجوزي، فقال: «وكان حافظاً ضابطاً متقناً ثقة، لا مغمز فيه، وهو الذي تولّى تسميعي الحديث، فسمعت مسند الإمام

---

(1) السلامي: بفتح السين المهملة، واللام ألف المخففة، وبعدها ميم، نسبة إلى مدينة السلام بغداد، اللباب 1/583.

(2) ترجمته في: إنباه الرواة 3/222، البداية والنهاية 12/233، الذيل على طبقات الحنابلة 1/225 ـ 229، شذرات الذهب 4/155، المنتظم 10/162، وغير ذلك مما تراه في حواشي إنباه الرواة.

(3) نسبة إلى «خَبْر» بفتح الخاء المعجمة، وسكون الباء المنقوطة بواحدة في آخرها الراء المهملة، وهي ناحية بنواحي شيراز. وعن أبي حكيم يقول ابن السبكي في الطبقات 5/63: «برع في الفرائض والحساب، وله فيها المصنفات الفائقة، وكان يعرف العربية، ويكتب الخط الحسن، ويضبط الضبط الحافظ. وكان يكتب المصاحف، ويحكى أنه كان ذات يوم قاعداً مستنداً يكتب في المصحف، فوضع القلم من يده واستند، وقال: والله إن هذا موت طيّب هنيٌ. . ثم مات في ذي الحجة، سنة ست وسبعين وأربعمائة».

أحمد بن حنبل بقراءته، وغيره من الكتب الكبار، والأجزاء العوالي على الأشياخ، وكان يثبت لي ما أسمع. وذكره أبو سعد السمعاني في كتابه فقال: كان يحب أن يقع في الناس، قال المصنف: وهذا قبيح من أبي سعد، فإن صاحب الحديث ما زال يجرِّح ويعدِّل، فإذا قال قائل إن هذا وقوع في الناس، دلّ على أنه ليس بمحدِّث، ولا يعرف الجَرْح من الغِيْبة! وكتاب السمعاني ما سواه إلا ابن ناصر، ولا دلّه على أموال المشايخ أحد مثل ابن ناصر، وقد احتج بكلامه في أكثر التراجم، فكيف عول عليه في الجرح والتعديل، ثم طعن فيه؟! ولكن هذا منسوب إلى تعصب ابن السمعاني على أصحاب أحمد، ومن طالع في كتبه رأى تعصبه البارد، وسوء قصده، لا جرم.. لم يمتع بما سمع، ولا بلغ مرتبة الرواية، بل أُخِذ من قبل أن يبلغ إلى مراده.. ونعوذ بالله من سوء القصد والتعصب».

وقال ابن رجب بعد أن تحدث عن نشأة ابن ناصر، وتلقيه العلم: «وكان في أول الأمر أبو الفضل أميل إلى الأدب، وابن الجواليقي أميل إلى الحديث، وكان الناس يقولون: يخرج ابن ناصر لُغويَّ بغداد، وابن الجواليقي محدِّثَها.. فانعكس الأمر، فصار ابن ناصر محدِّث بغداد، وابن الجواليقي لُغويَّها!».

وقال ابن النجار ـ فيما حكى عنه ابن رجب ـ: «كان جيد النقل، صحيح الضبط، كثير المحفوظ، له يد باسطة في معرفة النحو واللغة، وكانت أصوله في غاية من الصحة والإتقان، وكان ثقة نبيلاً حجة، حَسَنَ الطريقة، متديناً فقيراً، متعففاً نظيفاً نَزِهاً، وقف كتبَه على أصحاب الحديث.

رأيت بخطه وصية له أوصى بها، ذكر فيها صفة ما يخلفه من التركة، وهو ثياب بدنه، وكلها خَلَقٌ مغسولة، وأثاث منزله ـ وكان مختصراً جداً ـ، وثلاثة دنانير من العين، ولم يذكر سوى ذلك، ولم يُعْقِب.

قال: وسمعت ابن سكينة وابن الأخضر وغيرهما يكثرون الثناء عليه، ويصفونه بالحفظ والإتقان والديانة، والمحافظة على السنن والنوافل. وذكره ابن السمعاني في كتابه، فقال: حافظ ثقة، دَيِّنٌ خيِّر، متقن متثبِّت، وله حظ كامل من

اللغة، ومعرفة تامة في المتون والأسانيد، كثير الصلاة، دائم التلاوة للقرآن الكريم، مواظب على صلاة الضحى، غير أنه يحب أن يقع في الناس، يتكلم في حقهم. . وقد ردّ هذا عليه الحافظ أبو الفرج بن الجوزي ردّاً بليغاً».

وقد ترك ابن ناصر مؤلفات تنبىء عن فضله وعلمه، أحصاها ابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة»، ومن تلك المصنفات هذا الكتاب الذي تعقب فيه أبا عبيد الهروي. وقد عرفت من هذا الكتاب نسختين: إحداهما في المكتبة التيمورية الملحقة بدار الكتب المصرية، تحت رقم (56 لغة ـ تيمور) والنسخة الثانية محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق، وقد غاب عني رقمها الآن.

وعنوان الكتاب في النسخة التيمورية: «كتاب التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف، وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف، في كتاب الغريبين» وهو عنوان طويل كما ترى، ولعله من صنع الراوي أو الناسخ.

وقد أبان ابن ناصر عن منهجه في نقد كتاب «الغريبين» فقال بعد الاستفتاح: «أما بعد، فإن الشيخ الحافظ أبا محمد الحسن بن أحمد السمرقندي، نزيلَ نيسابور، كتب إلينا على يدي الأمير الحافظ أبي نصر بن ماكُولاَ، في سنة ثمان وستين وأربعمائة[1] بالإجازة عنه بجميع مسموعاته ورواياته من جميع العلوم، وأذن لنا في الرواية عنه على شرط الإجازة. فكان من جملة مسموعاته كتاب «الغريبين» تأليف أبي عبيد أحمد بن محمد الهروي ـ [تلميذ الأزهري][2] مؤلف «تهذيب اللغة» رحمهم الله ـ، وأخبرنا به عن الشيخ أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إبراهيم الصابوني، عن مصنِّفه أبي عبيد.

ثم قدم علينا مدينة السلام الحافظ أبو القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي المستملي النيسابوري؛ بإجازة في سنة خمس وعشرين وخمسمائة فنزل في رباط شيخ الشيوخ أبي البركات إسماعيل بن أبي سعد الصوفي، ثم انتقل إلى

(1) هذه إجازة قديمة؛ فإن ابن ناصر ولد سنة سبع وستين وأربعمائة، كما سبق.
(2) ساقط من نسخة التيمورية.

رباط برهان الدين أبي الحسن علي بن الحسين الغزنوي، بباب الأزج، على شط دجلة، فأكرم مثواه، وأحسن ضيافته، فحضرنا عنده هناك لنسمع منه أحاديث كان قد خرَّجها عن شيوخه العوالي في أجزاء، فقرأناها عليه في الرباط وسمعها برهان الدين معنا، ذكر لنا أن الشيخ أبا عمر عبد الواحد بن أحمد بن القاسم المليحيَّ الهروي، أجاز له رواية جميع مسموعاته، ومن جملتها كتاب أبي عبيد الهروي، وسمعه المليحيُّ من أبي عبيد.

فحضر بعض طلبة الحديث، ومعه من الأدباء الشيخ الأديب أبو محمد النحوي الخشاب، فسألاه أن يُسمع منه الكتاب، فأجابهما إلى ذلك، فقرأ الأديب أبو محمد على الشيخ أبي القاسم الشّحامي، كتاب أبي عبيد هذا، وكنت حاضراً أسمع القراءة عليه.

وأخبرنا أيضاً به إجازة عن أبي عثمان الصابوني، عن أبي عبيد، وأحضرت نسخة من الكتاب، مسموعةً من أبي عمرو المليحي، وأبي عثمان الصابوني، والنسخة وقف، فقرىء عليه منها إجازة عن الشيخين، عن المصنف، في رباط الشيخ الإمام العالم برهان الدين علي بن الحسين الغزنوي، أيّده الله، وحضر قراءة الكتاب، فسمعه أجمع، وأحضر نسخة له، فعورض بها وقت القراءة، وكتبت فيها سماعنا بخطي إليّ، فعثرت فيه على كلمات في أحاديث قد وقع في ألفاظه تغيير وتصحيف، وقد فُسِّرت على التصحيف بما لا يوافق الحديث ولا معناه... فحضر عندي بعض أهل العلم، وله فهم بالتفسير والمعاني، فتفاوضنا ذكر ما وقع في الكتاب من الأغلاط والأوهام، فسألني أن أفرد ذلك في جزء لِيُعْرَف، فاعتذرت إليه باشتغالي بقراءة الحديث والنَّسخ، وغير ذلك، ثم إنه كرر عليَّ السؤال، وهو ممن يوجب سؤاله، فعلقت منه ما وقع فيه التصحيف في حال القراءة والسماع».

وهذه مقدمة نفيسة كما ترى، وفيها كشف عن جانب هام من تواصل العلماء بالكتابة والمشافهة واللقاء، مع بعد الأمصار، وتنائي الديار.، ثم هي تريك موقف هؤلاء الرجال مما انتهى إليهم من تراث: توثيقاً له، وحرصاً عليه، واستزادةً منه.

وواضح من هذه المقدمة أن الحافظ ابن ناصر، إنما أدار كتابه في نقد «الغريبين» على روايتي أبي عثمان الصابوني وأبي عمر المليحي، وآية ذلك أن رواية أبي سعد الماليني للغريبين ـ وهي الرواية التي اتخذتها أصلاً لنشرتي للكتاب ـ قد سلمت من كثير من الأخطاء التي نبّه عليها الحافظ بن ناصر، وأكتفي هنا بمثالين:

الأول: الحديث الذي جاء في مادة (أزم) ونصه: «قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: نظرت يوم أحد إلى حلقة درع قد نشبت في جبين رسول الله ﷺ، فانكببت لأنزعها، فأقسم عليّ أبو عبيدة، فأزَمَ بها بثنيتيه؛ فجذبها جذباً رقيقاً، أي عَضَّ بها، فأمسكها بين ثنيتيه».

وهكذا جاء في رواية الماليني؛ وجاء في رواية الصابوني[1] والمليحي: «يوم بدر» مكان «يوم أحد». وقد علق على ذلك ابن ناصر فقال: «قوله «يوم بدر» خطأ من الناقل؛ وإنما كان هذا في يوم أحد لا يوم بدر، فإنه ﷺ يوم أحد لبس لأمَتَه، وباشر القتال، فناله ذلك... فأما يوم بدر فإنه ﷺ كان في العريش الذي عمل له، يدعو الله تعالى، ويناشده إنجازَ ما وعده من النصر».

والمثال الثاني: الحديث الذي جاء في مادة (سبب) وهو حديث الاستسقاء وفيه يقول الراوي: «ورأيت العباس وقد طال عُمَرَ، وعيناه تبصّان، وسبائبه تجول على صدره».

وهكذا جاء في رواية الماليني: «طال عُمَرَ» بنصب «عمر» على المفعولية، وجاء في رواية الصابوني والمليحي: «طال عُمره بالرفع والإضافة إلى ضمير الغائب، وقد بنى الحافظ ابن ناصر نقده على هذه الرواية.

قال ابن الأثير في النهاية[2]: «وفي كتاب الهروي على اختلاف نسخه: «وقد

---

(1) من هذه الرواية نسخة بدار الكتب المصرية، برقم (167 تفسير). وانظر ما كتبته حول هذه النسخة في مقدمة تحقيق الغريبين، صفحة 41.

(2) النهاية 2/330.

طال عمره»، وإنما هو «طال عمرَ» أي كان أطول منه، لأن عمر لما استسقى أخذ العباس إليه، وقال: اللهم نتوسل إليك بعم نبيك، وكان إلى جانبه، فرآه الراوي وقد طاله، أي كان أطول منه».

وبعد.. ففي كتاب ابن ناصر هذا ما يغري بنشره وإذاعته، ولكن نشره مرتبط بتمام نشر «الغريبين» الذي نشرت الجزء الأول منه منذ عشر سنوات، ثم حالت حوائلُ خارجةٌ عن طَوْقي وإرادتي دون نشر بقية أجزائه. والله المستعان، وإليه المشتكى.

المصادر المراجع

- إنباه الرواة للقفطي ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية 1369 هـ.
- البداية والنهاية لابن كثير، القاهرة 1348 هـ.
- بغية الوعاة للسيوطي ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ عيسى الحلبي، القاهرة 1964 م.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، القاهرة 1349 هـ.
- الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ـ تحقيق الشيخ حامد الفقي، القاهرة 1372 م.
- طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ـ تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، والدكتور محمود محمد الطناحي ـ عيسى الحلبي، القاهرة 1383 هـ.
- فهرست ابن خير الإشبيلي، بيروت 1963 .
- كشف الظنون للحاج خليفة، استانبول 1941 م.
- اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين ابن الأثير، نشره القدسي، القاهرة 1357 هـ.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار المأمون، القاهرة 1936 م.
- المعجم العربي: نشأته وتطوره، للدكتور حسين نصار، دار مصر للطباعة 1968 م.
- المغيث في غريب القرآن والحديث، لأبي موسى المديني الأصبهاني، مخطوطة

بمكتبة كوبريلي باستانبول، ومنها مصورة بمعهد المخطوطات برقم (500 حديث).
- المنتظم لابن الجوزي، حيدرآباد، الهند 1357 هـ.
- نزهة القلوب في غريب القرآن لابن عزيز السجستاني، تصحيح مصطفى عناني، القاهرة 1355 هـ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين بن الأثير، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، عيسى الحلبي، القاهرة 1383 هـ.

فهارس الشعر واللغة

لكتاب غريب الحديث

لأبي عبيد القاسم بن سلام

هذا كتاب جليل لمؤلف جليل:

أما الكتاب: فهو أول تأليف في غريب الحديث؛ ونعم سبق بعضُ العلماء أبا عبيد إلى التصنيف في غريب الحديث[1]، ولكنها كانت بدايات متواضعة، أما كتاب أبي عبيد فيمثل البداية الحقيقية للتصنيف في ذلك الفنّ.

يقول الخطابي في مقدمة كتابه غريب الحديث: «وكان أول من سَبق إليه ودلَّ مَن بعده عليه أبو عبيد القاسم بن سلّام، فإنه قد انتظم بتصنيفه عامة ما يُحتاج إلى تفسيره من مشاهير غريب الحديث، وصار كتابه إماماً لأهل الحديث، به يتذاكرون، وإليه يتحاكمون».

وروي عن أبي عبيد أنه قال: «إني جمعت كتابي هذا في أربعين سنة وهو كان خلاصة عمري».

ويمتاز كتاب أبي عبيد هذا من بين كتب غريب الحديث ببيان اللفظ، وصحة المعنى؛ وجودة الاستنباط، وكثرة الفقه[2].

---

(1) انظر مقدمتي لتحقيق النهاية، ومنال الطالب.

(2) هذا مما قاله الخطابي في مقدمة كتابه في غريب الحديث.

وقد دار هذا الكتاب دوراناً عظيماً في كتب المتأخرين، فقلّما يخلو من النقل عنه كتاب لغة أو غريب.

ويروى أنه لما فرغ من تأليفه عرضه على عبد الله بن طاهر، والي خراسان للمأمون ـ وكان كما يصفه ابن خلكان، سيّداً نبيلاً، عالي الهمة شهماً ـ قال: «إن عقلاً بعث صاحبه على عمل مثل هذا الكتاب، لحقيقٌ ألاَّ يُحوَجَ إلى طلب المعاش» وأمر له بعشرة آلاف درهم في كل شهر.

وأما المؤلف: فهو أبو عبيد القاسم بن سلاَّم، ولد بهراة، من إقليم خراسان، وكان أبوه عبداً رومياً لبعض أهلها.

وقد تنقل أبو عبيد في البلاد، وأخذ عن كبار الشيوخ في عصره، فقرأ القرآن الكريم على الكسائي، وسمع الحديث من إسماعيل بن عياش، وعبد الله بن المبارك، وسفيان بن عُيينة، وخلائق، آخرهم موتاً هشام بن عمار، وتفقه على الإمام الشافعيّ رضي الله عنه، وتناظر معه في القُرْء، هل هو حيضٌ أو طُهْر. وروى اللغة والأدب عن أبي عبيدة معمر بن المثنى، وأبي زيد الأنصاري، والأصمعي، وأبي محمد اليزيدي، وأبي عمرو الشيباني، وأبي زياد الكلابيّ والفراء.

وقد توفى أبو عبيد بمكة المكرمة، عام (224) وكان عمره يوم وفاته ثلاثة وسبعين عاماً.

وما من مشتغل بالتراث إلا[1] هو مغترف من بحر أبي عبيد، ومستفيدٌ مما صنَّف وكتب:

فالمفسِّرون يعرفونه بكتابه «فضائل القرآن»، والمحدِّثون يعرفونه بكتابه

---

(1) كثير من الكتاب والمتحدثين يقولون في هذا الموضع: «إلا وهو» بإقحام الواو، والأفصح حذفها، قال تعالى: ﴿وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها﴾ وقال: ﴿ما من دابة إلا هو آخذ بناصيتها﴾ [هود: 6، 56]، وانظر أيضاً [الأنعام، آية: 38].

«غريب الحديث»، واللغويون يعرفونه بهذا وبالغريب المصنَّف، والفقهاء يعرفونه بكتابه «الأموال»، والأدباء يعرفونه بكتابه «الأمثال».

ولا سبيل إلى ذكر ترجمة كاملة لأبي عبيد، فهذا موضع إيجاز[1]، لكني أحب ألا أُخلي هذا المكان من ذكر ما قاله العلماء في أبي عبيد، فلعل في ذلك ما يُغري بتتبّع آثار الرجل ودَرْسها والإفادة منها، وهذا الذي أورده يُريك إنصاف العلماء وإسنادهم الفضل إلى أهله، لا يصدُّهم عن ذلك هوى أو معاصرة، فليست المعاصرة حِجاباً إلا عند ضعاف النفوس ومرضى القلوب.

قال إسحاق بن راهويه: الحقّ يُحَبّ لله، وأبو عبيد أفقه مني، وأعلم مني، أبو عبيد أوسعنا علماً، وأكثرنا أدباً، إنا نحتاج إلى أبي عبيد، وأبو عبيد لا يحتاج إلينا.

وقال عباس الدُّوري: سمعت أحمد بن حنبل يقول: أبو عبيد ممن يزداد عندنا كلَّ يومٍ خيراً.

وقال أبو قدامة: سمعت أحمد يقول: أبو عبيد أستاذ.

وروي عن محمد بن أبي بشر أنه قال: أتيت أحمد بن حنبل في مسألة، فقال لي: ائت أبا عبيد، فإن له بياناً لا تسمعه من غيره. قال: فأتيته فشفاني جوابه، فأخبرته بقول أحمد، فقال: يا ابن أخي، ذاك رجل من عمّال الله.

وقال حمدان بن سهل: سألت يحيى بن معين، عن أبي عبيد، فقال: مِثلي يُسأل عن أبي عبيد؟ أبو عبيد يُسأل عن الناس.

ورُوي أن هلال بن العلاء الرَّقّيّ، قال: مَنَّ الله على هذه الأمة بأربعة في زمانهم: بالشافعيّ؛ تفقه في حديث رسول الله ﷺ، وبأحمد بن حنبل؛ ثبت في

---

(1) انظر إنباه الرواة 3/12، وحواشيه، وطبقات الشافعية الكبرى 2/153، وحواشيها ثم انظر مقدمة الدكتور عبد المجيد قطامش لكتاب الأمثال، الذي نشره مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي ـ بكلية الشريعة ـ مكة المكرمة.

المحنة لولا ذلك كفر الناس، وبيحيى بن معين؛ نفى الكذب عن حديث رسول الله ﷺ، وبأبي عبيد القاسم ابن سلاّم فسّر الغريب من حديث رسول الله ﷺ، لولا ذلك لاقتحم الناسُ في الخطأ.

قال الجاحظ: ومن المعلمين ثم الفقهاء والمحدّثين، ومن النحويين والعلماء بالكتاب والسنّة، والناسخ والمنسوخ، وبغريب الحديث وإعراب القرآن، وممَّن جمع صنوفاً من العلم أبو عبيد القاسم بن سلاَّم، وكان مؤدّباً، لم يكتب الناسُ أصحَّ من كتبه، ولا أكثر فائدة.

وقد طبع كتاب أبي عبيد في غريب الحديث، بمطبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدرآباد الدكن ـ بالهند ـ سنة 1384 هـ ـ 1964 م في أربعة أجزاء.

ولعلماء الهند فضل مذكور مشكور في نشر كتب التراث عامة، وكتب الحديث خاصة، ويُحسَب ذلك في موازينهم عند الله تعالى يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً، لكنهم قصّروا عن مستوى النشر العلمي المعهود فيهم حين نشروا هذا الكتاب؛ وذلك أنهم أخلُّوا بأمرين:

الأمر الأول: أنهم جرَّدوا متن الكتاب من الإسناد، واختاروا للنشر نسخة غير مسندة، ووضعوا الإسناد من نسخة بالهامش، مع أن نقول المتأخرين عن كتاب أبي عبيد هذا، يأتي معظمها مسنداً بإسناد أبي عبيد، كما تراه مثلاً في كتاب «الزاهر» لأبي بكر بن الأنباري، و «منال الطالب» لابن الأثير[1].

والأمر الثاني: أنهم لم يصنعوا للكتاب أي نوع من الفهارس، وبخاصة فهرس اللغة، فصار في العثور على لفظة مشروحة منه عُسرٌ ومشقة.

وهذا الكتاب قد اشتمل على علم غزير، وذكر آراء فقهية كثيرة لهؤلاء العلماء الذين لم تُجمع آراؤهم الفقهية، مثل النخعي والزهري ومن إليهما. هذا

---

(1) الزاهر 2/302، 372 ومنال الطالب 1/74، 175، وقد نبه إلى هذا أيضاً الصديق الدكتور حاتم الضامن، في تقديمه للكتاب الزاهر، انظر 1/57.

إلى ما تضمنه من الشواهد الشعرية الغزيرة، وما ذكره في تفسير الألفاظ واشتقاقها.

وحين بدأت أعمل في تحقيق كتاب «الغريبين» للهروي، كان لا بد لي من مراجعة كتاب أبي عبيد، فصنعت له فهرساً للألفاظ والموادّ اللغوية، طبعته على الآلة الكاتبة ثم وزعته على إخواني المشتغلين بالعلم.

ثم كان ما كان من اشتغالي بالتدريس بقسم الدراسات العليا العربية، بكلية الشريعة، بمكة المكرمة ـ زادها الله تكريماً وتشريفاً ومهابة ـ فرغب إليّ كثير من طلبتي وإخواني أن أذيع هذا الفهرس؛ ليعمَّ النفع به، فنظرت فيه، وزدت عليه بعض الألفاظ التي كانت فاتتني من قبل، ثم ضممت إليه فهرساً للشعر، وسيرى القارىء الكريم أن هذا الكتاب قد ضمَّ قدراً هائلاً من الشواهد الشعرية، وهذه الشواهد سيّارة وشائعة في كتب العربية كلها، وبعض هذه الشواهد تمثل إضافة إلى شعر الشعراء المشاهير، ومن هم دون المشاهير، فقد ظهر أن بعضاً من هذه الشواهد ليست في دواوين الشعراء المطبوعة.

وقد حرصت في فهرسة القوافي على ذكر البحر، ونعم إن المشرف على تصحيح الكتاب في هذه الطبعة الهندية قد ذكر بإزاء كلِّ بيت بحره ـ فجزاه الله خيراً ـ لكني لم أعتمد هذا؛ لما وجدته من خلط في ردّ بعض الشواهد إلى بحورها:

ومن هذا الخلط ما تراه من جعل المصحح الفاضل كلَّ الشواهد التي من مجزوء الكامل، من الكامل[1].

ومن ذلك أيضاً جعل بيت أبي ذؤيب[2]:

فالعين بعدهم كأن حداقها ... سملت بشوك فهي عورٌ تدمعُ

من البحر البسيط، والصواب أنه من الكامل.

---

(1) راجع: 1/112، 301، 2/272، 4/200.
(2) 1/174.

وجعل بيت الشماخ[1]:

لمـالُ المـرء يصلحـه فيغنـي   مفـاقـره أعـز مـن القنـوع

من الطويل، والصحيح أنه من الوافر.

وكذلك قول جهينة بن جندب[2]:

رددنـا جمـع سـابـورٍ وأنتـم   بمهــواة متــالفهــا كثيــرُ

الخطأ فيه كالخطأ في سابقه.

وجعل هذا البيت[3]:

نحــن سبينــا أمكــم مقــربـاً   حين صبحنا الحيرتين المنونْ

من الرجز، والصحيح أنه من السريع.

وكذلك قول طرفة[4]:

يعصــر فينــا كـالــذي تعصــرْ

الوهم فيه كالذي في سابقه.

وكذلك قول عبيد بن الأبرص[5]:

أفلح بما شئت فقد يبلغ بالـ   ـضِّعـفِ وقـد يُخـدَعُ الأريـبُ

جعله المصحح الكريم من الرجز، والصحيح أنه من مجزوء البسيط.

ومن معلقة عَبِيد هذه، جعلوا منها شاهداً من المنسرح، خطأ، وذلك قوله[6]:

قطعتُــه غُــدوةً مشيحـاً   وصــاحبــي بــازلٌ خَبُــوبُ

---

(1) 2/156.
(2) 4/100.
(3) 4/320.
(4) 4/447.
(5) 4/38، 67.
(6) 1/135.

هذا؛ وكنت على أن أصنع فهارس جامعة لهذا الكتاب الجليل؛ تكشف عما فيه من كنوز، وبخاصة مسائل الفقه، ولكني رأيت الاكتفاء بفهارس اللغة والشعر، لأن الذي أريده مُحْوِجٌ إلى صفحات كثيرة، لا تتسع لها هذه المجلة الغراء.

كلمة عن الفهارس والكنوز المخبوءة

«الكتب بلا فهارس كنز بلا مفتاح».

كلمة حكيمة، سمعتها من شيخ حكيم، من شيوخ التراث، وكان ذلك منذ نحو عشرين عاماً، أوائل اشتغالي بالمخطوطات.

وتمادت بي الأيام، وتنوعت أمامي التجارب، وقرأت وأبصرت وسمعت وسألت، ولا زلت أجد صدق هذه الكلمة فيما أعالج من شئون هذا التراث: نشراً أو درساً.

وذلك أن كتب التراث متداخلة الأسباب، متشابكة الأطراف، وقلما تجد كتاباً منها مقتصراً على فن بعينه، دون الولوج إلى بعض الفنون الأخرى؛ لدواعي الاستطراد والمناسبة، وهذا يؤدي لا محالة إلى أن تجد الشيء في غير مظانّه، وأضرب لذلك مثلاً واحداً بعلم النحو: فليست مسائل هذا العلم في كتب النحو فقط، ففي كتب التفسير والقراءات نحو كثير، وفي كتب الفقه وأصوله نحو كثير، وفي كتب اللغة وشروح الشعر نحو كثير، بل إنك واجدٌ في بعض كتب السِّير والتاريخ والأدب والمعارف العامة؛ من مسائل النحو ما لا تكاد تجده في كتب النحو المتداولة، واقرأ إن شئت الروض الأنف للسهيلي، ورسالة الغفران لأبي العلاء المعري، وبدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، ثم انظر كم من مسائل النحو أفدت، ثم تأمل ماذا يكون عليه الدَّرْس النحوي لو جُمعت مسائله وقضاياه من كتب العربية المختلفة، ثم أضيفت إلى المأثور من الكتب الخالصة للنحو. وقل مثل هذا في سائر فنون التراث، وقد حدّثني شيخي الجليل محمود محمد شاكر ـ حفظه الله ـ وكتبه فيما بعد أنه أثبت علويّة أبي الطيب المتنبي من خبر صغير مبثوث في ثنايا خزانة الأدب للبغدادي.

وما كان لفضيلة الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة أن يصنع كتابه العظيم «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» لولا أنه عكف على كتب التفسير والقراءات والنحو والأمالي، وفهرس مسائل النحو فيها.

وليس يخفى أن المؤرخين والجغرافيين واللغويين العرب القدامى كانوا يقيمون تآليفهم ومصنفاتهم على فكرة الفهارس، كما تراه في كتب الرجال والتراجم والطبقات والبلدان ومعاجم اللغة، باختلاف مناهجها.

وحين ظهرت المطبعة، وأخذت كتب التراث طريقها للنشر، كان للمستشرقين فضلُ التوسُّع في فهرسة ما في الكتب من أعلام وقبائل، وبلدان وشعر، وأيام وأمثال، وكُتب[1].

ومما يُشار إليه في هذه العُجالة، من هذه الجهود:

فهارس معجم البلدان لياقوت الحموي، التي صنعها المستشرق الألماني وستنفلد.

فهارس نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة، الذي صنعه المستشرق الهولندي بيفان.

فهارس شرح المفضليات لابن الأنباري، صنعة المستشرق الإنجليزي تشارلس لايل.

فهارس الكامل للمبرد، صنعة المستشرق الإنجليزي وليم رايت، وغير ذلك كثير.

وحين دخل إلى الميدان فرسانه من العلماء العرب الأثبات، أفادوا من مناهج المستشرقين في الفهرسة، ثم استحدثوا فهارس فنية أخرى، قائمة على فقه ما في الكتاب المحقق، وإبراز كنوزه.

---

(1) انظر تحقيق النصوص ونشرها لأستاذنا عبد السلام هارون، ص 86.

وأكتفي هنا بذكر:

فهارس طبقات فحول الشعراء لابن سلام، وفهارس مسائل اللغة والنحو، في تفسير[1] الإمام أبي جعفر الطبري، لشيخ العربية محمود محمد شاكر.

فهارس كتب الجاحظ، لأستاذنا الجليل عبد السلام هارون، وبخاصة فهارس الحيوان والبيان. وفهارس «الحيوان» إلى الطرافة والابتكار ما هي؟.

فهارس سمط اللآلي للعلامة عبد العزيز الميمني الراجكوتي، وكذلك فَهْرَسَ هذا العلامة الجليل ـ رحمه الله ـ الكتب التي في خزانة البغدادي وسمي هذا الفهرس: «الإقليد» وهو فهرس نافع جداً.

الفهرس العمراني الطريف الذي صنعه العالم العراقي كوركيس عواد لكتاب الديارات للشابشتي.

فهارس شواهد سيبويه لعلامة الشام شيخنا الإمام أحمد راتب النفاخ، متعه الله بالصحة والعافية.

فهارس كتاب سيبويه لفضيلة الشيخ الجليل محمد عبد الخالق عضيمة، وهو فهرس جامع، دخل به الشيخ كلَّ دُرُوب سيبويه.

وللأمانة العلمية فقط، ولحقّ الأجيال الناشئة في المعرفة والإحاطة، أُبيح لنفسي أن أشير إلى هذه الفهارس الفنية الجامعة التي صنعتها أنا وأخي وعشيري الأستاذ الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ـ حفظه الله ـ لكتاب طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي (عشرة أجزاء) وقد نثرنا في هذه الفهارس معارفَ جمّةً، رضي عنها كِرام العلماء، وأفاد منها طلاب العلم، فالحمد لله الذي أعان ويسّر.

ولعله من المفيد هنا أن أشير إلى أن العلامة أحمد تيمور باشا كان معنياً كلَّ العناية بفهرسة الكتب واستخراج كنوزها. وقد رأيت فهرساً من صنعه لخزانة

(1) صدر منه ستة عشر جزءاً، نسأل الله أن يعين على إتمامه.

البغدادي، مطبوعاً على الآلة الكاتبة، رأيته في مكتبة الشاعر المحقق حسن كامل الصيرفي بالقاهرة.

وكان رحمه الله يقيّد الفوائد التي يقف عليها في أثناء مطالعاته للمخطوطات وكان يكتب ذلك في أوائل المخطوط بخطه الدقيق اللطيف.

ثم كان ـ أجزل الله له المثوبة ـ يجمع على جذاذات الفوائد التي يطالعها في الكتب مخطوطة ومطبوعة. وقد جمعت هذه الجذاذات بعد موته، ونشرت في كتاب باسم «أسرار العربية» نشرته لجنة نشر المؤلفات التيمورية بالقاهرة.

ثم كان رحمه الله يشير على ناشري الكتب أن يُبرزوا الفوائد التي يضمها الكتاب، ويفهرسوها، كما ترى في آخر كتاب «الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بأعلى الصعيد» للأدفوي ـ طبعة مصر (1332). ومن عجب أن الطبعة الحديثة من هذا الكتاب، والتي قيل عنها إنها محققة، قد أخلّتْ بهذه الفوائد.

وأستطيع أن أوجز بعض الفوائد التي يجنيها الباحث من الفهارس فيما يلي:

أولاً: معرفة المدى الزَّمني الذي عاشته كتب التراث، وذلك يظهر من فهرسة الكتب المذكورة أسماؤها في داخل الكتاب. وتأمل أسماء الكتب ودواوين الشعراء التي ذكرها البغدادي المتوفى سنة (1093) في مقدمة «الخزانة»، وفي أثنائها، وكذلك الكتب التي أوردها المرتضى الزَّبيدي المتوفى سنة (1205) في «تاج العروس».

وسيصحح هذا كثيراً من المعلومات والمقولات التي سادت وذاعت، كالقول بأن معظم كتب التراث قد ضاع أيام فتنة التتار في القرن السابع، وإذا كان هذا صحيحاً فإنه صحيح أيضاً أن كثيراً من الكتب قد ضاعت بسبب غفلة المسلمين.

ثانياً: ضَمَّ النظير إلى نظيره، وبخاصة في الموسوعات، وسيؤدي هذا إلى اكتشاف بعض الأخطاء وتصحيحها.

ثالثاً: جمع آراء العلماء المنثورة في ثنايا الكتب، والتي لا يجمعها كتاب واحد، كأن تجمع آراء نحويّ من النحاة، من المطوَّلات، كالهمع والأشباه والنظائر، للسيوطي، وخزانة الأدب، وشرح شواهد الشافية، وشرح شواهد المغني، للبغدادي.

رابعاً: جَمْع شعر الشعراء الذين ليس لهم دواوين، ونسبة الشعر المجهول النسبة، فإذا أضيف إلى ذلك ذكر بحر البيت، أمكن معرفة أكثر البحور دوراناً على ألسنة الشعراء.

خامساً: جَمْع نصوص بعض الكتب المفقودة. وهناك بعض الكتب المطولة، تنقل نصوصاً كثيرة من هذه المفقودات، ويحضرني الآن من هذه المطولات: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، وكثير من تصانيف السيوطي رحمه الله، كالإتقان والمزهر والأشباه والنظائر النحوية وكتب البغدادي السابقة، وتاج العروس للزبيدي.

سادساً: يفيد فهرس اللغة في حصر بعض الألفاظ التي لم ترد في المعاجم المتداولة، وقد جاء شيء من هذا في مجالس ثعلب، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس [راجع فهارسهما].

كذلك يفيد مثل هذا الفهرس اللغوي في نسبة الشعر الذي اختلفت قوافيه، أو لم تعرف قوافيه حين يكون معك صدر البيت فقط، فإذا فُهرست اللغة التي في البيت، اهتُدي إليه في يسر وسهولة.

وأيضاً يفيد هذا الفهرس في توثيق كلام أئمة اللغة، وأذكر من تجاربي في هذا المجال: أني كنت ألتمس مرة كلاماً لأبي العباس ثعلب، فلم أجده في مجالسه، ولا في فصيحه، ثم كان أن وجدته في شرحه لديوان زهير بن أبي سلمى. وما دَلَّني على هذا إلا فهرس اللغة الذي صنعه مشايخ دار الكتب المصرية الفضلاء، رحمهم الله ورضي عنهم.

هذا ما يحضرني الآن، لا شك أن هناك فوائد أخرى كثيرة للفهارس، تُدْرَك بالحاجة والممارسة والتتبّع.

ولو كان لي من الأمر شيءٌ في الدراسات العليا بالجامعات العربية لجعلت موضوع الماجستير والدكتوراه فهرسة كتاب من كتب التراث فهرسةً تفصيلية كاشفة. وسوف يكون هذا العمل مجدياً على الطالب وعلى الدراسات العليا نفسها، بدلاً من هذه الموضوعات التي تهرَّأت واستُهلكت، وأصبحنا بها ندور حول أنفسنا.

فإذا فُهْرِست كتب كلّ فن من فنون التراث على هذا النحو الكاشف الجامع: أمكن لنا أن نقدِّم صورة حقيقية لفكرنا العربي الإسلامي، بدلاً من أن نغرق في مدحه ببلاهة، أو نسرف في ذمّه بجهل.

فهـــرس القوافـــي

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
شنبُ	البسيط	ذو الرمة	5/4
الحقبُ	البسيط	ذو الرمة	40/4
الخربُ	البسيط	ذو الرمة	256/4
الهضبُ	البسيط	ذو الرمة	294/4
الغضبُ	البسيط	ذو الرمة	360/4
زببُ	البسيط	النابغة الذبياني	267/1، 268
منتهبُ	البسيط	النابغة الذبياني	71/4
عجبُ	البسيط	النابغة الذبياني	167/4
جديبُ	مجزوء البسيط	عبيد بن الأبرص	242/2
الأريبُ	مجزوء البسيط	عبيد بن الأبرص	38/4، 67
خبوب	مجزوء الوافر	النابغة الذبياني	135/1
الشبابُ	الوافر	النابغة الذبياني	298/2، 13/4
بابُ	الوافر	النابغة الذبياني	197/3، 292/4
يرعبُ	الكامل	ساعدة بن جؤيّة الهذلي	94/1
وتغضبوا	الكامل	عبيد بن الأبرص	85/1
شزّبُ	الكامل	عبيد بن الأبرص	252/1
تكتبّوا	الكامل	عبيد بن الأبرص	204/3
وأعذبوا	الكامل	عبيد بن الأبرص	467/3
صقبُ	المنسرحُ	عبيد الله بن قيس الرقيات	235/2
جلبُ	المنسرحُ	الكميت	222/1
الخربُ	المنسرحُ	الكميت	255/4
الشجبُ	المنسرحُ	الكميت	456/4
عجائبُها	المنسرحُ	عدي بن زيد	482/4
الحنظبُ	المتقارب	حسابن بن ثابت	455/3

فصل الباء المكسورة

فصل الحاء المكسورة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
موطودِ	البسيط	الشماخ	57/4
بجندي	الوافر	عمرو بن معد يكرب	111/1
مرادِ	الوافر	عمرو بن معد يكرب	132/1
العدادِ	الوافر	نسب في هامش الأصل إلى كثيّر	73/1
وسادِ	الوافر	كثيّر	314/3
بمهنّدِ[1]	الكامل	المتلمس	187/2
بمهنّدِ[2]	الكامل	زهير	92/1، 240
المسترفدِ	الكامل	زهير	298/2
ويسجدِ	الكامل	النابغة الذبياني	285/1
باليدِ	الكامل	النابغة الذبياني	166/2
متعبّدِ	الكامل	النابغة الذبياني	97/3
لم يرشدِ	الكامل	النابغة الذبياني	97/3
بصفادِ	الكامل	عوف بن عطية التيمي	324/1
أكبادِ	الكامل	الأعشى	209/2، 90
تلادِ	الكامل	الأعشى	311/4
أجيادي	الكامل	الأسود بن يعفر	264/2
غوادي	الكامل	أبو دؤاد الإيادي	270/2
بالمرصادِ	الرجز	رؤبة	324/3
ببردِهْ	الرجز	دكين بن رجاء الفقيمي	226/3
وحدِهْ	الرجز	دكين بن رجاء الفقيمي	226/3
العددِ	المنسرح	—	92/4
بعيدِ	الخفيف	أبو زُبَيْدِ الطائي	19/1
المرّيدِ	الخفيف	أبو زُبَيْدِ الطائي	338/1

(1) قذاله بمهند.

(2) فضلها بمهند.

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
لإزهادِها	المتقارب	الأعشى	238/1
حدّادِها	المتقارب	الأعشى	38/2
فيّادِها	المتقارب	الأعشى	120/3

(باب الراءِ)

فصل الراء الساكنة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
حصرْ	الطويل	امرؤ القيس	214/3
والعسابر	مجزوء الكامل	الكميت	200/4
سبرْ	الرجز	—	35/1
كسرْ	الرجز	العجاج	224/1، 5/3
عمرْ	الرجز	عبيد الله بن عمر	80/4
غبرْ	الرجز	عبيد الله بن عمر	80/4
الأغرْ	الرجز	عبيد الله بن عمر	80/4
صعرْ	الرجز	أبو النجم العجلي	254/4
الوبرْ	الرجز	أبو النجم العجلي	254/4
قدرْ	الرجز	أبو النجم العجلي	443/4
الوطرْ	الرجز	أبو النجم العجلي	443/4
المئرْ	الرجز	أبو النجم العجلي	443/4
تدرْ	الرمل	امرؤ القيس	312/4
الأزرْ	الرمل	طرفة	311/1
المؤتبرْ	الرمل	طرفة	350/1
تمرْ	الرمل	طرفة	31/2
المدخرْ	الرمل	طرفة	166/3
الجزرْ	الرمل	طرفة	470/3
ينتقرْ	الرمل	طرفة	108/4
وإزارْ	الرمل	عديّ بن زيد	74/4

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
المعتمرْ	السريع	عمرو بن أحمر	286/1
معتصرْ[1]	السريع	عمرو بن أحمر	447/4
مقتفرْ	السريع	عمرو بن أحمر	467/4
تعصرْ	السريع	طرفة	447/4
غدرُ	الخفيف	عدي بن زيد	367/4

فصل الراء المفتوحة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
كَسْرا	الطويل	ذو الرمة	224/3
كَدْرا	الطويل	ذو الرمة	85/4
أغبرا	الطويل	أبو الطمحان القيني	214/2
وأهجرا	الطويل	الشماخ	63/2
تغيّرا	الطويل	الشماخ	167/4
وهجّرا	الطويل	امرؤ القيس	328/1
تعصَّرا	الطويل	امرؤ القيس	245/4
وتأطرّا	الطويل	المغيرة بن حبناء التميمي	242/1
وأقترا	الطويل	الكميت	136/1
أحمرا		أبو زبيد	480/4
الغيرا	البسيط	بعض بني عذرة	169/1
ضِمارا	الوافر	الراعي النميري	418/4
السّرارا	الوافر	الراعي النميري	220/3
عمارا	الوافر	عنترة	455/4
المحارا	الوافر	ذو الرمة	195/4
وعورا	الكامل	جرير	238/3
وكورا	الكامل	جرير أو الأخطل	42/4
الحرارَةْ	مجزوء الكامل	الأعشى	186/4

(1) هذه القافية والتي بعدها لبيت واحد، اختلفت روايته كما ترى في الموضعين.

فصل الراء المكسورة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
خصورِها	الرجز	أبو النجم العجلي	462/3
تأزيرِها	الرجز	—	462/3
دارِها	الرجز	—	80/2
نهارِها	الرجز	—	80/2
سرارِها	الرجز	—	80/2
مشارِ	الرمل	عديّ بن زيد	140/2، 23/3
والآثرِ	السريع	الأعشى	59/2
الهادرِ	السريع	الأعشى	297/3
الماطِرِ	السريع	الأعشى	465/3، 494/4
الماهرِ	السريع	الأعشى	465/3، 494/4
الياسرِ	السريع	الأعشى	470/3
للنافرِ	السريع	الأعشى	40/4
زيرِ	الخفيف	—	39/1
جعفرِ	المتقارب	أخت المنذر بن عمرو الأنصاري	430/3

(باب الزاي)

فصل الزاي المضمومة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
حامزُ	الطويل	الشماخ	233/4

فصل الزاي المكسورة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
بمنقزِ	الطويل	—	222/4
الأرزِ	الرجز	رؤبة	37/1
القحزِ	الرجز	رؤبة	369/4

(1) البيتان مختلفان عمّا سبقهما.

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
كفَّهْ	الرجز	—	126/4
الشَّفيفا	المتقارب	صخر الغيّ الهذلي	116/1
عطوفا	المتقارب	صخر الغيّ الهذلي	267/3

فصل الفاء المضمومة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
تعكفُ	الطويل	جميل بن معمر	295/2
المكلَّفُ	الطويل	ذو الرمة	442/3
قائفُ	الطويل	الأسود بن يعفر وقيل: القطامي	248/3
سقائفُ	الطويل	أوس بن حجر	54/4
الصلائفُ	الطويل	القطامي	92/4
سرفُ	البسيط	جرير	316/4
والقروفُ	الوافر	معقر البارقي	249/3
تضيفُ	الوافر	صخر الغيّ وقيل: أبو ذؤيب	109/3
ترسفُ	الكامل	حاتم الطائي	386/4
تُوذَّفُ	الكامل	بشر بن أبي خازم	480/4
عجافُ	الكامل	مطرود بن كعب الخزاعي وقيل: عبدالله بن الزبعري	290/1
نصيفُ	الرجز	سلمة بن الأكوع	166/2
تعجيفُ	الرجز	سلمة بن الأكوع	166/2
الخريفُ	الرجز	سلمة بن الأكوع	166/2
الصريفُ	الرجز	سلمة بن الأكوع	166/2
خنيفُ	الخفيف	أبو زُبيد الطائي	48/1

فصل الفاء المكسورة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
المخارفِ	الطويل	—	438/4
الصياريفِ	البسيط	أبو زُبَيد الطائي	68/4
مزاحيفِ	البسيط	أبو زُبيد الطائي	219/4

(باب القاف)

فصل القاف الساكنة

فصل القاف المفتوحة

فصل القاف المضمومة

(1) راجع ملحق ديوان رؤبة ص 179.

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
أولقُ	الطويل	الأعشى	495/4
يطبِّقُ	الطويل	—	224/4
سباقُ	الطويل	المغيرة بن حبناء التميمي	144/3
تعلقُ	الكامل	الكميت	353/4
دهامقُ	الرجز	—	266/3
الأشداقُ	الرجز	أبو محجن الثقفي	123/1
اللقلاقُ	الرجز	أبو محجن الثقفي	123/1
ودَّاقُ	الرجز	أبو محجن الثقفي	123/1
السَّلاَّقُ	الخفيف	الأعشى	97/1
فُواقُ	الخفيف	الأعشى	62/3
الساقُ	الخفيف	الأعشى	60/4
المصلاقُ=السَّلاَّقُ			
الطروقُ	الخفيف	عدي بن زيد	435/4

فصل القاف المكسورة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
أمزَّقِ	الطويل	الممزَّق العبدي	428/3، 429
المخرَّقِ	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	18/4
تلتقي	الطويل	زهير	86/3
مطرقِ	الطويل	مزرِّد بن ضرار. وقيل: غيره	47/1
يفرقِ	الطويل	النابغة الذبياني	111/1
تصدقِ	الكامل	القطامي	186/2
أولقِ	الكامل	القطامي	267/4، 388
الأبلقِ	الكامل	القطامي	305/4
الجوسقِ	الكامل	القطامي	399/4
تخلقِ	الكامل	كعب بن مالك	186/1
العناقِ	الخفيف	عديّ بن زيد	385/3

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة

(باب الكاف)

فصل الكاف المفتوحة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
نسائكا	الطويل	الأعشى	280/1، 334/4
بمالكا	الطويل	الحطيئة	5/2
كذاكا	الوافر	صخر بن حبناء	474/3
شاكها	الكامل	—	202/1
دونكا	الرجز	—	43/1
يحمدونكا	—	—	43/1

فصل الكاف المضمومة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
لبكُ	البسيط	زهير	132/4

فصل الكاف المكسورة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
الفوارِكِ	الطويل	ذو الرمة	91/4
الأبكِّ	الرجز	—	99/4
مِذكِّ	الرجز	—	99/4
دراكِها	الرجز	طفيل بن يزيد الحارثي	170/4
أوراكِها	الرجز	طفيل بن يزيد الحارثي	170/4

(باب اللام)

فصل اللام الساكنة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
الفراعلْ	مجزوء الكامل	الأعشى	200/4
مشتملْ [1]	الرجز	مالك بن زيد مناة بن تميم	477/3

(1) لم ينسب في الأصل، وهو لمالك بن زيد مناة بن تميم. انظر جمهرة الأمثال 1/93، ومجمع الأمثال 2/364، وانظر أيضاً الأمثال لأبي عبيد ص 240.

فصل اللام المفتوحة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
بخَلُ	البسيط	معن بن أوس	370/4
مسمولُ	البسيط	الشماخ	174/1
السُّولُ	البسيط	الراعي النميري	156/3
والفضولُ	الوافر	عبدالله بن غمة الضبّي	88/3، 392/4
دليلُ	الوافر	جرير	404/3
الأعزلُ	الكامل	الأحوص	182/3
الرِّعالُ	المنسرح	امرؤ القيس	422/4
يخجلوا	المتقارب	الكميت	119/1
هَتْملوا	المتقارب	الكميت	360/1
الأرجلُ	المتقارب	الكميت	53/4
المنقلُ	المتقارب	الكميت	70/4
أحمالُها	المتقارب	الأعشى	294/3

فصل اللام المكسورة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
ذبْلِ	الطويل	جرير	10/3
والأصلِ	الطويل	الكميت	171/4
الخطلِ	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	77/1
المتعكثلِ	الطويل	امرؤ القيس	292/1
بجندلِ	الطويل	امرؤ القيس	73/2
محولِ	الطويل	امرؤ القيس	100/2
هيكل	الطويل	امرؤ القيس	136/2
عقنقلِ	الطويل	امرؤ القيس	188/2
مكلَّلِ	الطويل	امرؤ القيس	105/3
ومرسَلِ	الطويل	امرؤ القيس	387/3
معجّلِ	الطويل	امرؤ القيس	4/4، 205
الكنهبلِ	الطويل	امرؤ القيس	176/4، 264

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
المتعبهلِ	الطويل	تأبط شرا	212/1
يتفلِ	الطويل	ذو الرمة	42/1
خذّلِ	الطويل	ذو الرمة	122/2
المخلخل	الطويل	ذو الرمة	185/2
المسرولِ	الطويل	ذو الرمة	292/4
المتبدّلِ	الطويل	ذو الرمة	343/3
فتحوّلِ	الطويل	—	416/3
المعاقلِ	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	56/1
والمناهلِ	الطويل	ذو الرمة	451/3
المنازلِ	الطويل	ذو الرمة	291/4
عاطلِ	الطويل	ذو الرمة	334/4
وائلِ	الطويل	الوليد بن عقبة بن أبي معيط	188/1
أمثالي[1]	الطويل	امرؤ القيس	192/1
أمثالِي[2]	الطويل	امرؤ القيس	238/1
شملالي	الطويل	امرؤ القيس	304/1
قالِي	الطويل	امرؤ القيس	248/2
وأوصالِي	الطويل	امرؤ القيس	406/4
الغالي	الطويل	الشماخ	246/3
الهملِ	البسيط	الراعي النميري	453/4
الخلالِ	الوافر	الحارث بن زهير العبسي	287/3
بالمآلي	الوافر	زيد الخيل الطائي	162/4
طوالِ	الوافر	لبيد	225/3
الحميلِ	الوافر	الكميت	72/1
الوذيلِ	الوافر	الكميت	110/1

(1) المؤثل أمثالي.
(2) السرّ أمثالي.

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
مجيلِ	الوافر	الكميت	471/3
فاعجلِ	الكامل	عبد قيس بن خفاف البرجمي	60/2
تبلي	الكامل	امرؤ القيس	103/4
متبتِّلِ	الكامل	ربيعة بن مقروم الضبي	20/4
الممحلِ	الكامل	حسان بن ثابت	278/2
يقتلِ	الكامل	أبو كبير الهذلي	106/1
مؤثَّلِ	الكامل	لبيد	192/1
وقلالِ	الكامل	الأخطل	237/2
الأجمالِ	الكامل	الأخطل	374/3
طربالِ	الكامل	جرير	18/2
جلاَّلِ	الكامل	الفرزدق	79/1
تنبالِ	الكامل	الفرزدق	207/1
متفالِ	الكامل	الكميت	265/1
الهواملِ	الرجز	مالك بن الريب	208/1
المسائلِ	الرجز	مالك بن الريب	208/1
قابلِ	الرجز	مالك بن الريب	208/1
حائلِ	الرجز	مالك بن الريب	208/1
القوافلِ	الرجز	أبو النجم العجلي	184/4
المواثلِ	الرجز	أبو النجم العجلي	184/4
خليلي	الرجز	—	246/2
الكيّولِ	الرجز	—	246/2
الرسولِ	الرجز	—	246/2
نضالِها	الرجز	أبو النجم العجلي	222/4
خذّالِها	الرجز	أبو النجم العجلي	222/4
عقال	الخفيف	أحيحة بن الجُلاح	112/3
الإيغالِ	الخفيف	الأعشى	28/2

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
أقتالِ	الخفيف	الأعشى	93/3
صيالِ	الخفيف	الأعشى	135/3
الأقوالِ	الخفيف	الأعشى	135/3
أطفالِ	الخفيف	الأعشى	339/3
الأذيالِ	الخفيف	الأعشى	339/3
أكفالِ	الخفيف	الأعشى	429/4
العنسلِ	المتقارب	الأعشى	392/4

(باب الميم)

فصل الميم الساكنة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
الرجمْ	الطويل	كعب بن زهير	290/4
حلاَّمْ	الرجز	مهلهل	292/3
همَّامْ	الرجز	مهلهل	292/3
المقاديمْ	الرجز	—	292/3
زيمْ	الرمل	عديّ بن زيد العِبادي	115/1
الرحمْ	المتقارب	الأعشى	21/1
ختمْ	المتقارب	الأعشى	178 ،79/1
وارتسمْ	المتقارب	الأعشى	178 ،79/1
جُمْ	المتقارب	الأعشى	226/4
علمْ	المتقارب	الأعشى	391/4

فصل الميم المفتوحة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
القضما	الطويل	أيمن بن خُريم الأسدي	187/4
تتقسَّما	الطويل	الأخطل	220/2
أسحما	الطويل	الأعشى	157/3
صمَّما	الطويل	حميد بن ثور	302/4

فصل الميم المضمومة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
فطيمُها	الطويل	الأعلم الهذلي	491/4
يقيمُها	الطويل	—	24/4
حممُهْ	المديد	طرفة	194/1
أدمُهْ	المديد	—	177/3
قَحمُ	البسيط	جرير	451/3
فيظَّلمُ	البسيط	زهير	465/4
مبغومُ	البسيط	ذو الرمة	121/1
مكعومُ	البسيط	ذو الرمة	172/1
مفصومُ	البسيط	ذو الرمة	305/1
مسجومُ	البسيط	ذو الرمة	55/3
النِّيامُ	الوافر	—	247/2
كرومُ	الكامل	لبيد	296/1
معلومُ	الكامل	لبيد	335/3
فرجامُها	الكامل	لبيد	148/1، 55/2
وشامُها	الكامل	لبيد	168/1
قرامُها	الكامل	لبيد	218/1
مدامُها	الكامل	لبيد	97/2
عامُها	الكامل	لبيد	97/2
طعامُها	الكامل	لبيد	143/2
ونعامُها	الكامل	لبيد	227/2
ظلامُها	الكامل	لبيد	13/3
غمامُها	الكامل	لبيد	14/3
أقدامُها	الكامل	لبيد	474/3
تسجامُها	الكامل	لبيد	311/4
هامُ	الخفيف	أبو دؤاد الإيادي	27/1

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
بالدَّمِ	الرجز	أبو أخزم الطائي	241/3
أخزمِ	الرجز	أبو أخزم الطائي	241/3
المقامِ	الرمل	الطرماح بن حكيم	213/4
عامِها	السريع	الطرماح بن حكيم	245/1
ضرمِ	المنسرح	النابغة الجعدي	238/3
الألمِ	المنسرح	—	279/4

(باب النون)

فصل النون الساكنة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
أنْقَيْنْ	الرجز	النضر بن سلمة	11/3، 381/4
عيْنْ	الرجز	النضر بن سلمة	11/3، 381/4
اثنيْنْ	الرجز	—	26/4
العيْنْ	الرجز	—	26/4
تدرينْ	الرجز	—	292/3
المنونْ	السريع	قيس بن عاصم	320/4
الوثنْ	المتقارب	الأعشى	149/1، 297
شزنْ	المتقارب	الأعشى	125/2
التغنْ	المتقارب	الأعشى	172/2
أسنْ	المتقارب	الأعشى	71/3
ثكنْ	المتقارب	الأعشى	489/4
وأذَنْ	الرمل	عديّ بن زيد	40/1، 139/2

فصل النون المفتوحة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
حُلاَّنا	البسيط	عمرو بن أحمر	291/3

(1) راجع الموضعين المذكورين، وستجد اختلافاً في صدر البيت.

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
ثخينُ	الطويل		26/2
قمين	الطويل	قيس بن الخطيم	197/2
حينُها	الطويل	المخبّل السّعدي	176/3
ثمينُها	الطويل	يزيد بن الطثرية	165/2
عيونُها	الطويل	—	28/3

فصل النون المكسورة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
جذَنِ	البسيط	—	91/2
الأسِنِ	البسيط	زهير	364/3
قُنْيانِ	البسيط	أبو المثلم الهذلي	179/3
عقالينِ	البسيط	عمرو بن العدّاء الكلبي	211/3
جمالينِ	البسيط	عمرو بن العدّاء الكلبي	211/3
لليمانِ	الوافر	النابغة الذبياني	162/2
بلِّيانِ	الوافر	النابغة الذبياني	30/4
الحنانِ	الوافر	امرؤ القيس	401/4
قتينِ	الوافر	الشماخ	103/1
غينِ	الوافر	رجلٌ تغلبي	137/1
وبانِ	الكامل	لبيد	233/2
العصيانِ	الكامل	عليّ بن الغدير	213/4
يدانِ	الكامل	عليّ بن الغدير	213/4
الغُلاَّنِ	الكامل	—	208/4
أنِّي	الرجز	—	139/1
ترنِّي	الرجز	—	139/1
الوشْحنِّ	الرجز	دَهْلَب بن قريع	432/4
والقفنِّ	الرجز	دَهْلَب بن قريع	432/4
يلتقيانِ	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	163/2

(1) أكبادهن المكاويا.

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
المكاويا[1]	الطويل	عمرو بن أحمر	235/1
ضمانيا	الطويل	عمرو بن أحمر	280/4
حاميا	الطويل	ورقة بن نوفر	142/1
رعائيا	الطويل	الفرزدق	205/1
تغانيا	الطويل	المغيرة بن حبناء التميمي	172/2
التقاضيا	الطويل	ذو الرمة	174/2
تخافيا	الطويل	ذو الرمة	451/4
كماهيا	الطويل	زفر بن الحارث الكلابي	100/3
الأتاويا	الطويل	النابغة الجعدي	142/3
أبيًّا	الوافر	—	319/4
التحيَّهْ	مجزوء الكامل	زهير بن جناب الكلبي	112/1
كرّيا	الرجز	العذافر الكندي	12/1، 322
الصبيّا	الرجز	العذافر الكندي	12/1، 322
حوليًّا	الرجز	زرارة بن صعب	88/1
حجريًّا	الرجز	زرارة بن صعب	88/1
الفريًّا	الرجز	زرارة بن صعب	88/1
صبيًّا	الرجز	العامرية	193/4
يعيليا	الرجز	—	237/4
مقلوليا	الرجز	—	237/4

فصل الياء المضمومة

القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
أتيُّ	الرجز	العجاج	83/2
حوزيُّ	الرجز	العجاج	225/3
الكميُّ	الرجز	العجاج	225/3
قيُّ	الرجز	العجاج	133/4

(1) العروق المكاويا.

فصل الياء المكسورة

(باب الألف اللينة)

أنصاف الأبيات

فهـــرس اللغـــة

(حرف الهمزة)

(حرف الباء)

(حرف التاء)

(حرف الثاء)

(حرف الجيم)

(حرف الحاء)

(حرف الخاء)

(حرف الدال)

(حرف الذال)

(حرف الراء)

(حرف الزاي)

(حرف السين)

(حرف الشين)

(حرف الصاد)

(حرف الضاد)

(حرف الطاء)

(حرف الظاء)

(حرف العين)

(حرف الغين)

(حرف الفاء)

(حرف القاف)

(حرف الكاف)

(حرف اللام)

(حرف الميم)

(حرف النون)

(حرف الهاء)

(حرف الواو)

(حرف الياء)

المراجـــع

* الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش. مركز البحث العلمي ـ كلية الشريعة ـ مكة المكرمة 1400 ـ 1980 م.
* إنباه الرواة للقفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتب المصرية ـ القاهرة 1369هـ.
* تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون. الطبعة الثانية. القاهرة 1385 ـ 1965 م.
* جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، والدكتور عبد المجيد قطامش. القاهرة 1384 ـ 1964 م.
* ديوان رؤبة (ضمن مجموع أشعار العرب. الجزء الثاني) نشره وليم بن الورد. ليبزج 1903 م.
* الزاهر لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ـ بغداد 1399 ـ 1979 م.
* طبقات الشافعية الكبرى. لابن السبكي ـ تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، والدكتور محمود محمد الطناحي ـ عيسى الحلبي. القاهرة 1383 ـ 1964م.
* مجمع الأمثال للميداني. تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد. القاهرة 1374 ـ 1955 م.
* منال الطالب في شرح طوال الغرائب لابن الأثير. تحقيق الدكتور محمود محمد

الطناحي. مركز البحث العلمي ـ كلية الشريعة ـ مكة المكرمة 1400 ـ 1980 م.

* النهاية في غريب الحديث والأثر. لابن الأثير. تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، عيسى الحلبي. القاهرة 1383 ـ 1963 م.

أرجوزة قديمة في النحو لليشكري

خفَّ الشعر على لسان العربي، فقيَّد به مآثره، وسجَّل على بحوره خواطرَه ومشاعرَه، وقد لجأ إليه مصنفو العلوم والفنون؛ يضبطون به القواعد، ويقيدون به الأحكام، فرأينا منظوماتٍ في القراآت وعلوم الحديث والأصولين (أصول الدين وأصول الفقه) والفرائض (المواريث) والبلاغة والمنطق والعروض والميقات والطب، إلى سائر فروع الثقافة الإسلامية.

وقد كان للنحو في هذا الميدان النصيبُ الأوفى، فكثر النظمُ فيه، بين قصيدة على قافية واحدة، إلى أرجوزة متعددة القوافي، وبين نظم في مسألة واحدة من مسائله، إلى نظم يستغرق كل أبوابه ومسائله.

وقد كان مما جرى به القدرُ أني عُنِيت بدراسة[1] ابن معطي (زين الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي المتوفى سنة (628هـ) للحصول على درجة الماجستير من كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة.

وابن معطي هو صاحب الألفية النحوية، ولم يعرف عنه كثيرٌ من الناس إلا ما ذكره ابن مالك في مقدمة ألفيته، وذلك قوله:

---

(1) نشرتُ هذه الدراسة مع تحقيق كتاب ابن معطي 1396 هـ ـ 1976 م (الفصول الخمسون) بمطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

وتَقتضِـي رضـاً بغيـر سُخْـطِ ‏ ‏ ‏ فـائقـةً ألفيـةَ ابـن معـطِ
وهـو بَسْبـقٍ حـائـزٌ تفضيـلا ‏ ‏ ‏ مستـوجـبٌ ثنـائـيَ الجميـلا
واللّـه يقضـي بهبـاتٍ وافـرة ‏ ‏ ‏ لـي ولـه فـي درجـات الآخـرة

ثم شُغل الناس عن ابن معطي وألفيته بابن مالك وألفيته، وحُظوظُ الكتب كحظوظ الناس يصيبها ما يصيبهم من ذيوع أو خمول.

وقد حاولت في أثناء هذه الدراسة التهدِّي إلى أول مَن نظم في النحو، ولم يكن أمامي من سبيل سوى استقراء كتب النحو وتراجم النحاة والفهارس العامة، وكان أعجب ما رأيت، ما جاء في كتاب (مقدمة في النحو) المنسوب إلى خلف الأحمر المتوفى نحو سنة 180، فقد ذكر أن للخليل بن أحمد الفراهيدي قصيدةً في النحو[1]، ونقل منها هذين البيتين:

فانسُقْ وصِلْ بالواو قولَك كُلَّه ‏ ‏ ‏ وبلا وثُمّ وأو فليست تَصْعُبُ
الفـاء نـاسقـة كـذلـك عنـدنـا ‏ ‏ ‏ وسبيلها رَحْبُ المذاهب مَشْعَبُ

وهذا قولٌ واضح البُطلان، فإن روحَ هذا الشعر تنفي أن يكون للخليل، ولم يذكر أحدٌ ممن ترجموا للخليل أن له قصيدة في النحو. وقد علق الأستاذ عز الدين التنوخي في حواشيه على كتاب خلف المذكور، فقال: «والنحاة لا يذكرون أن له (أي للخليل) قصيدة في النحو، وإن كانت كتب المصنفين لا تذكر بأجمعها في أثبات مصنفاتهم، فعلى هذا تكون هذه القصيدة النحوية ـ إن صحت نسبتها ـ هي من جملة ما ضاع من كتب الخليل».

وإذا انتفى هذا فيكون أقدم من نظم في النحو ـ فيما وصل إليه علمي ـ هو أحمد بن منصور اليَشْكُرِيّ.

وقد كانت أول إشارة تقع لي عن أحمد بن منصور اليشكريّ هذا ما وجدته في كتاب الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي:

(1) مقدمة في النحو ص 85، 86، تحقيق الأستاذ عز الدين التنوخي ـ دمشق 1961 م.

قال في مبحث التعويض[1]: «قال أبو حيان: وقد نظم هذا الخلاف أحمد بن منصور اليشكريّ في أرجوزته في النحو، وهي أرجوزة قديمة، عِدّتها ثلاثة آلاف بيت إلا تسعين بيتاً، احتوت على نظم سهل وعلم جمّ».

وقد تطلبتُ ترجمة أحمد بن منصور اليشكري في كتب تراجم النحاة، فوجدت مجد الدين الفيروزآبادي قد ترجمه في كتابه[2] البلغة في تاريخ أئمة اللغة، ولم يذكر له تاريخ ميلاد، لكنه ذكر وفاته سنة (370)، ثم قال: «وله أرجوزة في النحو والصرف، تنيف على ألفي بيت، نظمها سهل، وعلمها غزير أولها:

الحمد للَّه الذي تعالى ... واستخلص العِزَّة والجلالا»

وترجم له السيوطي أيضاً في البغية[3]، ولم يزد في ترجمته على قوله: «نقل عنه أبو حيان في الارتشاف، وقال: له أرجوزة في النحو، منها:

وما جوادَك الغلامُ راكبُ ... فليس للجواد يُلْفَى ناصبُ

إلا ابنَ كيسان من المذاهبِ ... فإنه أجاز نصبَ الراكبِ

وهذا الذي حكاه السيوطي عن أبي حيان وجدته في الارتشاف[4]، في (فصل ما النافية)، قال أبو حيان: «فإن توسّط المعمول الذي للخبر بين «ما» والمرفوع، وهو ظرف أو مجرور، جاز، نحو: ما اليومَ زيدٌ ذاهباً، وما بسيفٍ زيدٌ ضارباً، أو غيرهما نحو: ما طعامَك زيدٌ آكلا، لم يجز، خلافاً لابن كيسان، فإنه يجيز نصبه، نصَّ عليه أحمد بن منصور اليشكريّ في أرجوزته، قال: وما جوادَك الغلامُ راكبُ... الأبيات».

وهذا اليشكريُّ أخذ عن أبي بكر بن دُرَيد، وأبي بكر بن الأنباري،

---

(1) الأشباه والنظائر 1/123، حيدرآباد ـ الهند 1361 هـ.

(2) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص 33، تحقيق محمد المصري، دمشق 1392 هـ ـ 1972 م.

(3) بغية الوعاة 1/392 تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة 1384 هـ.

(4) ارتشاف الضرب ص 563، مخطوط دار الكتب المصرية برقم (828 نحو).

وسليمان بن عيسى الجوهري[1].

وقد وقفت عند هذا الحد من البحث، حيث لم تمدّني المراجع بأكثر من ذلك، وتمادت بي الأيام، ثم كان من فضل الله عليّ وإنعامه أن وقع في يدي الجزءُ الثاني من مخطوط نفيس، اسمه (تذكرة النحاة)، رأيته بالخزانة العامة بمدينة الرباط، بالمغرب الأقصى ـ حرسه الله ـ في أثناء رحلتي الثانية إليه، صيف عام 1975 م، ويرجّح العلامة الجليل الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني، قيّم الخزانة أن هذا المخطوط للإمام أبي حيان الأندلسي الأصل المصري الدار، المتوفى سنة (745) وحين التقيت بالأستاذ الكتاني ساق لي شواهد كثيرةً على نسبة هذا الكتاب إلى أبي حيان، ثم حين قرأت الكتاب ظهرت لي دلائل أخرى على تلك النسبة، لعلّي أفرد لها مقالاً خاصاً.

وهذا الجزء محفوظ بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم (214 ق)، وهو مكتوب بخط نسخي نفيس من خطوط القرن الثامن ظناً، وقد اشتمل على نقول غريبة عجيبة في اللغة والنحو والأدب، وساق نصوصاً من رسائل وكتب نادرة ومفقودة[2] وقد عكفت على قراءته زماناً أيام مقامي بالمغرب. وكم كان فرحي عظيماً حين وجدت أبا حيان يذكر أحمد بن منصور اليشكري ويشير إلى «أرجوزته» ويذكر أن عدتها ألفان وتسعمائة وأحد عشر بيتاً (2911)، ثم يورد منها مائة وخمسة وثمانين بيتاً[3].

---

(1) الموضع السابق من البلغة، والعبر للذهبي 2/335، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، الكويت 1960 م وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ـ طبعة القدسي. القاهرة 1350 هـ، ومقدمة تحقيق الاشتقاق لابن دريد، تحقيق أستاذنا عبد السلام هارون، القاهرة 1378 هـ.

(2) أذكر من ذلك ما حكاه عن ابن الخشاب وردّه على ابن الشجري في مسألة «جمع جمع الجمع». وذلك أن ابن الخشاب كان قد طلب من ابن الشجري أن يقرئه كتابه الأمالي، فامتنع ابن الشجري، فأسخط ذلك ابن الخشاب، وصنف كتاباً في نقد أمالي ابن الشجري. وكتاب ابن الخشاب هذا من الكتب المفقودة.

(3) تذكرة النحاة من صفحة 509 إلى صفحة 517.

ورحم الله أبا حيان، فقد وقفنا على شيء بالغ الأهمية في تاريخ النظم العلمي عامة، ونظم النحو خاصة، فقد كاد يستقر عند كثير من الباحثين أن نظم النحو إنما عُرف في العصور المتأخرة، وأنه ازدهر في القرن السابع على يد ابن معطي وابن الحاجب وابن مالك[1]. فهذا نصُّ أبي حيان يُريك أن نظم النحو عُرف في القرن الرابع، ثم هو يُريك أيضاً بهذا العدد الضخم الذي بلغته الأرجوزة أن طول النَّفَس الشعري ليس وقفاً على المتأخرين، وأن الأوائل لم يقصّروا، وإنما الآفة في غيبة النصوص وغيبة التأمل أيضاً. فما أكثر الأحكام الجائرة التي نطلقها على عصور الفكر العربي، ثم ما أكثر ما نُسرف في هذه الأحكام العامة التي يتابعها اللاحق عن السابق دون مراجعة أو تمحيص. . . وهذا حديث طويل.

ورحم الله السيوطي أيضاً، فقد حفظ لنا في موسوعاته كثيراً من النصوص والنُّقُول التي ضاعت أصولها، أو خَفِي مكانها.

وقبل أن أنقل لك ما ذكره أبو حيان عن أحمد بن منصور اليشكري، وما اختاره من أرجوزته القديمة الطويلة أود أن أسجل بعض الملاحظات:

أولاً: يدلُّ قول اليشكري الذي حكاه أبو حيان: «إني اعتمدت تأليف هذه الأرجوزة لما وجدت كثيراً ممن سبقني إلى مثلها قصَّر عن مقصدي فيها. . .» إلى آخر ما قاله. أقول: يدل هذا الكلام على أن نظم النحو قد بدأ مبكراً جداً، وأن هناك كثرةً من العلماء المتقدمين قد عُنُوا بتبسيط القواعد وتقريبها إلى الناشئة، بنظمها في قصائد ليسهل حفظها واستيعابها.

---

(1) أشير هنا إلى أن أشهر نظم قبل هذه المرحلة هو نظم أبي محمد الحريري صاحب المقامات، المتوفى سنة (516)، ويسمى نظمه «ملحة الإعراب»، وقد طبعت الملحة عدة طبعات، أولها طبعة باريس سنة 1885 م ـ انظر معجم المطبوعات العربية والمعربة لإليان سركيس 1/750.

وأذكر هنا أني في أثناء رحلتي إلى اليمن الشمالية عام 1394 هـ رأيت الصبيان في الجامع الكبير بصنعاء، يدرسون «مُلْحة الإعراب» فيما يدرسون من متون.

ثانياً: بعض الأبيات التي اختارها أبو حيان من الأرجوزة ليست منسوقة ولا متتابعة، وقد انتزعها من أبوابها انتزاعاً.

ثالثاً: قد خفي عليَّ الصوابُ في بعض الكلمات فرسمتها كما هي، ولعل الأيام تظهر نسخة كاملة صحيحة من هذه الأرجوزة.

وإليك نصُّ ما ذكره أبو حيان:

«أحمد بن منصور اليَشْكُرِي، وقفتُ له على كتابٍ في النحو مُرْتَجَزٍ، عدة الأرجوزة في ألفين وتسعمائة وأحد عشر بيتاً. ذكر في خُطبته ما نَصُّه: إني اعتمدتُ تأليف هذه الأرجوزة لمَّا وجدت كثيراً ممَّن سَبَقني إلى مثلها قَصَّر عن مَقْصدي فيها، بتطويل بعيد المعنى، واختصارٍ نَزْرِ المُجْتَنَى، واخترت أوسطَ الأمرين، بين الإيجاز والإطالة، ولم أَجرِّدْ مذهباً بعينه، لكن عدلتُ إلى ما كان أقوى حُجَّةً عندي، وذكرتُ بعضَ ما اختلفوا فيه، طَلَباً للإيضاح. منه:

فجَمْعُنا زيداً على أَزْيادِ	وأَزْيُدٌ إن شئتَ أو زِيادِ
وربَّما قيل زُيُودٌ وزُيُدْ	وجَمْعُنا العَبْدَ عِبادٌ وعُبُدْ
وجائزٌ في دائم الأفعالِ	جَمْعٌ وتوحيدٌ على الأحوالِ
كقولنا قائمٌ الزَّيدانِ	وإن أردتَ قلتَ قائمانِ
وقائمٌ أنتمْ ضعيفٌ جِداً	أجازه الأخفشُ منهم فَرْدَا
والجمع منه أقبل الهندات	وذهبَ العَمَّاتُ والجَدَّاتُ
ويُقْبلُ الهِنداتُ في الفِعل الأُنُفْ	وجائزٌ تُقْبِلُ ما فيه خُلُفْ
وقائمٌ ببابِكَ الهِندانِ	إن يشترك في الفَعْلةِ اثْنتانِ
وإن أردتَ قُلْتَه مشفوعاً	فَهو صحيحٌ عِندهم جَميعا
والخَبَرُ التابعُ لا المَتْبُوعُ	ففيه ذِكرُ مُضْمَرٍ مرفوعُ
أكان فِعلاً أمْ مِن الأسماءِ	هذا الذي قال به الكِسائي
وعِندَ سيبويهِ بعضُ النَّقْضِ	بقوله لا ذِكْرَ في اسمٍ مَحْضِ
لكنه في الفِعْلِ أو في الفاعل	كقالَ أو يقولُ أو كقائِل
وهكذا يُرْوَى عن الفَرَّاءِ	خالف فيه مذهبَ الكِسائي

وهكــــذا زيـــداً دخلــتُ دارَهْ وعــامِــراً أمــسِ رأيــتُ جــارَهْ

وفـــي نَصِيبِيـــنَ وقِنَّسْــرِينَـــا فــإنَّ قــومــاً يُعْــرِبُــونَ النُّــونَــا

وآخَــرُونَ أعــرَبُــوا مــا قبْــلُ كمُسْلِمِيــن فــافهمــوا مــا تَبْلُــو

وهكــذا مــا دامَ ثُــمَّ لَــمْ يَــرِمْ وصــارَ والمُشْتقُّ من هــذا الكَلِـمْ

وسَيِّــداً أصبَــحَ ذو السَّمَــاحَــهْ جــائــزةٌ واضحــةُ الفَصــاحَــهْ

واسِطَها الاسمُ وناديها[1] الخَبَرْ فــالاســمُ تــالٍ لَهُمــا علــى الأثَــرْ

لكــن إذا أخَّــرْتَ فيهــا الحَــرْفَــا فـــإنَّ فيهــا عِــوَجــاً لا يَخْفَــى

فــلا تقُــلْ غضبــانَ زيــدٌ أصْبَحَــا فليــس بــالقــائِلــه مَــن أفْصَحَــا

ومــا جَــوادَكَ الغُــلامُ راكــبُ فليــس للجــوادِ يُلقــى نــاصِــبُ

إلاَّ ابــنَ كَيْســانَ مِــن المَــذاهــبِ فــإنــه أجــاز نَصْــبَ الــراكِــبِ

وفي حُروفِ الجَحْدِ مِثْلُ لم يَزَلْ تَقْــديمُنــا أخبــارَهــا فيــه خَطَــلْ

فَفُــوّهــاً مــا زالــتِ الأحْيــاءُ أحَــالَــه البَصْــريُّ والفَــرَّاءُ

وغَيــره مــن عُلمــاءِ الكُــوفَــه فيــه لَهْــمُ إجــازةٌ مَعْــروفَــه

ولا يُقــالُ إنَّ جــاءَ الــراكــبُ لنــاصــبٍ فيــه تــلاه نــاصِــبُ

فـــإن جعلــتَ بينَهــا صِفــاتِ جــازَ لِفعــلٍ بَعْــدَهــا أن يــأتِــي

إنَّ لَــدَى زَيْــدٍ ثَــوَى أَبُــوكــا وإنَّ أمــسِ جــاءنــا أَخُــوكــا

فالاسمُ في المعنى لَدَى الفَرَّاءِ ومُبْطَــلٌ فــي مَــذْهَــبِ الكِســائــي

ويُضْمِــرُ البَصــريُّ فيــه الهــاءَ مُكْتفيـــاً بـــالصِّفــةِ اكتفــاءَ

والفــاءُ والــواوُ ولا إنْ سَبَقَــتْ إذَنْ فــلا تَنْصِــبْ بهــا مــا رَهَقَــتْ

تقـــول منـــه وإذَنْ أقُـــومُ فـــلا إذَنْ أجلِـــسُ لا أَرِيـــمُ

وتَخْشَــوِنَّ[2] قَــدْ رَوانــا الــرَّاوِي راويـــةً فيـــه بكســـرِ الـــواوِ

---

(1) هكذا في الأصل. أشم فيها رائحة: «وتاليها»؛ أي يقع اسم كان وأخواتها وسطاً بينها، والخبر ثم يتلو ذلك الخبر، وقد يتأخر الاسم فيتلوها والخبر، والله أعلم.

(2) بحاشية الأصل: «وذلك أنه يجوز أن تقول: اخشَوُا كسر الواو في تخشَوِنّ». القومَ، ويجوز كسر الواو فتقول: اخشَوِا القومَ. فهذا وجه.

وهـاتِ يـا زيـدُ دليـلُ الجَـزْمِ ... حَـذْفُـك للياء فكُـنْ ذا فَهْـمِ
لأنَّهـا تَثْبُـتُ فـي هـاتَيْـتُ ... أَلاَ تَـرى مُشَبَّهـاً رامَيْـتُ
والخَفْضُ في خَلا وحاشَى أفْصَحُ ... والنَّصْبُ أوْلَى في عَدَا وأوضَحُ
وجـائـزٌ يـا رجـلُ الظَّـريـفُ ... ويـا غُـلامُ العـاقـلُ الموصـوفُ
يعنـى بهـا يـٰأيُّهـا[1] إضمـاراً ... مثـل الـذي أظْهـرتَـه إظهـارا
فـالنكِـراتُ إن نَعَـتَّ بـانَـتِ ... بالنَّصب والتنوينِ حيث كانتِ
وليس يَأْبَى النَّصبَ أن يكونـا ... مـن غيـر نَعْـتٍ فيـه بَصـريُّـونـا
وغيـرُهـم يـأبـاهُ فـي الأسمـاءِ ... وليس يـأبَى النَّعْتَ في النِّداءِ
كقـولِنـا يـا جـاهـلاً تَعَلَّـمِ ... ومِثلُـه يـا صـامِتـاً تكَلَّـمِ
وإن تقُـلْ يـا مَعْبَـدَ بـن هـانِـي ... ضَـمٌّ وفَتْـحُ الـدالِ جـائـزانِ
فـالـرَّفْـعُ كَـرًّا أنَّـه اسـمٌ مُفْـرَدُ ... تُـريـدُ يـابـنَ هـانـىء يـا مَعْبَـدُ
والنَّصبُ تشبيهاً بخَمْسَةَ عَشَرَا ... فـالنَّصبُ أولَـى وأحَـقُّ مـاعَـرَا
وإن رفعـتَ ابْنـاً كـرَفْـعِ مَعْبَـدِ ... جـازَ ولكـنْ هُـوَ دُونَ الأجْـودِ
فـإن بـدأتَ بـالمُضـافِ أولا ... فـارفَـعْ أو انصِبْ آنِفـاً فيمـا تَـلاَ
يـا صـاحبَ الثَّوبِ وزيداً قُوماَ ... وزيـدُ أيضـاً جـائـزٌ مَضْمُـومَـا
وهكـذا الـوجهـانِ فـي التَساوي ... إذا أتَـى الثـانـي بغيـر واوِ
تقـول يـا أخـا المعـالِـي جَعْفَـرُ ... وإن أردتَ جَعْفَـراً لا يُنْكَـرُ
فعِلَّـةُ الـرَّفـعِ لـه المعـرُوفَـهْ ... كـرُّ النِّداءِ عنـدَ أهـل الكُـوفَـهْ
وغيـرُهـم يعـرِفُ هـذا بـالبَـدَلْ ... والنَّحـوُ مقبـولٌ بـإيضـاح العِلَـلْ
وفـي سَعيـدٍ يـاسَعِـي بـاليـاءِ ... لأنَّـه فـي حَـذْفِـه ثُنـائِـي
وقـد أجـاز بعضُ أهـلِ الكُـوفَـه ... بـأن تكـونَ يـاؤه مَحْـذُوفَـه
وفـي سِبَطْـرٍ حَـذْفُ هـذي الـرَّاءِ ... مُفَـردَةً إلا عـن الفَـرَّاءِ
فـإنـه يُـدْخِـلُ فـي الحُـذُوفِ ... مُسَكَّنـاً فـي آخِـرِ الحُـرُوفِ
وإن تُثَـنِّ قلـتَ وازَيْـدَانِيـهِ ... لكَسْـرِه والفَتْـحُ جـائـزٌ فيـهِ

---

(1) في الأصل بغير نقط إلا الحرف «يا» المنقوط باثنتين من تحت.

والنُّونُ إن جَمَعْتَ ذاتُ نَصَبَهْ ... للحالتين الجمع ثُمّ النُّدْبَهْ
ثمّ المضافُ فالصَّوابُ فيهِ ... وَجْهانِ واغُلامَ زَيْدِنِيهِ
وقيل واغُلامَ زَيْدَناهُ ... كذاك واصديقَ عُمْرِناهُ
وكلُّ ما كان من المَمْدُودِ ... لا تَنْقُصَنْ مِن حَرْفِه المَزِيدِ
تقول في الحمراءِ واحَمْراآهْ ... كذاك في الرِّداءِ وارِداآهْ
والمَدُّ كالمَقْصُورِ بالسَّواءِ ... إذا أردتَ مَذْهَبَ الفَرَّاءِ
تقول واكَحْلاهُ في الكَحْلاءِ ... كذاك وانَجْلاهُ في النَّجْلاءِ
ويابْنَ أمَّ اسمانِ كاسمٍ واحدِ ... والفَتْح خف[1] فهو للزَّوائد
وزَعَم الكُوفيُّ أنّ النَّصْبَهْ ... في مِيمِها إرادةٌ للنُّدْبَهْ
كقائلٍ قال لقيتُ زَيْداً ... فقُلْ أزَيْدَ لا تَحِيدُ كَيْدَا
ورُبَّما قِيلَ أزَيْدَنِيهْ ... تَزِيدُ ياءً ثم هاءً فِيهْ
ورُبَّما أُعْرِبَ ما قبلَ الألِفْ ... وكَسَّرُوها مع هَمْزٍ يَكْتَنِفْ
كقولنا أعامِراً إنِيهِ ... أخالِداً إنِيهِ تَرْتضِيهِ
وأحرفُ الإغراءِ منها عِنْدَكَا ... دُونَكَ بل عليك بل رُوَيْدَكا
ورُبّما يُغْرَى بغَيْرِ هِنَّهْ ... من الحُروفِ أو بخُذْ وهِنَّهْ
تقول عنِّي ثوبَكَ المَظْلُولا ... أي نَحِّهِ فأشبه المفعولا
فإن تقُلْ أمامَكَ الذِّئابُ ... أو الذِّئابَ فَهُما صوابُ
تَنْصِبُ إن جعلتَه تحذيراً ... والرَّفْعُ إن خَبَّرْتَه تَخْبيرا
كذا رُوَيْدكَ الكلامُ واحِدُ ... أنت وزيدٌ ليس فيه زائدُ
أي كُفَّ أنت يا فَتَى وزيدُ ... والأخ كافاً قَبْلَها رُوَيْدُ
فلاخْتِصاصٍ هي في الوُجُودِ ... وُجُودُها كحالة المَفْقُودِ
هذا الذي سمعتَه بَصْرِيُّ ... وهوَ لدَى غيرهِم مَكْفِيُّ
مَوْضِعُه الخَفْضُ من الإعرابِ ... كقولنا ثَوْبُكَ في الخطابِ
والنَّفْسُ إن أردفَتْ أنت تنتصِبْ ... فإن رفعتَ أو خفضتَ لم تُصِبْ

(1) هكذا في الأصل.

رُويدَكَ المَسيرَ أنتَ نَفسَكَا ... فافْهَمْه كيما تَسْتَزيلُ لَبْسَكا

وقولكَ المُحْسِنُ والمُحابِي ... والفاء قد تَحْسُنُ في الجوابِ

كقولك النازِلُ بي فمنهُمُ ... وكلُّ آتٍ زائراً فمُكْرَمُ

لأنّ في الدائمِ حيث كانا ... تأويلَ فِعْلٍ فاعرِفِ الفُرْقانا

والرَّفعُ في قولك وانتِصابُ ... أما حبابٌ فمضَى حبابُ

أجازه الكُوفيُّ عند الكَرِّ ... وليس إلا النَّصبُ عند البَصْرِي

وتَحذِف الواوَ فلا تزيلُ ... حَرْفاً عن الجَرِّ ولا تحِيلُ

كقولك الخالق ذي الجلالِ ... ذي الكبرياءِ الفَرْدِ في الكمالِ

وإن أردتَ النَّصبَ فهو مَذْهَبُ ... فقد يُجَرُّ مِثلُه ويُنْصَبُ

ومنه حقُّ اللَّه قد أتانا ... أمانةَ اللَّه لقد رآنا

لقيتك اليومَ جَلالَ اللَّه ... ما المَرْؤُ عِزَّ اللَّه بالتَّيَّاهِ

فهذه قد رُويتْ مَنْصُوبَهْ ... وليست النَّصْبةُ بالغريبهْ

والجَرُّ في موضعه صَحِيحُ ... والضَّمُّ في حَوْزَتهِ فَصِيحُ

وعَمْرَكَ اللَّهَ أتى مَنْصُوباً ... فليس مَن يرفَعُه مُصِيبا

وإن يكن غَسَّانُ من لفظ الغُسَنْ ... وهيَ قُرون الشَّعْرِ فاصرِفْه إذَنْ

وإن يكن من غُسّ وهو الضَّعْفُ ... فمِثلُه يُصْرَفُ عنه الصَّرْفُ

الأدْهَمُ اسمُ القَيْدِ مثْلُ الوَصْفِ ... لا صَرْفَ في نُكْرٍ ولا في عُرْفِ

كذا يقولُ سيبويه فيهِ ... في النُّكْرِ والتعريفِ لا يُجْرِيهِ

وبعضُهم يَصْرِفه مَنْكُورا ... لأنه اسمٌ قد بدا مَشْهُورا

وجَمْعُه أداهِمٌ لا دُهْمُ ... فَلْيَدْنُ من فَهْمِك هذا العِلْمُ

فسيبويه اختار أن لا يَصْرِفا ... في النُّكْرِ والأخْفَشُ للصَّرْفِ انْكَفَا

ووافَقَ الأخفشَ أهْلُ الكُوفَهْ ... فعندَهُم أمثالُه مَصْرُوفَهْ

وفَعْلَلٌ ليس صحيحَ المذهبِ ... فنَرجسٌ عُرِّبَ ليس العَربِي

والوَزْنُ من فَعْلَلٍ جَحْمَرِشُ ... ومِثلُهُ في وَزْنِه قَنْفَرِشُ

وقَلَّ ما يأتيك في الأسماءِ ... نُونٌ تُزادُ أوّلَ البناءِ

إلا الـذي روى ابـنُ الأعـرابـيِّ فهـوَ رِضـيَ فـي عِلْمِـه المَـرْضِـيِّ
يـالَ نَخَـارِيـبَ[1] مـن الخَـراب ثـم نَفَـاطِيـرَ[2] مـن الشَّبـاب
ونَرْجِسٌ إن يَكُ من لفظِ العَربْ فنُونُـه فـي الـزائـدات تُحْتَسَبْ
فنْفعِـلُ الأَوْلَـى بـه والأشكَـلُ وليـس فيمـا قـد بَنَـوه فَعْلِـلُ
وإن تُكـرِّرْ ذِكْـرَكَ المَنْسُـوبـا إليـه فـاجْعَـلْ ذِكْـرَه مَنْصُـوبـا
إن شئـتَ والأجْـوَدُ وجْـهُ الجَـرِّ هــذا التَّمِيمـي تَمِيـمُ مُـرِّ
والخَفْضُ فيه مِثلُ خَفْضِ البَدَلِ والـرَّفْـعُ فـي يـاء تَميـمِ الأوَّلِ
وإنمـا النِّسْبـةُ كـالإضـافَـهْ فمـالَهـا عـن خَفْضِهـا انحِـرافَـهْ
بَنُـو تَميـمٍ وتَميميُّـونَـا أليـس شيئـاً واحـداً يَعْنُـونـا
وقـد أجـاز رَفْعَـه أقـوامُ فَصَحِّـحِ التَّمييـزَ إذْ تَعْتـامُ
وللسُّـداسِـيِّ مـن الأسمـاءِ فـأسْقِـطِ الـزائـدَ فـي البِنـاءِ
كعَنْكبُـوتٍ هُـوَ عَنْكَبِـي مِثْـلِ الـرُّبـاعيـة[3] تَغْلِبِـي
والتَّغْلَبِـيُّ بـانفتـاحِ الـلاَّمِ الأفصَـحُ الأكثَـرُ فـي الكَـلامِ
والكَسْـرُ فيـه ليـس بـالضَّعيـفِ وفَتْحُـه للحَـرَكِ الخَفِيـفِ
وإن نَسَبْـتَ اسمـاً إلـى مُضَـافِ فـانسُـبْ إلـى آخِـرِ مـا يُـوافِـي
تقول في مَنْسُوب عبدِ المُطَّلِبْ مُطَّلِبِـيٌّ هكـذا جـاء النَّسَـبْ
وربَّمـا لـم يـذكـروا أُخْـراهُ واسْتعملُـوا العَبْـديَّ مـن أُولاه
وذاك لا يَخْلُـو مِـنَ الإشكـالِ لكثـرة العَبيـدِ فـي الـرجـالِ
كعبـد شَمْـسٍ وكعَبْـدِ الـدارِ يكثـر أشكـالاً علـى الأخبـارِ
كـذا امْـرُؤُ القَيْـسِ هـو القَيْسـيُّ أو مَـرَئِـيٌّ والجميـعُ سِـيٌّ[4]

---

(1) أورده صاحب اللسان في مادتي (خرب ـ نخرب)، قال: النخارب: خروق كبيوت الزنابير، واحدها: نخروب، والنخاريب أيضاً: الثقب التي فيها الزنابير. وقيل: هي الثقب المهيأة من الشمع، وهي التي تمج النحل العسل فيها. . . وجعله ابن جني ثلاثياً من الخراب.

(2) النفاطير: البثر، وهو حَبّ الشباب.

(3) هكذا في الأصل.

(4) سِيّ: أي سواء.

وقيـل إن الأصـلَ فيهـا أُمَّهَـهْ ... كـالأُبَّهـاتِ جَمْعُهـا لأُبَّهَـهْ

والـوَقْـفُ فيهـا أبـداً بـالهـاءِ ... وقـد أتـى عـن طَـيِّءٍ بـالتـاءِ

واختلفـوا فـي مِيـمِ مَنْجنيـقِ ... لـم يَجْمَعُـوا منـه علـى طـريـقِ

فعنـدَ قـومٍ أنهـا أصليَّـه ... داخِلَـةٌ فـي أولِ البِنْيَّـهْ

وفِعْلُـه مَنْجَقَـتِ الـرِّجـالُ ... والميـمُ مـن أُولاه لا تُـزالُ

وآخـرون يَـزْعُمُـون أنَّهـا ... مَـزِيـدةٌ فـي الأصـل فـاعْـرِفَنَّهـا

وأنـه مِـن جَنَـق[1] الأقـوامُ ... فليـس للميـم بهـا إلمـامُ

وابنُ دُرَيْدٍ قد رَوَى عن العربْ ... يجنـق[2] فـي أخبـاره ومـا كَـذَبْ

ولا تكـادُ الميـمُ تـأتـي زائـدَه ... واسِطَـةً لاسـمٍ عليـه وارِدَه

إلاَّ الـدِّلاصَ[3] قـد أَتَـى دُلامِـصُ ... وفي مُصاصٍ[4] قولُهُ مُصامِصُ

ونِسبَـةُ المَـوْلَـى فَمـولَـوِيُّ ... وطـالـبُ دُنيـاهُ دُنْيَـوِيُّ

ورُبَّمـا قِيـل لـه دُنْيـاوِي ... بـألـفٍ تَثْبُـتُ قبـل الـواوِ

---

(1) في الأصل: «خنق» بالخاء المعجمة.

(2) في الأصل هنا أيضاً: «يخنق» بالخاء المعجمة. ولم أجد هذا الكلام نصاً في الجمهرة لابن دريد 110/2، والذي قاله ابن دريد هناك عن المنجنيق: «واختلف أهل اللغة فيه، فقال قوم: الميم زائدة، وقال سيبويه: بل هي أصلية، وأخبرنا أبو حاتم عن أبي عبيدة، وأحسب أن أبا عثمان أيضاً أخبرنا به عن التوزي، عن أبي عبيدة، قال: سألت أعرابياً عن حروب كانت بينهم، فقال: كانت بيننا حروب عون، تفقأ فيها العيون، مرة نُجْنَق وأخرى نُرْشَق. فقوله: «نجنق» دال على أن الميم زائدة، ولو كانت أصلية لقال: نمجنق. على أن المنجنيق أعجمي معرب».
انتهى كلام ابن دريد، وقد حكاه الجواليقي في المعرب ص (353) مع إضافات أخرى.
والذي يظهر أن قول الناظم: «في أخباره» ليس متعلقاً بالفعل: «يجنق» وإنما هو متعلق بالفعل «روي»، وعلى هذا فيكون قوله: «يجنق» بالياء التحتية خطأ، وصوابه: «نجنق» بالنون، وعلى البناء للمفعول، كما نقلت لك عن الجمهرة.

(3) الدلاص، بكسر الدال، بوزن كتاب: هو اللّين البَرّاق، والبريق، وماء الذهب، ويقال: دِرعٌ دِلاص: ملساء لينة.

(4) مصاص كل شيء، بضم الميم: خالصه.

ونِسْبَـةٌ ثـالثـةٌ دُنْيـائِـي ... بهمـزةٍ سـابقـةٍ لليـاءِ

والأصـل يَـدْيٌ بسكـون الـدالِ ... فيمـا روى القـومُ وبـاستـدلالِ

ومـا أتَـى فـي أصْلِـه مُصَغَّـرا ... فـلا يكـن تصغُيـره مُكَـرَّرا

وذاك كـاللُّجَيْـنِ والكُمَيْـتِ ... والطـائـرِ المعـروفِ بـالكُعَيْـتِ

ثـم الـذي تصغيـره اللُّـذَيَّـا ... وإن تُـؤنِّـثْ فَهِـيَ اللُّتَيَّـا

وسيبـويـهِ اختـار فتـح الـلامِ ... وغَيـرُهُ مـالَ إلـى انْضِمـامِ

وصَغَّـر الأخفـشُ لفـظ الـلاَّتِـي ... علـى اللُّـوَيْتـا فـي المُصَغَّـراتِ

وقـد أبَـى تصغيـرَهـا الجَـرْمِـيُّ ... كِـلاهُمـا مُقَـدَّمٌ مَـرْضِـيُّ

والفَعَـلاتُ فـاعلَمَـنْ جمـاعُ ... لفَعْلَـةٍ ليـس لهـا امتنـاعُ

كـالقَطَـراتِ فـي جَميـع القَطْـرةِ ... والتَّمَـراتِ جَمْعُنـا للتَّمْـرةِ

وجـائـزٌ فـي ذلـك التَّخفيـفُ[1] ... والأوَّلُ الأفصـحُ والمعـروفُ

قـد جـاءنـا فـي فـارسٍ فَـوارِسُ ... ولم يجىء في جالسٍ جَوالِسُ

وقـد أتـى فـي شِعْـرِ ذِي بيـانِ ... نَـواشـىءٌ فـي نـاشِـىء الغِلْمـانِ

ومـا عـداهـا فهـو جَمْـعُ فـاعِلَـه ... كجَمْعِنـا رَواحِـلاً لـراحِلَـه

وخـالِـدٌ كفـارِسٍ مَجمُـوعـا ... هـذا الـذي قـد جـاءنـا مسمـوعـا

ومِثلُـه فَـوادِرٌ فـي فـادِرِ[2] ... فَجُـلْ علـى الأيْنُـقِ غيـرَ قـادِرِ

وطَلْحـةٌ ومـا جَـرَى مَجْـراهُ ... بـأَلْـفٍ والتَّـاءِ جَمْعُنـاه

ولا تقـل فـي جَمْعِـه طَلْحُـونَـا ... ولاثُمـامُـونَ ولا حَمْـزُونـا

إلا إذا مـا جُعِلَـتْ أسمـاءَ ... كـالأحْمَـدِيـن فـاعـرِفِ الأسمـاءَ

والـوَزنُ فـي الغُـزاةِ والـرُّمـاةِ ... فـي الأصـل عنـد جِلَّـةِ الـرُّواةِ

فُعَلَـة ليـس لهـا نَظِيـرُ ... فـي سـالِـمٍ مـن شـأنِـه الظُّهـورُ

---

(1) المراد بالتخفيف هنا التسكين، وهو يقال في مقابلة التثقيل الذي يراد به تحريك الحرف بأحد الحركات الثلاث.

(2) يقال: فَدَر الفحل يَفْدِر وفُدُورا، فهو فادِر: أي فتر عن الضراب. والفادر أيضاً: الوَعْل العاقِل في الجبل، وهو المسنّ أو الشابّ التامُّ منه.

وآخـــرون فيـــه قـــالـــوا فَعَلَـــه كما تقول في الصَّحيح الحَمَلَه
فَخُـصّ فـي ذلـك حـرفُ الفـاءِ بالضمّ في ذي الواوِ أو ذِي الياءِ
وخـالَـفَ الفَـرّاءُ مـا أنْبـاتُ وحَجَّهُـم بقـولـهـم سَـراةُ
وعنـــدَه وَزْنُ غُـــزاةٍ فُعَّـــلُ كمـــا تقـــول نـــازِلٌ ونُـــزَّلُ
فـالهاءُ مـن ساقِطِهـا مُعْتاضَـهْ وإنمـا تُعْـرَفُ بـالـرِّيـاضَـهْ
كـالأصـلِ فـي إقـامـةٍ إقْـوامُ بـالاعتيـاض اطَّـرَدَ الكـلامُ
وبَعضُهـا جـاء علـى التـأصيـلِ غُـزَّى وعُقَّـى ليس بـالمجهـولِ
قـام جميـعُ النـاسِ إلاَّ نحـنُ إن لم يكن في الشِّعر فهو لَحْنُ
وقـد أتـى حـرفـان فـي ذي الـواوِ مـا غُيِّـرا فيمـا رواه الـرَّاوِي
وذلـك المَصـوُونُ والمَـدْوُوفُ ليـس لِـذَيْـنِ ثـالـثٌ[1] مَعْـرُوفُ
منهُـنَّ هـاتَـا لُغَـةٌ طـائِيَّـهْ ليســت بَعلْيــاءَ ولا دَنِيَّـهْ
ثُمَّـتَ هـاذِي لُغَـةٌ فصيحَـهْ وعـن تميـمٍ رُوِيَـتْ صَحيحَـهْ
وهـذه مِـن أفْصَـحِ اللُّغَـاتِ تُتْلَـى مِـن المُنْـزَل فـي آيـاتِ
وقـد يَجُـوزُ المَيْـلُ فـي أولائكـا وذا وهـذا وكـذا وذالِكـا
وذاك فـي هـاتيـن بـالإمـالَـهْ وبعضُهـم أحـالَهـا إحـالَـهْ
وأسْـوَدُ تصغيـرُه أُسَيْـوِدُ وإن تَقُـلْ أُسَيِّـدٌ فَجَيِّـدُ
وإن تُـرَخِّمْـهُ مـع التَّصْغيـر فهـو سُـوَيْـدٌ ذو النَّـدَى والخِيرِ
وهكـذا أظْمَـى علـى أُظَيْـمِ مُنَـوَّنـاً ومِثْلُـه أُعَيْـمِ
ومِثْلُـه يُصَغِّـرُونَ الأَحْـوَى علـى أُحَيْـوٍ وكـذاك الأَلْـوَى
وإن تُـرِدْ تصغِيـرَه إدْغـامَـا ففيـه خُلْـفٌ فخُـذِ المُعْتـامَـا
فهـو أُحَـيٌّ عنـدَ بعـضِ النـاسِ مُنَـوَّنـاً وليـس بـالقِيـاسِ
وآخَـرُ اخْتـارَ أحَـيَّ فيـهِ بالنُّون[2] كالمُظْهَر في التَّشْبيهِ

---

(1) في الأصل: «ثالثة».
(2) كذا بالأصل.

وعــــابَ مـــا قـــد ذهبــا إليـــه　　عَلَيهـــمُ بـــالنَّحْـــو سِيبـــويْـــهِ[1]

واختـــار قـــولَ يـــونُـــسٍ أُحَـــيُّ　　مـــن غيـــر صَـــرْفٍ وكـــذا أُلَـــيُّ

«انتهى ما نقلناه من هذه الأرجوزة».

(1) قال رحمه الله في الكتاب 3/ 468، 469: «وأما ما كانت العين فيه ثالثة مما عينه واو، فإن واوه تبدل ياء في التحقير، وهو الوجه الجيد، لأن الياء الساكنة تُبْدِل الواو التي تكون بعدها ياءً... وذلك قولك في أسود: أسيّد، وفي أحوى: أحيٌّ... واعلم أن من العرب من يظهر الواو في جميع ما ذكرنا، وهو أبعد الوجهين، يدعها على حالها قبل أن تحقّر».

وجاء في ترجمة (حوا) من اللسان: «وتصغير أحوى: أُحَيْو، في لغة من قال: أسيود، واختلفوا في لغة من أدغم، فقال عيسى بن عمر: أُحَيِّيٌ، فصرف، وقال سيبويه: هذا خطأ، ولو جاز هذا لصرف أصَمُّ، لأنه أخفّ من أحوى، ولقالوا: أُصَيْمٌ فصرفوا. وقال أبو عمرو بن العلاء فيه: أحَيْو. قال سيبويه: ولو جاز هذا لقلت في عطاء: عُطيٌ. وقيل: أحيٌّ، وهو القياس والصواب».



ديوان المعاني

لأبي هلال العَسْكريّ
وشـــيءٌ
من التحليل والعروض والفهرسة

ديوان المعاني لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سَهْل العسكريّ المتوفى في حدود سنة (400 هـ) من أشهر المجموعات الأدبية التي عُنيت بجمع الأبيات والمقطّعات التي تدور على معانٍ وموضوعاتٍ محدَّدة.

وقد حمل هذا اللونُ من المجموعات الأدبية العُنواناتِ التاليةَ: كتاب المعاني ـ معاني الشعر ـ أبيات المعاني. ومن أشهر المصنّفات في ذلك، ما أَلَّفه الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) وابنُ السِّكِّيت، وابن قُتيبة، والأُشْنانداني[1].

و «أبيات المعاني» هي تلك الأبيات التي يُخالف باطنُها ظاهرَها، أو هي التي يُحتاج أن يُسألَ عنها، ولا تُفْهم من أول وَهْلة[2]. وهو أمرٌ يرجع إلى غرابة المعاني ودِقّتها، وهذا ما نراه فيما طُبع من كتب معاني الشعر، ككتاب ابن قتيبة

---

(1) انظر أشهر المصنفين في ذلك، في تاريخ التراث العربي. المجلد الثاني (الشعر) الجزء الأول 91 ـ 96.

(2) وليست هي كتب الألغاز. وراجع الكلام على أبيات المعاني في سفر السعادة ص 665، 738، والمزهر 1/ 578، وشرح أبيات مغني اللبيب 4/ 13.

(المعاني الكبير)، والأشناندانيّ، وفيما نُقل إلينا من الكتب المفقودة، ككتاب الأخفش، وابنِ السّكيت.

على أن قراءةَ أبواب (ديوان المعاني) وفصوله تنفي أن يكون الكتابُ كلُّه خالصاً لهذا اللون المعروف من كتب أبيات المعاني، على الحدّ الذي رسمه أهلُ الأدب، وفي حدود الموضوعات التي دارت عليها هذه الكتب، فقد فسح أبو هلال كتابه لكثير من الموضوعات والصُّور التي لم تُعرَف في كتب المعاني السابقة، وهو أمرٌ يفرضه تأخُّرُ زمانِ أبي هلال أولاً، وتُمليه ثقافتُه النقديةُ والبلاغيةُ ثانياً.

ومما ينبغي التنبه له أن كتب التراجم المطبوعة التي ترجمت لأبي هلال، لم تذكر له كتاباً بهذا العنوان (ديوان المعاني)، وكذلك لم يُذكر في الكتب الببليوغرافية ـ قوائم الكُتُب ـ مثل كشف الظنون. ممّا جعل أستاذَنا الدكتور بدوي طبانة يقول: «وإن نحن نظرنا في هذا الاسم ـ يعني ديوان المعاني ـ وطبّقناه على ثبت كتب أبي هلال، لم نجدْ هذا الاسمَ نصّاً، وإنما نجد بين تلك الكتب كتابين، اسم أولهما «معاني الأدب» واسم الآخر «أعلام المعاني في معاني الشعر». ونحن نرجِّح أن «ديوان المعاني» الذي بين أيدينا هو كتاب «معاني الأدب» الذي ذكره المؤرخون في آثار أبي هلال؛ لاختصاص ثاني ما ذكروه «أعلام المعاني في معاني الشعر» بالشعر وحده؛ ولأن ديوانَ المعاني قد جمع فرائدَ من المنظوم والمنثور، هي أقربُ في نظرنا إلى التعميم وإلى مدلول الأدب، هذا إذا لم يكن «ديوان المعاني» كتاباً ثالثاً غيرَ «معاني الأدب» وغيرَ «أعلام المعاني في معاني الشعر»[1].

قلتُ: لئن سكتتْ كتبُ التراجم، والببليوغرافيا (قوائم الكتب) عن ذكر هذا الاسم: (ديوان المعاني) فقد جاء التصريحُ به في مفتتح أبواب الكتاب الاثني عشر، وليس هذا من صنيع الناشر، رحمه الله، لأنك تراه في صورة صفحةٍ من نسخة المتحف البريطاني المخطوطة التي أثبتها الناشر في صفحة (368) في نهاية الجزء الأول، وقبل الجزء الثاني. وأصْرَحُ من هذا، وأدعَى إلى الطمأنينة ـ إن

(1) أبو هلال العسكري، ص 36، 37.

شاء الله ـ في اسم الكتاب، ذِكْرُ البغدادي له هكذا (ديوان المعاني) في أربعة مواضع من الخزانة[1]. وقال في الموضع الثالث منها: «وله عندي كتاب الفروق في اللغة، وكتاب ديوان المعاني، وهما دالان على غزارة عِلمه».

على أنه قد حاك في صدري أن هذا الكتاب (ديوان المعاني) هو نفسُه الكتابُ الذي ذكره المترجمون لأبي هلال باسم (أعلام المعاني في معاني الشعر)، ويُؤنسُ بذلك قولُ أبي هلال في مقدمة ديوان المعاني: «جمعتُ في هذا الكتاب أبلغ ما جاء في كل فنّ، وأبدع ما رُوِيَ في كلِّ نوع من أعلام المعاني وأعيانها، إلى عواديها وشذّاذها، وتخيّرت من ذلك ما كان جيّدَ النظم محكمَ الرصف، غيرَ مهلهل رخو، ولا متجعّد فجٍّ...».

ثم قال: «والذي حدَاني على جمع هذا النوع أيضاً، أني لم أجد فيه كتاباً مؤلَّفاً، ولا كلاماً مصنَّفاً، يجمع فنونه، ويحوي ضروبه، ورأيت ما تفرّق منه في أثناء الكتب وتضاعيف الصحف غيرَ مُقنع يشفي الراغب ويكفي الطالب، فجمعتُه هنا، وأضفتُ إلى كل نوعٍ منه ما يُقاربه من أمثاله، وما يجري معه من أشكاله، ليكون مادّةً للمناقضة، وقوّةً للمفاوضة. وجعلته نظماً ونثراً، وخبراً وشعراً: لأبعثَ به نشاطَ الناظر، وأُجْلي به صَدأ الخاطر؛ لأن الخروجَ من ضَرْبٍ إلى ضَرْب أنفى للملال، وأعْدَى على الكلال، مِن لزوم نهجٍ لا يتعدّاه، والاقتصارِ على أمرٍ لا يُتوخّى سِواه»[2].

فأنت ترى أبا هلال يُصرِّح بأعلام المعاني، في مقدمة ديوان المعاني، ولا نُكرانَ أن يُسَمَّى الكتاب باسمين، وقد يُسَمَّى بأكثر منهما[3]. ولا نُكرانَ أيضاً أن

(1) الخزانة 1/23، 229، 231، 10/351، ورحم الله العلامة عبد العزيز الميمني الراجكوتي، والعلامة أحمد تيمور باشا، وشيخنا عبد السلام هارون، فقد فتحوا مغاليق الخزانة بما صنعوا من فهارس.

(2) ديوان المعاني 1/7، 13.

(3) انظر الخلاف في اسم كتاب أبي علي (الشعر) في مقدمة تحقيقي ص 21.

يكون (أعلام المعاني في معاني الشعر) هو نَفْسَه (ديوان المعاني) وإن كان فيه طائفة من منثور الكلام، فإن الغالب عليه الشعر، والتسمية يُراعى فيها التغليب.

ويكشف هذا الكلام الذي ذكره أبو هلال في مقدمة كتابه، عن منهجه في اختياراته، وقد ذكر هذا المنهجَ مرَّةً أخرى، فقال: وهو يذكر أجودَ ما قيل في طِيب عَرْف المرأة: «جميعُ ما مرَّ بي من الشعر في هذا الفنّ متقاربٌ في المعنى، لا يفضُلُ بعضُه بعضاً إلاّ في القليل، ومنه ما هو جيّد المعنى، حلوُ المعرض، فتركتُه؛ لأن الشرط قد تقدّم بإيراد الجيّد لفظاً ومعنى ورَصْفاً، وذلك قليل، ليس يقع إلاّ بعد التصفّح الطويل والتعب الكثير»[1].

وقد حفَل كتابُ أبي هلالٍ هذا بفنون من المنظوم والمنثور، من أدب الجاهلية وصدرِ الإسلام والدَّولتين: الأموية والعباسيّة، مع عنايةٍ فائقة بشعر المحدثين، كمسلم بن الوليد وبشّار بن بُرْد، ومَن إليهما، ومَن بعدهما كابن طباطبا ـ وقد أورد له شعراً كثيراً ـ ثم أبي تمام والبحتري وابن المعتز وابن الرُّوميّ، وغيرهم من الشعراء المقلّين، مثل كشاجم والناجم، وجحظة البرمكيّ، وطُرَيْح بن إسماعيل الثقفيّ، وإبراهيم بن العباس الصوليّ، ومحمد بن وُهَيْب الحميريّ، وابن أبي فَنَن.

وأبو هلال شديدُ الإعجاب من بين هؤلاء بأبي تمام، وما فتىء يُصرِّح بإعجابه به، فيقول مثلاً: «وليس في المحدَثين أحسنُ مراثيَ من أبي تمام»[2]. ثم يقول بعقب ذلك: «وقد كثُرت عليَّ محاسنُه في هذا الباب، فما أدري ما أُورِد وما أترُك»[3].

ويُعَدّ ما أورده أبو هلال من شعر أبي تمام من أكثر إيراداته في هذا الكتاب، ولا يزاحمه في ذلك إلاّ ابن الروميّ والبحتري وابن المعتز. أما أبو الطيب المتنبي

---

(1) ديوان المعاني 1/258.

(2) ديوان المعاني 2/176، لكن انظر رأي ابن رشيق فيما بعد.

(3) ديوان المعاني 2/177.

فيأتي عنده دون هؤلاء بكثير، فلم يُلِمَّ به إلاَّ قليلاً، بل إنه غمزه في بعض المواضع بأنه قد أتى بما لا ينطق به اللِّسان، ولا ينطوي عليه الجنان[1]. وقد يدلُّك على اطِّراحه له، وعدم اهتمامه به أنه أشار إليه في (الصناعتين) بعبارة «بعض المتأخرين»[2] عندما عرض لقوله:

إني على شغفي بما في خمرها لأعفُّ عمَّا في سراويلاتها

ثم قال: سمعتُ بعضَ الشيوخ يقول: من الفجور ما هو أحسنُ من هذه العِفَّة. وأبو هلال يعرف أن البيت للمتنبي؛ بدليل التصريح باسمه عند ذكر القصة في (ديوان المعاني)[3].

ويُعدُّ هذا الكتاب معرضاً حافلاً لشعر المحدَثين، صُوَراً وأوزاناً، فقد جاء أبو هلال وقد استقرّ شعر هؤلاء المحدَثين، وتحدَّدت طرائقُه وملامحُه، واتضحت أنغامُه وقوافيه، وكان أبو هلال أحدَ الراصدين له، المتتبّعين لقضاياه، على ما تراه في كتابه الجهير (الصناعتين).

على أنه مع احتفاله بشعر المحدَثين، إنشاداً وموازنة، كان شديدَ الإعجاب بشعر الأوائل، فقد أنشد للأعشى، هذا البيت ـ وهو عنده من أحسنِ ما قيل في الشعور ـ:

فأفضيتُ منها إلى جنَّةٍ تدلَّتْ عليَّ عناقيدُها

ثم قال: «ليس لأشعار المتقدِّمين نظير، وكان بشارٌ يتعجَّبُ مِن حُسْنه، ويُقدِّمه على جميع ما قيل في الشَّعْرِ»[4].

(1) ديوان المعاني 1/54.
(2) الصناعتين ص 370، وأبو الطيب أجلُّ من أن يذكر هكذا بصورة الإغماض والتجهيل!.
(3) ديوان المعاني 1/268.
(4) ديوان المعاني 1/244، وأنبّه هنا إلى أني لم أجد هذا البيت في شعر الأعشى الذي نشره المستشرق غاير، في الصبح المنير، ولا فيما نشره الدكتور محمد محمد حسين، بل لم أجد في شعره من المتقارب المضموم في حرف الدال شيئاً.

ويقول بعدما أنشد لقيس بن الخطيم، ولعمرو بن قميئة، في الخيال: «وهذا من معاني القدماء غريب، وهو أبلغ ما قيل في بخل المعشوق، ومن هاتين المقطوعتين أخذ المحدَثون أكثر معانيهم في الخيال»[1].

ومن هذه البابة أيضاً قوله: «وقد ذكروا أن كلَّ معنىً للأوائل أخذه المتأخِّرون وتصَّرفُوا فيه إلاّ قول عنترةَ في الذُّباب، فإنه لم يُتعَرَّض له، ولو رامه مَن رامه لافتضح، وهو قوله:

وترى الذبابَ بها يغنِّي وحدَه زجلاً كفعل الشاربِ المترنِّمِ

هـزجـاً يحـكُّ ذراعَـه بـذراعـه فِعْلَ المكبِّ على الزِّنادِ الأجذمِ[2]

وكتاب ديوان المعاني زاخر بآراءٍ وقضايا نقديةٍ كثيرة، من التذوُّق والصُّور الشعريَّة، والموازنات، والسَّرقات الشعرية، أو تأثر الشعراء بعضِهم ببعض، وشواهد البلاغة، إلى ما ذكره أبو هلال من رأيه حولَ بعض مشاهير الشعراء، وقد تقدَّم رأيُه وإعجابُه بأبي تمام، لكنه قد أثار حول أبي تمام قضيَّة[3] جديرةً بالبحث والتتبّع، حين أنشد لديك الجنِّ ـ واسمه عبد السلام بن رَغْبان الحِمصي المتوفى سنة (235)، وعُرف بديك الجنّ؛ لأن عينيه كانتا خضراوين ـ أنشد له أبو هلال في (ذِكر الشَّراب وما يجري معه من رقيق المعاني):

فظلَّتْ بـأيـدينـا تُتَعْتـعُ رُوحَهـا وتأخذُ من أقدامنا الراحُ ثارَها

ثم قال: «وهذا معنىً بديعٌ حسَنٌ، أخذه أبو تمام منه، وكان كثيرَ الأخذِ منه، فقال:

إذا اليـدُ نـالتْهـا بـوتـرٍ تـوَقَّـرتْ على ضِغْنِها ثم استقادتْ من الرجلِ

(1) ديوان المعاني 1/277.

(2) ديوان المعاني 2/148، وذكر ذلك الجاحظ في البيان 2/326، والحيوان 2/127، وحكاه الحصري في زهر الآداب ص 739.

(3) وقد سبقه إليها الآمدي، على ما سيأتي. وإن كانا متعاصرين.

وبيت عبد السلام أجودُ منه»[1].

وقد ذكر الآمديُّ البيتين، ثم قال: وليس ينبغي أن نقطع على أيهما أخذ من صاحبه؛ لأنهما كانا في عصرٍ واحد». الموازنة 1/58.

وقال في 3/606، في موضع تشابه بين أبي تمام وديك الجن: «وأصحاب البحتري يقولون إن أبا تمام هو الآخذ من ديك الجِنّ، وإن ديك الجِنّ كان أتْيَهَ وأجَنَّ من أن يسرق من أبي تمام، وهذا عندي حكمٌ على الغيب، ولم لا يكون أبو تمام أولى بالتيه من ديك الجن، وأبعدَ من أن يسرق من أهل عصره».

ومن ذلك ما أنشده لأبي تمام، من قصيدته التي يمدح بها أبا سعيد محمد بن يوسف:

وسَلكْن من أترابه الشُّغَل التي ... لو أنهنّ طُبعْنَ كنَّ سيوفا

قال: وإنما أخذ وصفَ هذا البيتِ من ديك الجِنّ - وكان أبو تمام كثيرَ الإناخة عليه، وهو قوله في مرثيته:

ماءً من العبرات حَرَّى أرضُه ... لو كان من مطرٍ لكان هزيما

وبلابلٌ لو أنهنّ مآكلٌ ... لم تخطىء الغسلين والزَّقُّوما

وكرًى يُرَوِّعني سَرَى لو أنَّه ... ظِلٌّ لكان الحرَّ واليَحْمُوما[2]

ثم قال: ونقل البيتَ الأول أبو تمام إلى موضعٍ آخرَ، فقال:

مطرٌ من العبرات خَدِّي أرضُه ... حتى الصباح ومقلتاي سماؤُهُ[3]

فهذا ما ذكره أبو هلال مِن أخْذ أبي تمام من دِيك الجِنّ وتأثُّرِه خُطاه، وإليك موضعاً آخَر لم ينبِّه عليه، وهو ما أنشده لديك الجِنّ في (التشبيب وأوصاف الحسان):

---

(1) ديوان المعاني 1/316، وقارن بديوان ديك الجن ص 108، والرواية فيه: ظللنا بأيدينا.

(2) جاء صدر هذا البيت محرَّفاً تحريفاً شديداً، وأثبت صوابه من ديوان ديك الجن ص 60.

(3) ديوان المعاني 1/56، وانظر ديوان أبي تمام 4/148.

انظرْ إلى شمس القُصور وبدرِها ... وإلى خُزاماها وبهجةِ زهرِها

لم تبلُ عينُك أبيضاً من أسودٍ ... جَمع الجمالَ كوجهها في شعرِها

ثم أنشد عقبه لأبي تمام:

بيضاء تسحب شعرَها مِن وجهها ... في حُسنِه أو وجهها من شعرِها[1]

والمشابهة واضحةٌ بينهما في الصورة الشعرية والوزنِ والقافية.

والقضية معكوسة عند أبي بكر الصُّوليّ، وأبي الحسن المرزوقيّ، فهما يريان أن ديك الجِنّ هو الذي كان يُغير على أبي تمام، ويأخذ منه. ذكرا هذا في الموضع الذي يقول فيه أبو تمام:

إذا اليد نالتْها بوِتْرٍ توقَّرتْ ... على ضِغْنها ثم استقادتْ من الرجلِ[2]

وتقدم كلامُ أبي هلالٍ فيه.

هذا، وقد ذكر محقّق ديوان ديك الجن، عن (الأغاني والعُمدة) أن أبا تمام أخذ عن ديك الجِن شاعرِ الشام أمثلةً من شِعره يُحتذى عليها فسرقها. ثم حكيا أن أبا تمام قبل أن يشتهر شعرُه دخل على ديك الجِنّ، فقال له: أنا ابنُ أخيك، حبيبُ بن أوس، وقد أُلهمتُ الشِّعرَ، وأحبّ أن أعرضَ عليك بعضَ ما قلتُه، ثم أنشده، فلمَّا فرغ من إنشاده أخرج أبو محمد مِن تحت مُصَلاّه دُرْجاً كبيراً من أشعاره فأعطاه أبا تمام، وقال: تكسَّب بهذه. فأخذها أبو تمام وخرج[3].

---

(1) ديوان المعاني 1/245، وديوان ديك الجن ص 168، وديوان أبي تمام 4/221، والرواية فيه:

بيضاء يُحسَبُ شعرُها من وجهها ... لمَّا بدا أو وجهُها من شعرِها

قال التبريزي في شرحه: المعنى أن شعرها ووجهها حسنان، فهما وإن كانا متضادين في اللون يشتبهان في الحُسْن.

(2) شرح الصولي لديوان أبي تمام 3/564، وشرح مشكلات ديوان أبي تمام للمرزوقي ص 285، وشرح الخطيب التبريزي 4/520، وانظر منه أيضاً 4/197 (الحاشية).

(3) مقدمة تحقيق ديوان ديك الجن، ص 10.

وقد وجدت في شعر أبي تمام ما يُقَوِّي هذا، وذلك قوله في آخر قصيدة، في أحد إخوانه، وهو أبو نصر سليمان بن نصر:

وثنائي من قبلِ هذا ومِن بعـ ـدُ وشكري غضٌّ لعبد السَّلامِ[1]

وعبد السلام هو ديك الجن، كما تعلم.

وكذلك كان ديكُ الجِنّ يحبُّ أبا تمام، ويَقْدُرُ له شاعريّتَه حقَّ قدرها، فقد قال في رثائه:

فُجِع القريضُ بخاتَم الشعراء وغديرِ رَوْضتها حبيب الطائي

مـاتـا معـاً فتجـاوروا فـي حفـرةٍ وكذلك كانا قبلُ في الأحياء[2]

وقضية التأثير والتأثُّر بين هذين الشاعرين تحتاج إلى إفرادها ببحث، فقد رأيت مشابِهَ في شعرهما غير ما ذكره الذاكرون، منها أن أبا هلال أنشد في (الصناعتين) بيت أبي تمام الذائعَ:

نَقّــلْ فــؤادَك حيــث شئــتَ مِن الهوى ما الحبُّ إلاّ للحبيب الأوّلِ

ثم ذكر بإزائه قولَ ديك الجِنّ:

نقّل فؤادَك حيث شئتَ فلن ترى كهوىً جديدٍ أو كوَصْلٍ مقبلِ[3]

دون أن يذكر تأثيراً أو تأثُّراً.

ونُقّادُ الشعر ورُواتُه يَقرنون ديكَ الجِن بأبي تمّام ـ كما مرَّ بك ـ ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابنُ رَشيق في (باب الرثاء) قال: «وأبو تمام من المعدودين في إجادة الرثاء، ومثلُه عبدُ السلام بنُ رَغْبان، ديك الجن، وهو أشهرُ في هذا من حبيب»[4]

---

(1) ديوانه بشرح الصولي 2/371، وبشرح التبريزي 3/211.

(2) ديوانه ص 147، ويُرويان لغيره.

(3) الصناعتين ص 436، وديوان أبي تمام 4/253، وديك الجن ص 184، وهو على عكس ما ذهب أبو تمام، يُفضل الحب الأخير، لكن التأثير والتأثر هنا في صياغة صدر البيت.

(4) العمدة 2/149.

ويقول أبو الفرج عنه: «وهو شاعرٌ مجيد يذهبُ مذهبَ أبي تمّام والشامِيِّين في شِعره»[1].

ومن آراء أبي هلال في الشعراء والأدباء: ما ذكره عن ديك الجن المذكور آنِفاً. فقد أورد له شعراً في الباب الأخير من الكتاب، تحت عنوان (كلام الملحدين لعنهم الله) قال: فمنهم ديك الجن عبد السلام بن رَغْبان الحِمصيّ:

هي الدنيا وقد نعموا بأخرى ... وتسويفُ النفوس مِن السُّوافِ
فإن كذبوا أمِنتُ وإن أصابوا ... فإنَّ المبتليك هو المعافي
وأصدق ما أَبُثُّك أنّ قلبي ... بتصديق القيامةِ غيرُ صافي[2]

وبعد أن أنشد من بابه لغير ديك الجن قال: «قبحهم الله، لقد أعظموا القول، ولم ينتفعوا إلاّ بالفضيحة في الدنيا، والإثمِ في الآخرة، وإنما أُورِدُ مثلَ هذا لتعرفَ أهلَه، ولأن تسميةَ الكتاب تُوجبه»[3].

ومن الشعراء الذين أنشد لهم أبو هلال كثيراً: ابن طَباطَبا العلويّ الأصبهانيّ، وفي موضع من المواضع ذكر رأيه في شعره فقال: «ولست أُورد أكثر شعره إلا لإصابة معناه دون لفظه؛ لأن أكثر لفظه متكلّف، وجُلُّ صنعته فاسد، وهذا من العجب؛ لأنه من أكثر الناس نقداً لشعر غيره، وقد صنَّف كتاب (عيار الشعر) فأجاده، وهو إذا أراد استعمال ما ذكرناه لم يكمُل له، فهو كالمِسَنّ يشحذ ولا يقطع»[4].

---

(1) الأغاني 14/51.
(2) ديوانه ص 175. وقال أبو العلاء المعري: «ورأى بعضهم عبد السلام بن رغبان، المعروف بديك الجن في النوم وهو بحسن حال، فذكر له الأبيات الفائية التي فيها:
هي الدنيا وقد نَعِمُوا بأُخْرى ... وتسويف الظنون من السُّوافِ
أي: الهلاك. فقال: إنما كنت أتلاعب بذلك، ولم أكن أعتقده. قال أبو العلاء: ولعل كثيراً ممن شُهِر بهذه الجهالات تكون طويته إقامةَ الشريعة، والإرتاع برياضها المَرِيعة، فإن اللسان طمَّاح، وله بالفَنَد إسماح». رسالة الغفران ص 438 ـ والفَنَد: ضعف العقل. [وانظر الصاهل والشاحج: 253 ـ 254].
(3) ديوان المعاني 2/251.
(4) ديوان المعاني 1/345. وعبارة (فهو كالمسن. . .) هي من كلام ابن المقفع. على ما ذكر=

وهذا كلام جيّد يصلح لكل زمان، وهو يمثّلُ الفجوةَ الواسعةَ بين ما يكتبه بعضُ النقّاد في مجال التأصيل والنظرية، وبين ما يمارسونه من الأجناس الأدبية، في مجال الواقع والتطبيق.

وقد ذكر صديقي الدكتور عبد العزيز بن ناصر المانع، رأي ياقوت، وعلي بن حمزة الأصبهاني في شعر ابن طباطبا، ورأيهما لا يبعُد عن رأي أبي هلال، في استثقال شعره واسْتسْقاطه. وقد تساءل صديقي، فقال بعدما حَكى: ولكنْ هل يلزم أن يكون كلُّ ناقدٍ مجيدٍ شاعراً مجيداً، أو حتى شاعراً[1]؟.

ولو رأى صديقي العزيز كلمةَ أبي هلال هذه في صاحبه، لكان قد وقع في ذخيرةٍ تُحفَظُ وتُصان!.

وما أكثر الأحكام النقديّة التي نثرها أبو هلال في كتابه (ديوان المعاني) هذا، ولكنّ الناسَ شُغِلوا عنه بكتابه الآخر الشهير (الصناعتين).

ومن الشعراء الذين أبدى رأيَه فيهم أبو هلال: أبو بكر الصُّوليّ، فقد أنشد له شعراً في معنى قول امرىء القيس، في طُول الليل:

وليلٍ كموج البحر أرخى سُدُولَه ... عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي

والبيتين بعده. ثم قال عقب إنشاد شعر أبي بكر الصُّوليّ: «ويُستجاد هذا بالإضافة إلى جُملة شعره، فأما لنفاسته لنفسِه فلا»[2].

ومنهم السَّريّ الرفّاء، فقد أنشد له شعراً في وصف رياضٍ وبساتين، قدَّم له بقوله: «وقال السَّريُّ وأحْسَنَ، وليس فيمن تأخَّر من الشاميّين أصفى ألفاظاً مع

= أبو أحمد العسكري، قال: «فقد يقول الشعر الجيد من ليس له المعرفة بنقده، وقد يميزه من لا يقوله، وقد قيل لابن المقفع: لم لا تقول الشعر مع علمك به؟ فقال: أنا كالمِسَنّ، أشحذ ولا أقطع» (المصون ص 6) وانظر الحيوان 1/290.

(1) مقدمة تحقيق كتاب عيار الشعر ص 30.

(2) ديوان المعاني 1/347.

الجزالة والسُّهولة، وألزمُ لعمود الشِّعر منه»[1].

والكتاب ـ كما قلت لك ـ حافلٌ بقضايا نقدية منثورة على امتداد صفحاته. منها أنَّ الرُّواةَ قديماً وفي زمانه كانت تُصلح من شعر الشعراء. وقد ذكر من ذلك إصلاحَ خَلَفٍ شعرَ جرير، وإصلاح أبي الفضلِ بنِ العَميد شعرَ أبي تمام. فروى بإسناده إلى الأصمعيّ، قال: «قرأتُ على خلفٍ شعرَ جرير، فلما بلغتُ إلى قوله:

ويـومٍ كـإبهـام القطـاةِ محبَّـبٍ إلـيَّ هـواهُ غـالـبٌ لـيَ بـاطلُـهْ
رُزِقنا به الصيدَ العزيزَ ولم نكن كمَـنْ نبلُـهُ محـرومـةٌ وحبـائلُـهْ
فيـا لـك يـومٌ خيـرُه قبـل شـرِّه تغيَّـب واشِيـه وأقْصَـرَ عـاذلُـهْ

فقال: ويلَه! وما ينفعُه خيرٌ يؤول إلى شرٍّ؟ فقلت: كذا قرأتُه على أبي عمرو. قال: صدقْتَ، وقال: كذا قال جرير، وكان قليل التنقيح، مشرَّدَ الألفاظ، وما كان أبو عمرو ليُقرِئَك إلاّ كما سَمِع. قلت: كيف كان يجب أن يقول؟ قال: الأجودُ له لو قال:

فيـا لـك يـومـاً خيـره دون شَـرِّه

فارْوِه هكذا، وكانت الرواةُ قديماً تُصلح من شِعر القدماء. فقلت: والله لا أرويهِ إلاّ هكذا».

قال أبو هلال: «ومثلُ ذلك أن أبا الفضل بنَ العَميد أنشد قولَ أبي تمام:

وكشفت لي عن صفحة الماء الذي قـد كنـتُ أعهـدُه كثيـرَ الطحلـبِ

فقال: إنما قال: «عن جِلدة الماء»، فقال: إذا أمكن أن يصلح قصيدته بتغيير لفظةٍ، فمِن حقِّها وحقِّ قائلها أن تُغَيَّر. قال أبو هلال: وبين الصفحة والجِلدة بونٌ بعيد»[2].

---

(1) ديوان المعاني 2/17، وانظر استحسانه شعر السري أيضاً في 1/245، 294، 322، 325، 341.

(2) ديوان المعاني 1/352، 253.

وهذا هو الذي جَسَّر أبا هلال وجرَّأه على أن يُصلحَ شيئاً ممَّا أنشده من الشعر، فقد أنشد من شعر علي بن محمد الكوفيّ قوله:

لعمـرُكَ للمشيـبُ علـيَّ ممّـا   فقدتُ من الشَّباب أشدَّ فَوْتا

ثم قال: «هذا البيت مضطرب اللفظِ والرَّصْف والصنعة، فاعتبرْه:

تملَّيـتُ الشبـابَ فكـان شيبـاً   وأبليتُ المشيبَ فصار موتاً

وكـان مـن تمـام الصنعـة أن يقـول: «وأشـدّ فقـداً» لقـولـه: «فقـدت مـن الشباب»[1].

وذكر في هذا الباب أيضاً ـ باب المبالغة في صفة الشباب والشيب ـ قال: «ووجدتُ بيتاً فاسدَ السَّبك فأصلحتُه، وقلت:

نجوم مشيب في ظلام شبيبَةٍ   وما حُسنُ ليلٍ ليس فيه نجومُ»[2]

على أن أبا هلال لم يذكر ذلك البيتَ الفاسدَ الذي أصلحه.

ويتّصل بذلك ما ذكره في (اتفاق الأسماء والألقاب وتباعُد ما بينَهما في الأخلاق. من باب الهجاء). قال: وقال آخر:

رأى الصيف مكتوباً فظنّ لبُخلِه   وتصحيفـه ضيفـاً فقـام يُـواثُبـه

قال: ورأيتُ في ألفاظ هذا البيت زيادةً فقلت:

قـد كـانَ للمـال ربّـاً   فصـار فـي البُخـل عبـدَه
وصَحَّـف الصَّيـفَ ضيفـاً   فقـام يلطـم خـدَّهْ[3]

وهذا الإصلاحُ الأخيرُ متّصلٌ بموقف أبي هلال من قضيّة اللفظ والمعنى. فهو يُبغض زيادةَ الألفاظ وكثرتها وتزاحمها، ويحبّ للشاعر أن تكون ألفاظه بقَدْر

---

(1) ديوان المعاني 2/158.
(2) ديوان المعاني 2/156.
(3) ديوان المعاني 1/203.

معانيه. ويأتيك رأيُه هذا صريحاً حين أنشد قولَ دِعْبِل:

هجـرتـك لا عـن جفـوةٍ ومـلالـةٍ ... ولا لِقِلـىً أبطـأتُ عنـك أبـا بكـرِ
ولكنـنـي لمَّـا أتيتُـك راغبـاً ... فأفرطتَ في برِّي عجزتُ عن الشُّكرِ
فمِـلآنَ لا آتيـك إلاَّ معـذَّراً ... أزورُك في الشهرين يوماً أو الشَّهْرِ
فـإن زِدْتَ فـي بـرِّي تـزايـدتُ جفـوةً ... فـلا نلتقـي حتـى القيـامـة والحشـرِ

وقول أبي نُواس:

قـد قلـتُ للعبـاس معتـذراً ... مِـن ضَعْـفِ شُكْـرِيـه ومُعتـرِفـا
أنـت امـرؤٌ قلَّـدتنْـي نِعَمـاً ... أوهَـتْ قُـوَى شكـري وقـد ضعُفـا
لا تُسـدِيَـنَّ إلـيَّ عـارفـةً ... حتـى أقـومَ بشُكـر مـا سَلَفـا

وقال عقبه: «وهو أول من أتى بهذا المعنى إلا أنه عبَّر عنه عبارةً طويلة، وأحدُ أدْواء الكلام فضلُ ألفاظه على معانيه»(1).

وقد كرَّر أبو هلال هذه القضيّة كثيراً في كتابه، فقال في (باب وصف الشراب): «وأحسن ما قيل في احمرار لونِ الشارب مِن الشِّعر القديم قولُ الأعشى:

وسبيئـة ممـا تعتِّـقُ بـابـلٌ ... كـدَمِ الذَّبيحِ سلبْتُها جرْيالَها

الجريال: اللون. وقال بعضُ المحدثين:

نفضتْ على الأيّام حمرَة لونِها ... وسـرَتْ بلـذَّتهـا إلـى الأرواحِ

وأخذ الناجم قولَ الأعشى «سلبْتُها جرْيالها» فقال:

فخُـذْهـا مشعشعـةً قَهْـوةً ... تصبُّ على الليلِ ثوبَ النهارِ
ويسْلُبُهـا الخـدُّ جِـرْيـالَهـا ... فتُهْـديـه للعيـن يـومَ الخُمـارِ

إلاَّ أنَّ هذا فيه زيادة، وهو قوله: * فتهديه للعين يوم الخمار * وهو في صفة حُمرة العين من الخُمار جيّد. إلا أنّ قوله: «مشعشعةً قهوة» رديء، ووجه

---

(1) ديوان المعاني 1/127.

نظم اللفظ أن يقال: قهوة مشعشعة، ألا ترى أنك تقول: خمرٌ ممزوجة، ولا تقول: ممزوجة خمر، وإن كان جائزاً، فليس كلُّ جائز حسن، فاعلم ذلك»[1].

ويرى أبو هلال أن مخالفةَ وجه الاستعمال، ووضْعَ اللفظ في غير موضعه، يخرج بالكلام إلى التكلّف، وإن كانت ألفاظه صحيحةً فصيحة. قال بعد إنشاد بيتين في صفة الروض للصَّنَوْبريّ: ورأيت قوماً يستحسنون هذين البيتين، وهما بالاستهجان أولى، لا لرداءة معناهما، ولكن لتكلّف ألفاظهما، وليس التكلُّف أن تكون الألفاظُ غريبةً وحشيّة، بل وقد يكون الكلامُ متكلَّفاً وإن كان ظاهرَ اللفظ إذا لم يُوضَعْ في موضعه، وخُولِف به وجهُ الاستعمال»[2].

ويذكر أبو هلال أن بعض الألفاظ لا يُطيقه الشّعر ـ وهي قضية معروفة عند كثير من النقاد العرب[3] ـ فمن ذلك ما ذكره في سياق قول القُطاميّ:

---

(1) ديوان المعاني 1/319 [وقوله: «فليس كل جائز حسن»، كذا جاء في المطبوع، وهو لحن بيّن. ولعل ما في أصل المخطوط: «فليس كل جائز بحسن»].

(2) ديوان المعاني 1/322، ولم أذكر بيتي الصنوبري هنا، لأن فيهما تحريفاً لم أستطع إصلاحه.

[أثبت محقق ديوان الصنوبري الدكتور إحسان عباس هذين البيتين في تكملة الديوان، ص 466 عن ديوان المعاني، وقوّم ما انحرف منهما، ونصهما:

وقد نظم الروضُ سِمْطَيْه من ... سِنان قُوَيْقٍ إلى زُجِّهِ
كَفَرْجِكَ خفتانَ وشْيٍ بدا ... بياضُ الغِلالةِ من فَرْجِهِ

وكان لفظ «قُويق» في عجز البيت الأول قد حرّف إلى «نؤيق» وسقطت الألف من «بدا» في صدر البيت الثاني.

و «قويق» نهر حلب المعروف، وكان الصنوبري لهجاً بذكره].

(3) كما قالوا في لفظة «أيضاً» إنها لا تصلح في الشعر، إلا في موضعين: أولهما قول أبي بكر الشبلي (ديوانه ص 152):

رُب ورقَاءَ هتوفٍ في الضحى ... ذات شجوٍ صدحت في فَنَنِ
ذكرتُ إلفاً وعهداً سالفاً ... فبكتْ حزَناً فهاجت حَزَني
فبكائي ربما أرّقها ... وبكاها ربما أرّقني
ولقد تشكو فما أفهمها ... ولقد أشكو فما تفهمني =

قد يُدركُ المُتأنّي بعضَ حاجتِهِ وقد يكونُ مع المستعجلِ الزَّلَلُ

قال: «وقيل لبعض العلماء: لِم لمْ يقل: «كلَّ حاجته» فيكونَ أبلغَ؟ قال: ليس «كلّ» مِن كلام الشّعر، وقد صدق، ولو قال «كلَّ حاجته» لكان متكلَّفاً مردوداً، وكثيراً ما يقع «كلّ» في الشّعر قلق المكان، كوقوعه في بيت ابنِ طباطبا:

فيا لائمي دَعْني أُغالي بقيمتي فقيمةُ كلِّ الناسِ ما يُحسنُونَهُ

ولا أعرف أن «كُلًّا» وقع في بيتٍ أحسنَ منه في بيت أبي العتاهية:

أعلمْـــــتُ عُتْبـــــةَ أنّنـــــي منهـــا علـــى أجـــلٍ مُطِـــلُّ
وشكـــوتُ مـــا ألقـــى إليْـ ـهـــا والمـــدامـــعُ تستهـــلُّ
حتـــى إذا بَـــرِمَـــتْ بمـــا أشكـــو كمـــا يشكـــو الأذَلُّ
قـــالـــت فـــأيُّ النـــاس تَعْـ ـــرِفُ مـــا تقـــولُ فقلـــتُ كـــلُّ
ومـــن الـــذي يَهْـــوَى فـــلا يُـــزْهَـــى عليـــه ولا يـــذلُّ»[1]

قلتُ: بل قد حسُنتْ «كلُّ» في مواضعَ كثيرةٍ من الشعر العربيّ، وذلك حين أُتيح لها الشاعرُ البصير بمواقع الكلام، وحالات النفس، الشاعرُ ذو الإحساس المرهفَ بالنغم وملاءمةِ الألفاظ له. وحَفَظَةُ الشعر ورُواتُه يعرفون أمثلةَ ذلك.

ومما حسُنتْ فيه «كلّ» مما ذكره أبو هلال في كتابه هذا، قولُ أبي تمام:

معتـــدلٌ لـــم يعتـــدلْ عـــدلُـــهُ فـــي عـــاشـــقٍ طـــال بـــه خبلُـــهُ
أطـــرْفُـــه أحســـنُ أم ظَـــرْفُـــهُ وحسنُـــــه أكمـــــلُ أم عقلُـــــهُ
انظـــر فمـــا عـــاينـــتَ فـــي غيـــرهِ مِـــن حســـن فهـــو لـــه كلُّـــهُ

= غيـــرَ أنـــي بـــالجـــوى أعـــرفهـــا وهـــيَ أيضـــاً بـــالجـــوى تعـــرفنـــي

وقول الآخر:

جـــاء الشتـــاء ومـــا عنـــدي لـــه وَرَقٌ ممـــا وهبْـــتَ ومـــا عنـــدي لـــه خِلَـــعُ
كـــانـــت فـــأودى بهـــا جـــود ولِعْـــتُ بـــه وللمســـاكيـــن أيضـــاً بـــالنـــدى وَلَـــعُ

(1) ديوان المعاني 1/124، 125.

لو قيلَ للحُسْنِ تمنَّ المنَى ... إذاً تمنَّى أنه مثلُهُ
أيّ خصالٍ حازَها سيّدي ... لو لم يُكدّرْ صفْوها مطلُهُ[1]

وقولُ بعضهم:

شكوتُ فقالت كلّ هذا تبرُّماً ... بحبّي أراح اللّه قلبَك من حبّي
فلما كتمتُ الحبَّ قالت لشَرَّ ما ... صبرْتَ وما هذا بفعل الشَّجي الصَّبِّ
وأدنُو فتُقْصِيني فأبعدُ طالباً ... رضاها فتعتدُّ التَّباعُدَ مِن ذنبي
فشكوايَ تُؤذيها وصبري يسوءُها ... وتجزعُ مِن بُعدِي وتنفِرُ من قُربي[2]

وأحْلَى من الاثنين قولُ ديك الجنّ:

مات حبيبٌ فمات ليثٌ ... وغاضَ بحرٌ وباخ نجمُ
سَمَتْ عيونُ الردَى إليه ... وهي إلى المكرُمات تسمو
ما أمَّكَ اجتاحت المنايا ... كلُّ فؤادٍ عليك أمُّ[3]

ويقول ابن الزبعري:

كل بؤسٍ ونعيمٍ زائلٌ ... وبنات الدهر يلعبن بكُلّْ[4]

ويقول المتنبي:

تلج دموعي بالجفون كأنما ... جفوني لعينيْ كل باكية خدُّ[5]

وبقوله أيضاً:

كلٌّ بما زعم الناعون مُرْتَهَنُ

ويُشير أبو هلال بعبارةٍ ذكيّةٍ إلى أنّ الإحساس بالشعر وتذوقه مركوز في طباع أهل البادية، وهم أهله وأصوله، من قبل هؤلاء العلماء والرواة، الذين عنهم أُخذت قضاياه ومقاييسه. فقد روى قصة ذلك الشيخ البدوي الذي كان الناس يأتونه ويُنشدونه

---

(1) ديوان المعاني 1/265، وفي البيت الثاني تصحيف، صححته من ديوان أبي تمام 4/260.
(2) ديوان المعاني 1/265، 266.
(3) ديوان المعاني 2/181، وديوان ديك الجن ص 141، و «حبيب» هنا: ابنُ الشاعر، وليس أبا تمام (راجع حواشي الديوان).
(4) الأغاني 15/177.
(5) ديوانه 2/376.

أشعارهم، ويحتكمون إليه، وذكر مِن حديثه أنه كان إذا سمع الشعر الجيد قرع الأرض بمِحْجنه، فينفذ حكمه على من حضر منهم، بشاةٍ إذا كان ذا غنم، وابن مخاض إن كان ذا إبل، فذبح ونحر لأهل الوادي. ثم ذكر ما رُوِي من شِعرٍ بحضرة ذلك الشيخ، وحكى من حالات طرَبَه ونَشْوته، قال: فقام الشيخ كالمجنون مُصْلِتاً سيفَه حتى خالَطَ البَرْكَ ـ وهو الإبل الكثيرة ـ فجعل يضرب يميناً وشمالاً، وهو يقول:

لا تُفـرغـنْ فـي أذنـيّ بعـدَهـا ... مـا يستفـزُّ فـأُريـك فَقْـدَهـا

إنـي إذا السَّيـفُ تـولـى تـدَّهـا ... لا أستطيـع بعـد ذاك ردَّهـا

قال أبو هلال، رحمه الله تعالى: «وهذا دليلٌ على أن علَم الشعر، والتمييز بين جيّده ورديئه كان غريزاً عندَ أهل البوادي، وهم أصوله ومنبعه ومعدنه، وكان فِعلُ هذا الشيخ واستفزازُ جيد الشعر له قريباً مما رُوِي عن محمد الأمين أنه قال: «إني لأطربُ على حُسن الشعر، كما أطرب على حُسن الغناء»[1].

وتأمل قوله: «واستفزاز جيّد الشعر له».

ومن نوادر ما حكاه أبو هلال في هذا الكتاب، عن أبي القاسم الآمدي، قصة «ابن نوح» وهو رجل حسن الشيبة، عظيم الهامة، كثير الصمت، وليس له عمل إلا صيد الذّبّان، وكان من أعلم خلق الله بأجناسها، وذكر من معرفته بالذّبّان وأحواله أشياء عجيبة، وقد ألّف فيها كتاباً حسناً فيه نوادر وعِبر... ويقول في آخر الحكاية: وظننته قد نظر في باب الذُّباب والبعوض من كتاب الحيوان، واستقى من هناك، ففاتحته، فإذا هو لا يعرفُ الجاحظ، ولا سمع بكتاب الحيوان قطُّ، ونظرت فإذا أبو عثمان لم ينته في معرفة الذُّباب إلى شيء مما انتهى إليه وعرفه»[2].

ومن طريف النثر في هذا الكتاب هذه التهنئة ـ والتعزية ـ لرجل زوَّج أمه، قال أبو هلال[3]: «ومن عجائب المعاني تهنئة لأبي إسحاق الصابي، مشوبة

(1) ديوان المعاني 1/255، وانظر لفِطْنة الأعراب والبَدْوِ للشعر وحلوِ الكلام: ما ذكره الحصري في زهر الآداب ص 402 ـ 412.

(2) ديوان المعاني 2/149.

(3) ديوان المعاني 1/100، 101.

بالعقد[1] لرجل زوَّج أمه[2]: قد جعلك الله، وله الحمدُ ـ من أهل التحصيل والرأي الأصيل، [وصحة الدين] وخلوص اليقين، فكما أنك لا تتبع الشهوة في محظور تُحلُّه، فكذلك لا تطيع الأنفة في مباح تحظره. وتأدى[3] إلينا من إيقاعك العَقْدَ بين الوالدة ـ نفَّس الله لها في مدَّتك[4] وأحسن بالبقية منها إمتاعك[5] ـ وبين فلانٍ، ما علمنا أنك فيه بين طاعةٍ للديانة[6] توخيتها، ومشقة فيها تجشمتها، وأنك قد جدعت أنف الغيرة لها، وأضرعت خد الحمية فيها، وأسخطت نفسك بإرضائها، وعصيت هواك لرائها[7]، فنحن [نهنئك بعزيمة صبرك، و] نُعزِّيك على فائت مُرادِك، ونسأل الله الخيرة لك، وأن يجعلها أبداً معك[8] فيما شئت وأَبَيْتَ، وتجنبتَ وأتيت[9] والسلام».

وقد ألَمَّ أبو هلال ببعض قضايا من النحو واللغة. فمن النحو ما حكاه عن خاله أبي أحمد العسكري، في قول جرير:

بنفسي امرءاً والشامُ بيني وبينَه ... أتتني ببُشْرَى بردُه ورسائلُهْ

قال: «قال أبو أحمد: قال أبو الحسن ـ يعني الأخفش الأوسط، سعيد بن

---

(1) علق ناشر ديوان المعاني على هذا اللفظ قال: «في الأصل: بالعقوبة». وما أثبته الناشر وظن أنه الصواب لا يقوم به المعنى. والظاهر أن ما في الأصل إنما هو تحريف «بالتعزية».

(2) [حكى المحسن التنوخي كلام أبي إسحاق هذا في نشوار المحاضرة 3:211 (بتحقيق عبود الشالجي) وذكر ثم أن أبا إسحاق نفسه أملاه عليه. ومنه استدركت ما جعلته بين حاصرتين، وقد سقط من مطبوع ديوان المعاني، ومنه أيضاً أفدت تقويم أشياء من التصحيف نبهت عليها في التعليقات الآتية].

(3) في مطبوع ديوان المعاني: ويأوي. وما أثبته من النشوار.

(4) سقطت هذه العبارة من النشوار.

(5) انظر الهامش السابق.

(6) مطبوع في ديوان المعاني: لديانة، وما أثبته ـ وهو الوجه ـ من النشوار.

(7) في مطبوع ديوان المعاني: لرأيها، والسجع يقتضي ما أثبت. وفي النشوار: «... لرضاها، ... لرأيها».

(8) في مطبوع ديوان المعاني: فيما شئت وأتيت، وتجنّبت وأنبت. والصواب الذي أثبته من النشوار.

(9) انظر الهامش السابق.

مسعدة ـ: لا يجوز عندنا ـ أي البصريين ـ إلا «امرؤ» إلا أن الرواية هكذا. معناه أفدي»[1].

وذكر من الفروق في أبنية الأفعال، قال: «يُقال: حَلا الشيءُ في الفم، وحَلِيَ في القلب»[2]. وقد جاء في اللسان: حلا الشيء في فمي، بالفتح، يحلُو حلاوة، وحَلِيَ بعيني، وفي صدري، يَحْلى حلاوةً وحُلواناً.

ومن الخِلاف في أبنية المصادر، قال تعقيباً على قول الشاعر:

لا يمنعنّك خفضُ العيش في دَعَةٍ نُـزوعُ نفسٍ إلـى أهـلٍ وأوطـانِ
تلقـى بكـلِّ بـلادٍ إن حللْـتَ بهـا أهـلاً بـأهـلٍ وجيـرانـاً بجيـرانِ

قال: «والنُّزوعُ هنا رديء، والجيد النّزاع»[3].

وجاء في اللسان: ويقال للإنسان إذا هَوِيَ شيئاً ونازعتْه نفسه إليه: هو يَنْزِعُ إليه نِزاعاً. أما النُّزوعُ فهو الكفُّ والانتهاء. يقال: نزَع عن الصِّبا والأمرِ، يَنزِعُ نُزُوعاً، كفَّ وانتهى، وربما قالوا: نَزْعاً.

لكنَّ هذا الذي ضعّفه أبو هلال، جاء أيضاً. جاء في اللسان: يقال: نَزَع الإنسان إلى أهله، والبعيرُ إلى وطنه، ينزِعُ نِزاعاً ونُزُوعاً. ومن أبنية الجموع، قال تعليقاً على قول الحادرة:

ونقيـم فـي دار الحفـاظ بُيـوتنـا زمنـاً ويظعـنُ غيـرُنـا لـلأمْـرُعِ

قال: «والأمرُع: جمعٌ لا واحدَ له من لفظه»[4].

ويُشير أبو هلال إلى أثر الدربة والممارسة على النُّطق الصحيح، فيقول: «وأنا أقول: الصمتُ يُورثُ الحُبْسة والحَصَر، وإنّ اللسان كلما قُلِّب وأُدِير بالقول كان أطْلَقَ له. أخبرني بعضُ أصحابنا، قال: ناطقْتُ فتى من بعض أهل القُرى،

(1) ديوان المعاني 1: 66.
(2) ديوان المعاني 1: 250.
(3) ديوان المعاني 1/192، 2/187.
(4) ديوان المعاني 2/188، وديوان الحادرة ص 312 [ص 53 ـ 54/ دار صادر]، وفي مفرده خلاف، انظره في اللسان (مرع).

فوجدته ذَليقَ اللسان، فقلت له: من أين لك هذه الذَّلاقة؟ قال: كنت أعمِدُ كلَّ يومٍ إلى خمسين ورقة من كتب الجاحظ، فأقرؤها برفْع صَوْت، فلم أجْرِ على ذلك مدة حتى صرتُ إلى ما تَرى»[1].

على أن أهم قضية أثارها أبو هلال في كتابه هذا: قضية رواية الشعر السخيف، أو ما يسمى في أيامنا (الأدب المكشوف). وهي قضية بالغة الأهمية، فإن كثيراً من أهل زماننا يربطون هذه القضية بالعقيدة والدِّين، فيتحرّجون من رواية هذا الشعر، وتسطيره في الكتب، ويرون في ذكره وإثباته ثلماً للدِّين، وجرحاً للعفّة، واستسقاطاً للمروءة.

فقد روى أبو هلال شعراً في السخرية من اللِّحْية وهجائها[2]. وكأنما أحسَّ أبو هلال في ذلك حرجاً، وأنه احْتقبَ إثماً؛ حيث أتى بما يُصادم السنة الصحيحة، من قوله ﷺ: «احْفُوا الشَّوارِبَ واعفُوا عن اللِّحَى»، فقال عَقِبَ ما أنشده من شعر: «ولولا القصد لجمع أعيان المعاني، والشرط المتقدم، لتركت التشنيع الملفوظ من المنظوم والمنثور. على أن العلماء لو تركوا رواية سخيف الشعر لسقطت عنهم فوائد كثيرة ومحاسن جمّة موفورة، في مثل شعر الفرزدق وجرير والبعيث والأخطل وغيرهم. ولو لم يصلح ذكر الفروج بتصريح أسمائها، لكن تسمية أهل اللغة إياها بذلك خطأ، وهذا محال»[3].

وهذا كلام جيد جداً؛ فإن الشعر العربي في كل صوره وأحواله، إنما هو

---

(1) ديوان المعاني 1/150.

(2) لكنه قد أنشد أيضاً، شعراً في ذم من يحلق لحيته، ومن ذلك قول ابن طباطبا:

يـا مـن يُـزيـلُ خلقـةَ الـر	حمـنِ عمّـا خُلقـتْ
تُـبْ وخَـفِ اللّـهَ علـى	كفِّـكَ ممـا اجتـرحَـتْ
هـل لـكَ عـذرٌ عنـدَهُ	إذا الـوحـوشُ حُشـرتْ
بلحيـةٍ إن سُئلـتْ	بـأيِّ ذنـبٍ نُتِفَـتْ

ديوان المعاني 1/216.

(3) ديوان المعاني 1/211.

وثيقة لغوية وتاريخية وحضارية[1]. ثم هو شهادة على العصور في معارفها وعاداتها وتقاليدها وأعرافها ومآكلها ومشارِبها. فلو أسقطنا من شعرنا العربي ما يصادم الآداب ـ في نظرنا ـ لضاع عِلمٌ كثير، ولسقطت حضارة عظيمة، فضلاً عن ضياع القيمة الفنية التي يحملها هذا الشعر. ومن العجيب أن أحلى الصور الفنية وأصدقها هي تلك التي يؤديها مثل هذا الشعر؛ لأنه مَجْلَى الإحساس الصادق والمعايشة الحقيقية. . [وانظر طبقات ابن سلام، حيث كان يرجع إلى الفقهاء في أمر الشعر ص (657)، وانظر مقدمة نوادر أبي زيد (107)].

وهذا الشعر قد عبر إلينا من خلال خمسة عشر قرناً، مر فيها على ألوف الألوف؛ من الزهاد وأهل الورع، ومن لا يُقاس إخلاصنا بإخلاصهم، ومن يَحقِر أحدنا عمله ـ مهما غلا فيه وبالغ ـ إلى عملهم. ولم يأتنا عنهم أنهم حذفوا أو أسقطوا، ورواية حبر الأمة عبد الله بن عباس، رضي الله عنه وعن أبيه ـ للشعر الذي ينكره مُدَّعُو الورع، رواية معروفة مسطورة[2].

---

(1) انظر تقدمتي لكتاب الشعر، لأبي علي الفارسي ص 14.

(2) وأيد الدكتور الطناحي هذا الذي ذهب إليه بأقوالٍ لطائفة من العلماء المتقدمين والمعاصرين استغرقت بضع صفحات، ورأت اللجنة الاجتزاء عن ذكرها بالإشارة إلى مواضعها:

1 ـ كلام لابن قتيبة وتعليق الأستاذ السيد أحمد صقر رحمة الله عليه في مقدمته لكتاب تأويل مشكل القرآن، ص 76.

2 ـ كلام لابن مسكويه من تهذيب الأخلاق، ص 147.

3 ـ كلام للشيخ محيي الدين عبد الحميد في مقدمة طبعته لكتاب اليتيمة للثعالبي، ص 5.

4 ـ كلام للشيخ أحمد محمد شاكر في حاشية له على كتاب الشعر والشعراء، ص 796.

5 ـ كلام للأستاذ أحمد الجندي في مقدمته لكتاب قطب السرور.

6 ـ كلام للأستاذ الدكتور عبد الله الطيب المجذوب في كتابه: بين النير والنور، ص 9 ـ 10.

ديوان المعاني

(القسم الثاني)

العروض في الكتاب

يقول الصاحب بن عبّاد: «العروض ميزان الشعر، بها يُعرف مكسورُه من موزونه، كما أن النحوَ معيارُ الكلام، به يعرف مُعَربُه من ملحُونِه»[1].

وليس العروض علماً صعباً عسراً طِلابه، كما يلهج به أهل زماننا، وكما يكتبه بعض زملائنا الجامعيين في مقدمات تآليفهم وتحقيقاتهم العروضية، وإني لأعجب لهم، كيف يُصعِّبون عِلماً ثم يطلبون إلى تلاميذهم معرفته؟ أتبغِّضُ إليَّ طعاماً ثم تدعوني إلى أكلِه؟.

العروض علم شأنه شأن سائر العلوم، لا بد أن يؤخذ له أخذه، ويتلقى بالجد والصرامة، وليس العروض بأشقّ من علم مثل الصّرف، أو القراءات (رواية ودِراية)، أو أصول الفقه. فما كانت صعوبة مثل هذه العلوم صارفة بعض خلق الله عن إتقانها وبلوغ الغاية فيها، ورحم الله المشايخ الكبار الذين أدركناهم وقَبَسنا منهم شيئاً؛ محمد علي النجار، وسيدنا الشيخ عامر السيد عثمان، وعلي حسب

---

(1) الإقناع ص 3، والجزء الأول من هذا التعريف عند الجوهري، في (عروض الورقة) ص 54.

الله، ومحمد أبو زهرة، وعبد السلام هارون[1]. . . ولكنها عزائمُ الرجال وصلاحُ الأزمان. والناس بأزمانهم أشبه منهم بآبائهم.

ودع عنك ـ الآن ـ تلك القصة التي تقول: إن عبدَ الملك بن قُرَيب الأصمعي، كان يختلف إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، ليتعلم عليه العروض، ولكن هذا العِلمَ استصعب عليه، ولم يُسلِسْ إليه قيادَه، فيئس منه الخليل، وأراد أن يصرفه بلُطُف، فقال له: قطِّعْ هذا البيت:

إذا لـم تستطـع شيئـاً فـدَعْـهُ   وجـاوزْهُ إلـى مـا تستطيـع[2]

فذهب الأصمعيُّ ولم يرجع، فِطْنةً منه بمُراد الخليل. وعلى فرض التسليم بصحة هذه القصة، فليس إخفاق الأصمعي في تعلّم العروض واعتياصه عليه، دليلاً على صعوبته على سائر خلقِ الله، فكثير من أهل العلم قديماً وحديثاً، يرتاحون إلى بعض العلوم، ولا يرتاحون إلى بعضها الآخر. وقد كان الجلال السيوطي، رحمه الله، يجْتَوي عِلم الحساب اجتواءً شديداً. يقول: «وأما عِلمُ الحساب فهو أعسَرُ شيءٍ عليّ، وأبعده عن ذهني، وإذا نظرت في مسألة تتعلق به فكأنما أحاول جبلاً

(1) كان رحمه الله ورضي عنه آية في معرفة علم العروض، وإن لم يظهر ذلك في تصنيف. ومن أول ما علقته عنه من هذا العلم، التفرقة بين مشطور الرجز ومشطور السريع، في أبيات خِطام المجاشعي:

وصـاليـاتٍ ككمـا يُـؤثْفَيْـنْ.

وقد نبَّه عليه العلامة البغدادي. راجع الخزانة 2/313.

(2) من قصيدة شهيرة لعمرو بن معدي كرب الزبيدي. وفي النفس من هذه القصة شيء، وفي النية إن شاء الله أن أحققها، وأتتبع سندها ومسارها، فكم نُسِب إلى الأصمعي من أوهامٍ وأخطاء، يجلُّ قدره عنها. ومنها هذا التصحيف الشائع عنه، أنه صحَّف قول الحطيئة:

وغـرْرتنـي وزعمْـتَ أنـ   ـك لابنٌ في الصيفَ تامر

فأنشد:

لاتَنِـي بـالضيـفَ تـامُـرْ

أي تأمر بإنزاله وإكرامه. يقول أبو الفتح بن جني: «وتبعُد هذه الحكاية في نفسي؛ لفضل الأصمعي وعلوِّه، غير أني رأيت أصحابنا على القديم يُسندونها إليه، ويحملونها عليه». الخصائص 2/382، وانظر شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص 95.

أحمله»[1]. ولو تبع الناس السيوطي في استثقاله عِلمَ الحساب لتعطّلت مصالح البلاد والعباد.

ثم دع عنك أيضاً ذم أبي عثمان الجاحظ للعروض. والعجيب من بعض أهل العلم، ينقلون كلام الجاحظ في ذم العروض، معزولاً عن سياقه المادح له أيضاً. وإليك مساق كلامه، على ما حكاه الحصري، قال: «وقد مدح الجاحظ العَروضَ وذمَّها، فقال في مدحها: العروضُ ميزان، ومعراض بها يعرف الصحيح من السقيم، والعليل من السليم، وعليها مدار الشعر، وبها يسلم من الأوَدِ والكسر.

وقال في ذمّه: هو عِلمٌ مولَّد، وأدبٌ مستبرد، ومذهبٌ مرفوض، وكلام مجهول، يستكِدُّ العقل بمستفعلن وفعول، من غير فائدة ولا محصول»[2].

ثم إن للجاحظ أن يمدح كما يشاء، ويذم كما يهوى، ويبقى العروض عِلماً من علوم العربية، لا بد أن يُتعلَّم ويُدرَس. والجاحظ ـ رحمه الله ـ أديبُ العربية الكبير، تغلبه الدعابة أحياناً فتميل به عن الجادة، وهو كثيراً ما يستطيل بذكائه. ولم أجد في وصفه أحلى ولا أعذب ولا أشفى مما قاله شيخنا أبو فهر محمود محمد شاكر ـ أطال الله في النعمة بقاءه ـ قال: «والجاحظ تأخذ قلمه أحياناً مثل الحكَّة، لا تهدأ من ثورانها عليه حتى يشتفي منها ببعض القول، وببعض الاستطالة، وبفَرْط العقل! ومع ذلك فإن النقاد يتبعون الجاحظ ثقة بفضله وعقله، فربما هجروا من القول ما هو أولى، فتنة بما يقول»[3].

ثم دع عنك ثالثاً: ما يقال من أن من أسباب صعوبة العروض، كثرة مصطلحاته وغرابتها. فإن لكل علم مصطلحاته التي ينبغي معرفتها والإحالة بها، وليست مصطلحات العروض بأعسر ولا أشقّ من رموز القُرّاء في قصيدة (الشاطبيّة)

---

(1) من ترجمته الذاتية لنفسه في حسن المحاضرة 1/339، وقد أخبرنا السيوطي أيضاً أنه شدا شيئاً من علم المنطق ثم انصرف عنه، مع تحققه بعلوم العربية الأخرى وعلو كعبه فيها.

(2) زهر الآداب، ص 640.

(3) حواشي تفسير الطبري 2/486، 487.

المعروفة، وقُرّاءُ القرآن يحفظونها حِفظاً ماضِياً[1]، كما يحفظ أحدنا السورة القصيرة من القرآن، ويحلّون رموزها في سهولة ويُسر.

وعلى فرض التسليم بصعوبة تلك المصطلحات وعُسْرِها، فإنها ليست وحدها عِلمَ العروض، وهل العروضُ مصطلحات فقط؟.

إن العناية بتلك المصطلحات إنما تأتي في مرحلة تالية، بعد معرفة المهم الأعظم، وهو التنبه للوَزْن والنغم، ومعرفة قواعد تقطيع الأبيات، والتمييز بين بحرٍ وبحر، والفطنة لضروب الإيقاع المختلفة، وما قد يطرأ عليها من اضطراب أو خلل، وتنمية الحسّ النغمي، لإدراك العلائق بين البحور المتشابهة، كالكامل والرجز والسريع، ومجزوء الوافر والهزج، ثم بين الكامل والطويل، إذا دخله الخرمُ في أوله.

وخلاصة القول إن عِلم العروض عِلمٌ كسائر العلوم، لا بد أن يؤخذ بكثير من الجد والعزم. وهذا العُسْر الذي يبدو لمتعاطيه أول مرة مقضي عليه بكثرة الممارسة والمداخلة، وعدم اطِّراحه وإهماله، وما أشبهه عندي بعلم الفرائض (المواريث)، يتعلمه أحدنا ويثقَفُه[2]، ويحل عويص مسائله، ثم يهمله زمناً ما، فإذا عاد إليه وجد من العسر والعناء ما يبغضه إليه وينفِّره منه، بخلاف علم مثل النحو، تستطيع أن تمارسه كل يوم، فيما تقرأ وفيما تكتب وفيما تسمع.

وأود هنا أن أبسط تجربة لي قديمة مع علم العروض، لعلها تؤكد ما قلته:

درست علم العروض كما يدرسه المبتدئون في المرحلة الثانوية من الأزهر الشريف، ونجحت فيه آخر العام، بالنهاية الصغرى من درجاته، ومعنى هذا أنني

---

(1) جاء هذا الوصف للحفظ، في برنامج الوادي آشي ص 305، من كلام ابن النحاس المصري النحوي، محمد بن إبراهيم، في قراءته وروايته كتاب سيبويه.

(2) وقد قالوا عنه: إنه عِلْمُ شَهْرٍ.

كنت تلميذاً بليداً فيه، وكانت هذه الدراسة لعام واحد[1]، ثم طرحته خلف ظهري، لعدم حاجتي إليه يومئذ.

وفي عام 1959 م، دخلت كلية دار العلوم، وكنت بجانب الدراسة أعمل يوماً أو بعض يوم مع نفَرٍ من المستشرقين الذين كانوا يحلون بمصر، لإنجاز تحقيقاتهم التراثية، وطبعها بمطابع بمصر، وكانت لتلك المطابع شهرة فائقة في تلكم الأيام[2].

وكان من هؤلاء المستشرقين مستشرق ألماني فاضل، هو الدكتور «هانس روبرت رويمر» وكان يعمل في تحقيق كتاب (الدرّ الفاخر في سيرة الملك الناصر) وهو الجزء التاسع من كتاب (كنز الدرر وجامع الغرر)، لابن أيبك الدواداري من مؤرخي القرن الثامن، وفي أثناء قراءتي معه للنص، جاء هذا البيت:

مِلكٌ مُنْشِدُ القريضِ لديه   يضع الثوبَ في يدي بَزَّازِ[3]

فسألني ذلك المستشرق: من أي بحرٍ هذا البيت؟ فأطرقت إطراقة بلهاء، تبعتها ضحكة أشد منها بلاهة. فقال لي المستشرق منكراً متعجباً: طالب بدار العلوم، متخرج من الأزهر، لا يعرف العروض؟ فكأنما ألقَمَنِي الرجل أحجار إمبابة كلها. وعدت إلى بيتي خاسئاً حسيراً، أجرُّ رجلي جراً من الزمالك، حيث يقع المعهد الألماني للآثار، إلى داري بالدرب الأحمر، خلف دار الكتب المصرية آنذاك. وما إن وصلت إلى بيتي مهدوداً مثقلاً بعناء الخيبة والمشي الطويل حتى هُرِعت إلى صندوق الكتب الدراسية القديمة، واستخرجت منه كتاب (المذكرات الوافية في علمي العروض والقافية) لمؤلفه الشيخ عبد الفتاح شراقي، رحمه الله،

---

(1) وهذا من الأخطاء الجسيمة، فمثل هذا العلم ينبغي أن يصحب طالبَ العربية في الأزهر ودار العلوم وكليات الآداب، طوالَ سِنِي الدراسة.

(2) انظر حديث ذلك في كتابي: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي.

(3) البيت لأبي الطيب المتنبي، ديوانه 2/183، وليس فيه من قافية الزاي إلا تلك القصيدة التي منها ذلك البيت، وهو من البحر الخفيف، كما ترى.

وهو ما كان مقرّراً علينا في الأزهر، وانكببت عليه لا أكاد أدير وجهي عنه صباح مساء، وما هي إلا أسابيع قليلة حتى لانت لي البحور، واستقرت أنغامها في أذني، وامتلأ بها سمعي . . . ثم كان ما كان من رحلتي الطويلة مع تحقيق النصوص، ومن أدواته معرفة علم العروض. وهكذا من انقطع إلى شيء أتقنه.

ومهما يكن من أمر، فقد عظمت العناية بعلم العروض في السنوات الأخيرة، وشهدت الساحة نفراً من زملائنا الجامعيين الجادِّين، الذين اهتموا به في دراساتهم الجامعية العليا. وبعد أن كان الاهتمام بهذا العلم محصوراً في طائفة من مدرِّسي اللغة العربية، وطبقةٍ من المشايخ الفضلاء المصححين بالمطابع العتيقة، مثل مطبعة بولاق والحلبي ودار الكتب المصرية، صار له في الدرس الجامعي مكان ومكانة.

وليس يخفى أن لكثير من الشعراء عناية بعلم العروض ومعرفة به، ولكن قد يوجد الشاعر ولا توجد المعرفة بالعروض، وقد يوجد العروض ولا يوجد الشاعر. وقد كان شيخ الصنعة أبو علي الفارسي، رحمه الله يقول: «إني لأغبطكم على قول الشعر، فإن خاطري لا يوافقني على قوله، مع تحققي بالعلوم التي هي من مواده»[1].

وهذه العناية بعلم العروض على الساحة الجامعية صحبتها عناية أخرى، تمثلت في نشر نصوصه المخطوطة: فرأينا عروض الأخفش (ما وُجد منه)، وعروض الورقة للجوهري صاحب الصحاح، وعروض ابن جني، والإقناع للصاحب بن عبّاد، والكافي للخطيب التبريزي، والبارع لابن القطاع، والمعيار في أوزان الأشعار للشنتريني. ونهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، لجمال الدين الإسنوي[2] ثم أُعيدت بعض المطبوعات القديمة بتحقيق جيد، مثل العيون الغامزة على خبايا الرامزة، لبدر الدين الدماميني.

---

(1) إنباه الرواة 1/275، ووفيات الأعيان 2/80.

(2) وطبع كتاب (القسطاس المستقيم) في العروض للزمخشري ببغداد عام 1969 م، بتحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسني، ثم طبع ثانية باسم (القسطاس) في حلب عام 1977 م، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة.

على أن المشتغلين بعلم العروض، والمهتمين بقضاياه، يشكون من ضيق الشواهد العروضية وتكررها، فشواهده هي هي في كل كتاب عروضي، وفي كتب الأدب التي عُنِيت بالعروض، مثل العقد الفريد لابن عبد ربه، والحُور العين لنَشوان الحميري.

فقول الشاعر:

يـا لبكـرٍ أنشِـرُوا لـي كليبـاً يـا لبكـرٍ أيـن أيـن الفـرارُ

وقوله:

إنمـا الـذَّلفـاءُ يـاقـوتـةٌ أُخْـرِجـت مـن كيـس دِهقـانِ

وقوله:

سيـروا معـاً إنمـا ميعـادُكُـمْ يـوم الثـلاثـاء بطـنُ الـوادي

وقوله:

أبلـغِ النعمـانَ عنّـي مـألكـاً أنـه قـد طـال حبسـي وانتظـارْ

شواهدُ مكرورة في كل كتب العروض، وكذلك أمثالها. وفي بعض هذه الشواهد من العسر والإلْف وغِياب الشاعرية ما ترى. والشأن في ذلك قريب؛ فإن أئمتنا الأولين رضوان الله عليهم أجمعين، كانوا ينظرون إلى مثل هذه الشواهد في علم العروض وفي غيره من العلوم الأخرى ـ كشواهد النحو والصرف والبلاغة ـ على أنها نماذج وقوالب للظاهرة، ولا عليك أن تقيسَ عليها وتلتمسَ الظاهرة في غيرها مما هو على بابها ونظامها، فهي أشبه شيءٍ بالرموز الجبرية (س، ص).

وتكرر الشواهد في كتب العروض حمل بعض الدارسين على التماس أمثلة أخرى من الشعر العربي؛ قديمه وحديثه، لصور البحور ونماذج الزحافات والعلل[1].

---

(1) من ذلك كتاب العلامة الدكتور عبد الله الطيب المجذوب: المرشد إلى فهم أشعار العرب. وبعض نماذجه من اختراعاته وتوليداته هو، وهي إلى الطرافة ما هي! مع ما تراه من قفزاته العبقرية، وقد أتى فيها بكل شاذَّة وفاذَّة. =

وهذا الكتاب (ديوان المعاني) لأبي هلال العسكري، كنز من الكنوز الشعرية التي تُعين الباحث العروضي على ما يبتغيه من دراسة البحور، وأنواع الزحافات والعلل، ومعرفة أكثر البحور وأقلّها دوراناً في الشعر العربي، وأشكال القوافي.

ومثل هذه المجاميع الأدبية تعطيك ألواناً من العروض والقوافي لا تجدها في دواوين الشعراء على انفرادها. وأيضاً فإن لهذه الدراسات العروضية التي تنتزع من تلك المجموعات الأدبية قيمة كبيرة، لأن أشعار تلك المجموعات لا تنتمي إلى عصر واحد، ولا تنتسب إلى بيئة واحدة. وفي كتابنا هذا تمتد مساحة الاستشهاد من العصر الجاهلي إلى زمان أبي هلال، أواخر القرن الرابع، وإن كان أبو هلال قد قلّل من الاستشهاد بالشعر الجاهلي، على حين فسح صدر كتابه للإسلاميين ولمن جاء بعدهم حتى زمانه، وهو من هذا الجانب في غاية الأهمية؛ لأنه يعد مَعْرِضاً كبيراً للشعراء المحدثين الذين استحدثوا تنويعات كثيرة في مجزوءات البحور، وارتكبوا كثيراً من الزحافات النادرة.

كما أن هذه المجموعات الأدبية ـ وهي في أساسها اختيارات ـ لا تقف عند حدود الشعراء المكثرين أصحاب الجهارة والنفس الطويل، بل إنها تحتفل أيضاً بإنتاج هؤلاء الشعراء الأغفال المقلِّين، كصاحب البيت الواحد والبيتين، والقطعة والقطعتين، وقد تقرأ لشاعر من هؤلاء قطعة واحدة تهزُّ نفسك هزّاً، وتنبئك أن وراءها شاعراً فحلاً، كالذي رووه من شعر أبي الهول الحميري، وعبد الله بن عبد الأعلى الشيباني، وكثير من شعراء الحماسة، وغيرها[1].

= وكتاب شرح تحفة الخليل، للأستاذ عبد الحميد الراضي، وفيه علم غزير.

ثم كتاب صديقي الدكتور محمد عبد المجيد الطويل: في عروض الشعر العربي ـ قضايا ومناقشات. وقد طوّف كثيراً بدواوين الشعر القديم والحديث، كما ألمَّ بكثير من المجموعات الأدبية.

(1) ذكروا أن أبا الهَوْل كان له صديق ضَرَب في البلاد فأيْسرَ، فاحتاج أبو الهول إليه فلم يجده بحيث يُحبّ، فكتب إليه:

لئن كانت الدنيا أنالتك ثروةً   فأصبحت فيها بعد عُسْرٍ أخا يُسْرِ =

ولقد قمت بشيء من الإحصاء العروضي في هذا الكتاب، انتهى بي إلى ما يلي:

1 ـ مثَّلتْ أشعار الكتاب بحورَ الشعر العربي، ما عدا ثلاثة بحور، لم أجد لها شاهداً واحداً، وهي: المقتضب والمضارع والمتدارك، وهذا يؤكد قلَّتَها.

2 ـ جاءت البحور ومجزوءاتها في الكتاب ـ من حيث عددها ـ على هذا النحو:

الطويل	899 مرة	المديد	14 مرة
مشطور المديد	1 مرة وسأتحدث عنه		
البسيط	313 مرة	مخلَّع البسيط	16 مرة
منهوك البسيط	1 مرة واحدة وسأتحدث عنه		
الوافر	242 مرة	مجزوء الوافر	8 مرات
الكامل	385 مرة	مجزوء الكامل	49 مرة
الهزج	21 مرة	الرجز	219 مرة
مجزوء الرجز	19 مرة	منهوك الرجز	4 مرات
الرمل	37 مرة	مجزوء الرمل	22 مرة
السريع	137 مرة	المنسرح	82 مرة
الخفيف	148 مرة	مجزوء الخفيف	12 مرة
المجتث	14 مرة	المتقارب	104 مرة
مجزوء المتقارب 2 مرة			

وعلى هذا يكون ترتيب البحور بحَسَب الكثرة والاستفاضة على هذا النحو:

= لقد كشف الإثراءُ منك خلائقاً ... من اللؤم كانت تحت ثوبٍ من الفقرِ

ومما أنشدوه لعبد الله بن عبد الأعلى الشيباني:

يا ليت ذا خبرٍ عنهم يُخبِّرنا ... بل ليت شعريَ ماذا بعدنا فعلُوا

كانوا وكنا فما ندْري على وَهَمٍ ... أنحن فيما لَبِثْنا أم هم عَجِلوا

1 ـ الطويل	8 ـ المتقارب
2 ـ الكامل	9 ـ المنسرح
3 ـ البسيط	10 ـ الرمل
4 ـ الوافر	11 ـ الهزج
5 ـ الرجز	12 ـ المديد
6 ـ الخفيف	13 ـ المجتث
7 ـ السريع	

وهذه الإحصائية تؤكد ما قيل من قلّة استعمال المديد والمجتث[1]، فضلاً عن نُدْرة استعمال المقتضب والمضارع والمتدارك، لعدم وجودها في الإحصائية أصلاً. كما أن إحصائيتي هذه تنفي ما يقال من أن البحر السريع قليلُ الاستعمال[2]، وكذلك ما قيل عن البحر المنسرح[3].

---

(1) مع أن وزن المجتث من أحلى الأوزان وأعذبها وأقربها إلى النفس، ولا يساويه عندي إلا الوافر وما يتصل به من الهزج، ثم المتقارب، وللناس فيما يسمعون مذاهب.

(2) رد هذا الصديق الدكتور محمد عبد المجيد الطويل. راجع كتابه في عروض الشعر العربي ص 96، وانظر مراجعه.

(3) المرجع السابق، ص 122، وانظر الكلام العالي الشريف الذي ذكره العلامة عبد الله الطيب المجذوب، حول البحر المنسرح، في المرشد 1/175 ـ 191 وأنشد في كتابه بين النِّير والنُّور ص 169 هذا البيت:

وسـرَّت النفـسَ أمـسٍ ذاتُ الفـرا شـات التـي ريـمُ جيـدهـا صَنَـمُ

ثم قال: هذا بحر المنسرح فاعرفه. بحر طَرُوب إلى جارية وحشيّةٍ عَرُوب.

ولصديقي الشاعر الدكتور عبد اللطيف عبد الحليم أُنس بهذا البحر وولع، وقد قرأت أنه أصدر ديواناً أداره كله على هذا البحر، مع دراسة نقدية عن خصائصه الموسيقية والفنية. على أن بعض أهل العلم يستثقلون هذا البحر، ويرون فيه نثرية واضحة. ومن طرائف المحقق الكبير الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم رحمه الله ـ وكان آية في خفَّة الروح وحُلوِ الدعابة، على جهامةٍ كاذبة في وجهه ـ أنه كان يشكو من تعيين البحر في فهرس القوافي الذي يصطنعه المحققون، ويقول: «والله هذه بدعة ورَّطنا فيها محمود وعبد السلام». [يعني شيخينا الجليلين الأستاذ محمود محمد شاكر، أطال الله في النعمة بقاءه، والأستاذ=

ولا أحب أن أستكثر وأفيض في مثل هذه القضايا، لأنها معروفة عند أربابها، وفيما ذكره أساتذتنا وزملاؤنا مَقْنَعٌ وبلاغ، إن شاء الله.

على أني أقف عند قضيتين من القضايا العروضية التي أدّى إليها النظر العروضي في هذا الكتاب:

القضية الأولى: مشطور المديد.

القضية الثانية: منهوك البسيط.

أما ما يتصل بالقضية الأولى: فقد أنشد أبو هلال من شعر ابن المعتز:

نــــاظــــرٌ فــــي غُــــرَّةٍ شَمَّهــــا واشتَــــرَطــــا
وإذا ســــار رَمَــــى يــــدَه والتَقَطــــا
وكــــأنّ مُلْجِمَيْــــه يَفْتَحــــانِ سَفَطــــا[1]

وتقطيع هذه الأبيات: فاعلاتن فاعلن، فاعلاتن فاعلن، مع ما تطيقه من زحاف. فبعض العروضيين يعدُّها من مشطور المديد، وبعضهم يراها من مجزوء الرمل. وقالوا: إنه وزن نادر، لم يذكره الخليل، ولا الأخفش (سعيد بن مسعدة)، وأبو إسحاق الزجاج يرى أنه من مجزوء الرمل. وأنشدوا عليه من أبيات الحماسة:

طــــاف يبغــــي نجــــوةً مــــن هــــلاكٍ فهلَــــكْ
ليــــت شعــــري ضلَّــــةً أيُّ شــــيءٍ قتلــــكْ
أمــــريــــضٌ لــــم تُعَــــدْ أم عــــدوٌّ ختلَــــكْ
كــــلُّ شــــيءٍ قــــاتــــلٌ حيــــن تلقــــى أجلَــــكْ
والمنــــايــــا رَصَــــدٌ للفتــــى حيــــث سَلَــــكْ

= عبد السلام محمد هارون، برَّد الله مضجعه].

ثم يضيف الأستاذ أبو الفضل: «على كل حال، إذا أعجزك معرفة بحر البيت فاجعله من المنسرح؛ لأنك ضامن أن أحداً لن يتعقبك» يريد أن هذا البحر يدق على كثير من الناس.

(1) ديوان المعاني 1/113، وديوانه 2/78، وعدَّه المحقق من مجزوء الكامل، وليس صحيحاً كما ترى.

وأنشدوا عليه أيضاً لابن المعتز:

إنمـــا شيـــبُ الفتـــى نـــاصـــحٌ إن فَعَـــلا
مـــا علـــى النـــاصـــح أنْ ينتهـــي مَـــنْ جَهِـــلا
غيـــر أنْ حـــذَّرَه وأراه السُّبـــلا[1]

وله منه أيضاً:

خـــان عهـــدي وظَلَـــمْ جـــائـــرٌ فيمـــا حَكَـــم[2]

وبعض العروضيين على أن المديد لا يأتي مشطوراً، ومثل هذه الأبيات عندهم من وافي المديد، إلا أنها مصرَّعة الأبيات. وأبو إسحاق الزجاج ـ كما سبق ـ يذهب إلى أنها من مجزوء الرمل المحذوف الضرب والعروض. وحكى الدماميني عن بعضهم أن هذا هو قياس مذهب الخليل، والحمل عليه أولى من الحمل على تام المديد؛ لأنه يلزم عليه شذوذان: مجيء المديد تاماً، والتزام التصريع في القصيدة، وهذا يلزم عليه مجيء عروض الرمل محذوفة خاصة[3].

وأما الثانية: فقد أنشد أبو هلال لابن المعتز:

تحملنـــي طِـــرْفَـــةٌ صـــادرةٌ واردَهْ
تُـــرضيـــك فـــي يـــومهـــا وهـــي غـــداً زائـــدَهْ

---

(1) ديوانه 1/149، من قصيدته التي مطلعها:
أســـألـــتَ طَلَـــلا بـــالبـــراقِ قـــد خَـــلا

(2) ديوانه 1/343.

(3) العيون الغامزة ص 151، 192، وانظر عروض الورقة ص 60 والبارع ص 108، وشرح الحماسة للمرزوقي ص 914 ـ 916، وشرح تحفة الخليل ص 111، 212، وفي عروض الشعر العربي ص 55.

ويرى العلامة الدكتور عبد الله الطيب أن ما ذكروه من مجزوء المديد إنما يدخل في باب الرجز المجزوء. المرشد 1/137، ولم يتابع عليه!.

ورجلهـــــا تقتضـــــي ويـــدُهـــا جـاحـــدَهْ[1]

وتقطيع هذه الأبيات: مستفعلن فاعلن، مستفعلن فاعلن، مع ما تطيقه من زحاف. وعلى هذا الوزن أنشدوا لأبي العلاء:

دنيـــاك مـــومـــوقـــةٌ أكثـــرُ مـــن أختهـــا
لـــم تُبـــقِ مـــن جَـــزلهـــا شيئـــاً ولا شختِهـــا

ولأمير الشعراء في عصرنا أحمد شوقي:

طـــال عليهـــا القِـــدمْ فهْـــيَ وجـــودٌ عَـــدَمْ
قـــد وُئـــدَتْ فـــي الصِّبـــا وانبعثـــت فـــي الهـــرمْ

ولشاعر القطرين خليل مطران، يعزِّي:

يـــا ثـــاكـــلاً بعضَـــهُ مـــسَّ الـــرِّدَى أجمعَـــكْ
تُـــراكَ شيَّعْتَـــه والصَّبْـــرُ قـــد شيَّعَـــكْ
قلبُـــكَ فـــي نعشِـــهِ والمـــوتُ حـــيٌّ معـــكْ

وله أيضاً:

فـــوق الكـــلام العمـــلْ بـــه نجـــاحُ الأمـــلْ
أيُّهمـــا مفلـــحٌ مـــن قـــال أم مَـــن فعَـــلْ

وهذا وزن مُرْقِص، وهو عند أبي العلاء من الرجز، بل من أضعف الرجز، وأنشد منه أبياتاً منسوبة لامرىء القيس:

يـــا صَحْبنـــا عـــرِّجـــوا تقِـــفْ بكـــم أُسُـــجُ
مهـــريّـــةٌ دُلُـــجُ فـــي سيـــرهـــا مَعَـــجُ[2]

---

(1) ديوان المعاني 2/116، وديوانه 2/156، وفي طبعة الدكتور محمد بديع شريف 2/393.
(2) رسالة الغفران ص 312، يقول أبو العلاء على لسان امرىء القيس: والرجز من أضعف الشعر. وهذا الوزن من أضعف الرجز.

والجوهري يُسمِّيه: مُربَّع البسيط. وذكر أنه محدث[1]. ويسميه الدكتور عبد الله الطيب: البسيط المنهوك. وكتب في حواشيه أنه عند العروضيين ضرب من المتقارب، دخله الخَرْمُ، وهو حذْف أول متحرك[2].

ولم يذكر الدكتور الجليل أحداً من هؤلاء العروضيين، وأظن ظناً أن هذا الرأي إنما خرج من كِيسه هو، فإني لم أجد أحداً من العروضيين ـ فيما بين يدي من كتبهم ـ أشار إلى ذلك[3].

والأستاذ عبد الحميد الراضي يردُّ هذا الوزن إلى مشطور البسيط، ويعده من شاذّ البسيط، ثم يقول: وهذا الوزن في الواقع أشبه ما يكون في دندنته بالسريع، فهو سريع قد حذف الجزء الأول من شطريه، ولو جاز لنا أن نحور في مصطلح العروضيين لسميناه مجزوء السريع، ولا نرى أي قرابة بينه وبين البسيط أو الرجز أو المتقارب[4].

وهذه الثلاثة الأبيات من شعر ابن المعتز، التي أدَرْتُ عليها هذه القضية العروضية، من قصيدة في ديوان ابن المعتز، عدة أبياتها ثمانية وعشرون بيتاً[5]. وقد لفت نظري أنه جاء في حواشيه من هوامش إحدى نسخه تعليقاً على وزن القصيدة، هذا الكلام:

(في كل بيتين بيتين منه البسيط التام) وكأن كاتب هذا التعليق عروضي يرفض هذا الشكل من مشطور البسيط أو منهوكه. لكن هذا يلزم عليه محظوران عروضيان: الأول التزام التصريع في القصيدة، وقد رفضوه وشذذوه، كما سبق

(1) عروض الورقة ص 63، وانظر تحليل محققه ص 36.
(2) المرشد 1/84.
(3) وانظر العيون الغامزة ص 160، وشرح تحفة الخليل ص 130 ـ 132، وفي عروض الشعر العربي ص 129.
(4) راجع الموضع المذكور في كتابه شرح تحفة الخليل.
(5) ديوانه 3/154 ـ 156.

قريباً عن المديد التام والمشطور. والثاني ترك خَبْن العروض، والخبن فيه لازم[1].

نعم... ذكر الجوهري بيتاً من تام البسيط لا زحاف فيه، وهو:

يا حاديَ العِيس مهلاً لسْتَ بالقابسِ عُوجاً قَلُوصيكما بالمنزِل الدارسِ

لكنه قال: وهذا مُحدث، ولم يجيء عن العرب في مُثَمنه بيت صحيح[2].

وهذا حديث بعض الزحافات النادرة التي وقعت لي في هذا الكتاب (ديوان المعاني): أنشد أبو هلال لابن المعتز:

مـن كـفّ ريـمٍ تُثْنَـى منـاطقُـهُ على هضيم الكَشْحَين مَمْشُوقِ
يُعطيـك مـا شـاء مـن مُعـانقـةٍ مُقفلـــةٍ مـــن وراء معشـــوقِ
مسطّــرُ الخــدّ بــالعِــذار ولا يحــسُ غُصْــنٌ إلا بتــوريــقِ[3]

وهو من المنسرح المقطوع[4] الضرب (مفعولن). وقال التبريزي: إن هذا الضرب لم يذكره الخليل[5]. وقال ابن عباد: وقد وجد في الشعر القديم والمحدَث ضرب آخر، «مفعولن»، ففي الشعر القديم ما أنشده أبو حنيفة الدينوري وفي كتاب النبات:

ذلك وقد أذعر الوحوش بصَلْـ ـتِ الخدّ رحبٍ لبانُهُ مُجْفَرْ

وفي المحدث:

---

(1) ولذلك قالوا إنه زحافٌ يجري مجرى العِلّة للزومه، مثل «القَبْض» في عروض الطويل. راجع العيون الغامزة ص 77 (الزحاف المفرد)، وانظر شرح تحفة الخليل ص 49.
(2) عروض الورقة ص 63، ولم ينسب الجوهري هذا الشاهد، وكذلك لم ينسبه المحقق، ولم يذكر له مرجعاً آخر. انظر تخريجه ص 104.
(3) ديوان المعاني 1/248، ديوان ابن المعتز 2: 183 ط بغداد، 2:284 ط دار المعارف.
(4) المقطوع: ما أسقط ساكنُ وتده وأسكن متحرّكه.
(5) الكافي، ص 105.

اللَّـهُ بينـي وبيـن مـولاتـي　　　أبـدَتْ لـي الصَّـدَّ والمـلالاتِ[1]

وهذا البيت القديم الذي أنشدوه لهذا الضرب، لعبد الغفار الخزاعي. وقد أنشده ابن قتيبة مع بيت آخر، في المعاني الكبير، ومع أبيات أُخر في عيون الأخبار، وفي كلا الكتابين حكى عن أبي عبيدة قوله: «إنه لا يعرف قائل هذا الشعر، وأن عروضه لا يخرَّج»[2] أي لا يستقيم على سَنَن العروض. لكن الخالديَّيْن نسبا هذا القول إلى ابن قتيبة، قالا: «ذكر ابن قتيبة أن هذا الشعر لا يخرَّج من العروض. ولا ندري على ما ينزل [يُترك] هذا القول، مع صحة هذا الشعر في الذوق وسلوكه في السمع»[3].

وعبارة أبي علي القالي صريحة في نسبة ذلك الكلام إلى أبي عبيدة، قال أبو علي: «أنشد أبو عبيدة لعبد الغفار الخزاعي هذه الأبيات، وذكر أن عروضها لا تخرَّج»[4].

ومهما يكن من أمر، فقد حكى الدماميني عن ابن بري، قال: «وهذا الضرب مما استحسنه المحدَثون، وأكثروا منه؛ لحسن اتساقه وعذوبة مساقه، حتى استعملوه غير مردوف، كقول ابن الرومي من قطعة:

لو كنت يوم الوَداع شاهدَنا　　　وهُـنَّ يُطْفِيـن لـوعـةَ الـوجـدِ
لـم تـرَ إلاّ دمـوعَ بـاكيـةٍ　　　تسفـحُ مـن مقلـةٍ علـى خـدِّ
كـأن تلـك الـدمـوعَ قطـرُ نـدىً　　　يقطُـرُ مـن نـرجسٍ علـى وردِ»[5]

---

(1) الإقناع ص 57، والبيت المحدَث لأبي العتاهية.
(2) المعاني الكبير ص 110، وعيون الأخبار 1/157.
(3) الأشباه والنظائر 2/160.
(4) ذيل الأماني ـ وهو الجزء الثالث منها ـ ص 191.
(5) العيون الغامزة ص 203، وانظر شرح تحفة الخليل ص 229، 240، فقد أدار صاحبه كلاماً جيداً في نقد أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس، فيما ذهب إليه من أن مجيء هذا الضرب المقطوع من المنسرح قليل في شعر العباسيين، ثم في خلطه شعراً من مخلع البسيط بالمنسرح.

هذا وقد رأيت من هذا الضرب المقطوع في كتاب أبي هلال، أبياتاً ذواتِ عدد، منها ما أنشده لابن المعتز ـ وهو من هو في المحدثين ـ.

مِـــن كـــفِّ ريـــمٍ . . . الأبيـــات التـــي سبقـــت

وقوله:

للمـــاء فيهـــا كتـــابـــةٌ عَجَـــبٌ كمثل نَقْشٍ في فَصِّ ياقوتِ[1]

وقوله في وصف دِيك:

وقـــام فـــوق الجِـــدار مُشْتـــرِفٌ كمثـــلِ طـــرفٍ أعـــلاه أســـوارُ
رافـــع رأسٍ طـــوراً وخـــافضُـــهُ كـــأنمـــا العُـــرفُ منـــه مِنشـــارُ[2]

ومنه لابن طباطبا العلوي الأصبهاني، في الأُترج:

ريحـــانـــةٌ فـــي اصفِـــرار مُهْـــديهـــا شبَّهْتُهـــا بعـــد فكـــرةٍ فيهـــا
أحبَّـــةً لـــم تُصِـــخْ لعـــاذِلهـــا تَشُـــدُّ آذانَهـــا بـــأيـــديهـــا[3]

ويلاحظ أن القطع (مفعولن) جاء أيضاً في عروض البيت الأول، وهو التصريع، كما سبق في بيت أبي العتاهية.

وللسَّرِيّ الرفّاء:

لـــو جُمِّـــدتْ راحُنـــا اغتـــدتْ ذَهَبـــا أو ذابَ تُفّـــاحُنـــا غـــدا راحـــا[4]

ولنصر بن أحمد:

أكلـــتُ تفّـــاحـــةً فعـــاتبنـــي فتـــىً رآهـــا كخَـــدِّ معشـــوقِـــهْ
فقـــال: خـــدُّ الحبيـــبَ تـــأكُلـــهُ فقلـــتُ لا بـــلْ أمـــصُّ مـــن ريقـــهْ[5]

---

(1) ديوان المعاني 1/309.
(2) ديوان المعاني 2/137.
(3) ديوان المعاني 2/36.
(4) ديوان المعاني 2/37.
(5) الموضع السابق.

ولابن أبي البغل:

باحَ ضميري بمُضْمِر الأمرِ ... وذاك أني أقولُ بالدهرِ
وليس بعد الممات حادثةٌ ... وإنما الموتُ بيضةُ العُقْرِ[1]

وهذا أيضاً جاء فيه القطع في عروض البيت الأول، وهو التصريع.

ولشاعر مجهول [هو السريّ الرفاء، ديوانه 155، وفي طبعة بغداد 2/329]:

مَن ذمَّ إدريس في قيادته ... فإنني شاكرٌ لإدريسِ
مَنَّ بمُسْتصْعَبٍ فجاء به ... أطْوعَ مِن آدمٍ لإبليسِ
وكان في سُرعةِ المجيء به ... آصفٌ في حملِ عرش بلقيسِ[2]

ومن شعر أبي هلال نفسه:

إذا التوى الصُّدغُ فوقَ وَجْنته ... رأيتَ تُفاحةً بها عَضَّه[3]

وقوله:

صيَّرني البينُ عُرضة الحَيْنِ ... لا أربَحَ اللَّهُ صَفْقةَ البَيْنِ
قد طال يومي وليلتي بهمُ ... لمَّا يزالا بهم قصيرَيْنِ

إلى آخر أبيات أربعة[4].

وقوله:

إن كنتَ ترتادُ منظراً عَجَباً ... فانظُرْ إلى البَدْرِ في يد القِرْدِ

إلى آخر الخمسة الأبيات[5].

فاستعمال هذا الضرب من المنسرح كثير، كما رأيت.

---

(1) ديوان المعاني 2/251، وهذا من شعر الملاحدة.
(2) ديوان المعاني 2/246.
(3) ديوان المعاني 1/247.
(4) ديوان المعاني 1/350.
(5) ديوان المعاني 2/93.

من مشاكل تعيين البحر وصُورة القافية

هذه المجاميع الأدبية كثيراً ما تُنشد البيت فقط أو البيتين، كما أن بعض من تُنشد لهم البيتَ والبيتين من الشعراء المقلِّين، أو الأغفال الذين ليس لهم دواوين مطبوعة، بحيث تُمكن المراجعة والتحقيق. وهذا يؤدي لا محالة إلى التردّد في تعيين البحر، في حالة التشابه والتداخل مع بحرٍ آخر[1]، وقل هذا في تعيين صورة الرويّ، إطلاقاً أو تقييداً، إذا كان الوزن يحتملها. وقد صادفت من هذا أو ذاك الكثير. فمنه: أنشد أبو هلال لنفسه:

عيَّـرْتنـي أن رُحْـتُ فـي سَمَـلٍ   والدُّرُّ لا تُزْرِي به الصَّدَفُ[2]

وهذا من السريع، كما ترى، عروضه مخبولة مكشوفة[3]، وكذلك ضَرْبها:

مستفعلـــنْ مستفعلـــنْ فَعِلُـــنْ   مستفعلـــنْ مستفعلـــنْ فَعِلُـــنْ

كالذي جاء في بيت المرقّش الأكبر الذي يستشهد به العروضيون:

النَّشْــرُ مِسْــك والــوجـوه دنــا   نيـــرٌ وأطـــرافُ الأكــفّ عَنَــمْ

وهكذا اعتبرتُ البيت من السريع، حتى جاءت مقطوعة أخرى لأبي هلال، وفيها البيت السابق على هذا النحو:

إن كــان شكلُــك غيــر متفــقٍ   فكــذا خِــلالُــك غيــر مــؤتلفَــهْ
مــن عصبــةٍ شتَّــى إذا اجتمعــوا   شبَّهْـــتُ دارَكُـــم بـــه عَـــرَفَـــهْ
صُــوِّرْتَ مـن نُطَـفٍ قـد اختلفـتْ   فــأتــتْ خِــلالُــكَ وهــي مختلفَــهْ
فــورثْـــتَ مـــن ذا قبْــحَ منظــرِهِ   وورِثْـــتَ ذاك خَنـــاه أو صَلَفَـــهْ

---

(1) هذه التداخلات بين البحور معروفة لدارسي العروض، وقد أشرت إليها من قبل، ولا داعي للتكثُّر بذكرها. وانظر حديثاً عن هذا التداخل، عند الدكتور صالح بدوي، في تقديمه لعروض الورقة ص 36.

(2) ديوان المعاني 1/80.

(3) وذلك لأن أصله «مفعولات» كُشِف بحذف تائه، وخُبِل بحذف فائه وواوه، فصار «مَعُلا» ونُقِل إلى «فَعِلُن» العيون الغامزة ص 196.

عيَّــرْتنــي أنْ رُحْــتُ فــي سَمَــلٍ   والــدرُّ لا تُــزْرِي بــه الصَّــدَفَــهْ

وهذه المقطوعة من الكامل لا محالة، ودخل بعضها الإضمار - وهو سكون الثاني من مُتَفاعِلُنْ - ثم دخل أعاريضها وأضربَها الحَذَذ - وهو حذف الوتد المجموع من آخر الجزء - على ما يستشهد العروضيون:

دمَــنٌ عفَــتْ ومحــا معــارفَهــا   هَطِــلٌ أجَــشٌّ وبــارِحٌ تَــرِبُ

وإنما حكمت بأن المقطوعة من البحر الكامل لوجود «مُتفَاعِلُنْ» فيها سالمة أكثر من مرة، ولو لم تكن إلا «متفاعلن» واحدة سليمة في القصيدة لقضينا بأنها من الكامل، وإن كان هذا لا يُرْضِي بعض أهل العلم ومنهم صديقنا الدكتور محمد عبد المجيد الطويل[1]، حين عرض لقضية اختلاط السريع بالكامل. فهو يردُّ الأمر إلى الكثرة والقلَّة، وأنا مع العروضيين أردُّه إلى النظام[2]. وقُلْ مثل هذا في الرجز والكامل المضمر إذا سلمت منه «مُتَفَاعِلُنْ» واحدة، وفي الهزج ومجزوء الوافر المعصوب، إذا سلمت في القصيدة «مُفاعَلَتُنْ» واحدة. ألا ترى أن المرءَ يُنْسَب إلى المكارِم والمحامد بفعلة واحدة؟.

هذا وقد جاءت في (ديوان المعاني) المطبوع بعض أبيات على غير وجهها، فنسبت إلى غير بحورها، ثم ردتها المراجعة والتحقيق إلى حاقّ موضعها. فمن ذلك:

أنشد أبو هلال لأبي تمام هذا العجز:

والحَــرْبُ مُشْتقَّــةٌ مِــن الحَــرَبِ

---

(1) انظر كتابه في عروض الشعر العربي ص 93، 94.

(2) فهذه واحدة. أما الثانية فإني أنكر على الدكتور الطويل ما تناول به شيخنا علامة الشام الأستاذ الجليل أحمد راتب النفاخ - حرس الله مهجته - فإن من الواضح أن أخي الدكتور الطويل لم يقرأ كلام شيخنا - حول تخليط المرقّش في قصيدته الميمية - من مكانه، وإنما رآه من خلال تعليق الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء)، فإن شيخنا أحمد راتب النفاخ أكبر وأعلى من أن يُنسَبَ إليه خلطٌ في علمٍ من علوم العربية. وهذا كلام لا أرسله إرسالاً، وإنما أقوله في اطمئنان شديد.

وهو كما ترى من المنسرح. لكنه جاء في ديوان أبي تمام هكذا:

لما رأى الحربَ رأْيَ العينِ تُوفَلِسٌ والحربُ مشتقَّةُ المعنى من الحَرَبِ

فاستقام من البسيط[1].

وأنشد أبو هلال لابن الرومي:

ليسـتْ تـزُولُ ولكـنْ تـزيـدُ

وهو على هذه الصورة من المتقارب المخروم. لكن الواوَ فيه مُقْحمة، وهو بتمامه في ديوان الشاعر:

ذي نجومٍ كأنهنّ نجوم الشَّيب ليسـت تـزول لكـنْ تـزيـدُ

فأنت تراه من الخفيف[2].

والثالثة: أنشد أبو هلال للأعشى:

وصفـراء العشيّـة كـالعَـرارَهْ

فهو شَطْر من الوافر. لكنك تقرؤه في ديوان الأعشى:

بيضـاء ضحـوتهـا وصفـ ـراء العشيّـة كـالعـرارَهْ

فتردُّه إلى مجزوء الكامل المرفَّل[3].

والأخيرة: أنشد أبو هلال:

مـا بـالُ مـن أوَّلُـه نطفـةٌ وآخِـرُه جِيفـةٌ يَفْخَـرُ

وصدرُ البيت من السريع، وعجزه من المتقارب. وصوابُ إنشاد العَجز:

وجيفـةٌ آخـرهُ يفخـرُ

وهو من قصيدة من السريع لأبي العتاهية[4].

---

(1) ديوان المعاني 2/66، وديوان أبي تمام 1/64.

(2) ديوان المعاني 1/349، وديوان ابن الرومي ص 692.

(3) ديوان المعاني 2/13، وديوان الأعشى ص 153.

(4) ديوان المعاني 1/165، وأبو العتاهية: أشعاره وأخباره ص 152، والكامل ص 522.

وهكذا يظهر لك ضرورة تخريج الشعر من دواوين أصحابه، وأن من عدة محقق النصوص في أي فروع العربية، أن يكون على صلة وثيقة بعلم العروض، ثم بالمكتبة الأدبية، شعرها ونثرها.

أما ما يتصل بهيئة القافية، من تقييد وإطلاق، فهو مما يعترض مفهرس تلك المجاميع الأدبية التي تزخر بالبيت المفرد، والبيتين والثلاثة، بمعزل عن القصيدة كلها. وواضح أن الصعوبة تأتي حين يحتمل الوزن الأمرين: الإطلاق والتقييد، وقد صادفت من ذلك بعض الأشعار، منها ما أنشده أبو هلال، من قول الشاعر:

يـــرقـــونـــه فكـــأنّمـــا يعنـــي بـــرُقْيتـــه سِـــواه[1]

وهو بيت مفرد، فيجوز أن ينشد بسكون الهاء، فيكون من [مجزوء] الكامل المُذَيَّل، ويجوز أن تحرك الهاء بالضم، فيكون من المرفَّل. ومن ذلك قول التَّنوخيّ:

لِـــمَ لا تُجَـــنّ بهـــا القلـــو ب وقد غدتْ مثل القلوب[2]

ومنه ما أنشده لإبراهيم بن العباس الصُّوليّ:

بلـوتُ الـزمـان وأهـلَ الـزمـانِ وكـــلُّ بلـــومٍ وذمٍّ حقيـــق

فأوحَشَني من صديقي الزمانُ وآنسَنـي بـالعـدوّ الصـديـق[3]

وهو من المتقارب. والقاف تحتمل أن تتحرك بالضم فيكون من الضَّرْب السالم، ويمكن أن تتقيد بالسكون فيكون من المقصور. وقد ضبطها العلامة عبد العزيز الميمني الراجكوتي بالضم[4]، لكنه لم يذكر إلا البيتين اللذين عند أبي

---

(1) ديوان المعاني 2/146.

(2) ديوان المعاني 2/32.

(3) ديوان المعاني 2/200.

(4) ديوان إبراهيم الصولي ـ ضمن الطرائف الأدبية ص 161.

هلال. فهل قال إبراهيم الصولي هذين البيتين فقط، أم أنهما مقتطعتان من قصيدة، فيها من الرويّ ما يقتضي التقييد أو الإطلاق؟.

وهذه المشكلة تأتي كثيراً في الاستشهاد، فترى رويَّ بعض الشواهد على حال، فإذا أنت رجعت إلى القصيدة رأيت الرويَّ على حال أخرى، وقد صادفني في تحقيقاتي شيء من ذلك، أذكر منه:

يستشهد العروضيون على الضرب الثاني من العروض الأولى من المتقارب ـ وهو المقصور ـ بقول أمية بن أبي عائذ الهذليّ:

ويـأوِي إلـى نِسْـوةٍ بـائسـاتٍ وشُعْثٍ مراضيعَ مثلِ السِّعالْ[1]

بسكُون اللام، على التقييد. فإذا أنت رجعت إلى شعر أمية في أشعار الهذليين وجدت القصيدة كلها مطلقة بالكسر[2].

وقد نبّه على هذا البغدادي، رحمه الله، فقال: «والبيت مُطلَقُ الرويِّ، فهو بكسر اللام من «السَّعالي» كما أنشده سيبويه. قال النحاس: هكذا أخذناه عن أبي إسحاق وأبي الحسن، وهو الصواب. وأنشد هذا البيت العروضيون منهم الأخفش سعيد: «مثل السَّعالْ» بإسكان اللام، ولا يجوز إلا ذلك على ما رَوَوْه؛ لأنهم جعلوه من المتقارب، من الضرب الثاني من العروض الأولى»[3].

وإليك شاهداً آخر من المتقارب أيضاً، ومن شعر الهذليين كذلك، وهو قول أبي ذؤيب الهذلي:

فلـم يَبْـقَ منهـا سـوى هـامـدٍ وسُفْـعِ الخُـدودِ وغيـر النُّؤيْ

---

(1) الكافي ص 120، والعيون الغامزة ص 216.

(2) شرح أشعار الهذليين ص 507، وجاء عكس هذا في شعر ابن المعتز، فقد ضبط المحقق الرَّويَّ بالضم، على الإطلاق. والصواب أن يكون بالسكون، على التقييد. راجع تعليقي على اللام الساكنة من السريع «الجبالْ».

(3) خزانة الأدب 2/427، وراجع شرح تحفة الخليل ص 284.

رُوِي «النُّئِيْ» بكسر الهمزة وسكون الياء، ورُوي «معاً والنُّئِيُّ» بضم الياء مشدَّدة، وكلا الضبطين صحيح. قال بدر الدين العَيني، بعد أن ذكر أن القصيدة من البحر المتقارب: «وهذه القصيدة تروى مطلقة مرفوعة، وتُروى مقيدة ساكنة، فمن أطلقها كانت من الضرب الأول، ووزنه «فعولن»، ومن قيدها كانت من الضرب الثالث وهو المحذوف»[1].

قلت: والقصيدة في أشعار الهذليين مطلقةٌ بالضم. ومطلعها:

عرفْتُ الديارَ كوَهْم الدَّوا ... ةِ يَذْبُرُها الكاتبُ الحِمْيريُّ

ورواية البيت فيها:

فلم يبقْ منها سوى هامدٍ ... وسُفْعُ الخُدودِ معاً والنُّئِيُّ[2]

وبعد، فما أردت بهذه الكلمات الموجزة عن العروض في كتاب (ديوان المعاني) إلا تحريك زملائنا العروضيين ليلتفتوا التفاتة جادة إلى هذه الكنوز المخبوءة في تلك المجاميع الأدبية، كهذا الكتاب، ويتيمة الدهر، وزهر الآداب، وبهجة المجالس، ومحاضرات الأدباء، والغيث المسجم، وألف باء، والمستطرف، وثمرات الأوراق. وما إلى ذلك من تلكم الموسوعات... فهي خزائنُ عِلم وقِلاعُ فِكْر، وليست أوراقاً صفراءَ للتسلية وإزجاء الفراغ... كما خدَعُونا في زمان الصِّبا وأوائل الطَّلَب!.

فهرسة الشعر

الشعرُ ديوانُ العرب، أنّى التفتَّ وجدتَه. وقد قلتُ عنه يوماً: الشعرُ ما عرفْتَ: متعةُ الأديب، وذوقُ البلاغيّ، وحجّةُ المفسِّر، وسَنَدُ الأصوليّ، ودليلُ الفقيه، وشاهدُ النحويّ، وميزانُ العَرُوضيّ، ووثيقةُ المؤرِّخ، وخارطةُ الجغرافيّ.

---

(1) المقاصد النحوية 1/399 [وقد جاء نحو هذه المقالة في شرح المفصل لابن يعيش 1:31].

(2) شرح أشعار الهذليين ص 100، وراجع كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ص 452، ففي حواشيه إشارة إلى رواية ثالثة تالفة «وعير النُّئِيّ» بتشديد الياء المكسورة.

ثم هو من قبلُ ومن بعدُ: بَوْحُ العاشق، ونَفْثَةُ المصدور، وحنينُ الغريب، وأنينُ الفاقد، وبهجة الواجد، ومرثية العزيز، وآهة المُلْتاع، وتجربةُ الحكيم.

استودعَه العربي أسرارَ حياته، واستراح إليه فأفْضَى إليه بمواجعه، وبثَّه أشواقه، وقيَّد به المآثر، وحفِظ به الأنساب، واستنفر به العَزائم، واستنهض الهمم، وسَجَّل به العادات والتقاليد، وذكر الأيام.

وقد صحبه في غدوِّه ورواحه، فحَدا به ركوبتَه، وآنس به حَلوبَتَه، ووصف به سماءه وأرضه، ونباته ونخيله، وسهوله ووديانه وجباله، ومياهه وحيوانه، أليس هو ديوان العرب؟.

ولم يودع هذا الشعر جدران المعابد ولفائف البردي، كتراث اليونان وقدماء المصريين، بل وعته صدور الرواة والنقلة، وسلمته أجيال إلى أجيال، حتى أظل زمان التدوين، وأخذ الشعر حظه منه، شأنه شأن علوم العرب الأخرى[1].

والشعر بهذه المثابة مُنْداحٌ في المكتبة العربية كلها، ومخطىء من يلتمسه في دواوين الشعراء فقط، ومخطىء كذلك من يطلبه في كتب الأدب والبلاغة فقط، فأنت واجد في كتب التاريخ والتراجم والطبقات، وكتب البلدان والجغرافيا[2]، من حُرِّ الشعر وكريم النثر ما لا تجده في كتب الأدب. وقل مثل هذا في كتب تفسير القرآن الكريم، وشروح الحديث، وأصول الفقه وعلم الكلام والنحو، وسائر علوم العربية.

وكم هي أمنيةٌ عزيزة أن يجمع شعرنا العربي من المكتبة العربية كلها

---

(1) مقدمة تحقيق كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، ص 14.

(2) انظر على سبيل المثال: مروج الذهب للمسعودي، ووفيات الأعيان لابن خلكان، وسير أعلام النبلاء للذهبي، والوافي بالوفيات للصلاح الصفدي، وطبقات الشافعية للتاج السبكي، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي، ونهاية الأرب للنُّويري، وصبح الأعشى للقلقشندي، ومعجم ما استعجم للبكري ـ وهو مهم جداً في جمع الشعر ـ ومعجم البلدان لياقوت الحموي الرومي.

ويفهرس. ولئن فاتنا ذلك، فلا ينبغي أن يفوتنا جمع هذا الشعر من كتب الأدب ومجاميعه الكبيرة.

إن هذه المجاميع تحفل بألوان من الصور الشعرية لدى بعض الشعراء المقلِّين لا تكاد تجدها عند بعض الشعراء الكبار أصحاب الدواوين. وستظل صورة الشعر العربي مهتزة غائمة ما لم يُلْتَفتْ إلى شعر هؤلاء الشعراء المقلّين، المنثور في كتب الاختيارات والحماسات وكتب المعاني، وسائر المجاميع الأدبية، ثم في كتب علوم العربية الأخرى.

ومِنْ عَجَبٍ أن المستشرقين حين اشتغلوا بتراثنا في القرن الماضي وقبله، تنبهوا إلى أهمية شعر هؤلاء المقلين ـ وبخاصة في العصر الجاهلي، فعكفوا عليه وجمعوه[1].

ثم كانت عزمة قوية من عزمات إخواننا العراقيين في السنوات الأخيرة لنشر هذا الشعر بعد جمعه من مظانه، ودراسة الخصائص الفنية لشعرائه[2].

والحديث عن ثمرات الفهرسة وفوائدها في مجال البحث، حديث طويل، وقد كتب الناسُ وكتبتُ عنه كثيراً[3].

---

(1) انظر: ببليوغرافيا العصر الجاهلي. الدكتور عفيف عبد الرحمن. مجلة المورد العراقية ـ المجلد التاسع ـ العدد الثالث ـ 1400 هـ = 1980 م. ثم انظر كتابي: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ص 217.

(2) نشرت تلك الأشعار في مجموعات، حملت هذه العنوانات: شعراء إسلاميون ـ شعراء أمويون ـ شعراء عباسيون. والمجموعتان الأوليان لصديقنا الدكتور نوري القيسي، والثالثة للدكتور يونس السامرائي. ثم كانت جهود كثيرة لأساتذتنا وأحبابنا العراقيين: هلال ناجي، وإبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، وداود سلوم وحاتم الضامن، وعبد الله الجبوري، ويحيى الجبوري، ورشيد العبيدي، ومحسن غياض، وخليل وجليل العطية، ومحمد جبار المعيبد، وعبد العظيم عبد المحسن، وشاكر العاشور.

(3) راجع العدد الرابع من مجلة البحث العلمي بجامعة أم القرى (1401 هـ): فهارس الشعر واللغة لكتاب غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام. من جمعي وتصنيفي.

على أنه في مجال فهرسة الشعر من تلك المجاميع الأدبية يمكن أن يشار إلى بعض فوائدها على ما ترى:

1 ـ جمع شعر الشعراء المقلين الذين ليست لهم دواوين مخطوطة.

2 ـ نسبة الشعر المجهول النسبة.

3 ـ توثيق نسبة الشعر.

وهذان يعرفهما المحققون وناشرو التراث. فكم يعاني أحدهم، وكم يلقى نصباً في نسبة شاهد أو توثيقه. ولا يعرف الشوق إلا من يكابده.

4 ـ معرفة البعد الزمني لبعض الشواهد المرسلة، وتقريب تاريخها. وهي تلك الشواهد التي يتمثل بها ولا يعرف لها قائل. فبعض هذه الشواهد التي تجري على ألسنة الناس في معرض الاستشهاد والتمثل، يظن أنها قريبة العهد بنا، ثم عند الفهرسة تراها في مجموع من مجاميع الأدب في القرن الثالث أو الرابع.

5 ـ معرفة هيئات الرويّ، وحظوظ بعض القوافي في كثرة دورانها أو قلّتها على ألسنة الشعراء[1].

6 ـ تأثر الشعراء بعضهم ببعض في القوافي وهيئات الرويّ.

7 ـ إذا أُضيف البحر بإزاء القافية ـ وهذا ضروري ـ أمكن الحصر والاستقصاء، لمعرفة أكثر البحور دوراناً وأقلها استعمالاً، كما رأيت فيما ذكرته لك من عدد وُرُود البحور في هذا الكتاب.

8 ـ القوافي الهادية. وهذا أمر في غاية الخطورة والأهمية، فقد يأتيك بيت مجهول النسبة، وهو من قافية الباء المضمومة ومن البسيط، فتنظر في فهرس الشعر في كتاب ما، فلا تجد بيتك الذي تريد، ولكنك تجد بيتاً أو أبياتاً من القافية نفسها والبحر لذي الرمة، فتَحْدِسُ أن بيتك من هذه القصيدة فتعود إلى ديوان ذي الرمَّة، فإذا هو هناك. وقد جربت هذه القوافي الهادية كثيراً، فإذا هي دواء نافع ناجع.

---

(1) ككثرة قافية الباء والراء واللام والميم، وقلّة قافية الزاي والظاء.

إلى فوائد أخرى تدرك بالحاجة والممارسة والتتبع.

ثم إنه لو لم يكن في هذه المجاميع الأدبية إلا اختلاف الروايات عما هو ثابت في دواوين الشعراء، لكان في ذلك ما يغري بمعرفتها وفهرستها والإفادة منها. وقد رأيت في أثناء فهرستي لشواهد هذا الكتاب فروقاً كثيرة بين إنشاد أبي هلال وما هو في دواوين الشعراء وهي فروق لفظية، ولكن لها أثر في التركيب وأجزاء الصورة الشعرية.

وقد ضم هذا الكتاب (ديوان المعاني) قدراً ضخماً من الشعر ـ كما أخبرتك ـ لشعراء مشاهير، إلى شعراء مقلّين وأغفال، ومن بيت واحد إلى اثنين وثلاثة ومقطوعة، ومن الشعر الجاهلي ـ على قلّة ـ إلى الشعر الإسلامي، وشعر الدَّولتين.

ويُعدُّ ما أنشده أبو هلال لبعض الشعراء إضافة جيدة إلى أشعارهم المطبوعة، فمن هؤلاء الشعراء الذين أنشد لهم أبو هلال، ولم أجده فيما طبع من دواوينهم: حاتم الطائي، والأعشى الكبير ـ ميمون بن قيس ـ ومزاحم بن الحارث العُقَيْلي، وأبو زُبيد الطائي، ومجنون بني عامر ـ قيس بن الملوح ـ وابن المعتز[1]، وابن الرومي، وأبو هلال العسكري نفسه[2].

ومن الإضافات الجيدة في هذا الكتاب: أن أبا هلال أنشد لأبي جندب الهزلي رجزاً، لم أجده في شعره ضمن أشعار الهذليين، ثم وجدته في شعر أبي ذؤيب والرجز هناك سبعة أشطار ليس غير، على حين أنشد أبو هلال منه عشرة أشطر[3].

---

(1) كثير من شعره الذي أنشده أبو هلال لم أجده في ديوانه المطبوع، صنعة أبي بكر الصُّولي، الذي نشره الدكتور يونس أحمد السامرائي ببغداد. غير أنه لم يُتَحْ لي أن أراجع على ديوانه الذي نشرته دار المعارف بمصر، بتحقيق الدكتور محمد بديع شريف، رحمه الله، إلا في مواضع قليلة جداً. أما طبعاته السابقة على هذين فلا خير فيها.

(2) انظر تعليقي على قافية التاء المفتوحة من البحر الوافر (مَوْتا).

(3) انظر تعليقي على قافية «لم نَزِدْ» في الرجز الساكن من حرف الدال.

ومما يتصل بالإضافات إلى شعر الشعراء نفي نسبة الشعر إليهم. ومن ذلك ما ذكره أبو هلال بإسناده إلى عبد الرحمن بن حسان، يُخبر عن أبيه حسان بن ثابت، رضي الله عنهما، قال: «خرجتُ حاجّاً في الجاهلية فإذا أنا بشابٍ حسنِ العينين وَضِيء، وبشيخٍ يُسابُّه...» إلى آخر الخبر. وفي سياق هذا الخبر يقول حسان رضي الله عنه: ثم مررت من فوري حتى آتيَ مِنَى، فإذا رجلٌ على جملٍ عظيم لا يمرُّ بقومٍ إلا هَجاهم... فنظر إلى قِبابٍ بيضٍ في شرقيّ الجبل، فقال: لِمَن هذه؟ فقيل: لِقرْد بن تميم، من هُذَيل، فأمَّها وقال:

هل ها هُنا مِن وُلْدِ قِرْدٍ من أحَدْ   يـردُّ عنهـم رجَـزَ اليـومِ وغَـدْ

فخرج أبو جندب وهو يقول:

نَعَـمْ غـلامٌ منهـمُ جَلْـدٌ عُتُـدْ

إلى آخر الرجز[1].

وواضح من سياقة الخبر عند أبي هلال أن قائل الرجز: هل ها هنا... هو ذلك الرجل الذي رآه حسان بمِنى، على جمل عظيم. لكن الرجزَ نُسِبَ إلى حسان في أشعار الهذليين، على هذا النحو: «عن أبي عبد الله، قال: خرج حسان بن ثابت من أهله يرتجزُ بأحياء العرب، فمَرَّ بهُذَيل، فرجَزَ بهم فقال:

هل ها هنا مِن وُلْدِ قِرْدٍ من أحَدْ   ....»[2]

وقد أثبت الدكتور وليد عرفات هذا الرجز في زيادات ديوان حسان (ص 454) نقلاً عن هذا الموضع من أشعار الهذليين فقط. ولو رأى الدكتور وليد، والأستاذ عبد الستار فراج رحمه الله، محقق شعر الهذليين، هذا الخبر عند أبي هلال، لكان لهما تعقيب وتعليق.

ومِنْ عَجَبٍ أن عدداً من محققي النصوص وناشري الدواوين وجامعي الشعر

---

(1) أشرت إلى شيءٍ منه في تعليقاتي.
(2) شرح أشعار الهذليين، ص 233.

لم يلتفتوا إلى كتاب أبي هلال هذا (ديوان المعاني)، ولم يستفيدوا منه في نسبة الأشعار، أو نفي نسبتها، أو توثيقها، أو اختلاف الرواية فيها. ولعل الذي صدَّهم عنه ضخامة صفحاته التي بلغت أكثر من ستمائة صفحة، مع خلوِّ طبعته الوحيدة من فهارس، تُيسِّر سبيل الانتفاع به والإفادة منه.

وهذا هو الذي حرَّكني لفهرسة الشعر من هذا السفر العظيم، وكان توفيق الله لي عظيماً، إذ أمدَّني بعون منه ـ على ضعف قوتي وقلة حيلتي ـ فحرصت على ذكر البحور مع القوافي. وكانت سياحة مباركة ممتعة في أسفار الشعر وكتب الأدب.

ثم إني نسبْتُ بعض ما لم ينسُبْه أبو هلال[1]، وصححت نسبةَ بعضٍ ما سها عنه، وذكرت الخلاف في نسبة بعض الأبيات. وأدّت هذه الجولة أيضاً إلى تصحيح بعض ما في الدواوين. وترى هذا كله في حواشي الفهارس، على القدر الذي يطيقه التعليق في ذلك الحيِّز الضيق.

وأسأل الله أن أكون قد أصبت فيما اجتهدت به، فبحور الشعر عميقة، وأبواب العلم واسعة، والسعيد من وفَّقه الله، وصدَق من قال:

فلسْتَ تأتي إلى بابٍ لتعلَمه　　إلا انصرفْتَ بعَجْزٍ عن تقصِّيهِ

وقد جريتُ في الفهرسة على هذا السَّنَنِ:

فهرست قافية البيت الواحد والاثنين والثلاثة. وإذا زاد الشعر عن ثلاثة أبيات فهرست قافية البيت الأول فقط، وذكرت بإزاء القافية عدد أبيات المقطوعة.

وقد خرجت عن هذا المنهج مرة واحدة: إذا كان في أثناء المقطوعة بيت من الشواهد السيَّارة، مما يطلبه الناس ويريدون موضعه، فإني أذكر قافية هذا البيت السيَّار بعد ذكر القافية الأولى من المقطوعة.

وبعد، فإني في ختام هذه الكلمات الموجزة أتوجه إلى العلي القدير، أن

---

(1) بعض أئمتنا، راضون الله عليهم، كانوا يتركون نسبة بعض الشواهد استسهالاً وطلباً للخفة. فلا ينبغي أن نقول: إننا نَسَبْنا ما لم يعرفوا نِسْبَتَه، وَهُوَ طَرِيقٌ مَزَلَّةٍ يسلكه كثير من محققي هذا الزمان. وقد حررت ذلك في تقدمتي لكتاب الشعر (ص 18، 19).

يتغمَّد بالرحمة والرضوان ناشر هذا الكتاب الأستاذ حسام الدين القُدسي الدمشقي نزيل القاهرة، وهو رجل من أصحاب الهمم العالية، جاهد في نشر التراث جهاد الأبطال، ناسخاً، وجامعاً للحروف، ومصححاً، وقد وقف وحده في الساحة، ليس معه إلا عون الله وتوفيقه. ومن دُكّان صغير له خلْفَ محكمة الاستئناف بحيِّ باب الخلق بالقاهرة، خرجت نفائسُ وروائع من التراث، معظمها من الموسوعات.

وأبلغ ما قيل في وصفه، ما ذكره شيخنا أبو فهر محمود محمد شاكر. قال حفظه الله: «كان في الناس رجل فاضل، نشأ صغيراً بأرض الشام، وشَدا من العلم ما شدا، وكان مجتهداً صبوراً، ثم كتب الله له أن يشتغل بطلب الرزق، فطلبه في تجارة الكتب، فظلّ يطبع إلى آخر حياته كتباً لم تُنشَر من قبل، وهي من ذخائر الكتب العربية، استفاد منها كل طالب علم في أرض اللسان العربي، أو في غير أرضه، وأسدَى إلى كل عالم معروفاً لا يُنسَى»[1].

وقد نشر الأستاذ حسام الدين، رحمه الله، هذا الكتاب بالقاهرة عام 1352 هـ، في مجلدين، عن مخطوطي الإمامين الشيخ محمد عبده، والشيخ محمد محمود الشنقيطي. وبعض المراجعات على نسخة المتحف البريطاني، وعن هذه الطبعة أصدرت دار عالم الكتب ببيروت طبعة مصورة ـ منذ أربع سنوات ـ خالية من التاريخ.

ولعل الأيام تجود بنسخة مخطوطة صحيحة من هذا الكتاب العظيم، فإن في المطبوع مواضع خطأ، لا يُصلحها إلا ظهور نسخة جيدة منه.

هذا وأستغفر الله من كل عَثْرة وزلَّة، وأبرأ إليه من كل حولٍ وقوة. سبحانه، لا رجاءَ إلاَّ إليه، ولا اتّكالَ إلاَّ عليه، ولا طمعَ إلاَّ فيما عنده.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلّم وبارك على سيدنا ومولانا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(1) برنامج طبقات فحول الشعراء ص 118. ثم انظر كلمتي عنه في: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ص 65 ـ 68.



المتنبـــــي

في يوم الأربعاء السادس من شوال سنة 1354 هـ، الموافق الأول من يناير سنة 1936 أصدر المقتطف عدداً خاصاً بالمتنبي بمناسبة انقضاء ألف سنة على وفاته مقتولاً، بقلم الأستاذ محمود محمد شاكر.

وأبو الطيب المتنبي هو شاعر العربية العظيم ولسانها الحكيم، جاء فملأ الدنيا وشغل الناس، كما قال ابن رشيق، وهو في الزمن ثم في الشعراء خاصة شخصية عجيبة، إذا أخذتها من يمين التوت بك إلى شمال، وإن ذهبت تطلبها من وجه راغت من وجوه، واستبهم أمره على الناس باستبهام الغرض الذي رمى إليه هذا الإنسان. كما قال أبو فهر محمود محمد شاكر.

ولم يَحظَ شاعر في العربية ما حظى أبو الطيب من العناية بشعره ودرسه ونقده، حتى قيل إن له أكثر من أربعين شرحاً في القديم، وحسبك بشاعر يجتمع على شرحه ابن جني وأبو العلاء المعري وابن سيده، ومن إليهم ومن دونهم. وقد جعل كل واحد من هؤلاء الشرّاح لنفسه شِرْعةً ومنهاجاً، على ما هو معروف في تاريخ الحركة النقدية حول المتنبي. . . حتى كان أول يناير منذ ستة وخمسين عاماً، وجاء أبو فهر وهو يومئذ ابن سبعة وعشرين عاماً كاتب مغمور بين الكتاب، فأدار كلاماً حول المتنبي ليس ككل كلام، وطبق منهجاً لم يسبقه منهج.

وقد تولى أبو فهر بيان «عمود صورة المتنبي» الذي بنى عليه كتابه هذا، وهو شيء غير مسبوق أيضاً في الدراسات الأدبية، فلم يعرف أن كاتباً قبله أبان عن منهجه فيما يدرس وفيما يكتب بهذا الوضوح الشديد، وتلك العناية الفائقة، حتى يجعل قارئه على ذكر وبينة مما يرد عليه ويمر به، وليس يشبه هذا ما تراه في كتابات الكاتبين، من المقدمة والتمهيد ونحوهما.

وقد كسر أبو فهر «عمود هذه الصورة» على فقرات ثمان، هي التي يتخلق من حولها تخطيط صورة أبي الطيب ومعارفها وقسماتها، وتكمن فيها شخصيته منذ مولده بالكوفة سنة 303، ثم تنمو سنة بعد سنة على مر الأيام والأحداث، فتفصح هي عنه ويفصح هو عنها بعد أن صار شاعراً تراه يغدو بها ويروح حتى يفارق الحياة مقتولاً سنة 354.

واللوحة التي رسمها أبو فهر لحياة المتنبي وتقلبه في العواطف والبلاد، لوحة مرسومة بذكاء شديد واستقصاء غريب، وكأنه رجل «مخابرات» ماهر، يتتبع شخصية ما، فهو يتعقبها في غدوها ورواحها، وحركتها وسكونها، ويقظتها ومنامها، وغضبها، ورضاها، ثم يكاد يحصي أنفاسها، بل يكاد يتدسَّس إلى المطوي في نفسها، وينتزع المخبوء تحت طي لسانها.

ولا شك أن ثقافة أبي فهر العربية قد ظاهرته على هذا الذي سلكه واصطنعه في البحث والنقد، فهو رجل قد خالط العربية منذ أيامه الأولى، وعرف مناهج الكتب والكتاب في مختلف فنون العربية، وخبر مصطلحات الأقدمين وأعرافهم اللغوية، وهذا فرْقُ ما بينه وبين سواه من الكتّاب والنقّاد، فأنتَ قد تَجدُ ناقداً ذا ذوق وبصيرة، ولكن محصوله اللغوي على قدر الحاجة، وقد تصادفه جمع بين الذوق والبصيرة واللغة ولكن معارفه التاريخية لا تتجاوز الشائع العام الدائر على الألسنة، وقد تراه فاز من الثلاثة بأوفر الحظ والنصيب، ولكنك لن تجد عنده ما تجد عند أبي فهر من الأنس بالمكتبة العربية كلها، في فنونها كلها، ودوران هذه الفنون في فكره وقلبه دوران الدم في العروق.

ولقد كان ديوان المتنبي أول ديوان من الشعر، قرأه أبو فهر كله، وحفظه كله، وفتن به كله، وقد ثبطه عن المضي فيه نشوتُه بالشعر الجاهلي، وقد قضى ما بين سنة 1926 م إلى سنة 1935 م غارقاً في قضية الشعر الجاهلي، عقب ذلك الزلزال العنيف الذي رجه رجاً، حين خرج المستشرق الإنجليزي «مرجليوث» المتوفى سنة 1940 م على الناس بمقالته عن «نشأة الشعر العربي» وشك في صحة الشعر الجاهلي، وذهب إلى أنه شعر إسلامي، وضعه الرواة المسلمون في الإسلام ونسبوه إلى أهل الجاهلية، ثم ما كان من متابعة الدكتور طه حسين لهذه المقالة وبسطها في كتابه «في الشعر الجاهلي». وقد مشت هذه القضية بأبي فهر في رحلة طويلة شاقة، ودخلت به في دروب وعرة شائكة، أبان عنها في رسالته الفذة: في الطريق إلى ثقافتنا، قال في مقدمتها: «فأقدمتُ إقدامَ الشباب الجريء على قراءة كل ما يقع تحت يدي من كتب أسلافنا: من تفسير لكتاب الله تعالى، إلى علوم القرآن على اختلافها، إلى دواوين أحاديث رسول الله ﷺ وشروحها، إلى ما تفرع عليه من كتب مصطلح الحديث وكتب الرجال والجرح والتعديل، إلى كتب الفقهاء في اللغة، إلى كتب أصول الفقه وأصول الدين (أي علم الكلام) وكتب الملل والنحل، ثم كتب الأدب وكتب البلاغة، وكتب النحو وكتب اللغة، وكتب التاريخ، وما شئت بعد ذلك من أبواب العلم، وعمدت في رحلتي هذه إلى الأقدم فالأقدم. كل إرث أبائي وأجدادي كنت أقرؤه على أنه إبانة منهم عن خبايا أنفسهم بلغتهم، على اختلاف أنظارهم وأفكارهم ومناهجهم. وشيئاً فشيئاً انفتح لي الباب يومئذ على مصراعيه، فرأيت عجباً من العجب، وعثرت يومئذ على فيض غزير من مساجلات صامتة خفية كالهمس، ومساجلات ناطقة جهيرة الصوت، غير أن جميعها إبانة صادقة عن هذه الأنفس والعقول». وكانت سيرة أبي فهر في شأن الشعر الجاهلي: هي تذوق الكلام: تذوق الألفاظ والجمل، وتذوق دلالتها على معاني أصحابها، وكيف يصوغ كل صاحب فِكْر فِكْره في كلمات، وكيف يخطىء وكيف يُصيب، وكيف يستقيم على المعنى طلباً للحق، وكيف يلتوي طلباً للمغالطة أو الزهو أو الظهور على الخصم.

وقد طبق أبو فهر منهج التذوق هذا في دراسته للمتنبي، بل طبقه في كل كلام درسه: كتاباً أو مقالة أو حاشية في كتاب، لأن التذوق عنده «ليس قواماً للآداب والفنون وحدها، بل هو أيضاً قوام لكل علم وصناعة. . . وكل حضارة نامية تريد أن تفرض وجودها، وتبلغ تمام تكوينها، إذا لم تستقل بتذوق حساس حاد نافذ تختص به وتنفرد لم يكن لإرادتها في فرض وجودها معنى يُعقل». «أباطيل وأسمار ص 134).

وكان من سيرته في شأن الشعر الجاهلي أيضاً محاولة الاهتداء إلى ترتيب قصائد الشعراء على مدد من الزمن الذي عاشوه وقالوا فيه شعرهم، حاول ذلك في شعر امرىء القيس والنابغة وزهير والأعشى، ثم في شعر عمر بن أبي ربيعة وذي الرمة، ومع أنه لم يظفر بما يريد، ولم يحقق كل بغيته، فإنه انتفع بذلك المنهج التاريخي انتفاعاً طيباً في تذوق الشعر، ثم وظفه توظيفاً جيداً في دراسة شعر المتنبي، فقد كشف له حركة وجدان أبي الطيب في شعره في زمن طويل يمتد من سنة 337 إلى وفاته مقتولاً في سنة 354، وشعر أبي الطيب المحصور بين هذين التاريخين إنما هو النصف الثاني من ديوانه، وتاريخ القصائد في هذا النصف باليوم والشهر والسنة، مقترناً بالغرض الذي قيل فيه الشعر، والراجح أن هذا الترتيب والتاريخ إنما هو من عمل أبي الطيب نفسه، الذي جمع ديوانه بنفسه وأرّخه وقرأه على الناس، وهي ظاهرة غير معروفة في تاريخ الشعراء إلى يوم الناس هذا.

وعلى هذا فقد بقي النصف الأول من ديوان أبي الطيب المشتمل على شعره الذي قاله من سنة 314، إلى سنة 336 تقريباً غفلاً كله من التاريخ، إلا تاريخاً لا يغني غناء شافياً، كأن يقال: «قاله في صباه، أو قاله في المكتب»، وقد نهد أبو فهر لترتيب هذا النصف من الديوان، من طريق تذوق شعر أبي الطيب فقط، وما يعطيه هذا التذوق من دلالات واستنباطات مبينة عن حركة وجدان أبي الطيب في شعره، على اختلاف الأحوال والبلدان والناس الذين لقيهم والرجال الذين مدحهم.

وكان هذا عملاً شاقاً وعر المسالك، لقي فيه أبو فهر عناءً باهظاً، على أنه لم يعقد في كتابه باباً بعنوان «ترتيب قصائد المتنبي»، ولكنه فرغ من ذلك الترتيب ثم بثه في مواضعه من الكتاب، ومنذ أوله إلى نهاية الفصل العاشر، حتى التحم هذا النصف الذي أرخه أبو فهر من الديوان بالنصف المؤرخ منه قديماً، ثم قال أبو فهر في مفتتح الفصل الحادي عشر المؤرخ في سنة 336: «كانت قصائد أبي الطيب غير مؤرخة في ديوانه، ولكن منذ اتصل بأبي العشائر وسيف الدولة جاءت قصائده كلها مؤرخة بالسنة والشهر واليوم».

وهذا العمل من أبي فهر لم يسبقه إلى صنعه أو التفكير فيه أحد، ومن عجب أن الدكتور عبد الوهاب عزام عقد في كتابه عن المتنبي الذي صدر بعد كتاب أبي فهر بسبعة أشهر، عقد فصلاً بعنوان «ترتيب ديوان المتنبي» أفاد منه من صنيع أبي فهر، وإن لم يصرح، ولهذا موضع آخر من الكلام.

فهذا هو أول عمل يلقاك في هذا الكتاب، من «عمود صورة المتنبي» وهو التأريخ للنصف الأول غير المؤرخ من ديوان أبي الطيب.

ويشتمل «عمود صورة المتنبي» الذي أقامه أبو فهر بعد هذا على فقرات أخرى هي: نسب المتنبي، دعوة النبوة، صلته بسيف الدولة، حب خولة أخت سيف الدولة، مجيئه إلى مصر، وبقاؤه عند كافور الإخشيدي، ثم فراره من مصر... إلى قضايا أخرى ترتبط بهذه الفقرات أو تتولد عنها.

وقد عالج أبو فهر هذه القضايا كلها معتمداً على شعر المتنبي نفسه، وذلك لأن أبا الطيب «شاعر مبين، قلبه في لسانه، وعواطفه في بيانه»، ولأنه أيضاً «الشاعر الفرد الذي لا يكاد يخفى شعره على أقل الناس بصراً»، ولذلك جرى أبو فهر على أن يضع على رأس كل فصل من الكتاب أبياتاً من شعر أبي الطيب، ليدلك من أول الأمر على أن هذا الذي يأتيك من تحليل ودرس إنما هو من داخل شعر المتنبي نفسه، لا من شيء خارج عنه، إلا أن يكون هذا الشيء توثيقاً أو ظهيراً. ونعم قد أنبأنا أبو فهر أنه جمع كل ما وقع تحت يده من تراجم أبي الطيب التي

كتبها القدماء والمحدثون، ثم أخذ يوازن بين صورة أبي الطيب في هذه التراجم وبين صورته التي صورها له تذوق شعره مجرداً من تأثير هذه الأخبار التي رويت عنه، وقد جعله هذا يقارن ويستنبط ويكشف عن مواضع الخلل في الأخبار إن اختلت، وعن استقامتها إن استقامت. . . نعم أنبأنا أبو فهر بهذا من منهجه، لكن الناظر في الكتاب بتدبر وبصر يرى أن تعويله كان على شعر المتنبي وحده، في تحليله لشعره، ودلالته على حالته النفسية وأطواره المختلفة، ثم اختلاف هذا الشعر باختلاف مراحل العمر وتقلبات الزمان، ولمح الأصول التاريخية والنفسية والبيانية، ثم استخراج تاريخ قلبه ومصائبه كلها من داخل ذلك الشعر وحده، وأن رجوعه إلى مصادر التاريخ كان محدوداً جداً، مع معرفته بتلك المصادر، وإحاطته بمداخلاتها، ويظهر ذلك واضحاً في تحليله لشعر المتنبي في زمان صباه، واستخراج الأصول النفسية منه، لأن المصادر التاريخية لم تكن لتحفل بأبي الطيب في ذلك الوقت، أو كما قال: «وهذا العهد من حياة المتنبي لم ترد عنه رواية موثقة مستفيضة، وإنما عملنا فيه الاستنباط من قليل شعره الذي قيل في صباه، واستخراج الأصول النفسية منه، ثم مسيرها بعد وتدرجها معه حتى بلغت مبلغها في كبير شعره الذي «ملأ الدنيا وشغل الناس».

علَويَّـة المتنبـي

هذه أخطر قضية في تاريخ المتنبي، وأبين فقرة في «عمود صورته»، وكان كل الذين ترجموا لأبي الطيب قديماً وحديثاً قد أجمعوا على التسليم بصحة ما رواه الرواة من أن والد أبي الطيب كان سقاءً بالكوفة، وأنه كان جعفياً صحيح النسب، وأن أمه كانت همدانية صحيحة النسب أيضاً، حتى جاء أبو فهر، وطلع على الناس صباح يوم الأربعاء السادس من شوال سنة 1354 هـ، الموافق الأول من يناير سنة 1936 م وشك في هذه الروايات، وبين فسادها، وقذف بها في وجوه رواتها. وقد أدخله هذا الشك مداخل كثيرة، خرج منها برأي لم يسبق إليه: وهو أن أبا الطيب كان علوياً شريف النسب، ينتهي نسبه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وكان الرواة قد رووا هذا الخبر «إن والد المتنبي كان سقاءً بالكوفة». عن كلام للقاضي أبي علي المسحن بن علي التنوخي، تتبعه أبو فهر تتبع قائف الأثر، حتى انتهى به إلى أسباب كثيرة من الوضع والتخليط والوهن وغلبة الهوى، فاقتلع الخبر من جذوره، وهدمه هدماً، واختفى تحت الأنقاض باطل كثير.

وكانت البداية معنى من المعاني، رَصده أبو فهر في شعر أبي الطيب، ورآه يجول فيه، يلمع حيناً ويخبو حيناً، فكان عنده سراً من الأسرار، لعله أن يكون مفتاحاً تتسنى له الأبواب المغلقة في نسب الرجل ومعرفة أصله الذي يصله بنسب غير مجهول ولا موضوع.. ثم كان فرض افترضه أبو فهر: «أن أبا الطيب علوي النسب» فكيف تأتى له هذا الفرض؟.

أبو الطيب ولد بالكوفة سنة 303، والكوفة يومئذ دار من ديار العلويين يكثرون بها، فلا عجب أن تكون القصيدة الأولى في ديوانه (وعدد أبياتها 43 بيتاً) وهي مما قاله في صباه، في مدح رجل علوي هو «محمد بن عبيد الله العلوي المعروف بالمشطب» وهي تلك القصيدة الفخمة، التي مطلعها:

أهـلاً بـدارٍ سبـاك أغيـدُهـا   أبعـدُ مـا بـان عنـك خُـرَّدُهـا

وقد استظهر أبو فهر أنه قالها سنة 318، وعلى مذهبه في التذوق واستنطاق الشعر، رأى أن هذا الممدوح العلوي من لدات أبي الطيب، وأنه كان يحبه ويجله، ويحفظ له ما أسدى إليه من معروف وصنيعة، لقوله:

لـه أيـادٍ علـى سـالفـه   أعُـدُّ منهـا ولا أُعـدِّدُهـا

في سنة 336 قدم المتنبي على ابن طُغج بالرملة، فقال له: إني لفظت الناس لما بلغتك لفظ المسافر حثالة زاده إذا نزل أرضاً كثيرة الخير موفورته:

كريم نفضتُ الناس لما بلغتهُ   كـأنهـم مـا جفّ مـن زاد قـادم
وفارقت شر الأرض أهلاً وتربة   بهـا «علـوي» جـدهُ غيـر هـاشـمِ

فهو هنا يذم «علوياً» ذماً صادراً من نفس جريحة. ثم يطلب إليه ابن طغج أن

يمدح علوياً آخر هو «أبو القاسم طاهر بن الحسن» فيمتنع أبو الطيب ثم يستجيب، لكنه قبل أن يدخل إلى مدح أبي القاسم هذا، يذم نفراً من العلويين، ويفسر سبب ذمه فيقول:

أتـانـي وعيـدُ الأدعيـاء أنهـم أعَدُّوا ليَ السُّودان في كفر عاقبِ

ولو صدقوا في جدهم لحذرتهم فهل في وحدي قولهم غير كاذبِ

فليس إذن «علوياً» واحداً، بل «علويون» كثير، أرصدوا له فتياناً شِداداً سوداً ليقتلوه. وهنا وقف أبو فهر واستوقف: «إن هناك قضية ضخمة بين أبي الطيب والعلويين» ثم نبّه إلى التناقض الظاهر بين شخصية أبي الطيب التي يكونها تذوق شعره، وبين شخصيته التي يدل عليها تذوق أخباره!.

وقد أخذت هذه العلوية في حياة أبي الطيب وفي شعره تؤرق أبا فهر، حتى وقف على خبرٍ نادرٍ جداً، أضاء له دنيا أبي الطيب كلها: وذلك ما جاء في خزانة الأدب للبغدادي 1/382، حكاية عن أبي القاسم الأصبهاني، الذي كان موجوداً سنة 336، قال: «إن مولد المتنبي كان بالكوفة في محلة تعرف بكندة... واختلف إلى كتاب فيه أولاد أشراف الكوفة، فكان يتعلم دروس العلوية لغة وشعراً وإعراباً». فهذا خبر خطير، مطروح في كتاب شهير مطبوع بمطبعة بولاق سنة 1299 هـ، لا تخلو منه مكتبة عالم في ذلك الزمان، لم ينتبه إليه أحد حتى جاء أبو فهر فاقتنصه ومضى به يلتمس في هداه علاقة أبي الطيب هذا الكوفي بالعلويين الذين كانت ديارهم هي الكوفة مسقط رأسه وفيها منشؤه إلى أن جاوز السابعة عشرة. وبين دلالة تذوق الشعر ودلالة تذوق الأخبار لم يجد مناصاً من فرض هذا الفرض، وهو أن المتنبي «علوي النسب» وقد عرض على هذا الفرض شعر أبي الطيب كله، فلان عصيُّه، واستقام معوجه.

وقد قبل هذا الفرض من قبل، ورفضه من رفض، وتوقف فيه من توقف. وبعد انقضاء نحو أربعين عاماً من هذا الفرض جاء التصديق الذي لا يكذب، والبرهان الذي لا يدفع: وذلك ما جاء في ترجمة للمتنبي، كتبها معاصر له، سمع

منه شعره، هو أبو الحسن الربعي، وقد جاءت هذه الترجمة في آخر شرح الواحدي على المتنبي، من نسخة مخطوطة نفيسة محفوظة بمكتبة فيض الله باستانبول، كتبت سنة 593 هـ، وفي هذه الترجمة يقول الربعي حكاية عن المتنبي: «وقال لي: مولدي الكوفة، ورضعت بلبان علوية من بنات عبيد الله بن يحيى (علي)». وهذا الخبر هو الأساس لما ذكره ابن عساكر وابن العديم والمقريزي، في ترجمة المتنبي.

إذن فالمتنبي علوي، إلا يكن من أنفسهم صليبة فهو علوي رضاعاً، أي أخوهم من الرضاع، والرضاع لُحمة كلحمة النسب، ولذلك حرم الله به ما يحرم النسب.

وترى بعد ذلك في كتاب أبي فهر آثار هذه العلوية في مصائب أبي الطيب التي كشف عنها شعره، والتي جاءت بها أخباره، فالقول بأن أباه كان سقاءً جاء من طريق رواية علوية، وكذلك القول بنبوته، ثم التحريض على قتله في كفر عاقب، وسجنه بالشام، ثم حديث جدته وتعلقها به وتعلقه بها، وكانت هذه الجدة العجوز «من صلحاء النساء الكوفيات، حازمة، طيبة الروح، ذكية النفس» وقد أخذت حفيدها بالجد، وحببت إليه مكارم الأخلاق، وزينت له الفتوة وعلو النفس وبعد الهِمة وعظم المطلب، ومن وراء ذلك عرفته نسبه الزكي، واستكتمته البوح به وإذاعته، ويؤكد هذا ما حكاه ابن العديم وغيره في ترجمته «إنه كان يكتم نسبه».

وإذا كان أبو فهر قد فرغ من نسب المتنبي العلوي، الذي فرضه فرضاً ثم جاءت التراجم والأخبار تؤكده، فإنه لم يعرض لوالد المتنبي، لأنه لم يجد بين يديه من تذوق شعر أبي الطيب، أو من صحيح الأخبار، ما يفصل في أمر هذا الأب المسمى «الحسين» والملقب «عيدان السقاء»، وكل الذي صنعه أبو فهر أن عرض لهذا الخبر ـ خبر السقاية بالكوفة ـ وأبطله من وجوه كثيرة، كما سبق. وسيظل أمر هذا الأب لغزاً من الألغاز، على أن أبا فهر افترض فرضاً أيضاً: أن يكون هذا الأب علوياً تزوج امرأة هي أم ابنه أحمد، المتنبي، ثم حيل بينه وبين

إظهار نسب ولده إليه، لسبب من الأسباب التي توجب الكتمان إلى حين، واستشهد أبو فهر لهذا الفرض بقصة شبيهة في باب كتمان النسب، هي قصة أبي جعفر المنصور ـ ثاني الخلفاء العباسيين ـ وولد كان له من إحدى بنات دهاقين الأهواز، قبل توليه الخلافة. . . إلى آخر ما ذكر.

ويبقى أن أشير إلى أن شعر المتنبي في أصله هذا الزكي العالي، منثور في ديوانه كله على امتداده وتنوع أغراضه، بل إن شعور المتنبي بهذا الأصل العريق واهتضامه يصاحبه ويؤرقه منذ نعومة أظفاره. فقد حكى ابن جني صديق المتنبي في كتابه «الخاطريات» ص 74، قال: «أخبرني بعض أصحابنا قال: جيء بالمتنبىء ـ يعني شاعرنا ـ وهو صبي بذؤابة له إلى أبي بكر محمد بن الحسين بن دريد، فقيل: إنه شاعر، فقال: أنشدنا يا فتى شيئاً من شعرك. فأنشده المتنبي:

مِتُّ إن لم تأخذوا بدمي يا لَقَحْطانِي ويَعْرُبِيَهْ

قال: فمسح يده على رأسه، وقال: لا بل نأخذ بدمك». وهذا خبر نادر جداً كما ترى، والبيت المذكور ليس في ديوان المتنبي بكل طبعاته، ولا في زوائد ديوانه التي جمعها العلامة عبد العزيز الميمني الراجكوتي، وواضح أنه من شعر أبي الطيب في صباه الذي أسقطه أو نسيه.

دعوى النبوة

النبوة في حياة أبي الطيب هي أبرز الحوادث في تاريخه، وكانت موضع خلاف وتخليط كثير، وقد ارتبطت دعواه النبوة بدعواه العلوية، وقد تتبع أبو فهر روايات النبوة هذه، وانتهى بها إلى الوضع والتلفيق، ثم وهن القائل بها، وأنه رجل لا عقل له وأن قصة النبوة هذه قد وضعت على الأرجح بعد وفاة المتنبي بزمان. أما قصة تلقيبه بالمتنبي فلها عند أبي فهر أسباب: منها أن أبا الطيب كان من أول أمره متورعاً في خلقه، آخذاً نفسه بالجد الذي لا يفتر، وكان لا يقرب التهم ولا يدانيها «فما كذب ولا زنى ولا لاط»، وكان منصرفاً إلى العلم قارئاً له،

محققاً لدقائقه، وكانت له منزلة رفيعة عند أئمة اللغة والأدب والنحو، كأبي علي الفارسي وابن جني والربعي. وكان أبو الطيب في أول شعره يكثر من ذكر الأنبياء، ويردد أسماءهم في شعره، ويشبه نفسه بهم، ويقيس أخلاق ممدوحيه إلى أخلاقهم. فمن ذلك قوله في نفسه:

ما مقامي بأرض نحلة إلا كمقام المسيح بين اليهود
أنا في أمة تداركها الله غريب كصالح في ثمود

وقوله:

أنا الذي بيَّن الإله به الأقدار والمرء حيثما جعله

وكذلك جرى أبو فهر في نقد روايات نبوة المتنبي، والتماس أسباب لتلقيبه بهذا اللقب، جرى على نفس منهجه في إثبات علويته، وهو الاعتماد على تذوق شعر المتنبي نفسه وما يعطيه من دلالات واستنباطات، ثم على فهم روح العصر، وغربلة الكلام، وكشف زيفه أو تناقضه. وكما جاء تصديقه في أمر «العلوية» بسنين طويلة، في المخطوطات المكتشفة، جاء تصديقه في أمر «النبوة» وأنها لقب نبز به، ولا حقيقة له: وذلك ما جاء في كلام أبي الطيب نفسه الذي حكاه صديقه الربعي، المشار إليه في رضاع أبي الطيب من المرأة العلوية:

قال الربعي: «قال لي أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن: «كان يثقل عليّ أن أدعى المتنبي دهراً، إلى أن أنست به، وقبَّح الله أهل الكوفة، يضيقون في الأسماء على أنفسهم، فلا يفرق بين بعضهم وبعض إلا بألقاب».

وهكذا حُسم أمر خطير في تاريخ أبي الطيب، وبطلت حماقة «النبوة» بحمد الله.

صلته بسيف الدولة

عشر سنوات كوامل - من سنة 336 إلى سنة 346 - قضاها أبو الطيب في رحاب سيف الدولة الحمداني صاحب الشام المستولي على أمرها، المنتزعها من

يد بني طغج الإخشيديين الأتراك، وبنو حمدان عرب تغلبيون.

وكان أبو الطيب قبل أن يتصل بسيف الدولة قد تقلب في البلاد، وأوجع قلبه ما رآه من غلبة الأعاجم على الدولة العربية، وأخذ يتلفت ليجد قائداً عربياً يضع عنده آماله وأحلامه في استنقاذ العزة العربية، وقد وجدها أول الأمر عند أبي الحسين بدر ابن عمار الأسدي والي طبرية، وأحد رجال ابن رائق المتغلبين على الإخشيديين بالشام، وقد رأى أبو الطيب في بدر بن عمار مثالاً للفتوة والمروءة ثم رآه قريباً منه في بغض العجم، وقد قال فيه يمدحه لأول مرة، وكأنه ينتظر الفرج على يديه:

أحلمـاً نـرى أم زمـانـاً جـديـداً   أم الخلق في شخص حي أعيدا

وقد بقي المتنبي في جوار بدر بن عمار وفي مجالسه، وفي عربيته من أواخر سنة 328 إلى أوائل سنة 333. وبعد بدر بن عمار اتصل أبو الطيب بأبي العشائر الحمداني، وكان والياً على أنطاكية من قبل سيف الدولة، وكان أبو العشائر أيضاً على ما يوافق أبا الطيب، شديد العداوة للروم والترك والديلم، الذين أغاروا على الدولة العربية بالجيوش تارة، وبالدسائس تارة أخرى. وقد مدح أبو الطيب أبا العشائر أيضاً، ولكنك تحس في مدائحه له ما أحسسته في بدر بن عمار، من طلب رفع الغاشية عن العرب، وانتظار الفرج الكاشف لكل غمة. يقول:

فسرت إليك في طلب المعالي   وسار سواي في طلب المعاش

على أن صلة أبي الطيب بأبي العشائر إنما كانت تطريقاً وتمهيداً لصلته بأمير العرب الهمام سيف الدولة الذي ادخر له أبو الطيب «ذخائر قلبه وكرائم فؤاده».

وإنه لَعَسِرٌ عليَّ كلَّ العُسْرِ أن ألخص هنا علاقة أبي الطيب بسيف الدولة خلال هذه السنوات العشر، ومداخلاتها العجيبة، وآثارها في شعر أبي الطيب وخصائصه الفنية، على الحد الذي رسمه وكشفه أبو فهر، فالذي فتشه وناقشه وكتبه أبو فهر في هذا الموضع لا يلخص ولا يختصر، ولا يدرك حق الإدراك إلا إذا قرىء في بيانه، وحصل في سياقه. لكن لا بد من الإشارة إلى أن أبا الطيب قد

وجد في سيف الدولة ضالته المنشودة، وآماله المترددة في صدره، فلقد كان سيف الدولة خاصة من بين بني حمدان أكثرهم دهاء، وأوسعهم حيلة، وأشدهم حباً للعرب ودينهم، وأكثرهم سعياً في رد الحكومة والسلطان إلى العرب، وكان له مع الروم وقائع وأيام شغلته عما كان قد عزم عليه من ضم أشتات البلاد العربية تحت سلطانه وفي ظل حكومته. يقول أبو فهر: «وكذلك لاقى العربيُّ الثائرُ الشاعرُ الفذُّ، العربيَّ الفاتح الغازي المجاهد الفذ، على شوق وحنين، وحن الدم إلى الدم، وعلقت النفس بالنفس، وتعانقت القلوب في ساعة من غفلات الدهر، أخرجت كلا الرجلين عن طوره، وكان هذا اللقاء الفاني فاتحة مجد أبي الطيب، وخلود ذكر سيف الدولة في شعره وبيانه».

وعلاقة أبي الطيب بسيف الدولة مما خلط الناس فيها تخليطاً شديداً، قديماً وحديثاً، لكن أبا فهر وضعها في حاق موضعها، من داخل شعر المتنبي وتذوقه، على منهجه اللاحب المستتب في الكتاب كله. ثم وقف وأطال الوقوف على شعر المتنبي في هذه الحقبة الغنية من حياته في جوار سيف الدولة، وبذل لهذا الشعر من سخاء عقله وذكاء لسانه ونداوة قلمه ما جعله يتلألأ ويتضوأ في سماء الشعر العربي.

ومهما كانت دواعي الوجازة والاختصار، فإني لا أستطيع أن أغفل الإشارة إلى ذلك المبحث التاريخي النفيس الذي أداره أبو فهر ـ وهو في تلك السن الشابة ـ حول بني حمدان الذين هم من شيعة العلويين، إلا أنهم كانوا عرباً يدعون إلى العلوية للعربية، لما وجدوا من غلبة الأعاجم على الدولة العباسية، ولكنهم حين رأوا ما دخل بين العلويين من فساد الأعاجم، ومن الدعوة الفاطمية الجارفة، رجعوا فانحازوا إلى الدولة العباسية ينصرونها. وقد نبّه أبو فهر إلى أن عناصر العجم من الروم والترك والديلم هم الذين يحركون مَلِك الروم ويغرونه بقتال سيف الدولة، لكي يشغلوا هذا ويصرفوه عن غزوهم وتمزيقهم وانتزاع سلطانهم على العرب من أيديهم.

حبّ خَوْلة

وهذه فقرة بارزة في «عمود صورة المتنبي» لم يعرفها ولم يقف عندها أحد من دارسي أبي الطيب قديماً وحديثاً، وقد استخرجها أبو فهر أيضاً من تذوق شعر المتنبي وحده، بل إن هذه القضية تكاد تكون هي القضية الوحيدة في الكتاب التي لم يجد لها أبو فهر ظهيراً من رواية تاريخية، أو حكاية مروية لا من قريب ولا من بعيد: إذن فهو تذوق شعر أبي الطيب ليس غير.

وقد أنبأنا أبو فهر أنه استوقفه وهو يتتبع شعر أبي الطيب، الفرق الكبير الكائن بين شعره الأول وشعره الذي قاله في حضرة سيف الدولة، فلم يستو عنده أن يكون ذلك من أجل روح البطولة والفتوة، ورد السلطان إلى العرب والعربية بعد غلبة الأعاجم وتمزيقهم للدولة الإسلامية، وكل ذلك مما أمله أبو الطيب في سيف الدولة، فيقول أبو فهر: «فعُدنا نجدد الرأي لذلك، ونقرأ ما بين كلمات الرجل من المعاني، ونستنبط من روائع حكمه وبلاغته ما يهدينا إلى السبب الأكبر في هذا التجويد الفذ الذي غلب به الرجل على شعراء العربية، فاستروحنا في شعر الرجل نفحة من نفحات «المرأة» التي تكون من وراء القلب تصنع للشاعر المبدع بيانه، وتتخذ من فنها النسوي مادة تهيئها لفن صاحبها وعبقريته ونبوغه. فأتممنا الأمر على ذلك ورجعنا إلى شعر أبي الطيب وما وقفنا عليه من أسرار نفسه، وتمثلها «المرأة» بينهما وهي دائبة تصنع له بيانه وتهيىء له فنه، فاستوى الأمر على ذلك، وطلبنا الدليل، فدلنا على المرأة التي سكنت قلب أبي الطيب، وهو في ظل سيف الدولة، وجعلته حكيم الشعراء وشاعر الحكماء».

وقد دخل أبو فهر إلى قضية حب أبي الطيب خولة من خلال رثائه الأخت الصغرى لسيف الدولة، وقد خلص من ذلك الرثاء بجودة الفهم والاستنباط إلى تعلق أبي الطيب بخولة الأخت الكبرى، حتى إذا ماتت خولة بعد أختها بسنوات ثمان جاء رثاؤه لها وهو بالكوفة، حزيناً ملتاعاً، كاشفاً كل مخبوء، وفاضحاً كل مستتر، وهي تلك القصيدة التي يقول فيها:

طوى الجزيرة حتى جاءني خبر فزعت فيه بآمالي إلى الكذب

يقول أبو فهر عقب إنشاد أبيات من تلك القصيدة وتحليلها: «ولست تخطىء فيما نرى ما تضمنته هذه الأبيات من القصيدة من العاطفة التي عطفته على هذه التي يرثيها، وما يتوهج في ألفاظها من نيران قلبه، ولست تخطىء أنين الرجل وحنينه وبكاءه». ثم أخذ أبو فهر يستل دفين هذه العلاقة شيئاً فشيئاً من شعر أبي الطيب، ويتتبع آثار ذلك الحب الملفف، في شعره، إلى أن يقول:

«فكل ذلك آثار بينة على انتقال طبيعة أبي الطيب من تكبرها وعتوها وتزمتها، إلى حالة نفسية طارئة قد نفدت فيه آلامها وأهوالها، فهو يعاني منها ما يعاني، ويضطرب لها ويهتز ويتلذع».

وقد عالج أبو فهر حب أبي الطيب خولة بفيض من الوجد الغلاب، والشاعرية الشفيفة التي ترقرقت في كلماته حزناً كاوياً، وحسرة ملتاعة، وعبرات تكاد تجول على الورق، وكأني بأبي فهر حين كتب هذا الكلام، وأبان هذه الإبانة إنما كان يعيش «حالة حب» كتلك التي عاشها أبو الطيب، ووجد مسها وتباريحها، ولا يعرف الشوق إلا من يكابده... وأنت من وراء حديث الحب هذا، وإذا عايشت أبا فهر وداخلته لا تكاد تخطىء مشابه وملامح بينه وبين أبي الطيب، ولهذا موضع آخر من القول.

علاقته بكافور الإخشيدي

في أواسط سنة 346 غادر أبو الطيب حلب، وفارق سيف الدولة غير مختار لفراقه، لكنها الوشاة والحساد، وحب خولة الذي ملك عليه أقطار نفسه، فسار من حلب قاصداً دمشق... ثم رمته البوادي والفلوات إلى أرض مصر وإلى كافور. وقد أدار أبو فهر كلاماً حول علاقة أبي الطيب بكافور، انتهى به إلى أن كافوراً نفسه كان يعلم يقيناً أن أبا الطيب لا يُضمر له حباً ولا كرامة، بل كان يزدريه في نفسه، وحسبه ما لطمه به في أول لقاء، وذلك قوله:

كفى بك داءً أن ترى الموت شافياً وحسبُ المنايا أن يكون أمانيا
تمنيتها لما تمنيت أن ترى صديقاً فأعيا أو عدواً مداجيا

فاستقبال كافور بهذين البيتين هجاء دونه كل هجاء، وفيه إقذاع وفحش وسخرية وتهكم. وقد استخرج أبو فهر من شعر أبي الطيب أبين الدلالات على سخرية أبي الطيب من كافور، وحقارته في نفسه. ومن أبرع هذه الاستخراجات وقوفه عند هذين البيتين في مدح كافور:

وما كنت ممن أدرك الملك بالمنى ولكن بأيام أشبن النواصيا
عِداك تراها في البلاد مساعياً وأنت تراها في السماء مراقيا

قال أبو فهر: «وهذا البيت الأخير تعريض بسقوط همة كافور، وليس بمدح، وكان حق المعنى أن يكون:

عداك تراها في السماء مراقيا وأنت تراها في البلاد مساعيا

وذلك لأن الأعداء يستعظمون ما كان من تملكه البلاد، ويعدونه أمراً عظيماً كالرقي إلى السماء، وذلك لحسدهم وعداوتهم التي تربو في صدورهم، فترمي في الواقع بالوهم فيتعاظم في العيون، ولكن كافوراً لبُعد همته لا يراها أمراً عظيماً، بل هي مساع في الأرض، لا جهد فيها إلا كجهد المشي. . . فهذا هو المعنى الذي قلبه أبو الطيب ببيانه القوي، ليعرضه مدحاً، وهو ذم بليغ وهجاء نافذ».

ثم خرج أبو الطيب من مصر وقد اجتواها وكرهها وذمها، وقد مهد له أبو فهر العذر فيما صنع، لأن الرجل دخل مصر محطوم القلب مرضوض الفؤاد، منكوباً في نفسه وآماله وقلبه وهواه، وزاده القوم كيداً، وأثبت عليه كافور عداوة باغية، وهو الذي أقدمه على مصر بطلبه.

وقد قضى أبو الطيب في جوار كافور بمصر خمس سنوات من سنة 346 إلى سنة 350، وشعر أبي الطيب في هذه السنوات الخمس الأخيرة من عمره مختلف كل الاختلاف من جميع شعره، مباين له في الصياغة، حافل بمهارات لا يطيقها إلا

قلة من الشعراء الكبار حين يقعدون في المحنة المحرقة. ومع هذا فإن كثيراً من دارسي المتنبي قد خلطوا تخليطاً شديداً في تحليل هذه الحقبة من شعر المتنبي وعمره، وتابع بعضهم بعضاً على افتراضات وظنون صارت عند القوم كأنها حقائق مؤكدة. يقول أبو فهر: «وشعر هذه السنوات التسع لم يقرأه أحد بعناية كافية، وكل ما خرج به قارئو شعر المتنبي هو هذه القضية الرثة السخيفة: أن المتنبي مدح كافوراً ثم هجاه! وأشباه ذلك من القضايا المستبردة الهالكة، يتعالم بالحديث فيها دفاعاً عنه أو قدحاً فيه من يتعالم، وشعر أبي الطيب في هذه السنوات كان خلاصة تجاربه في حياته، وجماع معرفته بالرجال والأمم، وثمرة ناضجة قد استمدت إتاءها ونضجها ومذاقها من حياته كلها، منذ كان صبياً إلى أن بلغ ما بلغ، حيث وقع التناقض بين آماله التي عاش بها وفيها أكثر من ثلاثين سنة (314 ـ 346) وبين الواقع الذي يصبح فيه ويمسي، وهو في قبضة (دولة الخدم) أنى ذهب».

وتأخذ شمس أبي الطيب في الأفول: فقد خرج من مصر، وصحبه أبو فهر في رحلته بين الكوفة وبغداد، واتصاله بابن العميد في أرجان، وعضد الدولة بشيراز إلى أن قتل في 27 من رمضان سنة 354 بدير العاقول بالعراق، منصرفه من شيراز. وأبو فهر في ذلك كله لا يزال واقفاً عند شعر أبي الطيب، متذوقاً له محللاً، مستخرجاً أقصى ما يستطيع أن يستخرجه ناقد من شعره، ودلالته على نفسيته، ومحنته في آماله ونسبه وحبه لخولة، راداً بعض الشعر إلى بعض، على تباعد الزمان والمكان في حياة أبي الطيب.

أما تلك التهم التي أحاطت بالمتنبي، من النفاق والكذب والتناقض والتقلب والتكبر والحمق، وأنه كان ضعيف الإرادة، ذليلاً منقاداً مستخذياً، محباً للمال حريصاً عليه: فقد قام لها أبو فهر وردها من تذوق شعر أبي الطيب وحده.

فهذه أجزاء «عمود صورة المتنبي» كما أقامها أبو فهر، قرأتها على مكث، وقدمتها على عجل، ولم يبق إلا ذكر مثالين من استخراجات أبي فهر من شعر أبي الطيب، يكونان دليلاً على غيرهما مما تراه في سائر الكتاب:

استخرج أبو فهر من قصيدة المتنبي في رثاء جدته أن أمه ماتت وهو صغير، وذلك قوله:

طلبتُ لها ففاتت وفاتني وقد رضِيتْ بي لو رضيتُ بها قِسْما

يقول أبو فهر: «فتدبّر الشَّطر الأخير فضلَ تدبّر، تجد المعنى الذي أردناه من أن أمه ماتت وهو صغير، فكان مِما (قُسِم) لجدته أن تحتضنه، فرضيت بذلك رضاً خالصاً، وأحبته حباً عظيماً، وهي إشارة دقيقة بليغة مقدَّرة».

والثاني: أخبرنا أبو فهر غير مرة أنه كانت بين سيف الدولة وأبي الطيب أسرار سياسية تخص أغراضهما وآمالهما في إعادة المجد العربي، وإزالة الحكام الطاغين من الموالي، وقمع الفتن التي قام بها العلويون والفاطميون في البلاد، ويستخرج أبو فهر شيئاً من هذه الأسرار: ففي سنة 353 كتب سيف الدولة إلى أبي الطيب كتاباً بخطه، يسأله المسير إليه، فأجابه أبو الطيب بقصيدة، قال في أولها:

فهمتُ الكتاب أبرَّ الكتبْ فسمعاً لأمير أمير العربْ

يقول أبو فهر: فإذا كان هذا الكتاب، كما وردت الرواية، قاصراً على رغبة سيف الدولة إلى أبي الطيب في أن يلحق به، ويكون في جواره، فيكون قول أبي الطيب:

(فهمتُ الكتاب) من أسخف القول وأرذله وأحطه وأسقطه، ويكون سقوطاً قد أصاب عقل هذا النابغة، أيقول أبو الطيب إنه فهم كتاب سيف الدولة (الذي كتبه له بخطه) يسأله أن يسير إلى الشام؟ وما في هذا الطلب مما يحتاج إلى «الفهم»؟ وما فيه مما تقتضي الإجابة عنه أن يخبره بأنه قد فهمه؟ أيكون هذا أو يُعقل؟ والبيّن أن سيف الدولة كتب إلى الطيب ـ بعد القصيدة التي مرَّ ذكرها، والتي أغراه فيها بغزو العراق وفتحه ـ كتاباً يشرح له فيه الأمر غير مصرح بشيء ويذكر العوائق التي تعوقه دون غرضها، وبيّن له ما هو فيه من الكرب والضيق. . .».

وبعد، فاعلم أيها القارىء الكريم ـ علَّمك الله الخير، ودلَّك عليه، ورغَّبك

فيه ـ أني لن أستطيع أن أبلغ بكلماتي هذه ما أريده لك من معرفة هذا الكتاب (المتنبي) حق المعرفة، إلا أن تأتي عليه كله: قراءة وتدبراً وبصراً، فلعلك بالغ بقوتك وأناتك ما لم أبلغه بضعفي وعجلتي.

ويبقى موضع للعجب العجيب: لقد صدر هذا الكتاب سنة 1936 م، كما أخبرتك، وأحدث صدوره دوياً هائلاً، فكتب عنه الرافعي في الرسالة، ونظم فيه الشاعر أحمد محرم، والشاعر محمد عبد الغني حسن، وكتب عنه سعيد الأفغاني من الشام، وكان ظهوره بداية صفحة جديدة بين أبي فهر والعقاد، بعد غبار معركته مع الرافعي، واهتز له أدباء المهجر، وجاء الثناء عليه من كل أنحاء الدنيا، وأخذ منه من أخذ. . . ثم سكت الناس عنه بعد ذلك سكوتاً طويلاً، وطويت صفحته إلا من إشارات سريعة لبعض دارسي المتنبي، لا يريد كاتبوها إلا أن يقولوا إنهم رأوا كل ما كتب عن المتنبي (ببليوجرافيا) ليس غير! ثم تسأل: لماذا لم ينتفع بهذا المنهج الذي سنه أبو فهر في دراسة «الشعر والشاعر» ولماذا لا تدرس فصول من هذا الكتاب ـ على الأقل ـ في كليات الآداب، وأقسام اللغة العربية بالجامعات؟ هل هذا يرجع إلى موقف خاص من أبي فهر، أم أنه راجع إلى الحظوظ، وحظوظ الكتب كحظوظ الناس، يصيبها ما يصيبهم من ذيوع أو خمول، أم أن أبا فهر قصّر في حق نفسه، حين لم يتابع الكتابة بعد هذا العمل العظيم، فأعان على نسيانه، وعدم التنبه له، أم أن أبا فهر لم يجد التلاميذ والأشياع والمريدين الذين يتقدمون الموكب ويوطئون الطريق، على ما قال الإمام الشافعي: الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به». أم أن علته أن كثيراً من زملائنا الجامعيين الآن يأنفون أن يدرسوا لطلبتهم شيئاً آخر غير كتبهم هم ومذكراتهم وتخليصاتهم؟ واللهم نعم، فما أظن الأمر إلا من هذه البابة. وتلك قضية أخرى ينبغي أن تعالج بكثير من الشجاعة والصراحة والمكاشفة، إذا أردنا خيراً بالعلم والتعليم.

وإذا كان «الهلال» يحتفل الآن بمرور مائة سنة على مولده ـ فسح الله في مدته وأنسأ في أجله ـ فإن من حق أبناء هذا الجيل الذين لم يشهدوا تلك الأيام، وبخاصة في النصف الأول من هذه المائة، حين كانت مصر تغلي بالرجال العظام،

رجال الفكر والعلم والأدب، وحين كانت مطابعها اليدوية (البدائية) تقذف كل ساعة بروائع العلم والبيان. أقول: إن من حق هذا الجيل أن يعرف شيئاً يسيراً عن إمام من أئمة البعث والإحياء، وهو شيخ العربية وحارسها: أبو فهر محمود محمد شاكر، الذي ولد في بيت علم وأدب بالإسكندرية، أول فبراير سنة 1909 م ولا زال بحمد الله ممتعاً بحواسه كلها، يقرأ الكتب الطوال، ويعلم ويرشد.

إن أقصى ما يعرفه كثير من الناس عن أبي فهر أنه صاحب الخصومة مع الدكتور طه حسين، حول قضية الشعر الجاهلي، وحول المتنبي، وصاحب الخصومة مع الدكتور لويس عوض حول أبي العلاء المعري والفتن الأخرى المنشورة في «أباطيل وأسمار»، ثم يعرفه المشتغلون بالدراسات الأدبية بقراءته الفذة وشرحه النادر لطبقات فحول الشعراء، ويجمل بعضهم معرفته به في هذه العبارة الفضفاضة التي لا تدل على شيء: «شيخ المحققين».

والحقيقة أن الرجل وراء هذا كله، وفوق هذا كله: إنه تاريخ ضخم لرجل تنبه منذ طراءة الصبا وأوائل الشباب إلى هموم أمته، وما يراد بها ويكاد لها. فألقى الدنيا كلها وراء ظهره ودبر أذنيه، ولم يبال أقبلت أم أدبرت، واستوى عنده سوادها وبياضها. ثم أخذ نفسه بأسلوب صارم حازم، فقرأ القرآن صبياً، وأقبل على الشعر مبكراً يحفظه لا كما يحفظه الناس: مقطوعات للإنشاد، والتسلي والمطارحة في المجالس، وإنما الشعر عنده ـ كان ولا يزال ـ باب العربية كلها. وقد قاده الشعر إلى كتب العربية كلها، كما ذكرت سابقاً، ونقلت لك مقالته من «رسالة في الطريق إلى ثقافتنا». والمكتبة العربية كلها عند أبي فهر كتاب واحد، والعلوم العربية عنده علم واحد، فهو يقرأ صحيح البخاري كما يقرأ الأغاني، ويقرأ كتاب سيبويه قراءته للمواقف لعضد الدين الإيجي، وأبلغ ما يقال عنه بالتعبير المصري، أنه «خد البيعة على بعضها»، وهو إذا أخذ في قراءة كتاب اندفع فيه إلى آخره ولو بلغت صفحاته المئين وما فوق المئين، فهو لا يتعامل مع الكتب تعامل الحاجة والمرجع، فيكون أخذه منها كحسوة الطائر أو قبسة العجلان. وما ظنك برجل قرأ «لسان العرب» كله وهو تلميذ بالثانوي! وإني وإن كنت أطوي الكلام طيّاً، فلا بد لي من الإشارة إلى

علم من علوم العربية والإسلام، برع فيه أبو فهر براعة شديدة، وهو مما لا يعرفه كثير من الناس فيه: ذلك هو «علم الجرح والتعديل» ذلك العلم العظيم الذي يتصل بالكلام على حديث رسول الله ﷺ، سنداً ومتناً، وهو علم يمثل أرقى المناهج في قبول الأخبار وردها ـ وقد وظفه أبو فهر توظيفاً جيداً في دراسته عن المتنبي ـ:

وبيان ذلك أن أبا فهر نشر ـ في الخمسينات ـ من تفسير الإمام الطبري، ستة عشر جزءاً، وترى في حواشي هذه الأجزاء غرائب من شروح اللغة والشعر وعلوم الإسلام، لكن الجانب البارز في هذه التعليقات هو الكلام على الأحاديث جرحاً وتعديلاً. ويعتقد الناس أن هذا من عمل أخيه محدث العصر الشيخ أحمد محمد شاكر، لأن أغلفة الأجزاء كتب عليها (حققه وعلق حواشيه محمود محمد شاكر ـ راجعه وخرج أحاديثه أحمد محمد شاكر) والشيخ أحمد شاكر من العلم بالحديث بمكان راسخ وفضله غير منكور، لكن الحقيقة أن تخريج أحاديث الطبري كله عمل خالص لأبي فهر، وإن كان قد رجع إلى أخيه في مواضع قليلة جداً، وإن أردت أن تعرف صدق هذا فانظر إلى كتاب الطبري الآخر «تهذيب الآثار» وهو عمل خالص لأبي فهر، ونشر بعد تفسير الطبري بسنوات طوال، وسترى أن المنهج واحد والقلم واحد. أقول هذا وأنا أعرف أن أبا فهر يكره هذا ويرفضه، رعاية لحق أخيه، لكني أخالف عن أمره هنا، فأدَعُ الذي يَكره للذي أُحبّ من إظهار الحق ورعاية حق التاريخ.

أما البيان عند أبي فهر فحديثه طويل، وأسلوبه في الكتابة أسلوب عالٍ تحدر من سلالة كريمة، ومداره على التذوق الذي واتاه بعد دربة طويلة متوارثة، انطلقت من الشعر الجاهلي الذي هو أنبل كلام العرب وأشرفه، ثم استقرت عند القرآن الكريم، الذي هو البيان الإلهي الملفوظ، وقد أفضى به ذلك إلى الإحساس العميق باللفظ العربي في ترجيعه ونغمته، في الدلالة والألفاظ والتراكيب والصور وأسلوب أبي فهر بعد ذلك أسلوب كاتب يحترم قارئه ويحبه، ويؤنسه ويمتعه، ولا يتعالى عليه بالإغماض، ولا يعنته بالرمز والإشارة إلى ما لا تطوله يداه، ولا يستخف به بالثرثرة وفضول الكلام ولو خرج هذا الرجل من الملالة والثورة

المتفجرة في نفسه التي لا تهدأ، لأتى بكل عجيبة وغريبة، ولكن الله يثبط أقواماً ليرزق آخرين. على أن هذه الملالة التي حجزته عن التأليف والكتابة جاءت بخير كثير: فقد أَخْلَتْ وجهه لطلاب العلم والمعرفة من الشرق والغرب. وأقولها بكل اطمئنان: إنه لم يحظ أحد من الأدباء الكبار المعاصرين بمعشار ما حظى به «محمود محمد شاكر» من الالتفاف حوله، والأخذ عنه، والتأثر به: طوائف من الناس من مختلف البلدان والأعمار والانتماءات، ضمهم هذا البيت الجامعة، ولم تفتح لهم هذه الجامعة يوماً دون يوم، أو ساعة دون ساعة، يقول الأستاذ الكبير فتحي رضوان في وصف ندوة أبي فهر: «كان بيته ندوة متصلة لا تنفض، من أعضائها الثابتين: يحيى حقي، إذا حضر من أوربا، وعبد الرحمن بدوي، وحسين ذو الفقار صبري، وغيرهم ولم يكن من حظي أن أكون عضواً دائماً فيها، فقد كنت ألم بهم أحياناً فأراهم وأرى من العالم العربي كله ومن العالم الإسلامي على ترامیه، شخصيات لا حصر لها، تتباين بعضها عن بعض في الزي والمظهر والثقافة واللهجة، والشواغل والمطامح، ولكنها تلتقي كلها عند محمود شاكر، تسمع له، وتأخذ عنه، وتقرأ عليه، وتتأثر به، وكلما كان من حظي أن أشهد جانباً من هذه الندوة، أحسست بسعادة غامرة، أن يبقى ركن في بلدي كهذا الركن، ينقطع أصحابه للفكر والدرس والتحدث في أمور لا تجد من يسمع بها أو يعرف عنها شيئاً في مكان آخر».

قلتُ: وقد شهدت الخمسينات الميلادية ذروة هذه اللقاءات الفكرية التي كانت تعقد في بيت أبي فهر، وفي تلك الأيام كان صوته يدوي بالشعر الجاهلي - من الأصمعيات والمفضليات ونحوهما - ينشده تلاميذه، ويخوض بهم لججه، ويفتح لهم مقفله، ويكشف لهم عن أسراره، ثم أفضى ذلك إلى فنون أخرى من علومنا، دلهم عليها، ورغبهم فيها.

وبعد، فهذا حديث موجز عن أبي فهر، فاقبلْ منه ما تقبل، وأَنكِرْ منه ما تنكر، لكني أشهد الله أنك لو عرفت ما عرفت، ولو ذقت ما ذقت لنسبتني إلى التقصير، وقضيت عليّ بالعجز. على أني لست أجد لي ولك إلا ما قاله تاج الدين

السبكي، في ترجمته لأبيه تقي الدين، قال: «وأنا أعرف أن الناظرين في هذه الترجمة على قسمين: قسم عرف الشيخ كمعرفتي، وخالطه كمخالطتي، فهو يحسبني قصرت في حقه، وقسم مقابله، فهو يحسبني بالغت فيه، والله المستعان».

أما أنت يا أبا فهر:

فلقد عُرفتَ وما عُرفتَ حقيقة   ولقد جُهِلتَ وما جُهِلتَ خُمولا

كتب الله لك السلامة والعافية.

شرح شواهد الإيضاح
لأبي علي الفارسي

تأليف
ابن بري المصري

من المهام التي اضطلعت بها المجامع اللغوية منذ أول أمرها: استثارة كنوز التراث العربي ـ وبخاصة ما يتصل منها باللغة ـ ونشرها نشراً علمياً، آخذاً بأعدل المناهج في التوثيق والتحقيق. وعلى هذا جرى العمل في مجمع اللغة العربية بدمشق، وفي المجمع العلمي العربي بالعراق. ولمجمعنا الموقر بالقاهرة في هذا المجال جهود مذكورة مشكورة. ومما نشره المجمع من تراثنا اللغوي:

1 ـ التكملة والذيل والصلة، للصغاني (ستة أجزاء).

2 ـ ديوان الأدب، لأبي إبراهيم الفارابي (أربعة أجزاء).

3 ـ الأفعال، للسرقسطي (أربعة أجزاء).

4 ـ الجيم، لأبي عمرو الشيباني (أربعة أجزاء).

5 ـ الإبدال، لابن السكيت.

6 ـ الشوارد أو ما تفرد به بعض أئمة اللغة، للصغاني.

7 ـ عجالة المبتدي وفضالة المنتهي ـ في الأنساب ـ للحازمي.

ويباشر المجمع الآن استكمال ما بدأه من تحقيق غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (وصدر منه أربعة أجزاء). والتكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة للمرتضي الزبيدي (وصدر منه ستة أجزاء) وبقي منه اثنان.

ويعهد المجمع بتحقيق هذه الكتب إلى نفرٍ من أهل العلم، ممن يأنس فيهم أمانة العلماء ودقتهم وصبرهم على تكاليف العلم والقيام بأعبائه، ثم تعرض هذه الأعمال على طائفة من الأساتذة الكبار أعضاء المجمع، فتُضم خبرة إلى خبرة، ويُقرن جهد بجهد، استكمالاً لعمل يراد به صحة النصوص، والاطمئنان إلى النقول.

لكن هناك طرفاً ثالثاً غائباً في مثل هذه الأعمال العظيمة: وهو الناقد البصير الذي يُقبل على العمل موفورَ النشاط، مستجمَّ النفس، مرتاح البال، فيقرأه على مُكْث، ويعطيه حظه من النظر والتأمل، ثم يأتيه من كل مكان، فلا يزال يظهر له الشيء بعد الشيء، من أوجه النقص التي لا يكاد يبرأ منها عمل من أعمال البشر، مهما أوتي صاحبه من علم، ومهما بذل فيه من جهد، ولقد صدق الإمام المزني صاحب الإمام الشافعي رضي الله عنهما: «لو عُورض كتاب سبعين مرة لوجد فيه خطأ، أبى الله أن يكون كتابٌ صحيحاً غير كتابه».

فالنقد لازم لكل عمل، ليمضي به إلى مشارف الكمال الذي هو الغاية والمقصد، وأهل العلم على هذا النهج لا يستنكف أحدهم أن تعرض أعماله على عقول الناس، يكملون نقصها، ويستدركون فائتها، بل إنهم يريدون ذلك ويطلبونه طلباً. يقول ابن قتيبة: «وما أبرأ إليك بعد من العثرة والزلة، وما أستغني منك ـ إن وقفت على شيء ـ عن التنبيه والدلالة، ولا أستنكف من الرجوع إلى الصواب عن الغلط، فإن هذا الفن لطيف خفي، وابن آدم إلى العجز والضعف والعجلة، وفوق كل ذي علم عليم»[1].

---

(1) مقدمة تحقيق تأويل مشكل القرآن، ص 87.

ويقول أبو سليمان الخطابي: «فأما سائر ما تكلمنا عليه مما استدركناه بمبلغ أفهامنا، وأخذناه عن أمثالنا، فإنا أحقاء بألا نزكيه، وألا نؤكد الثقة به، وكل من عثر منه على حرف أو معنى يجب تغييره، فنحن نناشده الله في إصلاحه وأداء حق النصيحة فيه، فإن الإنسان ضعيف لا يسلم من الخطأ، إلا أن يعصمه الله بتوفيقه»[1].

ويقول العلامة الأستاذ السيد أحمد صقر، رحمه الله: «وإني ـ على نهجي الذي انتهجت منذ أول كتاب نشرت ـ أدعو النقاد إلى إظهاري على أوهامي فيها، وتبيين ما دق عن فهمي من معانيها، وند عن نظري من مبانيها، وفاء بحق العلم عليهم وأداء لحق النصيحة فيه، لأبلغ بالكتاب فيما يستأنف من الزمان مثل ما أستطيع من الصحة والإتقان. والنشر فن خفي المسالك، عظيم المزالق، جم المصاعب، كثير المضايق، وشواغل الفكر فيه متواترة، ومتاعب البال وافرة، ومبهظات العقل غامرة، وجهود الفرد في مضماره قاصرة، يؤودها حفظ الصواب في سائر نصوص الكتاب، ويعجزها ضبط شوارد الأخطاء، ورجعها جميعاً إلى أصلها، فيأتي الناقد وهو موفور الجمام فيقصد قصدها، ويسهل عليه قنصها. ومن أجل ذلك قلت وما أزال أقول: إنه يجب على كل قارىء للكتب القديمة أن يعاون ناشريها بذكر ما يراه فيها من أخطاء، لتخلص من شوائب التحريف والتصحيف الذي مُنيت به، وتَخرُج للناس صحيحة كاملة[2].

وقد قصَّرنا كثيراً هذه الأيام في نقد النصوص المنشورة، حتى اختلطت الأمور، وامتلأت الساحة بالأدعياء، مما هو واضح ومتعالم ومشهور، ويوم أن كان لدينا محققون كبار كان معهم نقاد كبار، وأُذكِّر هاهنا بنقد العالم العراقي الكبير الأستاذ مصطفى جواد لنشرة «الإمتاع والمؤانسة» لأبي حيان، التي قام عليها الأستاذان أحمد أمين وأحمد الزين، وكذلك نقده لشيخنا عبد السلام هارون رحمه الله في

---

(1) غريب الحديث 1/ 49.
(2) مقدمة تحقيق الموازنة للآمدي، ص 14.

مجالس ثعلب، وكذلك نقد شيخنا عبد السلام لنشرة الدكتور عبد الوهاب عزام لكتاب كليلة ودمنة، ونشرة باول كراوس والدكتور طه الحاجري لمجموع رسائل الجاحظ، ونقده لكتاب الهوامل والشوامل لأبي حيان التوحيدي ومسكويه، الذي نشره الأستاذان أحمد صقر وأحمد أمين، وديوان الشريف المرتضي تحقيق رشيد الصفار المحامي العراقي، والجزء الأول من ديوان البحتري، تحقيق الشاعر المحقق الأستاذ حسن كامل الصيرفي رحمه الله رحمة واسعة سابغة.

ومن فرسان نقد النصوص علاَّمة الجزيرة الشيخ حمد الجاسر ـ وبخاصة ما يتصل بالبلدانيات (الجغرافيا العربية) وعلامة الشام الأستاذ أحمد راتب النفاخ رحمه الله ومحمد عبد الغني حسن رحمه الله ومحمد بن تاويت التطواني.

ويأتي في مكان بارز بين نقدة تحقيق النصوص الأستاذ السيد أحمد صقر رحمه الله، ويذكر له نقده الشهير لتحقيق الشعر والشعراء لابن قتيبة، وطبقات فحول الشعراء لابن سلاَّم، والبيان والتبيين للجاحظ، والإبانة عن سرقات المتنبي: للعميدي، وكان نقداً مدوياً في الستينيات الميلادية، صَدَّ محقق الكتاب ـ ولم يكن من أهل هذا الشأن ـ عن المضي في هذا الطريق.

وهكذا يكون النقد ضرورة حين يعمد إلى الأعمال الجيدة فيبرزها ويدل على مواضع الجودة فيها والنفع منها، وينبه على ما يكون فيها من نقص أو سهو، ثم حين يتعقب الأعمال الرديئة فيُعرِّيها ويكشف زيفها، فيكون ذلك رادعاً وزاجراً لمقترفيها من المضي في هذا الطريق الذي لا ينبغي أن يسلكه إلا من أعد له عدته، وأخذ له أخذه. أما إذا ظلت أمورنا تسير على المصانعة والتجمل وغض الطرف، فلا أمل في تقدم أو صلاح.

وهذا الكتاب الذي أعرض له الآن بالنقد من كتب النحو والعربية المعوَّل عليها والمرجوع إليها، وقد أحسن مَجمَعُنا الكريم في نشره، كما أحسن محققه الدكتور عيد مصطفى درويش في اختياره موضوعاً لدرجة الدكتوراه، وأحسنت كلية دار العلوم في قبوله لمنح تلك الدرجة.

وقد أحسنت الجامعات العربية حين قبلت تحقيق النصوص سبيلاً للحصول على درجاتها العالية (الماجستير والدكتوراه) لكنها قَصَّرت حين لم تزود الطالب بما يعينه على تحقيق ذلك النص، من معرفة لمناهج التحقيق، وقراءة المخطوطات، والبصر بأعراف النسَّاخ ومصطلحاتهم، وتوثيق النقول، وتخريج الشواهد، وصنع الفهارس، وكيفية التعليق على النص والتقديم له. وكان مأمولاً أن تستمر تلك الجهود التي بدأها شيخنا عبد السلام هارون، في دار العلوم، والأستاذ مصطفى جواد في كلية الآداب بجامعة بغداد، أعني تلك الجهود التي استهدف بها الشيخان الجليلان تعريف الطلاب بفن تحقيق النصوص ومناهجه، ولكن تلك الجهود توقفت في دار العلوم، في حياة الأستاذ عبد السلام هارون.

وكتاب «الإيضاح» الذي يعرض كتاب ابن بري لشرح شواهده[1] من كتب أبي علي الفارسي الصغار، ولكنه حظي بشهرة عريضة فكثرت حوله التصانيف شرحاً له كله، أو شرحاً لشواهده، أو اعتراضاً عليه وقد أورد صاحب «كشف الظنون» نحواً من خمسة وعشرين شرحاً له.

وتُعد شروح الشواهد مكمِّلة للدرس النحوي، إذْ كان مصنفوها قد احتشدوا لجمع الأشباه والنظائر، وذكر الآراء الخلافية، مما قد لا ترى بعضه في كتب النحو ذاتها، وحسبك دليلاً كتابا عبد القادر البغدادي «خزانة الأدب» وشرح أبيات مغني اللبيب.

وصلتي بموضوع كتاب ابن بري هذا وثيقة: فقد كان من صنع الله لي وتوفيقه إياي أن عهدت إليّ جامعة أم القرى ـ حرسها الله ـ إبان عملي بها بالإشراف على رسالة دكتوراه في تحقيق كتاب «إيضاح شواهد الإيضاح» لأبي علي القيسي من علماء القرن السادس وقد قام على ذلك التحقيق والدرس أخي الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، عميد كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام.

---

(1) كتاب ابن بري شرح لشواهد «الإيضاح والتكملة» معاً، ومعلوم أن «التكملة» هي الجزء الثاني من الإيضاح وهي خاصة بالصرف.

وفي أثناء الإشراف كان كتاب ابن بري أمام عيني أنا وأخي الطالب، وحين عدت إلى القاهرة رأيت الكتاب مطبوعاً فسررت به غاية السرور، ثم قرأته فوقعت منه على هنات، رأيت أن أكشفها وأدل على وجه الصواب فيها، أداءً لما افترضه الله علينا أن نُبيِّن ما علمنا ولا نكتُمَه.

وقد قدم المحقق للكتاب بدراسة موجزة، اقتضبها من دراسته الموسعة التي تقدم لها للحصول على الدرجة العلمية. ومن ملاحظاتي على هذه المقدمة:

ص 1: بدأ الترجمة لابن بري بهذا العنوان (ابن بري الإنسان) ولا ينازع أحد في أن ابن بري إنسان، لكن الدارس الفاضل يريد أن يعرض لحياته وتقلبه في العالمين، فاختار هذا التعبير الذي يؤثره بعض أدباء هذا الزمان، ليقول بعد ذلك: (ابن بري العالم) والدراسات العلمية ينبغي أن تكون جادة وقورة، وتنأى عن مثل هذا الكلام الخفيف.

ص 23: يقول الدارس عن جواب «المسائل العشر المتعبات إلى الحشر»: وهذه المسائل أجاب عنها ملك النحاة أبو نزار الحسن بن صافي» والمجيب: هو ابن بري، والمجاب: هو أبو نزار، فصحة العبارة: «أجاب عنها ملكَ النحاة أبا نزار». وقد أشار الدارس إلى نسخة خطية من هذا الجواب أو الرد بمكتبة باريس، وفاته أن هذا الرد قد طبع عام 1402 هـ = 1982، بعنوان (ملك النحاة ـ حياته وشعره ومسائله العشر، مع رد العالم اللغوي ابن بري) بتحقيق ودراسة الدكتور حنا جميل حداد، الأستاذ المساعد بدائرة اللغة العربية بجامعة اليرموك، بالأردن.

ص 26: أورد من مؤلفات ابن بري: حاشية على المعرَّب للجواليقي، وأشار إلى نسختها المخطوطة وصورتها بمكتبة المجمع. وهذه الحاشية أخرجها الدكتور إبراهيم السامرائي بمؤسسة الرسالة سنة 1405 هـ = 1985 م.

ص 27: ومن مؤلفات ابن بري ذكر: غلط الضعفاء من أهل الفقه، ثم أحال على نسخة مصورة منه. والكتاب رسالة صغيرة وقد نشرها الأخ الدكتور حاتم صالح الضامن بمؤسسة الرسالة سنة 1409= 1989، أقول هذا لأن الدارس ذكر أنه

سيقوم بتحقيق هذه الرسالة ونشرها بمجلة المجمع ، فينبغي أن يضع هذا في اعتباره .

ص 33 ـ 40: أورد الدارس كلاماً حول تأثر ابن بري بمن سبقه، وتأثيره فيمن بعده. ويبدو أن مصطلح «التأثير والتأثر» غير واضح المعالم عند الدارس الفاضل، فهو يعتبر شروح الكتب تأثراً بمؤلفيها، فتأليف ابن بري حول كتب أبي علي الفارسي والجوهري والحريري والجواليقي من مظاهر تأثره بهؤلاء الأعلام، وكذلك يعتبر نقول ابن بري عن سيبويه وأبي زيد وابن جني وغيرهم تأثراً بهؤلاء الأعلام. وعلى الجانب الآخر يعد الدارس نُقول المتأخرين عن ابن بري تأثيراً منه فيهم، بل إنه يعتبر قيام مجمع اللغة بنشر كتاب ابن بري: «التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح» يعتبر هذا تأثراً من المجمع بابن بري. ولو كان الأمر كذلك لكان كل الناس مؤثرين في غيرهم ومتأثرين بهم، بل لكانت دور النشر ـ وبعض أصحابها لا يدرون من العلم شيئاً ـ متأثرة بالمؤلفين.

وليس بخفي أن «التأثير والتأثر» مظهر من مظاهر التكوين العلمي للتوجيه العقلي الذي يجعل للمؤثِّر غلبةً وسلطاناً على فِكْر المتأثر وتكوينه، ويجعل المتأثر ماضياً في ركاب من تأثره، نازعاً بالثقة إليه، لا يكاد يدير عنه وجهه، إلا بأن يكمل ما بدأه ويضيف إليه، ويكون لذلك كله أثر فيما يكتب، كالذي تراه من أبي الفتح ابن جني مع شيخه أبي علي الفارسي.

ص 43: ذكر الدارس الخلاف في اسم الكتاب بين: شرح أبيات الإيضاح وشرح شواهد الإيضاح، ثم رجح أن يكون الاسم الصحيح هو «شرح شواهد الإيضاح» واستدل على ذلك بأن كلمة «أبيات» وهي جمع قلة لا تناسب شواهد الكتاب التي أربت في تعدادها على (325) شاهداً، وأيضاً فإن اصطلاح (الشاهد) هو المتعارف عليه بين المشتغلين باللغة، وهو يختلف عن معنى (البيت) الذي يكون شاهداً أو لا يكون.

واستدلال الدارس هذا ينتقض بما جاء من كلمة (أبيات) في كتب أخرى أضخم من كتاب ابن بري، ومن ذلك (شرح أبيات سيبويه) لابن السيرافي، وكتابه

الآخر (شرح أبيات إصلاح المنطق) وكلاهما مطبوع، وثالثاً: كتاب عبد القادر البغدادي الشهير (شرح أبيات مغني اللبيب) وهو مطبوع في ثمانية أجزاء.

على أن الدارس لم يحدثنا عن عنوان الكتاب كما جاء في صدر المخطوطة، وحين أثبت صوراً من المخطوطة أثبت الصفحتين 30 أ، 30 ب، والمفترض أن يثبت المحقق ثلاث صور من المخطوطة على الأقل: صفحة العنوان، وأول المخطوطة وآخرها المذكور فيها خاتمة الكتاب وتاريخ النسخ إن وُجِد.

ص 59: أورد الدارس الفاضل بعض الملاحظات على عبارات ابن بري، ومثَّل لخروج ابن بري على قواعد اللغة بقوله: «فأوقع البعض موقع الكلّ» وقوله: «إنما يبدل البعض من الكلّ، يريد إدخاله «أل» على «كل وبعض» وقوّى كلامه هذا بأن ابن بري نص على امتناع دخول الألف واللام عليهما.

وأقول: الدارس يتابع بعض النحويين المانعين من دخول الألف واللام على «بعض وكل» وهذا الحظر لا معنى له بعد ما ثبت دخول الألف واللام عليهما في كلام أئمة اللغة والنحو، وشعراء الجاهلية. جاء في كلام سيبويه: «وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبتْ بعضُ أصابعه، وإنما أنَّث البعض لأنه أضافَه إلى مؤنث هو منه». وقال ابن جني: «فلما كان الأمر كذلك واقتضت الصورة رفع البعض واستعمال البعض». وقال أيضاً: «فجرى مجرى إضافة البعض إلى الكل».

وقال الجاحظ: «وجمعت البعض إلى البعض والشكل إلى الشكل»، وقال أيضاً: «وفي ذكره البعض دليل على أن سائر ذلك صواب وطاعة». وقال المُرقَّش الأصغر، يصف فرسه، في إحدى رواياته:

شهـدتُ بـه عـن غـارةٍ مسبطـرَّة   يطاعن بعض القوم والبعض طوَّحوا

وقال الأزهري: «النحويون أجازوا الألف واللام في بعض وكل، وإن أباه الأصمعي»[1].

---

(1) اللسان (بعض) ولم أجده في التهذيب، وانظر الكتاب 1/51، والخصائص 1/64، 3/334، ورسائل الجاحظ 1/248، 302.

ص 60: وقف الدارس عند بعض المصطلحات التعبيرية النحوية التي استعملها ابن بري، ولم يعهدها الدارس عند غيره، مثل «اختُزِلَ» مكان «حُذِف» و «مثال» بمعنى «وزن» و «استثبتوا» في معنى الاستفهام. وهذا كله في كتب النحو واللغة قبل ابن بري وبعده، فهو كلام القوم يكثر في كلام بعضٍ، ويقل في كلام بعض. وما كان ينبغي للدارس أن يقول إنه لم يعهد مثل هذا الكلام عند غير ابن بري، فهذا كلام لا يصار إليه إلا بعد استقصاء وتتبع، ثم إنه بذلك قد قضى على نفسه بِقِلَّة المحصول.

ومع تتبع الدارس لهفوات ابن بري فقد فاته التنبيه على وَهْم لابن بري، وذلك تفسيره لكلمة «الشَّرَبَّة» بأنها موضع، في قول عبد الله بن الحجاج:

فارْحَمْ أُصَيْبِيَتِي الذين كأنهم   حِجْلَى تَدَرَّجُ في الشَّرَبَّة وُقَّعُ[1]

نعم، ذكر الجغرافيون أن «الشربة» موضع في ديار بني تميم، ولها ذكر في أيام العرب وأشعارها، ولكنها ها هنا: أرض لينة تنبت العشب، أو هي حفرة في أصل النخلة، وهذا المعنى الأخير هو المناسب لسياق البيت، فإن الحفرة التي تكون في أصل النخلة غالباً ما يجتمع فيها الماء القليل، فتقع فيها الطيور تحسو منها حسوات والشاعر يعتذر لعبد الملك بن مروان ـ وكان قد خرج عليه ـ ويستعطفه ويرقق قلبه بأبناء له صغار، شبههم بالحجلى، جمع الحجل، وهو طائر صغير في حجم الحمام ـ ويقال له: القَبَج أيضاً ـ يأكل الحبة بعد الحبة، لا يجدُّ في الأكل، وفي مشيه ضعف وتقارب وهذا دأب الشعراء، يشبهون صغار أولادهم بالفراخ وزغب الحواصل.

فكان واجباً على المحقق ـ وهو يحصي هفوات ابن بري ـ أن ينبه على هذا الوهم، ونحن نختار من المشترك اللفظي المعنى الذي يوافق سياق الشعر ومعناه، فقول الشاعر: «تدرَّج ـ وُقَّع» يرشح اختيار تفسير «الشربة» بأنها الحفرة في أصل

---

(1) شرح شواهد الإيضاح، ص 366.

النخلة، وينفي أن يكون المراد «الشربة» ذلك الموضع الذي في نَجْد، فالشاعر يخاطب عبد الملك بن مروان الجالس على دست الخلافة بدمشق فماله ونجداً ومواضعها؟.

التحقيـــق

تحقيق النصوص عِلم له قوانينه وأعرافه ومصطلحاته وأدواته، وله جانبان: جانب الصنعة، وجانب العلم.

فأما جانب الصنعة: فهو ما يتصل بجمع النسخ المخطوطة للكتاب المراد تحقيقه، والموازنة بينها، واختيار النسخة الأم، ثم ما يكون بعد ذلك من توثيق عنوان المخطوط واسم المؤلف، ونسبة المخطوط إليه، ونَسْخِه والتعليق عليه، وتخريج شواهده وتوثيق نقوله. وصنع الفهارس الفنية اللازمة، فهذا كله جانب الصنعة الذي يستوي فيه الناس جميعاً، ولا يكاد يفضل أحد أحداً فيه، إلا بما يكون من الوفاء بهذه النقاط أو التقصير فيها.

وأما جانب العِلم في تحقيق النصوص؛ فهو الغاية التي ليس وراءها غاية، وهو المطلب الكبير الذي ينبغي أن تُصرف إليه الهمم، وتُبذل فيه الجهود، ولاءً لهذا التراث العريق، وكشفاً لمسيرتنا الفكرية عبر هذه الأزمان المتطاولة. وتلخيص هذا الجانب في ذلك الموضع الآن عَسِرٌ كل العسر، والتدليل عليه لا يكون إلا بالنظر في أعمال المحققين الأثبات وقراءة حواشيهم، وسترى أن هؤلاء المحققين العلماء دائرون في قضايا العربية كلها التي يدور حولها النص، أصالة أو استطراداً ثم تأمل جريدة مراجعهم، وستجد أنها تكاد تغطي المكتبة العربية كلها، فعُدَّة المحقِّق الأولي هي الكتب في كل فن، لأنه في كل خطوة يخطوها مع النص مطالَب بتوثيق كل نقل، وتحرير كل قضية، بل إن المحقق الجاد قد يبذل جهداً مضنياً لا يظهر في حاشية أو تعليق، وذلك حين يريد الاطمئنان إلى سلامة النص واتساقه، ولا يشفع له إذا كبا أو تعثر أنه متخصص في النحو فقط، أو في البلاغة فقط، فلا بد أن يكون على صلة باللغة والنحو والتفسير والحديث ـ متناً وسنداً ـ

وعلم الكلام، والأصول والفقه والأدب والبلاغة والعروض والتاريخ والبلدان (الجغرافيا) وسائر فروع العلم، إن لم يكن من طريق الإلمام الكامل ـ وهذا شاق بلا ريب ـ فمن طريق الأنس بكتب هذه الفنون والدربة على التعامل معها، والإفادة منها ومعرفة مظنة العلم نصف العلم.

وعلى ذلك فإن طالب الدراسات العليا حين يحقق نصاً تراثياً على هذا النحو إنما يقدم مادة علمية محررة، تقوم عليها دراسات الدارسين، فلا دراسة صحيحة مع غياب النص الصحيح المحرر، وكم رأينا من دراسات انتهت إلى نتائج غير صحيحة، لأنها اتكأت على نصوص محرفة ومُزالة عن جهتها، وأوضح ما ترى هذا في الدراسات الشعرية التي قامت على دواوين شعرية غير محققة.

على أن بعض المبتدئين في هذا الفن يخلط بين التحقيق والشرح، ولقد قلت في تقدمتي لكتاب «الشعر» لأبي علي الفارسي: «إن تحقيق النصوص ينبغي أن يظل في دائرة تحرير النص، وبذل أقصى الوُسْع في أن يؤدَّى الكتابُ أداءً صادقاً كما وضعه مؤلفه كماً وكيفاً بقدر الإمكان». كما قال بحق شيخنا عبد السلام هارون، برد الله مضجعه، ثم ما يكون بعد ذلك من شرح موجز للغريب، وتخريج للنصوص وتوثيق للنقول، وإضاءة النص ببعض التعليقات والإحالات، ويكون ذلك كله في خدمة النص وتجليته، أما الركض هنا وهناك، وجمع الشاذة والفاذة، واستدعاء الداني والقاصي، فليس ذلك من التحقيق في شيء وهو تضخيم للنص وإثقال عليه وحجب لضيائه وسناه، والسالك في هذا الطريق لا يأمن العثرة بعد العثرة والزلة إثر الزلة.

وعلى أثر ذلك فإني أرى أن هذا المحقق الفاضل قد تزيَّد كثيراً فيما يجب على المحقق عمله، ومن أمارات ذلك التزيد:

أ ـ الترجمة للمشاهير من الأعلام، مثل سيبويه وأبي عبيدة معمر بن المثنى، وابن دريد، وابن جني ومن إليهم، وإنما يترجم للمجاهيل الأغفال.

ب ـ التوسع في تخريج الشواهد، بحيث يأخذ صفحة كاملة من المطبوع،

ولا يترك للأصل إلا سطراً واحداً[1]. وقد ذكرت كلاماً عن حدود تخريج الشواهد، في مقدمة تحقيقي لكتاب «الشعر» لأبي علي الفارسي.

جـ ـ ذكر فروق الشعر في الشواهد والذي ينبغي أن يكون العمل عليه: ألا يذكر من هذه الفروق إلا ما يتصل بموضع الشاهد في البيت[2]. أما إذا كان التحقيق يتصل بنص شعري، كتحقيق ديوان شاعر، أو تحقيق مجموعة شعرية، فللمحقق أن يثبت ما دق وجل من الفروق وأوجه الخلاف، ولكل حدث حديث كما يقال.

د ـ إصرار المحقق على ذكر موضع الشاهد، وإن كان واضحاً بسياقه، أو بتنبيه المؤلف عليه.

كل ذلك وأمثاله ضخَّم الكتاب كثيراً، ولو خرج تراثنا على هذه الصورة من التزيد والتضخيم لناءت بحمله الأرفف، ولضاقت به البيوت، مع ما يقتضيه ذلك من التكاليف الباهظة والأعباء المالية[3].

وتدور ملاحظاتي بعد ذلك حول خمس نقاط:

الكلام على الشواهد ونسبتها ـ التصحيفات والتحريفات والأسقاط ـ الضبط ـ تعليقات المحقق في حواشيه ـ الفهارس.

ونبدأ بالنقطة الأولى: هذا كتاب شواهد واستشهاد، والشاهد إما أن ينسبه المؤلف، وإما ألا ينسبه، فإذا نسبه كان المحقق مطالباً بتوثيق هذه النسبة بالرجوع إلى ديوان الشاعر إن كان له ديوان مطبوع أو بالرجوع إلى المجاميع الشعرية المعروفة التي تكون مظنة لوجود البيت فيها إن لم يكن للشاعر ديوان مطبوع ويتصل بهذا التوثيق الكلام على الخلاف في نسبة البيت إن كان فيها خلاف.

---

(1) انظر مثلاً ص 127 من الكتاب.

(2) انظر مثالاً على تزيد المحقق في ص 264.

(3) جاء الكتاب في 740 صفحة من القطع الكبير، ولو جرى تحقيقه على المنهج المحكم لجاء في نصف هذا القدر، ولفسح المجال لطبع كتاب آخر.

وإذا لم ينسب المؤلف الشاهد كانت المؤونة على المحقق أشد، لأنه حينئذ يكون مطالباً ببذل الجهد واستفراغ الوسع في نسبة ذلك الذي لم ينسبه المؤلف، وفي كلتا الحالتين لا غنى للمحقق عن ثقافة جيدة بالكتاب العربي في فنونه المختلفة، ليس في الفن الذي يدور حوله كتابه فقط، والمكتبة العربية كتاب واحد.

وقد اجتهد المحقق في ذلك ما شاء الله له أن يجتهد، ولكنه ندَّت عنه أشياء وهذا بيانها:

ص 70: جاء هذا الشاهد:

كـأن قنـاديـل المـدام لـديهـم ظبـاءٌ بـأعلـى الـرَّقمتيْـن . . .

وهكذا وقف البيت في أصل الكتاب عند «الرقمتين» وكتب المحقق يقول: «ولم تتضح لي قافيته، ولم أعثر عليه في أي من الكتب التي رجعت إليها».

قلت: وتمام البيت:

ظبـاء بـأعلـى الـرقمتيـن قيـامُ

ولم يُنسب في «إيضاح شواهد الإيضاح» للقيسي الذي كنت مشرفاً عليه ـ كما ذكرت من قبل ـ وهي غفلة مني ومن الطالب. وقد ظهرت لي نسبته الآن: وهو لابن المعتز، في ديوانه مع بيت آخر، والبيتان نسبهما الحصري إلى ابن المعتز، لكن ابن المعتز نفسه ينسبهما في كتابه «فصول التماثيل» إلى أبي الهندي، الشاعر العباسي المتوفى نحو سنة 140 هـ، وهما في ديوانه نقلاً عن فصول التماثيل، ونسبهما النواجي في حَلْبة الكيمت إلى إبراهيم بن إسحاق الموصلي، وأبو هلال العسكري يذكر أن إسحاق أنشدهما فقط.

والبيت الشاهد وحده أنشده الجاحظ في الحيوان، ونسبه لبعض المحدَثين من غير تعيين، وكذلك أنشده في البرصان غفلاً، وذكر شيخي عبد السلام هارون رحمه الله في حواشيه أنه في التشبيهات لابن أبي عوف منسوب لإسحاق الموصلي وإسحاق منشد لا منشىء، كما ذكر أبو هلال، والشاهد من غير نسبة في اللسان (برق)[1].

---

(1) إيضاح شواهد الإيضاح ص 59، وديوان ابن المعتز 2/309، وزهر الآداب ص 242،=

ص 136: وأنشد للمرار الأسدي، وقيل: هو زُغْبَة الباهلي:

لقـد علمـتْ أولـي المغيـرة أننـي لحقتُ فلم أنْكُلْ عن الضرب مِسْمَعَا

قلت: ليس هناك شاعر يسمى «زغبة الباهلي» وإنما هو «مالك بن زغبة الباهلي» شاعر جاهلي، له ذكر في أيام العرب[1]. وقد أثبت المحقق اسم «زغبة» في فهارس الأعلام، وينبغي حذفه، ويثبته في «مالك ابن زغبة».

ص 374: أنشد ابن بري:

إذا كـانـت الهيجـاء وانشقَّـت العصـا فحسبـك والضحـاك سيـف مُهَنَّـدُ

وعلق المحقق فقال: «ولم أره منسوباً فيما راجعت من كتب ـ وذكر كتباً.

قلت: البيت نسبه أبو علي القالي في ذيل الأمالي إلى جرير، مع أنه أنشده في الأمالي من غير نسبة. وقال العلامة عبد العزيز الميمني الراجكوتي: «وبيت جرير لم يعزه له أحد، ولا وُجِدَ في شعره، وإنما هو من عائر الشاعر وأخاف أن أبا علي وهم فيه هنا»[2].

ص 418: وقال العَيِّف العَبْديّ. . . وأنشد رجزاً.

قلت: وكذلك نسبه ابن بري إلى «العيف» في موضعين من حواشيه على الصحاح[3]. ولم أجد من نسبه هذه النسبة إلا ابن بري، وإنما قالوا: هو ابن العيف، أو شهاب بن العيف، أو عامر بن العيف، أو عمارة بن العيف، أو الحارث بن العيف[4].

= وفصول التماثيل ص 130، طبعة دمشق، وص 90 طبعة العراق، وديوان أبي الهندي ص 52، وحلية الكميت ص 173، وديوان المعاني 1/311، والحيوان 7/258، والبرصان ص 531.

(1) فرحة الأديب ص 32، وخزانة الأدب 8/132.

(2) أمالي القالي 2/262، وذيلها ص 140، وسمط اللآلي 3/65.

(3) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح 1/19، 286.

(4) انظر من نسب إلى أمه من الشعراء (نوادر المخطوطات) 1/95، وشرح أبيات إصلاح المنطق ص 322، والخزانة 10/93، وأمالي ابن الشجري 2/323.

ص 500: وأنشد لرجل من دَوْس، جاهلي:

فـإن السِّلـم زائـدةٌ نـوالا وإنَّ نـوي المحـارب لا يـؤوبُ

قلت: صدر البيت وحده في مجاز القرآن، منسوب إلى حاجز الأزدي[1]، وهو حاجز بن عوف بن الحارث بن الأخثم بن عبد الله، ينتهي نسبه إلى الأزد، وهو شاعر جاهلي مقل، وهو أحد الصعاليك المغيرين على قبائل العرب، وممن كان يعدو على رجليه عدواً يسبق به الخيل. هكذا ترجمه صاحب الأغاني[2]، ولم ينشد له هذا البيت، لكنه أنشده في أخبار «الحارث بن الطفيل» برواية:

فـإن السلـم زائـدةٌ نـواهـا وإنَّ نـوي المحـارب لا تَـرُوبُ

ونسبه إلى رجل من دَوْس، كما صنع ابن بري.

ص 571: قال ابن بري: «وذكر أبو علي عن أبي زيد أنه يقال: كميٌّ وأكماء، وأنشد:

ثـم بَيَّـضَ

والبيت:

تـركـت ابنتيـك للمغيـرة والقنـا شـوارعُ والأكمـاءُ تشـرقُ بـالـدمِ

هكذا جاء الكلام ونقلته كما جاء تماماً، وقد علق المحقق على عبارة «ثم بيض» فقال: «لم أجد الشاهد ولا تكملته فيما راجعته من كتب، ولعل هنا سقطاً يوضحه لم أهتد إليه». وهكذا اعتبر المحقق أن عبارة «ثم بيض» جزء من شاهد، وعلى هذا فقد وضعها في آخر فهارس القوافي تحت عنوان: الأبيات الناقصة[3].

قلت: هذا ليس شاهداً، ولا جزءاً من شاهد، وإنما هو كلام المراد منه أن أبا علي بَيَّض لموضع الشاهد ـ يعني لم يذكره ـ وهو تعبير معروف عندهم. يقال:

---

(1) مجاز القرآن 1/70.

(2) الأغاني 13/209، 221 وانظر حواشي إيضاح شواهد الإيضاح، ص 745.

(3) الكتاب، ص 726.

بيّض: أي ترك موضعه بياضاً، لم يكتب فيه شيئاً. وقد استدرك ذلك ابن بري ها هنا فقال: والبيت:

تركت ابنتيك للمغيرة والقنا... البيت

يعني أن البيت الذي بيّض له أبو علي فلم يذكره هو: تركت ابنتيك.

والدليل على ذلك أن أبا علي ذكر في التكملة[1]، عن أبي زيد أنهم قالوا: كمِيٌّ وأكماء.

قال: وأنشد أبو زيد: مُبَيَّض. يعني مكان الشاهد بياض، وهذا كان حال نسخة «نوادر أبي زيد» التي وقعت لأبي علي، لم يذكر فيها البيت أما نسخة «النوادر» المطبوعة التي بين أيدينا الآن، فقد جاء فيها البيت كاملاً، وأنشده أبو زيد أيضاً شاهداً على كمي وأكماء[2].

التصحيفات والتحريفات والأسقاط

إن أخطر ما يتعرض له تحقيق النصوص: التصحيفات والتحريفات والأسقاط، وإني أقول دائماً: إننا قد نتسامح ونتغاضى عن كثير من قضايا تحقيق النصوص ـ على أهميتها كالإخلال في الضبط، والتقصير في تحقيق النصوص وتخريج الشواهد، وصنع الفهارس الفنية، لكننا لا نتسامح ولا نتغاضى عما يعتري النص من أسقاط، أو ما يشيع فيه من تصحيف وتحريف، لأنه لا بد بداهة في تأدية النصوص من تمام المادة، كما كتبها مؤلفها، وسلامة مفرداتها وتراكيبها، وإلا تفعلوه انتفى النفع من كلام أهل العلم.

وهذه جُمعة تصحيفات وتحريفات وأسقاط، ظهرت لي من خلال القراءة دون مراجعة لمصورة المخطوط الذي نشر عنه الكتاب، وكان ينبغي أن أفعل،

(1) التكملة، ص 185.

(2) النوادر، ص 440.

ولكن هكذا كان، وإن راجعتُ على تصحيحاتي هذه كتباً أخرى:

الصفحة	السطر	التصحيف أو السقط	الصواب
75	3	عقابها	عتابها
88	5	زادوا(نا)	زادوا(ما)
89	2	وأنشد لعبد الرحمن بن أبي ربيعة[1]	وأنشد لعمر بن أبي ربيعة
93	2	وعلى رأي الحسن	«وعلى رأي أبي الحسن وهو الأخفش»
100	1	وأنشد لكثير ابن عبدالله النهشلي المعروف بابن العريرة	كثير هنا يجب ضبطه بفتح الكاف وكسر التاء المثلثة، حتى لا يشتبه بكثير عزة. أما «العريرة» فلم يثبتها أحد هكذا، وإنما قال: «العزيزة» أو «الغريزة» أو «الغريرة»[2].
100	9	وشيكاً ديارهم	وشيكاً في ديارهم
101	15	الحال المضمر في «يقطع»	الحال من المضمر في «يقطع»[3]
102	10	بأعجازها إذا سلحتاها صدورها	بأعجازها إذا أسلمتها صدورها[4]
102	15	جعل «قرآناً» مصدر القرآن	«جعل قرآناً» مصدراً لِقَرأْتُ[5]
105	2	ألا لا تلِطَّ	ألا لا تَلِطِّي[6]
117	5	إني ما أن أفعل	إني مما أن أفعل[7]
120	2	أبا الأراجيز	أبا الأراجيز
120	4	روي أنها من قصيدة لأُمَيَّة يهجو بها رؤبة	قصيدة «لامِية» والمراد أن البيت من قصيدة رويها اللام[8]

---

(1) هذا التحريف من المؤلف، أو من النساخ، لكن كان ينبغي على المحقق أن يتنبه له وينبه عليه، وبخاصة أنه خرَّج البيت من ديوان عمر بن أبي ربيعة.

(2) راجع ألقاب الشعراء (نوادر المخطوطات) 2/305، وحواشيه، وإيضاح شواهد الإيضاح ص 119 وحواشيه.

(3) شرح الشواهد الكبرى 4/18.

(4) إيضاح شواهد الإيضاح ص 126، والخزانة 11/356.

(5) الحلبيات، ص 297.

(6) ديوان ابن ميادة (الرماح بن أبرد) ص 134، والأغاني 2/271.

(7) وتأويله: إني من الأمر أو من الشأن أن أفعل، هكذا قدره سيبويه في الكتاب 1/73، 3/156.

(8) ومن طريف الفوائد هنا: أنه قد حدث عكس هذا، حيث تصحفت كلمة «لأمية» وكتبت =

الصفحة	السطر	التصحيف أو السقط	الصواب
120	5	بأني أنا	إني أنا
120	7	ما في الدواوين من رجلي من عَنَت	ما في الدَّوابر[1]
123	2	المرار بن سعيد العبسي	الفقعسي
136	3	كاتصال المضاف	كاتصال المصدر المضاف[2]
139	3	فَسلِّها . . فيها هِباتٌ	فسَلِّها . . فيها هِبَابٌ[3]
148	5	كالطراد المذاهب	كاطِّرادِ
163	15،14	كما قالوا: ناصح الحبيب فكنوا بالحبيب	ناصح الجَيْب فكنوا بالجَيْب[4]
183	3	أو معتلاً رُمْحاً	أو مُعْتَقِلاً رمحاً[5]
248	1	الطرب: خفة تصيب عند الفرح والحزن	. . تصيب الرجل أو الإنسان[6]
251	10	للمغيرة بن عمرو الحنظلي	للمغيرة بن حبناء بن عمرو الحنظلي
260	2	الصوت الذي تسكر به الخيل	الذي تُسكِّنُ به . .
262	3	ودهر مُقْتَدٍ خَبَلُ	ودَهْر مُفْنِد[7] خبل

= «لامية» وذلك ما جاء عند ذكر «أمية بن أبي الصلت» في تاريخ التراث العربي 2/2/331، حيث ذكر المؤلف د. محمد فؤاد سزجين أن له «لامية» توجد في المكتبة الظاهرية بدمشق، نقلاً عن قائمة المجاميع غير المطبوعة بالمكتبة، فقد كتبوا هناك: «لامية بن أبي الصلت وغيرها»، وإنما هي قصيدة دالية لأمية بن أبي الصلت. وقد استفدت هذا من طالب علم هندي بجامعة أم القرى، هو الأخ الأستاذ محمد عزيز شمس، وهو شاب نابه، ويرجى منه خير كثير إن شاء الله.

(1) الوحشيات، ص 63، وفرحة الأديب ص 93 ويقال: دبر البعير: قرح، وهو الدَّبَر.
(2) إيضاح شواهد الإيضاح، ص 180.
(3) ديوان الأخطل ـ صنعة السكري ـ 1/57، واللسان (هبب) والهباب: النشاط.
(4) اللسان (جيب)، والجيب: جيب القميص معروف، ويقال: فلان ناصح الجيب، يعني بذلك قلبه وصدره، أي أمين.
(5) اعتقال الرمح: أن يجعله الراكب تحت فخذه ويجر آخره على الأرض وراءه.
(6) التنبيه والإيضاح للمؤلف 2/188، وإيضاح شواهد الإيضاح ص 344.
(7) وهو من «الفَنَد» بالفاء والنون، وهو الفساد والضعف ولقد صَحَّفَ المحقق الكلمة ـ على ما ترى ـ وفسرها على هذا التصحيف فقال: دهر مقتد ـ بالقاف والتاء ـ: شأنك وأحال على القاموس، ولم يرد في القاموس شيء مما ذكره المحقق، وإنما أخذه من «القتاد» وهو الشوك، ثم نسب الكلام إلى القاموس فقال: «دهر مقتد: شائك» وهذا تصرف معيب.

الصفحة	السطر	التصحيف أو السقط	الصواب
271	5	وأنشد لحسان بن المنذر يهجو بني عائذ	لحسان بن ثابت بن المنذر يهجو بني عابد[1]
285	20	والذي أنشدهـا عربـي فصيح لا يتجسم من إنشاده	لا يحتشم[2]
295	11	جميعاً اسماً، ومن حيث لم تجر الإضافة إليه	جميعاً اسماً واحداً من حيث لم تجز . .
295	12	حرف لين	حرف مَدٍّ ولين
295	14	(ضوءاً) كذلك و(شية) أجدر	(ضو) كذلك و(شية) أجدر من (ضو)[3]
340	13	ترنُّك النحل أتِيّ لا يَهْجَعُ	أَبِي لا يهجع[4]
347	10	ومِدْرَعُنا	ومِدْرَهنا[5]
358	1	ولا يجوز إنَّ ـ ومولي حق ـ زيداً قائم	وقولي حق[6]
358	8،7	كما جاز في الفعل والفاعل	كما جاز بين الفعل والفاعل . . . تملك
358	9	بأن امرأ القيس بن يملك بيقرا	وهو اسم أمه وقد علق المحقـق بأنه لم يجـد هذا الشاهـد في ديوان امرىء القيس والشاهد في الديوان ص392، من طبعة دار المعـارف التي يرجع إليها المحقق، ولكنه جاء بيتاً مفرداً من زيادات الديوان، فلم يلتفت إليه المحقق.

(1) ديوان حسان بن ثابت ص 259، والخزانة 6/103، وقيد البغدادي «بني عابد» بموحدة بعدها دال غير معجمة. وعلى هذا تصلح نسبة «العائذي» في كتابنا ص 272، وانظر الأنساب 4/107.

(2) القوافي للأخفش ص 51، 52، والنقل منه.

(3) كلمة «ضو» مخففة من «ضوء» وهو موضع الشاهد، والكلام لأبي علي، كما ذكر القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ص 419، وأشار إليه أبو علي في الحلبيات ص 55، 92.

(4) إصلاح المنطق ص 311، والاقتضاب ص 432، وغيرهما كثير. وقد شرح المحقق كلمة «أتي» بأنه النهر أو السيل، مما يدل على أنه مصر على تصحيفه، وفضلاً عن تصحيفه فإن الوزن به يختل.

(5) المدره، بكسر الميم: رأس القوم والمدافع عنهم. كتاب الشعر ص 530 وفي جميع مراجع تخريج البيت التي رجع إليها المحقق «مدر هنا» بالهاء، فالذي أثبته تصحيف لا محالة.

(6) شرح أبيات المغني 6/216، وحكاه البغدادي عن «تذكرة أبي علي» كما صنع ابن بري، وانظر الخصائص 1/338.

الصفحة	السطر	التصحيف أو السقط	الصواب
359	1	ويقال لهج فهو لهج ولَهُوجٌ	. . لهج بالشيء . .
359	2	إذا تناول ضرعها يمتصه . . .	علّق المحقق على موضع النقط بعد «يمتصه» بأن هناك كلمة غير واضحة بالنسخة، ولعلها «يرشفه». قلت: وهذه الكلمة غير الواضحة هي «ولزمه» كما ذكر البغدادي[1].
359	7	أما تنفك تعلوني وتقهرني بملامك	أما تنفك تعلوني بملامك وتقهرني بكلامك[2]
360	1	قال الشيخ أبو محمد: في شعره دُخول السَّبْر	. . أيده الله: الذي في شعره دخول . . بفتح الدال المهملة وضم الحاء المهملة، ورفع اللام على الفاعلية، وقد شرح ابن بري ذلك ويصلح كذلك في ص362.
363	5	قُرُوم المطايا	جُرُوم المطايا[3]
366	15	وقوله: تَدَرَّج: أي مشي مشياً ضعيفاً	أي تمشي مشياً ضعيفاً وكأن المحقق ظن أن «تدرج» فعل ماضٍ، وإنما هو مضارع، وأصله: «تتدرج» فحذف إحدى التاءين تخفيفاً، وهو كثير في كلامهم.
368	6	أبي نجاد . . في السنة الجَمَادِي	أبي بجاد . . في السنة الجمادِ[4]
368	7،6	كل شاة وسلختها بدرهم	وسَخْلَتِها
378	10	والمُلَيْساء، بين الصيف والشتاء	بين الصَّفرِيَّة[5] والشتاء

---

(1) شرح أبيات المغني 6/ 218.

(2) الموضع الشابق من شرح أبيات المغني.

(3) هكذا جاء في ديوان ذي الرمة ص 1216. والجروم: جمع جِرْم وهو الجسد، وجاء في شرح الديوان: يعني المطايا صارت أبدانها مثل الأهلة من الضمر، دقت واعوجت. أما «قروم» التي أثبتها المحقق فلا معنى لها ها هنا البتة.

(4) ديوان أبي دواد الإيادي ص 309، واللسان (هضض)، ويقال سنة جماد: لا مطر فيها.

(5) الصفرية: تولي الحر وإقبال البرد. وفيه تفسيرات أخرى، غريب الحديث للخطابي 2/ 216، واللسان (صفر). وقال في اللسان (ملس) عن الأصمعي: «المليساء: شهر بين الصفرية والشتاء، وهو وقت تنقطع فيه الميرة». وانظر معاني أخرى للصفرية في الأيام والليالي والشهور ص 41، والأزمنة والأمكنة 1/ 277.

الصفحة	السطر	التصحيف أو السقط	الصواب
378	14	لزيد بن كنزة	لزيد كثوة[1]
397	5	مُضَرَّس بن ربيعي، وفي الفهارس ص661	رِبْعي
413	5	ابن صَبَّاء	ابن ضَبَّاء[2]
413	8	بنو فلان يطؤهم الطريق	تطؤهم[3]
414	1	باتت على إرم رابيةٍ	إرم رابئة[4]
417	6	بعث بها	بعث إليها
417	10	وأعلم بأنك[5] ما تدين تدان	واعلم بأنَّ كما تدين تدان

(1) كثوة، بفتح الكاف، قال في اللسان (كثا): «وكثوة بالفتح: اسم أم شاعر، وهو زيد بن كثوة» وهو شاعر إسلامي. انظر البيان والتبيين 1/163، والحيوان 6/116، وانظر فهارسها.

ويبقى أن أشير إلى أن قافية بيت ابن كثوة هذا «كوكب» غير قافية النابغة الشهيرة «كوكب» ـ إذا طلعت لم يبد منهن كوكب ـ فخلط المحقق بينهما، ونسب إلى شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله سهواً، وهو بريء منه.

(2) بالضاد المعجمة، وتحقيق ذلك في ديوان بشر بن أبي خازم ص 80، ولم يرجع إليه المحقق. والكلام الذي يحكيه ابن بري ها هنا عن ابن السيرافي موجود في شرحه على أبيات إصلاح المنطق ص 219.

(3) بالتاء قبل الطاء. والطريق وإن كان يذكر ويؤنث، فإنه جاء في القرآن الكريم مذكراً، قال تعالى: ﴿يهدي إلى الحق وإلى طريق مستقيم﴾ [الأحقاف: 30]، وقال تعالى: ﴿فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً﴾ [طه: 77]، وأيضاً فإن هذا الكلام من شواهد النحو النثرية، وقد جاء هكذا «تطؤهم» بالتاء في الكتاب 1/213، والأصول 2/255، واللسان (طرق) وهو من شواهد الاتساع النحوي، بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، لأنهم يريدون: أهل الطريق.

(4) رابئة: بالهمز، ونصب التاء منونة. والرابئة: المراقبة. وبقية الشرح في ديوان عبيد ص 18، وأمالي ابن الشجري 3/26.

(5) ليست هذه الكاف ضمير المخاطب فتتصل بأن، وإنما هي منفصلة عنها، وهي من لفظ المثل «كما تدين تدان» كما في مجمع الأمثال 2/155، وجمهرة الأمثال 2/168، وكذلك جاء في التنبيه والإيضاح للمؤلف 1/19، واللسان (دين)، ويكون اسم «أن» ضمير الشأن محذوفاً، أي: بأنه وشواهده كثيرة، وقال الميداني: والكاف في «كما» في محل النصب، نعتاً للمصدر، أي تدان ديناً مثل دينك.

الصفحة	السطر	التصحيف أو السقط	الصواب
418	8	وقد شَرِبَتْ آخر الصيد أيّلا	. . . من آخر الصيفِ[1]. . .
419	6	وأي جواد لا يقال لها هلا	لا يقال له[2]
435	6	من جنب واطئه	من جيب واصية[3]
438	14	للنواحي اليشكري	للتوأم اليشكري[4]
450	9	صف من الناس	صنف من الناس
466	8	يفاد	يعاد
469	4	حتى يُسَاقوا	حتى تَسَاقَوْا[5]
469	6	الحرب مؤنثة وتحقير هاء ملاحظة لأصلها	وتحقيرها بغير هاءٍ
475	5	متيم عندها لم يغد مغلول	لم يُفْدَ مكبول[6]
486	8	مشهر لا تنكر الفحل أمها	لم تمكن
486	9	قد أنتجت	قد انْتُتِجَتْ
487	13	أحدثنا لخلقنا شكراً	لخالقها
502	5	لم تَبْلَدِ	«لم يَبْلُدِ» والشاعر يمدح سناناً المُرِّيّ. وفي أول البيت: فإذا يلاقي
503	6	سهم بن عوف	سهم بن عوذ
503	7	بزعمي	برَغْمِي
530	12	ربيع بن صبح	ربيع بن ضَبُع[7]

---

(1) ديوان النابغة الجعدي، ص 124، ولم يرجع إليه المحقق.

(2) الاقتضاب ص 397، ويأتي ضمير المؤنث في الرواية الأخرى: «وأي حصَانٍ لا يقال لها هلا» كما في أدب الكاتب ص 421.

(3) الجيب: المدخل. و «واصية» بالصاد المهملة فلاة متصلة بأخرى. ديوان ذي الرمة ص 407.

(4) التنبيه والإيضاح 302/2، وشرح شواهد الإيضاح ص 654، وديوان امرىء القيس ص 147.

(5) وكتابة البيتين في هذا الموضع عروضياً غير صحيحة.

(6) ديوان كعب بن زهير ص 6، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ص 169، ولست أدري من أين جاء المحقق بـ «لم يغد مغلول» هذه؟.

(7) والربيع بن ضبع الفَزَاري هذا معروف عند النحاة والأدباء ببيتيه الشهيرين:

إذا كـــان الشتـــاء فـــأدفئـــونـــي ... فـــإن الشيـــخ يهـــدمـــه الشتـــاء

إذا عـــاش الفتـــى مـــائتيـــن عـــامـــاً ... فقـــد ذهـــب المســـرة والفتـــاء =

الصفحة	السطر	التصحيف أو السقط	الصواب
535	14	على هفوات شأنها متتابع	متتايع[1]
553	4	كأنهم الكروان أبصَرَتْ بازيا	أبْصَرْن
555	3	ولا ينسبون	ولا ينبسون
555	10	وشعري شعري	هذا الكلام المنثور إنما هو من قول أبي النجم العجلي: أنا أبو النجم وشعري شعري[2]
558	2	وأم القُرْدان	أرجح أن هنا سقطاً، وأن سياق الكلام: أمهات القردُ: يعني أم القِرْدان[3].
558	12	مشبوه برسالة ورسائل	مشبه، أو: شبهوه
562	6،2	نجيجاً	نجيحاً[4]
562	3	فكل	بكلّ
562	4	الصريخ: . . .	هكذا وضع المحقق نقطاً بعد «الصريخ» وقال في حواشيه: كلمة غير واضحة بالنسخة لعلها: الإجابة». قلت: وهي كذلك فيما حكاه البغدادي[5] عن ابن بري.

---

(1) بالياء التحتية قبل العين، وهو التهافت في الشر. وهذا اختيار ابن الشجري في أماليه 2/238، ويروى: «التتابع» بالباء الموحدة، والفرق بينهما أن الأول يكون في الشر، والثاني يكون في الخير. وانظر كتاب الشعر ص 208، وإيضاح شواهد الإيضاح ص 802، ورسائل الجاحظ 1/237، 367.

(2) وهذا أسلوب لبعض الأقدمين، ينتزعون موضع الشاهد من البيت فقط، وكذلك فعل أبو علي مع بيت أبي النجم هذا، في كتاب الشعر ص 319، وابن بري هنا ينقل عنه وإن لم يصرح.

(3) انظر ديوان ذي الرمة ص 565.

(4) نجيحاً: أي مُنْجِحاً، كما ذكر البغدادي في الخزانة 7/568، وكذلك هو في نوادر أبي زيد ص 416، والمحقق يصر على أنه نجيجاً بجيمين، لأنه ذكر في حواشيه أنه «من النجنجة» وهو ترديد الرأي، يصحف ويشرح على التصحيف!

(5) الموضع السابق من الخزانة.

الصفحة	السطر	التصحيف أو السقط	الصواب
562	5	أصْرَخْتُه: إذا أعَنْتَه	أغثته[1]
562	12	فعن أيها، أصلاً الضمير	فعن أيها، أعاد الضمير
562	14	فعن أيما	فعن أيها
562	16	انتهوا خيرٌ لكم:	هكذا كتبها المحقق وضبطها «خيرٌ» وصوابها «خيراً لكم» وهو تلاوة الآية الكريمة، وسبقت في ص 165.
565	2	ضِوارٍ	صُوارٍ
565	5	والسوحْ	والنُّبُوح
609	8	سفه الأخيطل يقي بعجوزه	. . . إذ يقي بعجوزه
620	2	سماعة بن الأشول النعماني	النَّعامي[2]
622	8	ليس من الله العزيز يَفْرَق	بفَرقْ
636	6	أذاع في الناس حتى كأنه	أذاع به . . .

الضبط

ضبط النصوص من واجب المحقق، لا بد أن يؤديه على وجهه الصحيح. والضبط لا يكون بما يَخْطِر على البال، أو بما يتداوله الناس، بل لا بد فيه من المراجعة، واستئذان الكتب فيما دَقَّ وجَلّ، وبخاصة في زماننا هذا الذي قلّ فيه الحفظ، وانقطعت دونه الرواية.

وليس الضبط من المعاجم فقط، بل لا بد فيه من كتب العربية الأخرى، وبخاصة كتب التعريفات، ثم شروح الشعر التي قام عليها الأئمة: مثل شرح ديوان ذي الرمة لأبي نصر الباهلي، وشرح ديوان زهير لثعلب، وديوان جرير برواية ابن حبيب، وديوان الأخطل بصنعة السّكّري. . . وهلمَّ جراً. وقد وقفت على هَناتٍ

(1) وهو كذلك في الخزانة 7/568، وقال أبو العباس المبرد في تفسير قول سلامة بن جندل:
كنا إذا ما أتانا صارخ فَزِع   كان الصراخ له قرعَ الظنابيب
يقول: إذا أتانا مستغيث كانت إغاثته الجد في نصرته. الكامل ص 3.

(2) أحد بني نعام، كسحاب، وهم بطن من أسد بن خزيمة، وهو من شعراء بني أمية رغبة الآمل 2/244.

كثيرة في الضبط، أشير إلى أهمها فيما ترى:

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
79	1	الظَّنُونُ	الظُّنونِ... والقوافي مجرورة
95	1	يُسَبِّحُ له فيها بالغُدّو والآصال	«يُسَبَّحُ» بفتح الباء، مبنياً للمجهول، في موضع الشاهد
00	3	وكذلك زَيَّنَ لكثير من المشركين قَتْلَ أولادهم	«زُيِّنَ... قتلُ» مبنياً للمجهول أيضاً، وهو موضع الشاهد[1].
97	5	فيأمنُ خائفٌ يَفُكُّ عانٍ	فيأمنَ... يُفَكَّ. وهما منصوبان بأن مضمرة وجوباً، لوقوعها بعد فاء السببية المسبوقة بالرجاء[2].
98	3	ذريني أصبحْ يا بَكْرُ إنِّي	بل بَكْرَ[3]
143	10	مررت بِقاعٍ عَرْفجٍ كلّه	«كلُّهُ بالرفع، وهو موضع الشاهد، فـ«كلُّ» بالضم توكيد للضمير المرتفع بـ«عرفج» لأن «عرفجاً» من الجوامد المؤوَّلة بالمشتق لأنه ضُمِّن معنى «خَشِن» وهذا يرفع فاعلاً يُضمر فيه[4]
147	4	طَوَى طيَّ المحمل	طُوِيَ

---

(1) المحقق يضبط الآيات على قراءة حفص التي في مصحفنا، دون أن يتنبه للقراءة الأخرى التي هي موضع الشاهد، وسيتكرر هذا منه.

(2) وانظر أمالي القالي 1/72، والخزانة 9/330.

(3) ليس «بكر» اسم رجل، حتى يكون منادى مبنياً على الضم، وإنما هو ترخيم «بكرة» وأعرب على لغة من ينتظر، بدليل قوله: «ذريني» ويُقوِّي ذلك رواية الوحشيات ص 257: «يا هندُ» ورواية الكامل ص 671: «يا سَلْمَ». وانظر الخزانة 9/395. ومثل هذا قول أبي كبير الهذلي: «أزهيرَ إن يشب القذال فإنه» قال ابن السيِّد: «زهير ها هنا ترخيم زهيرة، وهي ابنته، فلذلك فتح الراء» الإنصاف ص 116، وشرح أشعار الهذليين ص 1070.

(4) ومثله: «مررت بقومٍ عرب أجمعون» فضمن «عَرَباً» معنى فُصحاء، ورفع به ضميراً، وجاء «أجمعون» بالرفع توكيداً له، وأمثلة ذلك كثيرة، تراها في الكتاب 2/24، 27، والخصائص 1/122، 3/272، وشرح الكافية 1/341، وكان واجباً على المحقق أن يوضح ذلك لأن ابن بري طوى الكلام فيه طياً.

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
158	3	فَرْغٌ	فِرْغٌ[1]
162	5	قلائصُنا	«قلائصَنا» وهو منصوب بإضمار فعل، أي: احْفَظْ كما ذكر ابن بَري بَعْدُ.
221	11	فمضَيتُ ثَمَّتَ قلتُ	«ثُمَّت» بضم الثاء، لأنه حرف عطف، وليس ظرفاً.
268	11	خالي عويفٌ وأبو علجْ	«وأبو علجٍّ». وقد ضبط المحقّق الجيم في جميع الأشطار بعد ذلك بالسكون، والصواب الكَسْرُ.
277	4	أبي معد يكرب	ابن معد يكرب
00	16	فإذا هيَ بعظامٍ ودما	«هِيْ» بسكون الياء - لا بفتحها كما ضبطها المحقق - وهو موضع الشاهد، وتكرر في الصفحة التالية.
315	4	ربَّاءُ شَمَّاءُ	ربَّاءُ شَمَّاءَ[2]

(1) بكسر الفاء، والمحقق مصر على الفتح، لأنه شرحه عليه، فقال نقلاً عن اللسان: «الفَرْغ: مفرغ الدَّلو، أو نجمٌ من منازل القمر» ولا صلة لذلك بالبيت مطلقاً، لأن الشاعر يقول:

وقتيلِ مُـرَّةَ أثـارَنَّ فـإنـه ... فِـرْغٌ وإنَّ أخـاكـمُ لـم يُثْـأرِ

وهو هنا بالكسر. قال ابن الشجري: وقوله «فِرْغٌ» يقال فيه: «ذهب دم فلانٍ فِرْغاً، أي باطلاً لم يُطلَبْ به» الأمالي 141/2. وذكر صاحب اللسان أنه يُرْوى بالفتح أيضاً، لكن على المعنى الذي ذكره ابن الشجري، لا على ما نقله المحقق من اللسان، فذلك شيء آخر.

(2) ضبطه المحقق «شماءُ» بضم الهمزة، والصحيح الفتح «شماءَ» وهو الفتح النائب عن الجر؛ لأن «شماءَ» لا ينصرف وهمزته للتأنيث والبيت:

رَبَّـاءُ شَمَّـاء لا يـأوِي لِقلَّتِهـا ... إلاَّ السَّحـابُ وإلا الأوْبُ والسَّبَـلُ

و «ربَّاء»: صيغة مبالغة. من قولهم: ربَأ يَرْبأ، من باب مَنَع: إذا صار رَبيئةً لأصحابه، أي عيناً لهم. و «رباء» صفة لموصوف محذوف، تقديره: هو رجل ربَّاءُ. والشاعر يرثي ابنه، ويصفه بالشجاعة وقوة البأس. و «شماءُ» وهو الارتفاع، يقول أن ابنه يعلو هذه الهَضبة المرتفعة التي لا يعلوها إلا السحابُ وكذا وكذا، فيكون قوله «شماء» مخفوضاً بإضافة «رباء» إليه، والفتح علامة الخفض كما سبق.

وأنبّه هنا إلى أن ضبط «شماء» بالضم خطأ قديم، وقد رأيته على الخطأ في شرح أشعار=

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
323	8	سؤالُ الغنيِّ عن أخيه كأنه	«سؤالَ» وقد نصّ المؤلف بعد صفحتين على نصبه، لأنه مصدر مُشبَّه به.
332	9،7	وهيمُ ـ نوومُ	وحميمْ ـ نؤومْ. والقافية مقيدة بالسكون. وقد ذكر المحقق أن ذلك الشعر من البحر البسيط والأدق أنه من مجزوء البسيط، وقد ذكره على الصواب في فهرس الشعر. لكن بقي عليه أن ينقله من الميم المضمومة إلى الميم الساكنة.
347	8	وحَمَّالَ المِئين إذا أَلَمَّتْ	وحمَّالُ
348	6	ولا الليلُ سابقُ النهارِ	«سابقُ النهارَ» بنصب «النهار» وهو موضع الشاهد، لأن المصنف جاء به شاهداً على حذف التنوين لالتقاء الساكنين، وأصله «سابقٌ النهارَ» وهي قراءة أشار المحقق إلى تخريجها[1].
351	9	ولستُ بالأكثر منهم حصي	ولَسْتَ والشاعر يخاطب.
372	9	فيحمد قَدْرَ أربد من هاعرا	فيَحْمد قِدْرَ أربد من عراها «والقِدْر» هنا بكسر القاف، وهي التي يُطبخ فيها اللحم.
	10	وأن يَشْربْ	وإن تَشْرَبْ
375	14	وأمَّا تُعْرِضَنَّ	وأما تُعْرِضِنَّ بكسر الضاد، لأن الشاعر يُخاطب أنثى، وهي أُمَيْمة، التي رخَّمها «أميم».
391	1	الثوب الخِلَق	الخَلَق. بفتحتين
396	8	دُوَيِّبَةً	دُوَيْبَّة. بسكون الياء بعدها باءُ مشددة، وهذه قاعدة تصغير المشدّد، نحو: دابّة وخاصة، وقد جاء في الحديث: «وخُوَيْصَّة أحدِكم»، ويا رسول الله إنّ لي خُوَيْصةً»[2].

= الهذليين، ص 1285، وفي كثير من الكتب التي أنشدت البيت، وقد حرَّرته في كتاب الشعر ص 393، وانظر أمالي ابن الشجري 2/224، وإيضاح شواهد الإيضاح ص 454.

(1) ها هو ذا المحقق يضبط على قراءة حفص فقط. وهو مما سبق التنبيه عليه في إصلاحات ص 95.

(2) صحيح البخاري «باب من زار قوماً فلم يُفطر عندهم من كتاب الصوم» 3/53، وصحيح مسلم «باب في بقية من أصحاب الدجال، من كتاب الفتن» ص 2267. قال الزمخشري: =

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
416	10	غيرِ جيراني	غيرَ جيراني، وهو منصوب
430	4	فإياكم وحَيَّةُ بطنِ وادٍ	على الاستثناء وحَيَّةَ. وهو منصوب على التحذير، كما ذكر ابن الشجري وغيره[1].
432	2	ما أحسن الأبياتُ... العِدَي	الأبياتَ... العَدِيّ
432	3	إذْ أقْدموا مائةً	إذْ قَدَّمُوا
443	5	وما ذكرٌ فإن يَكْبُرْ فأُنْثي	يَكْبَرْ[2].
449	7	يلتمسُ لها... الجُذا	يَلْتَمِسْنَ لها... الجِذا
00	8	التي دفعت	التي رُفِعَتْ
475	2	ولا تُمْسك بالعَهد	ولا تَمَسَّكُ[3] بالعَهد
533	10	تحية مِن لا قاطعَ حبلَ واصلٍ ولا صارمُ	مِن لا قاطعِ حبلَ واصلٍ ولا صارمٍ بخفض «قاطع وصارم» وهو موضع الشاهد[4].
541	7	في نحو قَدَمٍ	قَدَمَ. وهو هنا اسم امرأة، ممنوع من الصرف، لا القَدَمُ التي يُمْشَى عليها[5].

= والذي جَوَّز فيها وفي نظائرها التقاء الساكنين أن الأول حرف لين، والثاني مدغم. الفائق 375/1.

(1) الأمالي 97/2.

(2) بفتح الباء، يقال: كَبِرَ الرجلُ: إذا أسَن، يَكْبَر، بكسر الباء في الماضي، وفتحها في المستقبل، من باب تَعِبَ. قال تعالى: ﴿ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً أن يَكْبَرُوا﴾ [النساء: 6].

أما كَبُر يَكْبُر، بضم الباء فيهما فيكون بمعنى عَظُم، قال تعالى: ﴿كَبُر مَقْتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾ [الصف: 3]، وقال تعالى: ﴿أو خَلْقاً مما يَكْبُرُ في صدوركم﴾ [الإسراء: 51]، والفعل من باب قَرُبَ. وبعض الناس يخلط بين الفعلين. في السِّن والأمر. وانظر إصلاح المنطق ص 216، وأدب الكاتب ص 345، والمصباح المنير، وكتب الأفعال.

(3) تكلم عليه البغدادي كلاماً جيداً في حاشيته على شرح بانت سعاد 68/2.

(4) وأراد: تحية إنسانٍ غير قاطعٍ... وعَطف «صارم» على «قاطع» نوادر أبي زيد ص 195، وأمالي ابن الشجري 539/2.

(5) وللنحويين عليها كلام. انظره في المسائل المنثورة لأبي علي ص 256، وأمالي ابن الشجري 161/2، 265، 304.

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
543	5	كَنَهْوَرَ كان من أعقاب السُّمِيّ	السُّمِيْ... بياء ساكنة خفيفة بعد الميم، وأصلُها التشديد، ولكنها خفِّفت للقافية[1].
575	5	وما لومي أخِي من شمَاليا	شِماليا. بكسر الشين، وهو موضع الشاهد. والشِّمال بكسر الشين: خليقة الرجل وطبيعته، ويأتي مفرده وجمعُه على بناءٍ واحد. ويجمع أيضاً على شمائل.
575	9	ثم رأني لأكونَنَّ ذبيحةً	لأكونَنْ: بنون التوكيد الخفيفة، وقد رُسمت بعض الكتب «لأكوناً» وهو قياس في رسم نون التوكيد الخفيفة.
598	4	سِنيني كلُّها لاقيتُ حَرْباً	كلَّها. بالنصب، لأنه توكيدٌ لقوله «سنيني» المنصوب على الظرفية[2].
598	6	ومثله قول الآخَر	لم يذكر ابن بري اسم هذا الشاعر، وكذلك كل الذين أنشدوا البيت، لكن أبا علي الفارسي ذكر أنه لشاعر يخاطب حذيفة بن بدر. وفي هذا تقريبُ لاسم الشاعر بِذِكر معاصره[3]. وليس في هذا خطأ من المحقق، ولكني ذكرتُه للفائدة.

فهذه بعض ملاحظاتي على الضبط الذي وَهِم فيه المحقق. أما إهمال ما كان ينبغي عليه ضبطُه وتقييده، فهو كثير جداً. ولم أذكره لهذه الكثرة، والشَّكلُ يكون حتماً واجباً في أحيان كثيرة، على قاعدة المحدِّثين: «إنما يُشْكَلُ ما يُشْكِل».

---

(1) قاله ابن جني في المنصف 2/68، ونَظَّر له بقوله الآخر:
حَيْدَةُ خالي ولقيطٌ وعَلِي
(2) وهو كذلك في مراجع تخريج البيت. وانظر أيضاً كتاب الشعر ص 158.
(3) كتاب الشعر، الموضع السابق.

تعليقات المحقق وحواشيه

تدور تعليقات محقق النصوص غالباً حول تخريج الشواهد وتوثيق النُّقول، والتعريف بالمجاهيل من الأعلام ونحوها، ثم ما يكون من إضاءة النص ببيان مراد المؤلف، أو توضيح غامض، أو تنبيه على وهم، أو استدراك لنقص، أو ربط لبعض مسائل الكتاب بالفن الذي يدور حوله، أو الفنون الأخرى، بحسب ثقافة المحقق ومعرفته بأصول العلم وقُدرته على التعامل مع الكتب. ويكون هذا كله في حدود الاختصار والإحالة على الكتب، دون التوسع والإكثار، حتى لا يخرج العمل من التحقيق إلى الشرح.

وهذا شيءٌ مما ظهر لي من تعليقات المحقق:

الصفحة	الحاشية	
74	2	أحال المحقق على موضع من العَيْنِيّ. وهذا الذي أحال عليه ليس شرحَ العيني المعروف بشرح الشواهد الكبرى. واسمه: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، وهو المنشور بحاشية طبعة بولاق من خزانة البغدادي سنة 1299 هـ، ولكنه تلخيصٌ لكتاب العيني، قام به المشرفون على طبع الأشموني، ونشروه بحاشيته، فَلْيُتَنَبَّهْ لذلك. لأن بعض أهل العلم ـ سوى المحقق ـ يقعون في هذا الوهم. وقد تكرر ذلك من المحقق على امتداد الكتاب.
112	2	علَّق على قول ابن بَرِّي: «ولكنه مثَّل به الحديث الذي قبله»، فقال: «هذا الحديث هو ماذكرته عن وجه سَوْق البيت» والمحقق يقصد ما ذكره من وجه الاستشهاد بالبيت، وهذا غير صحيح وليس مرادَ ابنِ برّي، فإنه يريد بالحديث قوله ﷺ: «كلّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يُهودانه ويُنصرانه». وهو ما ذكره أبو علي[1].

(1) الإيضاح، ص 101.

الصفحة	الحاشية	
129	2	اعتاد المحقق أن يذكر عند كل شاهد موضع الشاهد وبيانه. وما ينبغي أن يطرد هذا، فإن بعض الشواهد تكون ناطقة صريحة فيما جاءت له، أو يكون كلام ابن بري واضح الدلالة في تعيين موضع الشاهد، كما في هذا المكان، فإن عنوان الباب هو «باب المصادر التي أعملت عمل الفعل» وأنشد: فلولا رجاءُ النصر منك ورهبةٌ عقابَك قد صارُوا لنا كالموارِدِ فقال ابن برّي: «نوَّنَ رهبة» ونصب به عقابك» أليس هذا كافياً حتى يقول المحقق في حاشيته: «الشاهدُ في «رهبة عقابك» حيث أعمل المصدر المنَّون فيما بعدَه؟» وقد تكرر هذا الصنيع مما ضخَّم الكتاب في غير طائل!.
134	5	علَّق المحقق على قول ابن بري: «وقال يعقوب: المعقِّب: الماطل». فقال: «هو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري (205 هـ ـ 821 م) كُني بأبي محمد، وهو أحد القراء العشرة. مولده ووفاته بالبصرة، ثم ذكر كتبه ومراجع ترجمته. وهذا كله باطل. فيعقوب إذا أُطلق عند اللغويين أو النحاة فهو ابن السكيت، صاحب إصلاح المنطق وغيره.
165	1	استشهد المصنف بقوله تعالى: ﴿أدخل يدك في جيبك تخرجْ﴾.
255	7	وأثبت المحقق واواً قبل «أدخل» ثم قال: وفي النسخة أدخل، من غير واو، وما أثبته نصُّ الآية. قلت: وهذا الذي جاء في النسخة صحيح ـ سواء أكان من ابن بري أم من الناسخ ـ فإن ترك الواو والفاء ونحوهما في أول الاستشهاد جائز، وقد جرى الإمام الشافعي على ذلك في ثلاثة مواضع من «الرسالة» ص361،231 (مرتين) ومعلومٌ أن نسخة «الرسالة» هذه بخط الربيع بن سليمان، تلميذ الشافعي، وانظر حواشي الحيوان 4/57، ومجالس ثعلب

الصفحة	الحاشية	
		ص 555، وأمالي ابن الشجري 1/43، 2/411، 415.
283	3	قال ابن بري: «ورواه ابن الأنباري: ورأيت زوجك...» وعلّق المحقق فقال: «لم أجده في أضداد ابن الأنباري» قلت: وابن بري لم ينص على أن ابن الأنباري ذكره في كتاب الأضداد، فلماذا يذكر المحقق «الأضداد؟» ثم أليس لابن الأنباري كتب أخرى غير الأضداد؟ لقد نظرت في كتب ابن الأنباري التي في مكتبتي فوجدت الشاهد المذكور في كتابه: الزاهر في معاني كلمات الناس 1/147، برواية: ورأيت زوجك في الوَغَى. ولعله ذكره أيضاً في شيء من كتبه المفقودة.
289	1	نسب ابن بري البيت: عمرو الذي هشم الثريد لقومه.. إلى عبد الله بن الزبعري، وعلق المحقق فقال: «ولم أجد من نسبه إلى عبدالله بن الزبعري». قلت: بل نسبه إلى عبد الله بن الزبعري: السهيلي في الروض الأنف 1/94، والشريف المرتضى في أماليه 2/269، وغيرهما، وعلى ذلك أثبته جامع ديوانه الدكتور يحيى الجبوري، بمجلة معهد المخطوطات ـ المجلد 24، ص89.
291	1	أنشد ابن بري لجرير: كــلا يــومــي أمــامــة يــوم صَــدٍّ وإن لــم نــأتهــا إلا لمــامــاً وعلق المحقق بأنه ليس في ديوان جرير (نعمان). قلت: بل هو فيه ص 778، من طبعة الدكتور نعمان طه نفسها التي ذكرها المحقق.
302	5	أنشد ابن بري هذا الشاهد: رأيــت الصــدع مــن كعــب وكــانــت مــن الشنــآن قــد صــارت كِعــابــا وعلق المحقق في هذا الموضع تعليقاً كله خَبْط وتخليط، فقال: إن البيت منسوب في حاشية النسخة لمعوّذ الحكماء واسمه معاوية بن مالك، سمي بذلك لقوله: أعــوذ بمثلهــا الحكمــاء بعــدي

وهكذا أثبته المحقق بالذال المعجمة، في الموضعين، وإنما هو «معود» بالدال المهملة، وصححه الإمامان أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون في حواشي المفضليات ص 354، وخطأ ما في اللسان 4/ 384 ثم قال: «ولم يُنسب الشاهد في المفضليات» وهو منسوب فيها ص 358، قصيدة (105). وقال ثالثاً: ويروي. . . فأودي. وكان الصدع لا يعد ارتئاباً. ومثل هذا لا يقال فيه: ويروي. . . وإنما يقال: البيت الشاهد ملفق من بيتين وردا في المفضليات هكذا:

رأيـــت الصـــدع مـــن كعـــب فـــأودي
وكـــان الصـــدع لا يعـــد ارتئـــابـــا
فـــأمســـي كعبهـــا كعبـــاً وكـــانـــت
مـــن الشنـــآن قـــد دعيـــت كِعـــابـــا

359 2 علق المحقق على بيت نسبه ابن بري لجرير، بأنه لم يجد في ديوان (نعمان) ـ كما سبق له تقريباً ـ والبيت في ديوان جرير، نشره الدكتور نعمان ص 111، من قصيدة عدتها 46 بيتاً، لكن الدكتور نعمان لم يذكر مطلعها في فهرس القوافي، فغفل عنها من غفل، وهذه من آفات التعويل على الفهارس وحدها.

361 3 علق المحقق على الشاهد المذكور هنا بأنه لسُحَيم، هكذا بدون تحديد، ومعلوم أن هناك شاعرين، كل منهما سحيم: سحيم بن وثيل الرباحي، وسحيم العبد ـ عبد بني الحسحاس. والشاهد المذكور هنا للأول، وليس كل الناس يعلم، فيجب التعيين.

388 حاشية قال المحقق: «وذكر البغدادي أن قبله:

أولها ص387

ومهمـــه أعـــور إحـــدى العينيـــن
بصيـــر الأخـــرى أصـــم الأذنيـــن

وهذه الرواية غير مقبولة لعدة أسباب هي: رواية الفراء وثعلب وهما قبل أبي علي، وعدم تحديد اسم الشاعر الآخر، وتأخر البغدادي مع

الصفحة	الحاشية	
		عدم ذكر مراجعه في ذلك واختلال الوزن في البيت الأخير، وتكرار المعنى فيه بذكر «بصير الأخرى» بعد «إحدى العينين» انتهى. قلت: هذه ثرثرة لا معنى لها، مع ما فيها من تطاول على أهل العلم، فما قيمة أن الفراء وثعلباً قبل أبي علي؟ وهل يؤثر عدم تحديد اسم الشاعر في قبول الشاهد أو رده إذا كان قد رواه ثقات؟ وما معنى تأخر البغدادي؟ والدعوى بأنه لم يذكر مراجعه غير صحيحة، وقد ذكر أن الفارسي أنشده في «تذكرته» وأما اختلال الوزن فغير صحيح، لأن رواية الشطر في الخزانة بطبعتيها: طبعة بولاق، وطبعة شيخنا عبد السلام هارون: بصير الأخرى وأصم الأذنين. بهمزة الوصل في «الأخرى» ووجود «واو» قبل «أصم» فاختلال الوزن إنما هو فيما أثبته المحقق!.
393	2	«كأن المقبلين يوم لقيتهم» والوزن بهذا مضطرب، وصوابه: «كأن العقيليين» وهو في ذيل ديوان القطامي ص182، ومراجع المحقق، ولم يرجع إلى ديوان القطامي.
398	2	علق المحقق على قوله ﷺ: «تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس» فقال: «لم أجد الحديث فيما راجعت من كتب الأحاديث». قلت: وطرف الحديث: «تخيروا لنطفكم» أخرجه ابن ماجه من حديث عائشة، في سننه «باب الأكفاء، من كتاب «النكاح» 633/1، والحاكم في المستدرك «كتاب النكاح» 163/2. أما الحديث برواية ابن بري فهو في المغني عن حمل الأسفار، بهامش إحياء علوم الدين 42/2، وتكلم عليه الحافظ العراقي. وانظر أيضاً تاريخ بغداد 264/1، وكشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس 301/1.
412	1	«حارثة بن مرة» الصواب: «جارية» كما في الإكمال لابن ماكولا 3/2، وإيضاح شواهد الإيضاح ص 604.
413	5	علق المحقق على شعر عبيد بن الأبرص: كأنها شيخةٌ رقوب: بأنه

الصفحة	الحاشية	
		من البحر البسيط، والأدق أن يقال: مخلع البسيط. والخلاف في وزن قصيدة عبيد معروف عند الأدباء والعروضيين.
461	3	قال المحقق تعليقاً على كلمة «القلب» عند ابن بري، فقال: كذا والصواب: «القليب». قلت: وهذا هو الصواب الذي لا صواب غيره، فيجب أن يثبت في صلب الكتاب، ولا يشار إلى هذا الخطأ، لأنه مقطوع بخطئه، والمحقق لا ينبغي أن يذكر مثل هذه الأشياء الهينة.
477	3	علق المحقق على الشاهد هنا بأنه لجرير، ثم سكت، والقارىء يسأل: أين ديوان جرير؟ وليس لجرير المعروف شيء في هذا الشاهد، وإنما هو «جُرَيْر» بضم الجيم وفتح الراء وسكون الياء، على هيئة التصغير، كما ذكر الآمدي في المؤتلف والمختلف ص 96، وابن ماكولا في الإكمال 2/84، وقد غفل عن ضبطه كثير من الناس. انظر إيضاح شواهد الإيضاح ص 703، والمراجع بحاشيته.
529	2	أنشد ابن بري للصلتان العبدي: تموت مع المرء حاجاته وحاجة من عاش لا تنقضي وعلق المحقق بأنه يروي: نروح ونغدو لحاجاتنا. ومثل هذا لا يقال فيه: يروى - كما ذكرت من قبل - وإنما يقال: البيت ملفق من بيتين، هما: نروح ونغدو لحاجاتنا وحاجة من عاش لا تنقضي تموت مع المرء حاجاته وتبقى له حاجة ما بقي وكذلك هما في شعره الذي جمعه الأستاذ العالم الدكتور محمد علي مكي، ونشره ضمن كتاب دراسات عربية وإسلامية، المُهْدَي إلى أديب العربية الكبير محمود محمد شاكر بمناسبة بلوغه السبعين.

الصفحة	الحاشية	
538	1	علق المحقق على كلام لأبي حنيفة بالإحالة على اللسان. وكلام أبي حنيفة في كتابه النبات ص 133.
575	1	ذكر المحقق أن الشاهد المذكور لم ينسبه أبو علي في التكملة لأحد قلت: بل نسبه أبو علي في التكملة ص 187، إلى جرير.
577	4	أنشد ابن بري لإبراهيم بن هرمة: وإني وإن كانت مِراضاً صدورهم لملتمس البُقْيَا صحيحٌ لهم صدري وعلق المحقق فقال: والرواية في الديوان: «صدوركم.. سليم لهم» ولا أدري لم خالف بين الضمير في الكلمتين، وهذا يضعف الرواية». قلت: لم يخالف الشاعر بين الضميرين. والرواية التي أمامي في ديوان الشاعر: «صدوركم.. سليم لكم» وطبعة الديوان التي أحال عليها المحقق هي نفسها التي عندي.
580	3	علق المحقق على كلمة «الشتيت» فقال: «لم تنقط التاء الأخيرة في الأصل» قلت: هذا إدلال بشيء هين، فيما لا طائل تحته، والكلمة في سياقها لا تقرأ على غير هذا.
623	3	علق المحقق على تفسير ابن بري للأولق بأنه: «السرعة في السير والطعن وإدارة الكلام» فقال: أظنها: «إرادة» بتقديم الراء على الدال» قلت: لا بل هي «إدارة» بتقديم الدال على الراء، كما ذكر ابن بري، وتصديق ذلك تراه في تهذيب اللغة 310/9، واللسان «ولق» 265/12.
630	2	قال ابن بري: «ومنتهى اليُتْم الحُلْم» فقال المحقق: «يريد أن نهاية وصف الإنسان باليتم هو بلوغه الحلم» وهذا هذا، فما زادنا كلامه شيئاً. وهذا موضع المثل: وفسر الماء بعد الجهد بالماء.
634	2	قال المحقق في هذه الحاشية: «على هامش هذه الصفحة آثار خاتم لم أستطع قراءته». وأقول: «ما قيمة هذا؟ إلا أن يراد التكثر بالكلام، واصطناع الدقة والأمانة فيما لا يجدي!.

الفهــارس

كتب التراث بلا فهارس كنزٌ بلا مفتاح، وذلك أن كتبنا متداخلة الأسباب، متشابكة الأطراف، وقلَّ أن تجد كتاباً منها مقتصراً على فنٍّ بعينه، دون الولوج إلى بعض الفنون الأخرى، لدواعي الاستطراد والمناسبة وهذا يؤدي ـ لا محالة ـ إلى أن تجد الشيء في غير موارده، وقد قلتُ ولا زلتُ أقول: إنه لن تستقيم لنا دراسة علم من العلوم على وجهها المرضيِّ دون هذه الفهرسة الكاشفة التي تضم النظير إلى النظير، وتقرن الشبيه بالشبيه، والتي تستخرج القضايا من غير مظانها.

ولم تكن فهرسة كتب العلم ألزمَ في وقت لزومَها في تلك الأيام التي كثرت فيها الصوارف والحواجز، وضعفت الهمم، ووهنت العزائم، وأصبح من العسير على طالب العلم أن يأخذ في كتاب من أوله إلى آخره، فلم يبق إلا أن نبرز له مسائل الكتاب وقضاياه، ليجد طَلِبَتَه من أيسر سبيل.

ولم تكن كتب أحوج إلى الفهرسة الكاشفة من كتب الشواهد والشروح، فإن مصنفي هذا اللون من الكتب يستطردون إلى قضايا كثيرة من العلوم والمعارف، ضرورة تفرضها طبيعة شرح الشواهد، وكشف خبيء كل من كلمات الشاهد أو المسألة، ولا يخفى عليك ما نثره العلامة عبد القادر بن عمر البغدادي، من فوائد في كتبه القائمة على شرح الشواهد: خزانة الأدب[1]، وشرح أبيات المغني، وحاشيته على شرح بانت سعاد، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية.

ودع عنك تلك الفهارس التقليدية، مثل فهارس القرآن والحديث والشعر والأمثال والأعلام والأماكن ونحوها، فإن الأمر فيها هين، قِف عند تلك الفهارس

---

(1) صنع شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله فهارس ضخمة للخزانة جاءت في مجلدين بلغت صفحاتهما «1276» صفحة، وصنع لكتاب سيبويه فهرساً جاء في مجلد «420» صفحة، وكذلك صنع العلامة الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة رحمه الله فهارس لسيبويه، جاءت في «912» صفحة، بل إن كتابه العظيم الماتع «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» الذي جاء في أحد عشر جزءاً، قائم على فكرة الفهارس، ولكن أي فهارس؟.

التي اصطنعها العلماء المحققون، وهي فهارس مسائل العلوم والفنون[1]، وهي تلك المعارف التي نثرها المؤلفون في تصانيفهم، والتي لا تنتظمها أبواب تشير إليها، أو فصول تدل عليها.

وإنَّ خفاء مثل هذه المعارف على الدارسين قد حرمهم من فوائد كثيرة، ويقع في يدي بين الحين والحين دراسات حديثة في علم النحو أو اللغة، أجد فيها بعض جهات نقص، ثم أجد تمامها في تلك الموسوعات المشحونة بالفوائد، التي لا تنالها أيدي الدارسين، لجهد المؤونة فيها، وعناء المشقة في تحصيلها.

وعلى ذلك فمخطىء كل الخطأ من يظن أن «فهرسة الكتب» عمل آلي ميكانيكي، لا يكلف المفهرس إلا أن يعد بطاقات، ويمسك أقلاماً، ويخلي وقتاً ثم يُفَرِّغ من الكتاب على البطاقات، ثم يرتب تلك البطاقات، وينسخها في قوائم ويدفعها إلى المطبعة.

إن الفهرسة العلمية ليست تنضيد مقاعد في فرح أو اجتماع. إن عدَّة المفهرس عظيمة ومهمته شاقة:

لا بد للمفهرس أن يكون فقيهاً بالعلم الذي يدور حوله كتابه، عارفاً بمصطلحاته في مختلف العصور. ولا بد أن يكون المفهرس عالماً بمصطلحات العلوم والفنون الأخرى، ملماً بأعراف العلماء ومواضعاتهم. ولا بد للمفهرس أن يكون فَطِناً لحاجة الباحث والدارس، ليستخرجها له من تلافيف الكتب.

إن المكتبة العربية ـ على تنوعها واتساع مداها ـ كتاب واحد، وهي زاخرة متداخلة، لا تستطيع أن تفصل فيها فناً عن فن، ولا بد لها من المفهرس العالم اليقظ، ولذلك حديث طويل جداً.

ومحققنا الفاضل قد صنع لكتاب ابن بري فهارس، لكنها جاءت على ذلك

---

(1) من أمثلتها: فهارس الحيوان والبيان والتبيين للجاحظ، وفهارس طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي.

النمط التقليدي الذي أشرت إليه: الأعلام والآيات القرآنية، والأحاديث والأمثال والشعر. هكذا فهرس للكتاب، ولم يُغن شيئاً.

هذا كتاب شعر وشواهد في النحو والصرف، يعرض المؤلف فيه لنسبة البيت، وشرح مفرداته، ثم يستطرد إلى قضايا كثيرة من اللغة والنحو ومعاني الشعر. وكل أولئك كان ينبغي كشفه وفهرسته.

إن منهج ابن مالك في ترتيب أبواب النحو قد غلب على النحاة، درساً وتأليفاً، من زمن تصنيف الألفية إلى يوم الناس هذا، وقد مكَّن لذلك اعتمادُ شروح ابن مالك في الدرس النحوي. في ديارنا وغير ديارنا: كابن عقيل وابن هشام والأشموني والصبان. فكان لزاماً على من ينشر كتاباً في النحو أو متصلاً بالنحو، أن يفهرس لمسائل النحو التي ترد في كتابه: إما على منهج ابن مالك، وإما على الترتيب الألف بائي. فأين النحو ومسائله في كتاب ابن بري الذي نشره المحقق؟ وأين اللغة؟.

إن من أعجب العجب أن يصطنع المحقق فهرساً يسميه «الكلمات المشروحة في الهامش» فيفهرس لما شرحه هو، ويترك شرح ابن بري نفسه! وفي ذلك خسارة كبيرة.

إن شراح الشواهد يعتنون باللغة عناية كبرى: مفرداتٍ وتراكيب. وابن بري معروف عند أهل العلم باللغة، في غير هذا الكتاب: فهو صاحب الحواشي على صحاح الجوهري، المعروفة باسم: التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح. وهو صاحب الحاشية على المعرَّب للجواليقي، وهو صاحب الحاشية على درة الغواص للحريري، وهو صاحب: غلط الضعفاء من أهل الفقه، وهو كذلك شارح أدب الكتاب لابن قتيبة. فكيف تهمل فهرسة اللغة في كتابه هذا؟.

وبعد، فهذه ملاحظاتي على عمل المحقق في هذا الكتاب، وكنت قد وقفتُ منه على هَنَاتٍ كثيرة، عرَّفتُ بعضها وأعرضتُ عن بعض، وكان الذي أعرضت عنه مقارباً للذي عَرَّفتُ. ولست أملك إلا أن أضع نسختي ـ وعلى حواشيها كل ما

أصلحته ـ تحت تصرف المحقق الكريم، ومجمع اللغة الموقر، لإعادة تحقيق هذا الكتاب الذي لم يُحقق بعد.

وليس من غايتنا جميعاً إلا خدمة هذه اللغة الشريفة التي أعزنا الله بالانتساب إليها، ويقتضينا الوفاء لها والبر بها أن نتعاون ونتساند للكشف عن كنوزها وإبراز مكنونها. وابن آدم إلى النقص ما هو! ورحم الله امرءاً أهدى إليَّ عيوبي، وفوق كل ذي علم عليم.

قائمة المراجـــع

- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1402 هـ = 1982 م.
- الأزمنة والأمكنة، للمرزوقي، حيدر آباد، الهند 1332 هـ.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر 1970 م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1405 هـ = 1985 م.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، دار الكتب المصرية 1345 هـ = 1927 م، والهيئة المصرية العامة للكتاب 1394 هـ = 1974 م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، بيروت 1901 م.
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والأنساب، لابن ماكولا. تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية ـ حيدرآباد، الهند 1962 م.
- ألقاب الشعراء ومن يعرف منهم بأمه، لابن حبيب (نوادر المخطوطات) تحقيق عبد السلام محمد هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1373 هـ = 1954 م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة 1413 هـ = 1992 م.

- أمالي القالي، دار الكتب المصرية 1344 هـ = 1926.
- الأنساب، للسمعاني، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي، دار الجنان ـ بيروت 1408 هـ = 1988 م.
- الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم، لابن السيد البطليوسي، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق 1394 هـ = 1974 م.
- الأيام والليالي والشهور، للفراء، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ـ دار الكتاب اللبناني، مطبعة نهضة مصر 1400 هـ = 1981 م.
- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة 1389 هـ = 1969 م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، للقيسي تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1408 هـ = 1987 م.
- البرصان والعرجان والعميان والحولان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، وزارة الثقافة العراقية، بغداد 1402 هـ = 1982 م.
- البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة 1380 هـ = 1960 م.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مطبعة السعادة بمصر 1349 هـ.
- تاريخ التراث العربي، للدكتور محمد فؤاد سزجين، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض 1403 هـ = 1983 م.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة. تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة 1393 هـ = 1973 م.
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، جامعة الملك سعود الرياض 1401 هـ = 1981 م.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لابن بري. تحقيق مصطفى حجازي وعبد العليم الطحاوي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة 1980 م.

- تهذيب اللغة، للأزهري، المؤسسة المصرية العامة 1384 هـ = 1964 م.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة 1384 هـ = 1964 م.
- حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد لابن هشام، تحقيق نظيف محرَّم خواجه. النشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية، دار صادر، بيروت 1400 هـ = 1980 م.
- حلبة الكميت، لشمس الدين النواجي، مطبعة إدارة الوطن بمصر 1299 هـ.
- الحلبيات، المسائل الحلبيات.
- حواشي ابن بري على الصحاح = التنبيه والإيضاح.
- الحيوان، للجاحظ. تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر 1385 هـ = 1965 م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر 1409 هـ = 1989 م، وطبعة بولاق بمصر 1299 هـ.
- الخصائص، لابن جني تحقيق الشيخ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية 1371 هـ = 1952 م.
- دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى أديب العربية الكبير أبي فهر محمود محمد شاكر بمناسبة بلوغه السبعين، مطبعة المدني، القاهرة 1403 = 1982 م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة بمصر 1392 هـ = 1972 م.
- ديوان الأخطل، صنعة السكري، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الأصمعي، حلب 1390 هـ = 1970 م.
- ديوان امرىء القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر 1958 م.
- ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق 1379 هـ = 1960 م.

- ديوان جرير، بشرح ابن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان طه، دار المعارف بمصر 1969 م.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق الدكتور وليد عرفات، سلسلة جب التذكارية، بيروت 1971 م.
- ديوان أبي داود الإيادي «ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي، تأليف جوستاف فون جرنباوم» زاد في تخريجه وتحقيقه الدكتور إحسان عباس، بيروت 1959 م.
- ديوان ذي الرمة، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مجمع اللغة العربية، دمشق 1392 هـ = 1972 م.
- ديوان عبد الله بن الزبعري، صنعة الدكتور يحيى الجبوري، معهد المخطوطات بالقاهرة، المجلد الرابع والعشرون.
- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق الدكتور حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر 1377 هـ = 1957 م.
- ديوان القطامي، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور أحمد مطلوب، بيروت 1379 هـ = 1960 م.
- ديوان كعب بن زهير، دار الكتب المصرية.
- ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، مكتبة القدسي، القاهرة 1352 هـ.
- ديوان ابن المعتز، تحقيق الدكتور محمد بديع شريف، دار المعارف بمصر 1977 م.
- ديوان ابن ميادة = شعر ابن ميادة.
- ديوان النابغة الجعدي = شعر النابغة.
- ديوان ابن هرمة = شعر ابن هرمة.
- ديوان أبي الهندي، صنعة الدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، بغداد 1389 هـ = 1969 م.
- رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر

1384 هـ = 1964 م/ 1399 هـ = 1979 م.
- الرسالة، للإمام الشافعي، تحقيق وشرح الشيخ أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر 1358 هـ = 1939 م.
- رغبة الآمل من كتاب الكامل، للشيخ سيد بن علي المرصفي، مصر 1346 هـ.
- الروض الأنف، للسهيلي، مطبعة الجمالية بمصر 1332 هـ.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لابن الأنباري، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد 1399 هـ = 1979.
- زهر الآداب، للحصري، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر 1372 هـ = 1953 م.
- سمط اللآلي، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي - والتسمية له، واسم كتاب البكري: اللآلي - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1354 هـ = 1936 م.
- سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر 1373 هـ.
- شرح أبيات إصلاح المنطق، لابن السيرافي تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي 1412 هـ = 1992 م.
- شرح أبيات المغني، للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق 1393 هـ = 1973 م.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة السكري، تحقيق عبد الستار فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، دار العروبة القاهرة 1384 هـ = 1965 م.
- شرح الشواهد الكبرى، للعيني - ويسمى المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية - بهامش الخزانة، بولاق بمصر 1299 هـ.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، بمكة المكرمة 1402 هـ = 1982 م.

- شعر إبراهيم بن هَرْمه تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق 1389 هـ = 1969 م.
- شعر ابن ميادة، تحقيق الدكتور حنا جميل حداد، مراجعة قدري الحكيم، مجمع اللغة العربية، دمشق 1402 هـ = 1982 م.
- شعر النابغة الجعدي، تحقيق عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، دمشق 1384 هـ = 1964 م.
- شعر ابن هرمة = شعر إبراهيم بن هرمة.
- الشعر لأبي علي الفارسي = كتاب الشعر.
- صحيح البخاري، دار الشعب بمصر 1378 هـ - مصورة عن طبعة بولاق بمصر.
- طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي، الطبعة الثانية، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة 1413 هـ = 1992 م.
- غريب الحديث، للخطابي، تحقيق عبد الكريم العزباوي، خرّج أحاديثه عبد القيوم عبد رب النبي، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة 1402 هـ = 1982 م.
- الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية 1971 م.
- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، للأسود الغندجاني، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، دمشق 1401 هـ = 1981 م.
- فصول التماثيل في تباشير السرور، لابن المعتز، تحقيق الدكتور جورج قنازع، والدكتور فهد أبو خضرة، مجمع اللغة العربية، دمشق 1410 هـ = 1989 م. وطبعة وزارة الثقافة والإعلام - بغداد 1989. بتحقيق مكي السيد جاسم، ومحمد مكي السيد جاسم.
- القوافي، للأخفش، تحقيق أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، بيروت 1394 هـ = 1974 م.

- الكامل، للمبرد، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1406 هـ = 1986 م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1385 هـ = 1966 م.
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة 1408 هـ = 1988 م.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعجلوني، مكتبة القدسي، القاهرة 1351 هـ.
- لسان العرب، لابن منظور، مطبعة بولاق، بمصر 1300 هـ.
- المؤتلف والمختلف، للآمدي، تحقيق عبد الستار فراج مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر 1381 هـ = 1961 م.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزجين، مكتبة الخانجي القاهرة 1374 هـ = 1954 م.
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية 1375 هـ = 1956 م.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ودار المنارة، بيروت 1407 هـ = 1987 م.
- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر 1379 هـ = 1959 م.
- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، مجمع اللغة العربية، دمشق 1986 م.
- المستدرك، للحاكم النيسابوري، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند 1341 هـ.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للرافعي. تأليف الفيومي، تصحيح الشيخ حمزة فتح الله، الطبعة الثالثة، المطبعة الأميرية، بولاق بمصر 1912 م.

- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، لزين الدين العراقي، بهامش إحياء علوم الدين للغزالي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر 1377 هـ = 1957 م.
- المفضليات، للمفضل الضبي، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر 1964 م.
- من نسب إلى أمه من الشعراء، لابن حبيب (نوادر المخطوطات) تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1370 هـ.
- المنصف، شرح تصريف المازني، لابن جني. تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1373 هـ = 1954 م.
- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، للآمدي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر 1380 هـ = 1961 م.
- النبات، لأبي حنيفة الدينوري، تحقيق برنهارد لفين ـ النشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية، دار القلم، بيروت 1304 هـ = 1974 م.
- النوادر، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت 1401 هـ = 1981 م.
- الوحشيات ـ وهو الحماسة الصغرى، لأبي تمام، حققه عبد العزيز الميمني الراجكوتي، وزاده في حواشيه محمود محمد شاكر، دار المعارف بمصر 1963 م.

الرسالة

للإمام الشافعي

من علوم الإسلام الكبرى علمُ أصول الفقه، وهو علم «معرفة القواعد التي يتوصل بها المجتهد إلى استنباط الأحكام الشرعية من أدلّتها التفصيلية التي هي: الكتاب والسُّنة والإجماع والقياس».

والفقه هو: «العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من الأدلة التفصيلية لتلك الأحكام». فالعلاقة وثيقة بين علم الفقه، وعلم أصول الفقه، وإن كان كل منهما علماً قائماً بذاته، وقواعد علم الفقه واسعة رَحْبة، أما قواعد أصول الفقه فهي محدودة محصورة. وقد فرق الإمام شهاب الدين القرافي المالكي بين قواعد العِلمين، فقال في مقدمة كتابه «الفُرُوق»: «أما بعد، فإن الشريعة المعظمة المحمدية زاد الله تعالى منارها شرفاً وعلواً اشتملت على أصول وفروع، وأصولها قسمان: أحدهما المسمى بأصول الفقه، وهو في غالب أمره ليس إلا قواعد الأحكام الناشئة عن الألفاظ العربية خاصة، وما يعرض لتلك الألفاظ من النسخ والترجيح، ونحو الأمر للوجوب، والنهي للتحريم، والصيغة الخاصة للعموم، ونحو ذلك.

والقسم الثاني: قواعد كلية فقهية جليلة، كثيرة العدد، عظيمة المدد، مشتملة على أسرار الشرع وحكمه، لكل قاعدة من الفروع في الشريعة ما لا

يُحصى، ولم يذكر منها شيء في أصول الفقه، وإن اتفقت الإشارة إليه هنالك على سبيل الإجمال، فبقي تفصيله لم يتحصل».

وعلم أصول الفقه بالنسبة للفقه ميزان وضابط للاستنباط الصحيح من غيره، شأنه في ذلك شأن علم النحو لضبط النطق والكتابة.

وقد ظهرت بوادر هذا العلم في عهد الصحابة والتابعين، من خلال تلك النماذج التطبيقية العملية لأحكام الخلفاء الراشدين ومن إليهم من القضاة والحكَّام، وأيضاً من خلال تلك النماذج النظرية، مثل كتاب عمر بن الخطاب في القضاء إلى أبي موسى الأشعري، رضي الله عنهما، وكذلك المقالة المروية عن واصل بن عطاء، وما جرى من مكاتبة بين مالك بن أنس والليث بن سعد، ثم ما تناثر من كلام عن الأصول في كتب الفقه الأولى ومَرْويات أهل العلم.

وجاءت بعد ذلك مرحلة التأليف المستقل في هذا العلم. وقد تنازع أولية التأليف فيه أصحاب المذاهب الفقهية: فالحنفية يقولون إن أئمتهم: أبا حنيفة وصاحبيه أبا يوسف ومحمد بن الحسن هم أصحاب السبق في تدوين علم الأصول والتأليف فيه. ويرى المالكية أن الإمام مالك بن أنس أول من تكلم في أصول الفقه. أما الشافعية فيذهبون إلى أن الإمام محمد بن إدريس الشافعي هو أول من صنَّف في هذا العلم. يقول الحافظ أبو بكر البيهقي في مناقب الشافعي 1/368: «والشافعي رحمه الله أول من صنَّف في أصول الفقه». ويقول الفخر الرازي في مناقب الشافعي 57: «كانوا قبل الإمام الشافعي يتكلمون في مسائل أصول الفقه ويستدلون ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة، وفي كيفية معارضاتها وترجيحاتها، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه، ووضع للخلق قانوناً كلياً يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع. فثبت أن نسبة الشافعي إلى علم الشرع كنسبة أرسطاطاليس إلى علم العقل». ويقول جمال الدين الإسنوي في التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ص 45: «وكان إمامنا الشافعي رضي الله عنه هو المبتكر لهذا العلم بلا نزاع، وأول من صنف فيه

بالإجماع، وتصنيفه المذكور فيه موجود بحمد الله تعالى، وهو الكتاب الجليل المشهور المسموع عليه اتصال سنده الصحيح إلى زماننا، المعروف بـ «الرسالة» الذي أرسل الإمام عبد الرحمن بن مهدي من خراسان إلى الشافعي بمصر، فصنَّفه له، وتنافس في تحصيله علماء عصره. على أنه قد قيل إن بعض من تقدم على الشافعي نُقِل عنه إلمامٌ ببعض مسائله في أثناء كلامه على بعض الفروع، وجواب عن سؤال السائل لا يُسْمن ولا يُغني من جوع. وهل تعارض مقالة قيلت في بعض المسائل تصنيفاً موجوداً مسموعاً مستوعباً لأبواب العلم؟».

ويدَّعي الشيعة الإمامية أن أول من أسس علم أصول الفقه هو محمد الباقر بن علي زين العابدين، ثم من بعده ابنه الإمام جعفر الصادق.

على أن الشافعي حين وضع أصول هذا العلم وأسس بنيانه، كان قد وقف على فقه مالك، وقد أخذه عنه، ووقف كذلك على فقه أبي حنيفة، وقد أخذه عن صاحبه محمد بن الحسن الشيباني. يقول الشيخ محمد أبو زهرة في أصول الفقه ص 13: «حتى إذا جاء دور عالم قريش، وهو الشافعي، وجدناه يتجه إلى تدوين ذلك العلم الجليل، فيرسم مناهج الاستنباط. ويبين ينابيع الفقه، ويوضح معالم ذلك العلم. فقد جاء الشافعي فوجد الثروة الفقهية التي أُثِرت عن الصحابة والتابعين وأئمة الفقه الذين سبقوه، ووجد الجدَل بين أصحاب الاتجاهات المختلفة، فوجد المناظرات قائمة بين فقه المدينة وفقه العراق، فخاض غمارها بعقله الأريب، فكانت تلك المناقشات مع علمه بفقه المدينة الذي أخذه عن مالك، وفقه العراق الذي أخذه عن محمد بن الحسن، وفقه مكة بنشأته وإقامته فيها: هادية له إلى التفكير في وضع موازين يتبين بها الخطأ من الصواب في الاجتهاد، فكانت تلك الموازين هي أصول الفقه».

ويقول الشيخ مصطفى عبد الرزاق: «وإذا صح أن لأبي يوسف أو لمحمد كتاباً في أصول الفقه فهو فيما يظهر كتاب لنُصْرة ما كان يأخذ به أبو حنيفة ويعيبه أهل الحديث ـ ومعهم الشافعي ـ من الاستحسان. . . ولم يكن في طبيعة مذهب

أهل الرأي الذين من هَمّهم أن يجمعوا المسائل ويستكثروا منها، النزوع إلى تقييد الاستنباط بقواعد لا تتركه متسعاً رحباً. على أن القول بأن أبا يوسف هو أول من تكلم في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة لا يعارض القول بأن الشافعي هو الذي وضع أصول الفقه علماً ذا قواعد عامة يرجع إليها كل مستنبط لحكم شرعي». (تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية ص 235، 236، نقلاً عن الفكر الأصولي، للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان ص 61).

ومهما يكن من أمر فإن كتاب (الرسالة) في أصول الفقه الذي صنَّفه الشافعي هو الأثر الباقي من تلكم التصانيف الأولى في ذلك العلم الجليل، وقد سَلِم هذا الأثر العظيم من عَوادِي الناس والأيام وجاءنا في أصل عالٍ موثق مضبوط، في أعلى درجات العلو والثقة والضبط، فكاتبه هو الربيع بن سليمان، تلميذ الشافعي، وقد أملاه الشافعي عليه إملاء، واحتفظت دار الكتب المصرية بهذا الأثر العظيم في مخطوطة تعدُّ أقدم الكتب الثابت تاريخها، فقد كتب الربيع بخطه في آخرها إجازة ـ إذناً ـ بنسخها في ذي القعدة سنة خمس وستين ومائتين (265). ويجزم المحدّث الجليل الشيخ أحمد محمد شاكر أن النسخة كلها بخط الربيع، وأنه كتبها في حياة الشافعي، أي قبل رجب سنة (204) وهو تاريخ وفاة الشافعي. واستظهر الشيخ بأدلة كثيرة، تراها في مقدمة تحقيق الرسالة. لكن إذا كان الشافعي قد أملى (الرسالة) في حياته على تلميذه الربيع، فلماذا تأخر إذن الربيع بنسخها إلى ذلك التاريخ (265)؟.

يقول الشيخ أحمد محمد شاكر: «من أول يوم قرأت في أصل الربيع من (كتاب الرسالة) أيقنتُ أنه مكتوب كله بخط الربيع، فكلما درسته ومارسته ازددت بذلك يقيناً، فتوقيع الربيع في آخر الكتاب بخطه بإجازة نسخه، إذ يقول: «أجاز الربيع بن سليمان صاحب الشافعي نسخ كتاب الرسالة، وهي ثلاثة أجزاء في ذي القعدة سنة خمس وستين ومائتين، وكتب الربيع بخطه»: نفهم منه أنه كان ضنيناً بهذا الأصل، لم يأذن لأحد في نسخه من قبل، حتى أذِن في سنة 265 بعد أن جاوز التسعين من عمره، وعبارة الإجازة تدل على ذلك، لمخالفتها المعهود في

الإجازات، إذ يُجيز العلماء لتلاميذهم الرواية عنهم، أما إجازة نسخ الكتاب فشيء نادر لا يكون إلا لمعنى خاص، وعن أصل حجة لا تصل إليه كل يد. . . وأنا أرجّح ترجيحاً قريباً من اليقين أن الربيع كتب هذه النسخة من إملاء الشافعي؛ لما بينت فيما مضى؛ ولأنه لم يذكر الترحم على الشافعي في أي موضع جاء اسمه فيه، ولو كان كتبها بعد موته لدعا له بالرحمة ولو مرة واحدة كعادة العلماء وغيرهم».

سبب تأليف الرسالة

ذكر أهل العلم أن الحافظ الكبير عبد الرحمن ابن مهدي، المتوفى سنة (198) كتب إلى الشافعي، وهو شاب ـ أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار فيه، وحجة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسُّنة. فوضع له كتاب الرسالة، فرُوي عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: «ما أُصَلي صلاة إلا وأنا أدعو للشافعي فيها». وقال أيضاً: «لمّا نظرت الرسالة للشافعي أذهلتني؛ لأنني رأيت كلام رجل عاقل فصيح ناصح، فإني لأكثر له الدعاء».

وقال المزني صاحب الشافعي: «قرأت كتاب الرسالة للشافعي خمسمائة مرة، ما من مرة منها إلا واستفدت فائدة جديدة لم أستفدها في الأخرى».

تحقيق الرسالة

لقد قيَّض الله لهذا الأثر العظيم عالماً ضخماً من علماء هذه الأمة، ومحدِّثاً جليلاً من محدّثي هذا العصر: هو «أبو الأشبال أحمد محمد شاكر».

وهذا الشيخ الجليل يقف على رأس مرحلة عالية من مراحل نشر التراث العربي: هي مرحلة الأفذاذ من الرجال؛ وذلك أن إحياء التراث العربي قد مر بمراحل أربع عرضتها في كتابي (مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي). وهذه المرحلة تنسب إلى أصحابها: أحمد محمد شاكر، ومحمود محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، والسيد أحمد صقر.

ولقد دخل هؤلاء الرجال الأفذاذ ميدان التحقيق والنشر مزودين بزادٍ قويٍّ من عِلم الأوائل وتجاربهم، ومستفيدين من جميع المراحل السابقة في نشر التراث، ومدفوعين بروح عربية وإسلامية عارمة، استهدفت فيما استهدفت إذاعة النصوص الدَّالَّة على عظمة ذلك الإرث العربي، الكاشفة عن نواحي الجلال والكمال فيه. فكان تحقيق الرسالة، وما تيسَّر من مسند أحمد بن حنبل، وطبقات فحول الشعراء، وما تيسر من تفسير الطبري، وآثار الجاحظ، وآثار ابن قتيبة، مَجْلَى هذه الجهود وتجليَّاتها.

وإن الذين يكتبون الآن عن جيل التنوير وأعلامه ورموزه في مصر، يُغفلون جيلاً آخر عظيماً من رجال مصر: هو جيل البعث والإحياء، هذا الجيل الذي قام بعبء ضخم، واحتمل عناءً باهظاً، وسلك دروباً مضنية، حيث تصدَّى رجاله لهذا التراث المخطوط فاستنقذوه من نوازل الأيام وطارقات الحوادث، ثم أحسنوا قراءته، وعاشوا في عصور تأليفه وتمثَّلوه، ثم تحملوا أمانة أدائه وإضاءته وفهرسته، وإلباسه ثوب العصر، فقدموا بذلك مادة علمية محررة قامت عليها دراسات الدارسين، فلا دراسة صحيحة مع غياب النص الصحيح المحرر، وكم رأينا من دراسات انتهت إلى نتائج غير صحيحة؛ لأنها اتكأت على نصوص محرَّفة ومزالة عن جهتها، وأكثر ما نرى هذا في الدراسات الشعرية التي قامت على دواوين شعرية غير محقَّقة.

منهج الشيخ في تحقيق الرسالة

عرف الشيخ أحمد محمد شاكر لهذا الكتاب الجليل مكانته، فاحتشد لها وسعى لها سعيها، فهذا الكتاب يضعه مصنفو العلوم في كتب أصول الفقه، ويضعه النظر الصحيح في ذلك العلم، وفي كتب العربية الأخرى، يقول الشيخ رحمه الله: «وكتاب الرسالة، بل كتب الشافعي أجمع، كتب أدب ولغة وثقافة، قبل أن تكون كتب فقه وأصول، ذلك أن الشافعي لم تُهجِّنْه عُجمة، ولم تدخل على لسانه لكنة،

ولم تُحفظ عليه لحنة أو سقطة. قال عبد الملك ابن هشام النحوي صاحب السيرة: «طالت مجالستنا للشافعي، فما سمعت منه لحنة قط، ولا كلمة غيرها أحسن منها... وقال أيضاً: الشافعي كلامه لغة يحتجُّ بها». وقال الزعفراني: «كان قوم من أهل العربية يختلفون إلى مجلس الشافعي معنا، ويجلسون ناحية، فقلت لرجل من رؤسائهم: إنكم لا تتعاطون العلم فلم تختلفون معنا؟ قالوا: نسمع لغة الشافعي». وقال الأصمعي: «صححت أشعار هذيل على فتى من قريش، يقال له: محمد بن إدريس الشافعي». وقال ثعلب: «العجب أن بعض الناس يأخذون اللغة عن الشافعي، وهو من بيت اللغة! والشافعي يجب أن يؤخذ منه اللغة، لا أن يؤخذ عليه اللغة». يعني يجب أن يحتجوا بألفاظه نفسها، لا بما نقله فقط. ويقول الجاحظ: «نظرت في كتب هؤلاء النَّبغة الذين نبغوا في العلم، فلم أر أحسن تأليفاً من المطّلبي، كأن لسانه ينظم الدرّ».

فكان فضلاً من الله ونعمة أن ينهض لتحقيق كلام الشافعي ـ وهو ما رأيت من وصف الناس له ـ عالم بصير باللغة، فقيه بكلام العرب، حافظ ضابط مسند، وهذه عدة محقق النصوص وناشرها، فتحقيق الكتب ليس كما يظنه بعض الناس: جمع مخطوطات الكتاب ونسخه وتصحيحه ثم التخييل ببعض التعليقات الشارحة، وصنع بعض الفهارس، كما تراه عند بعض المستشرقين وضعفة المحققين العرب هذه الأيام.

إن تحقيق النصوص إذا أُخذ بحقه دائر في المكتبة العربية كلها؛ ذلك أن المحقق في كل خطوة يخطوها مع النص مطالب بتوثيق كل حقل، وتحرير كل قضية، بل إن المحقق الجاد قذ يبذل جهداً مضنياً لا يظهر في حاشية أو تعليق، وذلك حين يريد الاطمئنان إلى سلامة النص واتساقه، ولا يشفع له إذا كبا أو تعثر أنه متخصص بالنحو فقط أو البلاغة فقط، فلا بد أن يكون المحقق على صلة باللغة والنحو والتفسير والحديث ـ متناً وسنداً ـ والأصول والفقه والأدب والبلاغة والعروض والتاريخ والبلدان (الجغرافيا) وسائر فروع التراث العربي، إن لم يكن من طريق الإلمام الكامل ـ وهذا شاق بلا ريب ـ فمن طريق الأنس بكتب هذه

الفنون، ومعرفة التعامل معها والإفادة منها، ومعرفةُ مظِنَّة العلمِ نصفُ العلمِ.

وقد أقدم الشيخ أحمد محمد شاكر على تحقيق «الرسالة» وهو مزود بذلك الزاد الوافر من علوم العربية، فكان ظهور «الرسالة» مطبوعة في سنة 1358 هـ = 1940 م إيذاناً ببدء مرحلة جديدة تماماً من النشر العلمي العربي، المستكمل لكل أسباب التوثيق والتحقيق، وهي مرحلة جديدة فيما يظهر للناس في تلك الأيام، ولكنها موصولة الأسباب والنتائج بما سنَّه الأوائل وأصَّلوه.

وقد نشر الشيخ رحمه الله «الرسالة» عن أصل الربيع بن سليمان تلميذ الشافعي، كما سبق، ثم اعتمد على أصل آخر: هو نسخة جمال الدين عبد الله بن محمد بن جماعة، وبآخر النسخة خطه سنة (856) ويقول الشيخ عن هذه النسخة: «لو انفردت لكانت أصلاً جيداً للكتاب، ولكنها جاءت بجوار أصل الربيع، فكانت فرعاً ضئيلاً، إذ خالفته في مواضع كثيرة، وكان الأصل هو الأصل، وأين الثَّرى من الثُريّا؟».

ثم أشار الشيخ إلى ثلاث طبعات للرسالة سابقةٍ على نشرته ـ وهي طبعات لا خير فيها ـ وكلها بمطابع مصر، في السنوات 1312 ـ 1315 ـ 1321 هـ.

وقد جرى الشيخ رحمه الله في تحقيق «الرسالة» على أعدل المناهج وأقومها، من حيث التنبُّه الشديد لفَرْق ما بين النسخ، وإضافات النساخ، فيما خفي ودقّ، وربط كلام الشافعي، رضي الله عنه، في هذا الكتاب، بكتبه الأخرى، وتوثيق النقول، وتحرير المسائل، ثم العناية الفائقة بالضبط، وصنع الفهارس الفنية، التي شملت آيات القرآن الكريم، وأبواب الكتاب على ترتيبها، والأعلام، والأماكن، والأشياء؛ من حيوان ونبات، ومعدن، ونحو ذلك، والمفردات المفسرة في الكتاب، والفوائد اللغوية المستنبطة منه، ومواضيع الكتاب ومسائله، في الأصول والحديث والفقه.

ومن أهم أنواع هذه الفهارس التي نثرها الشيخ الجليل: فهرس الفوائد اللغوية وعنه يقول الشيخ: «الشافعي لغته حجة؛ لفصاحته وعِلمه بالعربية، وأنه لم

يدخل على كلامه لكنة، ولم يُحفظ عليه خطأ أو لحن، وأصلُ الربيع من هذا الكتاب «كتاب الرسالة» أصلٌ صحيحٌ ثابت، غاية في الدقَّة والصحة، فما وجدناه فيه مما شذَّ عن القواعد المعروفة في العربية، أو كان على لغة من لغات العرب، لم نحملْه على الخطأ، بل جعلناه شاهداً لما استعمل فيه، وحجة في صحته، واستنبطنا من ذلك بعض المسائل، ولعله فاتنا منه غيرها».

هذا كلام الشيخ، عليه رحمة الله ورضوانه، وقد أخذ عليه بعضهم مبالغته في اعتماده ما جاء في «الرسالة» مما شذَّ عن القواعد المعروفة في العربية، وثوقاً بما في المخطوطة. وقد أظفرني الله على نص جيد يشهد للشيخ ببعض ما اعتمده من لغة الشافعي: وذلك ما جاء في ثلاثة مواضع من «الرسالة» من حذف «أن» المصدرية قبل الفعل المضارع، وهو قول الشافعي: «كما عليه يتعلم الصلاة والذكر فيها»، وقوله: «ثم تنصرف المحروسة قبل تكمل الصلاة»، وقوله: «قبل يحل عليك».

وقد أشار الشيخ إلى أن في النسخ الأخرى من «الرسالة» إثبات «أن» قبل الفعل المضارع في المواضع المذكورة ثم ذكر أن حذف «أن» في هذا الموضع صحيح في العربية، وأحال على بعض كتب النحو.

قلت: وقد رأيت مثل ذلك في لغة الشافعي، من كلام له في كتاب «الأم» 1/93 ـ طبعة بولاق ـ قال: «ودلَّ على أنها فرضٌ على المصلِّي إذا كان يُحسِن يقرؤها». ثم رأيت تصديق ذلك فيما ذكره مجد الدين بن الأثير، في مادة (ريث) من كتابه «النهاية في غريب الحديث والأثر» قال: «ومنه: «فلم يلبث إلا ريثما» أي إلا قَدْرَ ذلك، وقد يُستعمل بغير «ما» ولا «أن» كقوله:

لا يُصعِبُ الأمرَ إلاَّ ريثَ يركبُهُ

وهي لغة فاشية في الحجاز، يقولون: يريد يفعل، أي أن يفعل، وما أكثر ما رأيتها واردة في كلام الشافعي».

هذا ولن أدع مقامي في الحديث عن تحقيق «الرسالة» وأن المنهج الذي سار

عليه الشيخ أحمد محمد شاكر، كان إيذاناً ببدء مرحلة جديدة عالية من النشر العلمي المضبوط المحكم الموثق، حتى أشير إلى تعليق من تعليقات الشيخ رحمه الله يدل على هذا الذي رأيت:

قال الشيخ تعليقاً على قول الشافعي: «فخص جل ثناؤه قومه وعشيرته الأقربين في النِّذارة، وعمَّ الخلق بها بعدهم، ورفع بالقُرَان ذكرَ رسول الله»، الرسالة ص 14. قال الشيخ:

ضبطناه هنا، وفي كل موضع ورد فيه في «الرسالة» بضم القاف وفتح الراء.

«لفظ» قُرَان مخففة وتسهيل الهمزة، وذلك اتباعاً للإمام الشافعي ـ مؤلف الرسالة ـ في رأيه وقراءته. قال الخطيب في تاريخ بغداد ج 2 ص 62: «أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل الصيرفي بنيسابور، قال: أخبرنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، قال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري، قال: أخبرنا الشافعي محمد بن إدريس، قال: أخبرنا إسماعيل بن قسطنطين، قال: قرأت على شبل، وأخبر شبل أنه قرأ على عبد الله بن كثير، وأخبر عبد الله بن كثير أنه قرأ على مجاهد، وأخبر مجاهد أنه قرأ على ابن عباس، وأخبر ابن عباس أنه قرأ على أُبَيّ، وقال ابن عباس: وقرأ أُبَيّ على النبي ﷺ. قال الشافعي: وقرأتُ على إسماعيل بن قسطنطين وكان يقول: (القران) اسم، وليس بمهموز، ولم يؤخذ من (قرأت) ولو أُخذ من (قرأت) لكان كلُّ ما قرىء قرآناً، ولكنه اسم للقرآن مثل التوراة والإنجيل، يهمز (قرأت) ولا يهمز (القران)، (وإذا قرأت القران) يهمز (قرأت) ولا يهمز (القران). وهذا الإسناد رواه الحافظ ابن حجر في توالي التأسيس ص 42 بإسناده إلى الخطيب، واختصر المتن، ثم قال: «هذا حديث حسن متصل الإسناد بأئمة الحديث. ونقل في لسان العرب، في مادة (قرأ) نحو هذا عن الشافعي، وزاد: «وقال أبو بكر بن مجاهد المقرىء: كان أبو عمرو بن العلاء لا يهمز (القران)، وكان يقرؤه كما روى عن ابن كثير». ونقل الحافظ ابن الجزري في طبقات القراء 1/166، عن الشافعي عن ابن قسطنطين نحو ما نقل الخطيب. وهذا النقل عن الشافعي نقل رواية للقراءة واللغة، ونقل رأي ودراية أيضاً، فإن قراءة ابن

كثير ـ قارىء مكة ـ معروفة، أنه يقرأ لفظ (قران) بدون همز، والشافعي ينقل توجيه ذلك من جهة اللغة والمعنى، ولا يرده، فهو يُعتبر رأياً له حين أقرّه، وهو حجة في اللغة دراية ورواية. قال ابن هشام ـ صاحب السيرة المشهورة ـ: «جالست الشافعي زماناً فما سمعته تكلم بكلمة إلا إذا اعتبرها المعتبر لا يجد كلمة في العربية أحسن منها»، وقال أيضاً: «الشافعي كلامه لغةٌ يحتجُّ بها».

وهذا الذي قلنا كله يقوي اختيارنا أن نضبط اللفظ على ما قرأ الشافعي واختار. ولقد كان الأجدر بنا في تصحيح كتاب «الرسالة» أن نضبط كل آيات القرآن التي يذكر الشافعي على قراءة ابن كثير، إذ هي قراءة الشافعي كما ترى، ولكني أحجمت عن ذلك إذ كان شاقاً عليّ عسيراً؛ لأني لم أدرس علمَ القراءات دراسة وافية، والرواية أمانة يجب فيها التحرُّز والاحتياط». انتهى كلام الشيخ، وإنما أطلت بذكر كلامه في هذا الموضع لتعرف قَدْرَ هذا الرجل، وإجلاله للتراث، وتوقيره لأعلامه، ثم لتعرف أيضاً أي عبث يتردى فيه هؤلاء الذين يلعبون بالتراث وتحقيقه في هذه الأيام.

هذا وقد صدرت الطبعة الأولى من الرسالة سنة 1358 هـ = 1940 م، عن مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ثم صدرت طبعة ثانية مصوَّرة عن تلك الطبعة الأولى سنة 1399 هـ = 1979 م، عن مكتبة دار التراث ـ إسماعيل عبيد ـ بالقاهرة، وفي هذه الطبعة الثانية فائدة جيدة فقد أثبت الناشر بآخرها قائمة باستدراكات كتبها الشيخ المحقق رحمه الله بخطه، على هوامش نسخته الخاصة من الكتاب. وقد استغرقت هذه الاستدراكات تسع صفحات.

وتبقى كلمات لا بد منها في ترجمة الشيخ الجليل، أقدمها لأبناء هذا الجيل الذي لم يشهد تلك الأيام، فهو:

أحمد بن محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر. من آل أبي علياء. ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب.

ولد بالقاهرة يوم الجمعة 29 من جمادى الآخرة سنة 1309 هـ الموافق 29

من يناير سنة 1892 م ـ وهي السنة التي صدر فيها العدد الأول من مجلتنا «الهلال» ـ وأبوه هو الشيخ محمد شاكر، وكيل الأزهر. وجده لأمه هو الشيخ هارون عبد الرازق وأبوه وأمه جميعاً من مديرية جرجا بصعيد مصر.

تنبيه: الشيخ هارون عبد الرازق هذا هو جد أستاذنا عبد السلام محمد هارون لأبيه. وهو من علماء الأزهر، وكان شيخ رواق الصعايدة فيه، ثم من أعضاء مجلسه الأعلى، وعُيِّن مدرِّساً للعربية بمدرسة «المهندسخانة» وبالمدارس التجهيزية، وساعد علي باشا مبارك في تأليف كتابه «الخطط التوفيقية». وتوفي بالقاهرة سنة 1336 هـ = 1918 م ـ الأعلام للزركلي 61/8. وقد أخبرني حفيده شيخي أبو فهر محمود محمد شاكر أن جدَّه الشيخ هارون هذا كتب «الخطط التوفيقية» بيده، وقد اشترى هذه المخطوطة العالم المغربي الكبير عبد الحيّ الكتاني، وأطلع شيخنا عليها. قال أبو فهر: «وقد رأيتها كراريس بعضها فوق بعض، ترتفع أكثر من متر».

انتقل الشيخ أحمد مع والده الشيخ محمد شاكر إلى السودان عندما عُيِّن في منصب قاضي قضاة السودان في العاشر من ذي القعدة سنة 1317 هـ = الحادي عشر من مارس سنة 1900 م، فالتحق بكلية غوردون، فبقي تلميذاً بها حتى عاد أبوه من السودان، وتولى مشيخة علماء الإسكندرية في 26 من أبريل سنة 1904 م فألحق ولدَه من يومئذ بمعهد الإسكندرية الديني الذي يتولاه.

كان أول شيوخه في معهد الإسكندرية الشيخ «محمود أبو دقيقة»، وقد ترك هذا الشيخ في حياته أثراً لا يُمحى، فهو الذي حبَّب إليه الفقه وأصوله، ودربه وخرجه في الفقه حتى تمكن منه. ثم تلقى العلم عن أبيه الشيخ محمد شاكر الذي قرأ له ولإخوانه شيئاً من التفسير وكتب السُّنة، وأصول الفقه، والفقه الحنفي والمنطق. ثم وجهه والده إلى دراسة علم الحديث منذ سنة 1909 م وكان أول اهتمام له قراءة مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، وظل منذ ذلك الوقت مشغولاً به حتى ابتدأ في طبع شرحه على المسند ـ بدار المعارف بمصر ـ سنة 1365 هـ = 1946 م.

ولما انتقل والده من الإسكندرية إلى القاهرة وكيلاً لمشيخة الأزهر سنة 1327 هـ = 1909 م التحق بالأزهر. وفي القاهرة بدأ عهد جديد في حياته، فاتصل بعلمائها ورجالها من أهلها والوافدين عليها.

ومن العلماء الذين لقيهم وأخذ عنهم وأجازوه: السيد عبد الله بن إدريس السَّنُوسي، عالم المغرب ومحدِّثه، والشيخ محمد بن الأمين الشنقيطي، والشيخ أحمد بن الشمس الشنقيطي، عالم القبائل الملثَّمة، والشيخ شاكر العراقي، والشيخ طاهر الجزائري، والسيد محمد رشيد رضا، صاحب «المنار» وغير هؤلاء من علماء السُّنَّة.

حاز شهادة «العالميَّة» من الأزهر في سنة 1917 م، وعُيِّن مدرساً بمدرسة عثمان باشا ماهر، ولكنه لم يبق بها غير أربعة أشهر، ثم عُيِّن موظفاً قضائياً ثم قاضياً، وظلَّ في القضاء حتى أُحيل على التقاعد في سنة 1951 م عضواً بالمحكمة العليا الشرعية.

يقول عنه أخوه شيخنا أبو فهر محمود محمد شاكر: «إمام من أئمة علم الحديث في هذا القرن، وهو أحد الأفذاذ القلائل الذين درسوا الحديث النبوي في زماننا دراسة وافية، قائمة على الأصول التي اشتهر بها أئمة هذا العلم في القرون الأولى، وكان له اجتهاد عُرف به في جَرْح الرجال وتعديلهم، أفضى به إلى مخالفة القدماء والمحدَثين، ونصر رأيه بالأدلة البينة، فصار له مذهب معروف بين المشتغلين بهذا العلم، على قِلَّتهم.

وقد تولى القضاء في مصر أكثر من ثلاثين سنة، فكانت له أحكام مشهورة في القضاء الشرعي، قضى فيها باجتهاده، غير مقلد ولا متَّبع، وكان اجتهاده في الأحكام مبنياً على سعة معرفته بالسُّنة النبوية التي اشتغل بدراستها منذ نشأته إلى أن لقي ربَّه».

اشتغل بنشر نصوص التراث العربي الإسلامي. ومن أعظم وأجل ما نشر: شرحه على مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، أصدر منه خمسة عشر جزءاً، فيها من

البحث في علوم الحديث والفقه والمعرفة ما لم يلحقه فيه أحد في زمانه هذا.

ومن أعماله الأخرى في مجال نشر النصوص ـ فضلاً عن «الرسالة»: لباب الآداب للأمير أسامة بن منقذ، والشعر والشعراء لابن قتيبة، والمعرَّب لأبي منصور الجواليقي، وإصلاح المنطق لابن السكِّيت، والمفضليات للمفضّل الضبّي، والأصمعيات للأصمعي. وشاركه في نشر تلك الثلاثة ابن خاله أستاذنا عبد السلام هارون، برَّد الله مضجعه.

ونشر كتاب «جماع العلم» للشافعي، وشارك الشيخ محمد حامد الفقي في نشر شرح سنن أبي داود ـ المسمى معالم السنن ـ للخطابي، وشارك أيضاً في نشر «المحلَّى» لابن حزم، وشرح «صحيح ابن حبَّان» ولم ينشر منه غير الجزء الأول، وشرع في اختصار «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير، وسمَّاه «عمدة التفسير» وأصدر منه خمسة أجزاء وفي العدد الرابع من مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة إحصاء لأعماله التراثية.

وقد اشتغل الشيخ إلى جانب تحقيق الكتب ونشرها بدراسات كثيرة وتعليقات، دافع فيها عن أحكام الإسلام وآدابه، دفاعاً تفرَّد به، ونطق فيه بالحق الذي يراه غير متهيِّب ولا متلجلِج. وقد جمعت بعض مقالاته التي كان قد نشرها في مجلة «الهَدْى النبوي» التي كان يرأس تحريرها، في كتاب نُشر بعنوان «كلمة الحق».

ومن أهم ما ألَّفه كتاب «نظام الطلاق في الإسلام» دلَّ فيه على اجتهاده وعدم تعصبه لمذهب من المذاهب، واستخرج فيه نظام الطلاق من نص القرآن، ومن بيان السُّنة في الطلاق.

توفي بالقاهرة يوم السبت 26 من ذي القعدة سنة 1377 هـ = 14 من يونيه سنة 1958 م.

رحم الله الشيخ أحمد محمد شاكر، ورضي عنه، وجزاه خير ما يُجْزَى به عالمٌ مُنافِحٌ عن دينه ولغته.

صنعة الشعر للسِّيرافي هو
«كتاب في العروض»

لأبي الحسن العروضي

بين الفينة والفينة يظهر كتاب هنا، أو هناك، بعنوان مغلوط، أو باسم مؤلِّف لا علاقة له به. وفي الكتاب؛ موضوع هذا البحث «صنعة الشعر للسيرافي» اجتمع الأمران، فلا العنوان صحيح، ولا المؤلف هو السيرافي!.

وقد تتبَّع د. الطناحي المسألة بتؤدة وتسلسل منطقي، وشرح مستفيض؛ فأثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الكتاب هو: «كتاب في العروض» لأبي الحسن العروضي المتوفى 342 هـ.

عن دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ صدر هذا الكتاب سنة 1995 م، في (372) صفحة من القطع المعتاد، بتحقيق الدكتور جعفر ماجد.

وأبو سعيد السِّيرافي ثالث الثلاثة الكبار من علماء العربية في القرن الرابع: أبو علي الفارسي، وأبو الحسن الرُّماني، فإذا رأيت كتاباً يحمل اسمه، أخذ منك الفرح مداه، وكذلك كان شعوري حين أفضل عليَّ ناشرُه الأخ الحبيب اللَّمسي بإهدائي إياه.

وستدور كلمتي هذه حول أربع نقاط: عنوان الكتاب ومطابقته لموضوعه، ونِسبته إلى أبي سعيد السيرافي، وعرضه، ونقد نشرته.

أما ما يتصل بعنوان الكتاب: فقد جاء على صفحة الغلاف: كتاب صنعة الشعر لأبي سعيد السيرافي.

وتحته هذا الكلام: «نسخة فريدة من كتاب مفقود وأوفى كتاب في بابه منذ الخليل بن أحمد إلى اليوم».

ثم يحدثنا المحقق في خطبته عن هذه الصدفة السعيدة التي ساقت إليه هذا النص النفيس، ثم أنبأنا أن المخطوط لم يكن يحمل عنوانه ولا اسم مؤلفه. فمن أين جاء المحقق بهذا العنوان الذي أثبته على غلاف المطبوع، وهو في غاية الاطمئنان له والوثوق به؟ ثم من أين قطع بنسبته إلى أبي سعيد السِّيرافي؟.

لم يكن بين يدي المحقق إلا دليل واحد، هو الذي قاده إلى ما ظنه من اسم الكتاب واسم مؤلفه، وذلك ما جاء في الصفحة الخامسة والخمسين من المخطوط، وتقابل الصفحة التاسعة والسبعين من المطبوع. وهو قول مؤلف الكتاب: «وقد بيّنا هذا في كتاب ألفات الوصل والقطع بياناً محكماً». أخذ المحقق هذا الكلام، ثم عرضه على الكتب الببليوجرافية: فهرست ابن النديم وكشف الظنون ونحوهما، فوجد لأبي سعيد السيرافي كتاباً اسمه «ألفات الوصل والقطع» إذن فهذا الكتاب المجهول العنوان والمؤلف هو لأبي سعيد السيرافي. ثم نظر في مصنفات السيرافي الأخرى فوجد له كتاباً اسمه «صنعة الشعر والبلاغة» ذكره ابن النديم والقفطي وياقوت والسيوطي، وعاد إلى موضوع الكتاب فوجده يدور حول العَروض والقوافي، وهما من صنعة الشعر لا محالة، فقطع بأن عنوان هذا الكتاب المجهول العنوان هو: صنعة الشعر والبلاغة. وهكذا ارتاح المحقق الفاضل إلى عنوان الكتاب ونسبته إلى أبي سعيد السيرافي، وأخذ يكتب مقدمته ويحققه.

وأقول: أما أن لأبي سعيد السيرافي كتاباً اسمه «صنعة الشعر والبلاغة» فهذا لا شك فيه ولا مَدْفَعَ له؛ لأن الثقات من المترجمين ذكروه له، وأما أن هذا الكتاب

المخطوط الذي بين أيدينا هو هو «صنعة الشعر والبلاغة» فهذا ما لا دليل عليه، فضلاً عن أن موضوع الكتاب ينفي أن يكون هو «صنعة الشعر والبلاغة». يقول المؤلف في مقدمته، بعد الحمدلة والصلاة على النبي ﷺ: «هذا كتاب ألَّفناه في علم العروض وشرح أبوابه وتقطيع أبياته وتلخيص ألقابه، وتبيين أوتاده وأسبابه». فهذا كلام ناطق بأن الكتاب في علم العروض، على الحد الذي رسمه الخليل ومن جاء بعده. ولم يذكر المؤلف في مقدمته شيئاً عن صنعة الشعر أو البلاغة.

ومعلوم أن «صنعة الشعر» أو «صناعة الشعر» إنما هي كتب تعالج مواد الشعر، على نحو ما نجد في كتاب الصناعتين ـ صناعة النثر وصناعة الشعر ـ لأبي هلال العسكري، أو في كتاب العمدة في صناعة[1] الشعر ونقده للحسن بن رشيق، ويأتي العروض والقوافي في بعض هذه الكتب باعتباره مادة من مواد الشعر[2]. وهذا الكتاب الذي بين أيدينا هو كتاب في العروض، بلا أدنى شك، ولم يتطرق إلى شيء من مواد الشعر غير العروض والقوافي والمعمَّى، فهو كتاب خالص للعروض، كما تدل مادته من أول الكتاب إلى آخره، وكما تنبيء مقدمة المؤلف التي نقلت منها شيئاً قريباً. والمحقق قد أنبأنا في خطبته أن المخطوط الذي نشر عنه الكتاب لم يكن يحمل عنواناً للكتاب، فإثبات هذا العنوان إنما خرج من كيس المحقق بالاجتهاد وحده، وهو اجتهاد غير صحيح.

ومن العجب أن المحقق لم يذكر لنا شيئاً عن هذا المخطوط: مكان وجوده، ووصفه المادي، في كم ورقة يقع؟ وما نوع الخط الذي كتب به، أمشرقي هو أم مغربي، وهل له تاريخ نسخ؟ إلى سائر الأوصاف والسمات التي اصطلح عليها المحققون!.

---

(1) هكذا سمّاه الحاج خليفة في كشف الظنون ص 1169، وكذلك سُميّ في طبعة السعادة بمصر سنة 1907 م، وطبع بعد ذلك باسم: العمدة في محاسن الشعر.

(2) كتب كثير من أهل العلم في صنعة الشعر أو صناعة الشعر، انظر أسماءهم في تاريخ التراث العربي: المجلد الثاني ـ الشعر ـ الجزء الخامس ص 253، 254.

ومن كل ما تقدم يثبت ـ إن شاء الله ـ أن هذا الكتاب الذي نشره الدكتور جعفر ماجد هو كتاب في علم العروض والقوافي، وليس هو «صنعة الشعر والبلاغة». ويبقى أن أشير إلى أن المحقق قد توقف عند كلمة «البلاغة» في عنوان الكتاب الذي أثبته؛ لأنه نظر في الكتاب فلم يجد فيه شيئاً عن علوم البلاغة فقال: ولكن أين هي البلاغة؟ هل يكون العنوان يشير إلى كتاب لم نعثر إلا على قسم منه هو القسم المتعلق بالعروض، وضاع القسم الخاص بالبلاغة؟ أم هل يكون المؤلف قد استعمل كلمة «البلاغة» في غير معناها الاصطلاحي، أي علم البلاغة، وإنما عنى بها البراعة في القول، وهو ما لا يتأتى للشاعر إلا بحذق العروض؟ أم يكون عنى بها حسن التصرف في فنون الكتابة بفك رموزها، وإحكام مغالقها، كما جاء في باب المعاياة وباب التعمية، وهما بابان لا علاقة لهما بصنعة الشعر؟ لا ندري». وهذه كلها ضروب من الأسئلة لا جواب لها، وافتراضات لا تحقيق لها؛ لأن الكتاب الذي بين أيدينا والذي نشره المحقق إنما هو كتاب في العروض، ولا صلة له بكتاب «صنعة الشعر والبلاغة» الذي التقطه الأستاذ المحقق من ترجمة أبي سعيد السِّيرافي.

وننتقل إلى النقطة الثانية، وهي نسبة ذلك الكتاب المنشور المجهول العنوان ـ والذي هو كتاب في العروض ليس غير ـ إلى أبي سعيد السِّيرافي، كما أثبت ذلك المحقق واطمأن إليه، مستنداً إلى دليل واحد، وهو قول مصنف ذلك الكتاب: «وقد بيّنا هذا في كتاب ألفات الوصل والقطع» وقد نقلته من قبل. وهذا الدليل ليس كافياً ولا حاسماً في نسبة الكتاب إلى أبي سعيد السيرافي. ونَعَمْ إن لأبي سعيد السِّيرافي مصنفاً هو «ألفات الوصل والقطع» ولكن ألم يخلق الله من ينصف في ألفات الوصل والقطع غير السِّيرافي؟.

والأصل في نسبة كتاب مخطوط إلى مؤلف يدور حول ثلاث نقاط:

أ ـ أن يُذكر في ترجمة الرجل.

ب ـ أن يثبت اسم المؤلف على صدر المخطوط، أو في مقدمة الكتاب أو خطبته أو خاتمته.

جـ ـ أن يكون هناك نقول عن ذلك الكتاب في الكتب اللاحقة، وتكون هذه النقول مقترنة بالتصريح باسم المؤلف.

وفيما يتصل بالنقطة الأولى: فإنا لم نجد أحداً ممن ترجموا لأبي سعيد السيرافي ذكر أن له مؤلَّفاً في العروض، نعم إنهم ذكروا أن له معرفة بالعروض، ولكنهم لم يذكروا له مصنفاً فيه، والاشتغال بالعلم غير التصنيف فيه، والعروض علم من علوم العربية، فواجب على من اشتغل بها أن يعرفه، وبخاصة علماء الصدر الأول، فقول المحقق: «وجاء في ترجمة السِّيرافي أن له تأليفاً في العروض، هو في الفهرست بعنوان «كتاب صنعة الشعر والبلاغة» كلام غير صحيح؛ لأن الذي ذكره ابن النديم في الفهرست عنوان الكتاب فقط «كتاب صنعة الشعر والبلاغة» ذكره في أثناء تعداد مصنفات أبي سعيد السِّيرافي، ولم يذكر أنه تأليف في علم العروض[1]. وكذلك ما أحال عليه المحقق من وفيات الأعيان وبغية الوعاة ومعجم الأدباء وكشف الظنون.

وفيما يتصل بالنقطة الثانية: فإن المحقق قد صرح بأن المخطوط الذي نشر عنه لم يكن يحمل عنوانه ولا اسم مؤلفه، وحين قرأنا خطبة الكتاب، أو مقدمته، وخاتمته لم نجد ذكراً لاسم المؤلف.

وتبقى النقطة الثالثة، وهي نقول المتأخرين من العروضيين والأدباء، عن تصنيف لأبي سعيد السيرافي في علم العروض، وقد أنفقت وقتاً غير قليل في قراءة ما لديّ من كتب العروض، فلم أجد أحداً نقل عن تأليف لأبي سعيد السِّيرافي في هذا العلم، ومثل أبي سعيد السيرافي لا يُهْمَل ولا يُجْفَى في علم هو من أبرز علوم العربية، فكيف يسكت أهل العروض عن الإفادة منه أو الإحالة عليه، وبخاصة أن ذلك الكتاب غني في مادته، كما يأتي في عَرْضه، إن شاء الله.

---

(1) الفهرست لابن النديم ص 63، مصورة مكتبة خياط ببيروت 1964 م، عن طبعة ليبزج 1871 م تحقيق جوهانس رودجر.

ثم إني قد نظرت في تصانيف أبي حيان التوحيدي كلها، فلم أجد فيها أدنى إشارة إلى تأليف لأبي سعيد السيرافي، في العروض، وأبو حيان ـ كما هو معروف ـ من أكثر الناس إعظاماً لأبي سعيد السِّيرافي، وإكباباً عليه، وأخذاً عنه، وإفادة منه.

وفيما وراء هذه النقاط الثلاث التي هي الأساس والعماد في نسبة كتاب مخطوط إلى مؤلف أو نفيها عنه، فهناك مدارسة الكتاب والنظر في مادته، وعرضها على ما عرف من العصر الذي كتبت فيه، ثم على ما عُهِد من منهج المؤلف الذي نسبت إليه بمقارنتها بتصانيفه الأخرى، وذلك كله موكول إلى ثقافة المحقق، وبصره بتاريخ التأليف العربي ومناهج المؤلفين.

وبَدْء ذي بَدْء فإن ذلك الكتاب من كتب القرن الرابع، ومصنِّفه عاش في هذا القرن لا محالة، يأتيك هذا في أدلة كثيرة منها قول المصنف: «وما رأيت في هذه الكتب ـ يعني كتب العروض ـ كتاباً هو أنفع ولا أجمع من كتاب أستاذنا أبي إسحاق الزجاج رحمه الله»[1]. وذكر مرة أنه حضر حَلْقَته[2].

ولا يصح أن يتقوّى المحقق بذلك على أن مؤلف الكتاب هو أبو سعيد السِّيرافي، اعتماداً على أن الزجاج والسيرافي متعاصران، والأول متقدم بالسِّنِّ والمشيخة، واعتماداً أيضاً على ما ذكره القاضي المفضل بن محمد بن مِسْعَر، فإنه قال في ترجمة السِّيرافي: «لحق الزجّاج والسَّرَّاج، وأخذ عنهما»[3]. ولم يتابع ابن مِسْعَر على هذا، فإن سائر الذين ترجموا للزجَّاج وللسِّيرافي لم يذكروا مشيخة ولا تلمذة، وعلى هذا فينبغي أن تُفهم كلمة «أخذ» التي ذكرها ابن مِسْعَر، في حق الزجَّاج بأنها بمعنى «رَوَى» فقط، وليس بمعنى «تَلْمَذَ» وآية ذلك أن ابن خير

---

(1) الكتاب، ص 28.

(2) الكتاب، ص 172، وانظر منه فهرس الأعلام.

(3) تاريخ العلماء النحويين، ص 28.

الإشبيلي ذكر رواية السِّيرافي عن الزجَّاج كتابين هما: فصيح ثعلب، والقوافي لأبي عمر الجَرْمي[1].

ومما ينبغي التنبه له أن السِّيرافي حين ترجم للزجَّاج، في كتابه أخبار النحويين البصريين، لم يذكر أنه أخذ عنه شيئاً[2]، وحين ترجم لابن السَّرَّاج ذكر أنه أخذ عنه النحو، فقال: «وكان بعدهما ـ أي بعد الزجاج وابن كَيْسان ـ أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السَّرَّاج، وأبو بكر محمد بن علي المعروف بِمَبْرَمان، وعنهما أخذت أكثر النحو، وعليهما قرأتُ كتاب سيبويه»[3].

هذا وقد كشف الدكتور محمد إبراهيم البنا علاقة السِّيرافي بالزجَّاج كشفاً جيداً، فقال بعد أن ذكر روايته عنه «فصيح ثعلب» و «قوافي الجَرْمي»: «وليس الزجَّاج معروفاً في شيوخه النحاة، على الرغم من مكانة الزجاج، ولعل ذلك راجع إلى أن رحيل أبي سعيد إلى بغداد كان في أواخر حياة الزجَّاج»[4]. وهذا يصحح كلام ابن مِسْعَر السابق.

ثم ننظر بعد ذلك في مادة الكتاب، فنجد أدلة كثيرة تنفيه عن أبي سعيد السِّيرافي:

أولاً: أن هذا الكتاب اشتمل على خطبة فيها الحمدلة والصلاة على نبيه ﷺ، ثم عرض الكتاب ومنهجه فيه، ولم نر شيئاً من ذلك فيما طُبع من آثار أبي سعيد السِّيرافي: شرحه على كتاب سيبويه، وأخبار النحويين البصريين، فهو في هذين الكتابين يدخل إلى موضوعه مباشرة.

ثانياً: قال مؤلف هذا الكتاب: «وقد خبَّرني بعض الثقات عن المازني أنه قال...»[5] فمِثل هذا التعبير يدل في غالب الأمر على أن بينه وبين المازني شخصاً

---

(1) فهرست ما رواه عن شيوخه، ص 337، 342.
(2) أخبار النحويين البصريين، ص 113.
(3) المصدر السابق، ص 114.
(4) مقدمة تحقيق أخبار النحويين البصريين، ص 11.
(5) الكتاب، ص 328.

واحداً، على حين نرى بين السيرافي والمازني شخصين، كما جاء في رواية له عن أبي بكر بن السّراج، عن محمد بن يزيد المبرّد، عن المازني[1]. فهذا يدل على أن مؤلف هذا الكتاب متقدم على السّيرافي.

ثالثاً: عقد مؤلف هذا الكتاب في آخره باباً لاستخراج المُعَمَّى[2]. وكان السِّيرافي قد ذكر في ترجمة «أبي حاتم السجستاني» من كتاب أخبار النحويين البصريين، أنه كان حسن العلم بالعروض واستخراج المعَمَّى، وذكر له نموذجاً من استخراجه[3]. فلو كان مؤلف هذا الكتاب هو أبا سعيد السيرافي لكان في غالب الأمر قد أفاد من شاهد هذا أبي حاتم هذا فيما ذكره من شواهد لاستخراج المعمَّى.

رابعاً: عالج مؤلف هذا الكتاب الضرورة الشعرية في باب سمّاه «باب ما يحتمل الشعر»[4]. وهو ما صنعه أبو سعيد السِّيرافي، في شرحه لكتاب سيبويه، وقد استخرجه الدكتور رمضان عبد التواب من شرح سيبويه، ونشره محققاً نشرة مستقلة، باسم: «ضرورة الشعر»[5]. وقد قايَسْتُ هذا بذاك فوجدت الأمر بين الكتابين غير متطابق، من حيث ذكرُ الشواهد وعدمُ ذكرها، ومن حيث اختلاف المعالجة في الشواهد المشتركة في الكتابين، ومن حيث نسبة الشاهد والتعليق عليه.

فمن الأول: أن مؤلف هذا الكتاب أنشد شاهداً على تسكين الحرف المكسور:

---

(1) أخبار النحويين البصريين، ص 89.
(2) الكتاب، ص 309.
(3) أخبار النحويين البصريين، ص 102، 103.
(4) الكتاب، ص 80.
(5) دار النهضة العربية ـ بيروت 1405 هـ = 1985 م، وأشير هنا إلى أن محقق الكتاب يعرف عمل الدكتور رمضان عبد التواب هذا؛ لأنه أشار إليه في مقدمته في أثناء حديثه عن المراجع التي ترجمت للسيرافي. فكان ينبغي عليه أن يقوم بما قمت به أنا الآن من المقايسة بين المعالجتين.

لـو عُصْـرَ منـه البـانُ والمِسْـكُ انْعَصَـرْ[1]

ولم ينشد السيرافيُّ هذا في ضرورة الشعر.

وأنشد أيضاً شاهداً على تسكين ما حقُّه الكسر، وفتح ما حقّه السُّكون:

ألا رُبَّ مـولـودٍ وليس لـه أبٌ   وذي وَلَـدٍ لـم يَلْـدَهُ أبـوانِ[2]

ولم يرد هذا في ضرورة الشعر.

ومن اختلاف المعالجة في الكتابين: أن مؤلف هذا الكتاب أنشد شاهداً على حذف الياء من «هي» اجتزاءً بكسرة الهاء:

دارٌ لسُعْـــدَى إذْهِ مـــن هـــواكـــا

ولم يحكم عليه بشيء[3]، على حين حكم عليه السِّيرافي بالقُبْح[4].

وكذلك قول الراجز:

قَـــواطِنـــاً مكّـــةَ مِـــن وُرْقِ الحَمِـــي

قال عنه مؤلف هذا الكتاب: أراد الحمام، فحذفَ الألف، فبقي الحَمَمَ، فاجتمع حرفان من جنسٍ واحد، فأبدل الميم الثانية ياءً، كما يقال في [تظنّنت]: تظنَّيتُ، فأبدلوا الياء من النون[5].

أما السيرافي فقد قال: يريد الحمام، فرخَّمها، [و] في كيفية ترخيمها ثلاثة أوجه. ثم ذكر هذه الثلاثة الأوجه بالتفصيل[6].

---

(1) الكتاب، ص 80.
(2) الكتاب، ص 81، وفي البيت تحريف سأشير عليه في نقد نشرة الكتاب.
(3) الكتاب، ص 80.
(4) ضرورة الشعر، ص 110، 111.
(5) الكتاب، ص 81.
(6) ضرورة الشعر، ص 91، 92.

وأنشد مؤلف هذا الكتاب:

فاليوم أشربْ غير مُسْتحقبٍ   إثماً من اللّـه ولا واغِلِ

ثم قال: يريد: أشربُ، فحذَف الضمة، والرواية الصحيحة: فاليومَ فاشربْ[1].

أما السيرافي فقد قال عقب إنشاد البيت: فسكَّن الباء من أشرب، والوجه أن يقول: أشربُ، بالرفع[2].

وقال مؤلف هذا الكتاب في قول العباس بن مِرداس:

فما كان حصنٌ ولا حابسٌ   يفوقان مِرداسَ في مَجْمعِ

فترك صرف «مرداس» وهو اسمٌ متصرف، وهذا قبيح لا يجوز، ولا يقاس عليه؛ لأنه لحن، والرواية الصحيحة ما قال أبو إسحاق الزجاج: يفوقان شيخيَ في مجمع[3].

وأنشد السيرافي البيت، ولم يزد على قوله: فلم يصرف «مرداساً» وهو أبوه، وليس بقبيلة[4].

وأنشد مؤلف هذا الكتاب شاهداً على مدّ المقصور:

سيغنيني الذي أغناك عنّي   فلا فقرٌ يدوم ولا غِناءُ

ثم قال: والوجه الأجود في هذا أن يكون أوله مفتوحاً؛ لأن معنى الغَناء والغِناء واحد، والشاعر إذا اضطر إلى المدّ غيَّر أوله، ووجَّهه إلى ما يجوز، قال:

والمرءُ يُبليه بَلاء السِّربالْ   كَرُّ الليالي وانتقالُ الأحوالْ

---

(1) الكتاب، ص 84.

(2) ضرورة الشعر، ص 120.

(3) الكتاب، ص 174.

(4) ضرورة الشعر، ص 44.

فلمّا فتح الباء من البِلَى ساغ له المد[1].

أما السيرافي فقد قال عقب إنشاد شاهد مدّ المقصور: والغِنى مقصور، وليس له ـ يعني الأخفش ـ في ذلك حجّة من وجهين: أحدهما أن البيت يجوز إنشاده بفتح الغين:

فــلا فقــرٌ يــدوم ولا غَنــاءُ

و «الغَناء» ممدود، معناه معنى الغِنَى. ويجوز أن يكون «غِناء» مصدر «غَانَيْتُه» أي فاخرْتُه بالغِنَى عنه، كما قال:

كـلانـا غنـيٌّ عـن أخيـه حيـاتَـه ونحـن إذا متنـا أشـدُّ تغـانِيـا

أي: غَنِيٌّ، بعضٌ عن بعض[2].

وأنشد مؤلف هذا الكتاب:

إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ صاحِبْ قوِّمِ بـالـدَّوِّ أمثـالَ السَّفيـنِ العُـوَّمِ

ولم ينسبه إلى قائل، ثم عقَّب فقال: فحذف الكسرة من «صاحب» والرواية الصحيحة: قلت: صاحِ قوِّمِ[3].

وقد أنشد السيرافي هذا الشاهد، ونسبه إلى أبي نُخَيلة، وعلق عليه فقال: ولم يقُلْ: صاحبُ، ولا: صاحبِ، وهما الوجه[4].

ثم انظر أيضاً شاهدين على اختلاف المعالجة بين الكتابين في قول الفرزدق:

وما مثله في الناس إلاّ مُملَّكاً أبـو أمّـه حـيٌّ أبـوه يُقـارِبُـه[5]

---

(1) الكتاب، ص 175.
(2) ضرورة الشعر، ص 97، 98.
(3) الكتاب، ص 85.
(4) ضرورة الشعر، ص 120.
(5) الكتاب، ص 86، وضرورة الشعر، ص 186.

وفي قول أبي كاهل اليشكريّ:

لها أشاريرُ من لحم تُتَمِّرُهُ من الثَّعالى ووَخْزٌ مِن أرانيها[1]

ويبقى بعد ذلك النظرُ في أسلوب الرجلين: فأسلوب أبي سعيد السيرافي فيما قرأناه من آثاره المطبوعة: شرح كتاب سيبويه، وأخبار النحويين البصريين، أسلوب رجل هادىء الطبع، متزن النبرة، يمشي في طريقه لا يكاد يتلفت، فأسلوبه صورة من شخصيته الجادة الخاشعة الوقورة، التي رسمها أبو حيان التوحيدي، في غير موضع من كتبه، فقد وصفه بالسَّمْتِ والوقار، والدِّين والجدّ، وأنه أجمع لشمل العلم، وأنظم لمذاهب العرب... وألزمُ للجادَّة الوسطى في الدِّين والخُلُق... وأنه يصوم الدهر، ولا يصلِّي إلا في الجماعة، ويقيم على مذهب أبي حنيفة، ويلي القضاء سنين، ويتألَّه ويتحرَّج[2].

أما هذا الرجل مؤلف ذلك الكتاب العروضي فأسلوبه مباين تماماً لأسلوب أبي سعيد السيرافي، الذي وصفته لك، فهو رجل متوثِّب، كثير الحركة والتلفُّت، خرَّاج ولاَّج، يوشك لسانه أن يكون طويلاً.

فقد ثبت، إن شاء الله، أن مؤلف هذا الكتاب ليس أبا سعيد السيرافي، كما ثبت من قبل أنه كتاب في العروض، وليس «صنعة الشعر والبلاغة». ولعلك أيها القارىء الكريم جامع أسباباً أخرى لنفي نسبة الكتاب عن أبي سعيد، مما لم أهتد إليه، ولم أقف عليه.

وبعد، فمن يكون مؤلف هذا الكتاب العروضي؟ لقد فرغت من الشِّقِّ الأول من القضيّة، وهو نفي نسبة الكتاب عن أبي سعيد السِّيرافي، وأخذت أشد حيازِيمي للشِّقِّ الثاني، وهو معرفة ذلك المؤلف الحقيقي للكتاب، الذي هو من رجال القرن الرابع بلا أدنى شك. وكنت متهيباً لهذا الأمر، وجِلاً منه، فالنفي سهل المركب،

---

(1) الكتاب، ص 89، وضرورة الشعر ص 136.

(2) الإمتاع والمؤانسة 1/129 ـ 132، وانظر أيضاً الصداقة والصديق صفحات 235، 255، 283، والمقابسات صفحتي 58، 175.

وأما الإثبات فصعب المرتقَى، حتى آذن ربُّك بالفرج بعد الشدة، وجاءني اسم المؤلف الحقيقي يتهادى كالغنيمة الباردة، بلا حول مني ولا قوة، فما أوجفت عليه من خيل ولا رِكاب، وذلك على يد أخي وصديقي الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، الأستاذ المشارك بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، زادها الله تشريفاً وتكريماً ومهابة، فقد لقيته في معرض القاهرة الدولي الأخير للكتاب، وجاذبته الحديث في شأن هذا الكتاب، فقال لي: على الخبير سقطت، هذا الكتاب لفلان بن فلان، والأدلة كيت وكيت، وهي أدلة قاطعة باتَّةٌ، وإذا به مشغول بالكتاب، معنيٌّ بإخراجه، لكنه ينتظر له فرصة تَسْنَح.

وكنت حرياً بعد هذا الكشف العظيم أن أطوي أوراقي، وأنفض يدي من هذا الأمر جملة، من نفي نسبة الكتاب إلى أبي سعيد السِّيرافي، لكنني أردت أن أستبقي ما أنفقته من وقت وجهد، وأقدمه نموذجاً لشبابنا من محبّي العلم، مما تعلمته من أشياخي، ومارسته من أعمالي، في توثيق نسبة مخطوط إلى مؤلف، أو نفيها عنه.

ثم إني قد زِدتُ ـ بعد أن فتح لي أخي عياد الباب ـ توثيقاً إلى توثيقه، «والفضل للمتقَدِّم».

مؤلف الكتاب:

قال أبو عبد العزيز عياد بن عيد الثبيتي، حفظه الله: مؤلف هذا الكتاب هو أبو الحسن العروضي أحمد بن محمد بن أحمد.

قلت: من أين جئت بدليلك؟

قال: من الكتاب الذي فهرسْتَ أنت شواهده الشعرية، يعني كتاب ديوان المعاني لأبي هلال العسكري[1].

---

(1) نُشرت هذه الفهارس في المجلدين (37 ـ 38) من مجلة معهد المخطوطات، ثم نشرت أيضاً مع دراسة تحليلية وعروضية لكتاب ديوان المعاني بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: المجلدات 66/1، 3، 69/1، 2،3، 70/1. وهي ضمن هذا المجموع للبحوث.

قلت: من أيّ موضع فيه؟

قال: من الموضع الذي ذكر فيه أبو هلال كلاماً عن «المُعَمَّى»، وهو في كتابه بعنوان (فصل في تعمية الأشعار)[1] فقد ذكر أبو هلال في هذا الفصل نماذج من المعمَّى وحلَّها، ثم قال: وذكر بعض أهل العلم، وأظنه[2] أبا الحسن العروضي أنه عُمِّيَ له قول الشاعر:

وكـن ذاكـراً بيـت النُّـوَيْبِـغِ إنـه سيحلو على سمع اللبيب ويَعْذُبُ

فكانت تعميتُه. . . وذكر كلاماً طويلاً، بلغ من كتاب ديوان المعاني صفحة وأربعة أسطر. وهذا الكلام الذي حكاه أبو هلال بنصه وفَصّه في كتابنا، في الصفحتين (330 ـ 331).

فهذا برهان صِدق لا يُدفع، وشاهد عدلٍ لا يُردُّ بأن هذا الكتاب الذي بين أيدينا هو كتاب لأبي الحسن العروضي.

وقد استمسكت بهذا الحبل الذي مدَّه لي أخي عياد، وذهبت ألتمس ترجمة الرجل، فوجدته مترجماً عند الخطيب البغدادي، وياقوت الحموي، والوزير القِفطي، وصلاح الدين الصفدي[3]. وحكى الخطيب البغدادي أن وفاته كانت في سنة (342)[4]، ولم يذكر له تاريخ مولد، لكنه ذكر أنه روى عن عبيد بن عبد الواحد بن شَرِيك البزَّار، وهذا توفي سنة (286)[5] وفي ذلك ما يقرّب تاريخ مولد أبي الحسن العروضي، وكذلك ذكر ياقوت أنه لقي ثعلباً وأخذ عنه، وثعلب توفى سنة (291).

---

(1) الجزء الثاني من ديوان المعاني، ص 208 ـ 213.

(2) لا تَسْتَوْحِشْ من هذه الكلمة فسيأتيك ما يكشفها.

(3) تاريخ بغداد 5/140، ومعجم الأدباء 1/471، 472، وإنباه الرواة 1/128، والوافي بالوفيات 7/329.

(4) لا يغيب عنك أن وفاة أبي سعيد السيرافي كانت في سنة (368) وقد كنت استنتجت من قبل أن مؤلف هذا الكتاب متقدم على السيرافي، فهذا شاهده إن شاء الله.

(5) تاريخ بغداد 11/100، وسير أعلام النبلاء 13/385.

ووصفه القِفطي فقال: «أديبٌ قَيِّمٌ بعلم العَروض، له أنسَةٌ بالعربية، يُقْرئها ويفيدها، وكان متصدراً ببغداد».

وذكر ياقوت أنه كان معلّم أولاد الراضي بالله، الخليفة العباسي، المتوفى سنة (329)[1]. وقد وصف ياقوت كتاب أبي الحسن هذا وصفاً يطابق ذلك الذي بين أيدينا، فقال أولاً:

وجدت على كتابه في العروض بخطه: وقد قرىء عليه في سنة ست وثلاثين وثلاثمائة[2]، وكان إماماً في علم العروض، حتى قال أبو علي الفارسي في بعض كتبه، وقد احتاج إلى الاستشهاد ببيت قد تكلم عليه في التقطيع: وقد كفانا أبو الحسن العروضي الكلام في هذا الباب.

وقال ثانياً:

نقلت من كتاب ألّفه أبو القاسم عبيد الله بن جِرْو الأسديّ[3] في العروض، وكان الكتاب بخط أبي الحسن السِّمْسِماني[4]، يقول فيه: وكان أبو الحسن بن أحمد العروضيّ عمل كتاباً كبيراً، وحشاه بما قد ذكر أكثره، ونقل كلام أبي إسحاق الزجَّاج، وزاد فيه شيئاً قليلاً، وضم إليه باباً في علم القوافي، وذاك علم مفرد مثل علم العروض، وفيه مسائل لطيفة واختلاف كثير يحتاج إلى كشف واستقصاء نظر، ولم أره كبير عمل، ولو نسخ كتاب أبي الحسن الأخفش في القوافي لكان أعذر

---

(1) تاريخ الخلفاء للسيوطي، ص 390، 393.

(2) أي قبل وفاته بست سنوات.

(3) عُبيد الله بن محمد بن جرو الأسدي. أبو القاسم النحوي العَروضي المعتزلي. من أصحاب أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي، وكان ذكياً حاذقاً جيد الخط صحيح الضبط. صنف كتباً، منها في علم العروض (الموضح) ولعله الكتاب الذي ينقل عنه ياقوت هذا النقل. توفي ببغداد سنة 387، معجم الأدباء ص 1577، وإنباه الرواة 2/154.

(4) هو علي بن عبيد الله بن عبد الغفار، من أهل بغداد، ومات بها سنة 415، وكان صدوقاً ثقة في الرواية، صاحب خط متقن في الصحة، مرغوب فيه لتحقيقه. إنباه الرواة 2/288، 305، ومعجم الأدباء ص 1817.

عندي، ثم ضمَّ إليه باباً في استخراج المُعَمَّى، وهذا لا يتعلق بالعروض، وضم إليه باباً في الإيقاع ونسبه، وغيره به أحذق، وختمه بقصيدة في العروض، ولم يفد بها غير التكرير، وكان ينبغي أن يوفِّي صناعته حقها، ولا يخل بشيء منها، ثم لا يتعرض لما قد ضمه إليها». انتهى نقل ياقوت.

قلت: كلام أبي القاسم الأسدي هذا في حق أبي الحسن العروضي ينبغي أن يحمل على ما يقوم بين أهل الصنعة أحياناً من الحسد والتنافس، وقد نبَّه العلماء من قديم إلى الحذَر في قبول آراء العلماء بعضهم في بعض، وَرَوَوْا في ذلك أحاديث وآثاراً، منها ما رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «استمعوا علم العلماء ولا تُصدِّقوا بعضهم على بعض، فوالذي نفسي بيده لهم أشدُّ تغايراً من التُّيوس في زُرُوبها»[1].

وقد علّق صلاح الدين الصَّفدي على كلام أبي القاسم الأسدي هذا، فقال: «ما أنصف أبو القاسم الأسدي أبا الحسن العروضي؛ لأن علم القافية له علاقة بالعروض، كعلاقة التصريف بالنحو، لأن[2] كل علم منهما مُسْتَقِلٌّ برأسه، وأما الإيقاع فإنه أنسَبُ بالعروض من غيره؛ لأن النَّقَرات والضروب بمنزلة التفعيل، ولذلك قال الرئيس ابن سينا: وواضع النحو والعروض في العربية يشبه واضع المنطق والموسيقى في اليونانية. ويقال: إن الخليل إنما استنبط العروض من سماعه وقْعَ مطرقة بعض الصَّفَّارين[3]. وأما المُعَمَّى فَنَعَمْ ما له علاقة بالعروض ماسَّة».

هذا وقد قادتني ترجمة ياقوت للعَرُوضي إلى نقل آخر عال موثّق لكتابنا هذا

---

(1) راجع كتاب جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر 2/150، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي 2/9.

(2) هكذا في الوافي، ولعله: لا أن كل علم منهما... إلى آخر الكلام.

(3) أي النَّحاسين، الذين يطرقون النحاس، والنسبة معروفة قديماً، ولا يزال اللفظ مستعملاً إلى الآن بالمغرب الأقصى، وحيّ الصّفارين معروف إلى الآن بالقرب من جامع القرويين، بمدينة فاس المغربية.

ونسبته إلى أبي الحسن العروضي، وذلك أن ياقوتاً ذكر في ترجمة العروضي أن أبا عبيد الله محمد بن عمران المرزباني روى عنه. وقد نظرت في كتاب المرزباني «الموشح» فوجدت فيه نقلين عن أبي الحسن العروضي، من كتابه هذا. وأول النقلين ما حكاه عنه في «الإقواء» قال: حدثني أحمد بن محمد العروضي، قال: الإقواء: رفع قافية وخفض أخرى، وذلك معيب... ثم نقل تعريفه وشواهده للإكفاء والسِّناد والإيطاء: والتضمين والرَّمَل. وذلك كله موجود بحروفه في كتابنا[1].

وثاني النقلين: ما ذكره المرزباني في ضرورات الشعر، قال: حدثني العروضي، قال: اعلم أن ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر؛ لأنه يرد إلى أصله... ثم أخذ في نقل طويل في الضرورة الشعرية، وهو كله في كتابنا[2].

وهذان النقلان الموثّقان يزيلان عنك ما يكون قد لحقك من شبهة من قول أبي هلال: وأظنُّه...

انكشف كلُّ خَبِيء، ووضَحَ كلُّ مُعَمَّى، وثَبَت ـ إن شاء الله ـ بنقل أبي هلال العسكري، وبرواية المرزباني، وبرؤية ياقوت للكتاب، ووصفه له، ومطابقة ذلك كله لهذا الكتاب الذي بين أيدينا. أقول: ثبت أن الكتاب في علم العروض، وأنه لأبي الحسن أحمد بن محمد بن أحمد العروضي، المتوفى سنة 342.

عَرْض الكتاب:

هذا كتابٌ عالٍ جداً في علم العروض والقافية، وهو أوفى كتاب جاءنا من هذا العِلم في هذا الوقت المبكِّر من التصنيف فيه، فالذي بين أيدينا الآن مطبوعاً منه، مثل ما بقي من عروض الأخفش، وما طبع من عروض الجوهري ـ المسمَّى عروق الورقة ـ وابن جني، وما نُثِر في كتاب ابن عبد ربّه: العقد الفريد، يقصر عن

(1) الموشح ص 22 ـ 24، وقارن بكتابنا ص 296 ـ 302.

(2) الموشح من ص 144 إلى ص 155، وهذا النقل مفرّق في موضعين من كتابين: الموضع الأول من ص 174 إلى ص 176، ومن ص 80 إلى ص 89، وهذا يدل على أن بعض أوراق المخطوطة التي نشر عنها المحقق غير مرتَّبة.

ذلك الكتاب كثيراً، بل يقصر عنه أيضاً ما طبع بعد القرن الرابع، مثل الكافي للخطيب التبريزي، والبارع لابن القطاع، والمعيار للشنتريني، وما نُثِر في كتاب الحور العين لنشوان الحميري.

وإن مادَّة الكتاب وطريقة معالجتها تنطق بأن هذا المؤلِّف كان عروضياً ضليعاً جداً، وعبارة القفطي التي نقلتها قريباً تدلُّ على ذلك، فهو يقول: «أديب قيِّمٌ بعلم العروض» ويقول الصلاح الصفدي: «كان أوحدَ الزمان في علم العروض»، وشهادة أبي علي الفارسي له فيها المقْنَعُ والبلاغ، وما أظن أن أبا الحسن العروضي هذا كان مبالغاً، أو ذاهلاً عن نفسه، حين قَرَن كتابه هذا بكتاب شيخه أبي إسحاق الزجاج، فقال: «وما رأيت في هذه الكتب كتاباً هو أنفع ولا أجمع من كتاب أستاذنا أبي إسحاق الزجاج، رحمه الله، فإنه كثير الفائدة، قريب من قلب المبتدىء، مقنع الاحتجاج، بيّن الشرح، وهذا الكتاب لا يقصر عنه إن شاء الله، لما نُلحق فيه من الزيادات التي لم يذكرها أبو إسحاق...» ثم ذكر زياداته على كتاب شيخه[1].

وقد بدأ المؤلف كتابه بمقدمة، أبان فيها عن منهجه، ونقد مؤلفات من سبقوه، ثم ثنّى بباب عقده للحضّ على تعلم علم العروض، وقد أطال النَّفَس في هذا الباب، وعالج موضوعه لا كما يعالجه المؤلفون؛ كلاماً مجرداً يديره بينه وبين نفسه، وإنما أقام الدفاع عن العروض على تجارب بينه وبين معاصريه: فهذا رجلٌ يُحاجُّه في عدم جَدْوَى العروض بأن ثعلباً، وهو الإمام أحمد بن يحيى، كان يجهل هذا العلم، فيرُدُّ عليه بقوله: «ولو ذهب الناس حتى يزهدوا في العلوم؛ لأن أحمد بن يحيى لم يكن يُحسنُها ولم ينظر فيها، لترك الناس علماً كثيراً»[2].

وهذا رجل آخر من أهل العلم بالشعر الحُذَّاق فيه يُنشد أبياتاً يخطىء في وزنها[3].

---

(1) الكتاب، ص 28، 29.

(2) الكتاب، ص 29.

(3) الكتاب، ص 30.

وذلك شيخ من مشايخ أهل العلم والرواية ينشد بيتاً من الطويل على عشرة أجزاء[1].

وهذا رجل رابع يضع أبياتاً من الشعر، يزعم أنها من أوزان اخترعها وابتدعها، لم يسبقه أحد إلى مثلها. فينهض له أبو الحسن، ويرد هذه الأوزان إلى بحورها من العروض، ذاكراً ما حدث فيها من شذوذ الزحافات[2].

ثم يشير إلى شِعر رَزِين العروضي[3]، الذي قيل إنه خرج به عن قانون العروض، ويذكر ما فيه من شذوذ الزحاف، وأنه يُخرَّج على العروض بشيء من التلطف[4].

وهكذا أدار أبو الحسن العروضي الكلام في هذا الباب، وفي غيره من أبواب الكتاب، على شواهد وأمثلة مما وقع أمامه أو أُخبر به، وهذا نمط من التأليف مُعْجِبٌ؛ لأنه يقوم على الملاحظة والتجريب والمجاذبة والمعاناة، وسواء أكانت هذه المعاناة العروضية مما واجهه أبو الحسن من معاصريه فعلاً، أم كانت مما اختلقه هو اختلاقاً، واصطنعه اصطناعاً[5]، فإنها مفيدة جداً، ومثمرة جداً، إذ كانت تخلّص التأليف العروضي مما وُسِم به من الجفاف والنمطية المعهودة في تكرار الشواهد بعينها في كل كتاب عروضيّ.

وبعد أن يذكر أبو الحسن تخليط بعض علماء عصره، في البحور والأوزان، يذكر على سبيل الإجمال جملة الأبواب التي ينبني عليها كتابه، وهي ثمانية وثلاثون باباً، بدأ منها بباب معرفة الساكن من المتحرك، وباب الجمع بين

---

(1) الكتاب، ص 32.
(2) الكتاب، ص 62.
(3) هو رَزِين بن زندورد العروضي. يكنى أبا زُهير، وهو مولى طيفور بن منصور الحميري خال المهدي العباسي. ويقال: هو مولى بني هاشم. قال ياقوت: وهو بغدادي كثير الشعر، وأكثر شعره يخرج عن العروض. توفى سنة 247. معجم الأدباء ص 1304 ـ 1306، وانظر الورقة لابن الجراح ص 32 ـ 36.
(4) الكتاب، ص 73، 74.
(5) ألم أقل لك من قبل إنه رجلٌ كثير الحركة والتلفُّت، وأنه خَرَّاج ولاَّج.

الساكنين، وباب الوقف والابتداء، وباب تفسير الأصوات، وباب الهجاء، وباب الاحتياج ـ أو الاحتجاج ـ للعروض، وباب الخفيف والثقيل، وباب أول الكلمة وآخرها، وباب ما يحتمل الشعر، وباب تقطيع الشعر، وباب الدوائر وفكّها، وباب الأسباب والأوتاد.

وذكر هذه الأبواب ومعالجتها قبل ذكر البحور والحديث عنها هو بمثابة (باب الأصول) في علم القراءات، الذي يُقدم على (باب الفَرْش) وهو الكلام على القراءات سورةً بعد سورة.

وقد أخذ أبو الحسن العروضي بعد ذلك في ذكر الخمسة عشر بحراً، بدءاً بالطويل، وانتهاءً بالمتقارب. أما البحر المتدارك فقد عَرَضَ له في الحديث عن الدائرة الخامسة، ولم يُسمِّه باسمه هذا المعروف، وإنما سمَّاه «الغريب»، وذكر أنه في الشعر القديم نَزْرٌ قليل، أما المحدثون فقد أكثروا منه، ثم ذكر سبب ترك الخليل لهذا الوزن، وإخراجه عن أشعار العرب[1].

وقد جرى هذا المؤلف على منهج تعليمي، لم يُسبَق إليه، ولم يُتابَع عليه ـ فيما أعلم ـ وذلك أنه بعد أن يفرغ من الحديث عن البحر وزحافاته، وصور تفعيلاته بعد الزحاف، يختم ذلك بذكر بيت لا يستقيم على البحر الذي هو بصدده إلا بإجراء بعض التغيير الذي هو في نطاق (ما يحتمله الشعر) من حذف أو تخفيف ونحو ذلك حتى يصح ويتزن، وقد كشف عن منهجه التعليمي هذا في آخر الكلام على البحر الطويل، فقال: «ونذكر في هذا الموضع بيتاً من أبيات المعاني، يُعْلَم به مسالك العروضيين فيه، واستخراجهم لمعانيه، وغوصهم على غوامضه، واستعمالهم الأشياء التي تجوز في موضعها مما قدمنا ذكره في باب ما يحتمل الشعر؛ ليكون ذلك عوناً للمتعلم ودُرْبة إن شاء الله تعالى، بما يلقيه أصحاب العروض من الأبيات التي يمتحن بها بعضهم بعضاً»[2]. ثم ذكر البيتَ الممتحنَ

(1) الكتاب، ص 264، 265.
(2) الكتاب، ص 99.

به، وجرى على ذلك في خاتمة كلِّ بحر، بقوله: فإذا سئلت عن مِثل هذا البيت. . .

وفي ظني أن هذه الأبيات من اختراعات أبي الحسن العروضي نفسِه، ثم رأى أن يجمع الكلام في ذلك في باب سمَّاه (باب أبيات المعاياة)[1].

ومن الأبواب الجيدة التي عالجها أبو الحسن العروضي في هذا الكتاب، باب سماه (باب ما جاء مما لم يقله الخليل وما لم يجيء مما قاله)، قال في مفتتح هذا الباب: «اعلم أن الخليل رحمه الله قد ذكر أشياء لم تجيء في الشعر، ولم تكثر بها الرواية، وقد جاءت أشياء أخر لم يكن يذكرها، إما أن تكون لم تقع إليه، وإما أن تكون مطَّرحة عنده لشذوذها، وقد ذكرنا ذلك أجمع في هذا الباب مُسْتقصى»[2].

وبعد أن فرغ من العروض وقضاياه عمد إلى باب القوافي: تعريفها وألقابها. ثم ختم الكتاب بباب استخراج المُعَمَّى. وهكذا وقف الكتاب، ولا شك أن به نقصاً، فقد ذكر أبو الحسن في مقدمته أن آخر باب فيه هو (باب في استقصاء الحجة على من طعن في العروض والردّ على الناشيء)[3] وكذلك ذكره في فهرست

---

(1) ص 231.

(2) ص 184.

(3) ص 29، والناشيء: هو الناشيء الأكبر، واسمه عبد الله بن محمد بن شِرْشِير. أبو العباس من أهل الأنبار، وأقام ببغداد مدة طويلة، ثم نزل مصر وتوفي بها سنة 293، قال عنه الذهبي: «وكان قوي العربية والعروض، أدخل على قواعد الخليل شُبَهاً، ومثلها بغير أمثلة الخليل وكان من أذكياء العالم». وقال المرزباني: «وكان أبو العباس الناشيء متهوساً شديد الهَوَس، وشعره كثير، وهو مع كثرته قليل الفائدة، وقد قرأت بعض كتبه فدلَّتني على هَوَسه واختلاطه؛ لأنه أخذ نفسه بالخلاف على أهل المنطق والشعراء والعروضيين وغيرهم». وقال القفطي: «كان يعلّم العلوم ويتبحَّر فيها، عَلِم النحو وأحكمه، ونظر في علله وهو متكلم، فتبين له بقوة الكلام نقض أصوله، فنقضها وصنف فيها، وكذلك العروض أدخل على قواعده شُبهاً ناقضة لها، ومثله بأمثلة غير أمثلة الخليل، وأحسن والله في كل ذلك، وأظهر قوة، وكذلك فعل بالكتب المنطقية، وإذا وقف الواقف على تصانيفه وأنصف ظهر له=

أبواب الكتاب[1]، ولم يأت هذا الباب في آخر الكتاب. ثم قال المصنف أيضاً في مقدمته بعد ذكر هذا الباب الأخير: «ونختم كتابنا هذا بقصيدة في أبواب العروض جامعة تكون علماً لتمامه وكماله» وكذلك جاءت الإشارة إلى هذه القصيدة فيما وصف به ياقوت الكتاب، ولم تأت هذه القصيدة في آخر الكتاب.

ويبقى من عرض الكتاب أمران:

الأول: أن الكتاب ـ وإن أغفل المحقق ذِكر أصله الذي نشره عنه ـ مقسمٌ إلى خمسة أجزاء حديثية: الأول من ص 27 إلى ص 89، والثاني من ص 93 إلى ص 169، والثالث من ص 171 إلى ص 216، والرابع من ص 217 إلى ص 267، والخامس من ص 269 إلى ص 332، وهذه التجزئة من سِمات المخطوطات القديمة، أو المنقولة عن أصول قديمة، كما يعرفه المشتغلون بعلم المخطوطات.

الأمر الثاني: أن المحقق ذكر في بعض المواضع من الكتاب أن هناك سقطاً؛ لعدم التئام أجزاء الكلام[2]. والحقيقة أن لا سقط ولا خَرْم، وإنما أوراق المخطوطة اضطرب ترتيبها بين يدي المحقق، ولم يتنبَّه لذلك. وقد رأيت أنا شيئاً من ذلك: وهو ما جاء في ص 80 من الكتاب (باب ما يحتمل الشعر) فقد قال المصنف: «قال سيبويه إنه يجوز في الشعر ما يجوز في الكلام». ثم وقف كلام سيبويه، ولكن تكملته جاءت في رأس ص 174 هكذا: «من صرف ما لا ينصرف وحذف ما لا يُحذَف» والكلام هكذا ملتئم في كتاب سيبويه. الجزء الأول ص 26،

= أثر الاجتهاد والإمتاع، حتى إن الغير [هكذا] منصف ينسبه إلى التهوّس، وليس الأمر كذلك، وإنما هي قوة وفِطنة». إنباه الرواة 2/128، وانظر تاريخ بغداد 10/92، ووفيات الأعيان 3/91، وسير أعلام النبلاء 14/41، وطبقات المعتزلة ص 92، وحسن المحاضرة 1/559.

(1) ص 47، وانظر أيضاً ص 70، 330.

(2) انظر على سبيل المثال آخر ص 176، وأول ص 177، ثم انظر أول ص 174، وقارن بما نقله عنه صاحب الموشح ص 144، وانظر تعليقي فوق.

ولم يتنبه المحقق لذلك فقال في حاشية تلك الصفحة ص 174: كذا تبدأ الصفحة ولعله نقص الأصل.

ومن وراء هذا الذي ذكرته من عرض الكتاب ومنهج المؤلِّف فيه، ينبغي ألا نغفل الإشارة إلى تلك الغايات التعليمية التي عُني بها أبو الحسن العروضي، من الحثّ على العلم، والصبر على تكاليفه وأعبائه، وذمّ الجهل والتنفير من أوزاره وأثقاله:

فمن ذلك قوله: وقلّ من يرغب في العلوم الرئيسية إلا ذو فطنة لطيفة وهمَّة جليلة، ومن أراد الشفاء صبر على مرارة الدواء، وآفة الناس في طلب العِلم الكسلُ وقلّة الرغبة، وبعضهم يروم تطلُّب الشيء، فإن صادفه في أول وهلة وناله مع أول فكرة، وإلا أضرب عن ذكره، وأعرض عنه صفحاً، فلا يعود إليه ألبتة، ولا يذكر بحضرته إلا استثقله واستبرده وطعن فيه، وليست كذا سبيل الراغبين في العلم، الذين يقصدون قصده، ويصبرون على دراسته وقراءته وترداده، والتفتيش عنه، والسؤال عن غوامضه، والخدمة لأهله، فبذلك ينالون غايتهم فيه، ويبلغون مأربهم منه، ويستعذبون صدور وِرْدهم، ويحمدون غِبَّ جِدّهم، وبقلّة الرغبة وإيثار التفريط ودواعي الكسل يصيرون إلى ما ذكرنا من الجهل[1].

وقوله: فلا يمنعك من طلب العلم زهدُ من زَهِد فيه، ولا جهلُ من رغِب عنه وطعَن فيه، وقد قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «قيمة كلِّ امرىء ما يُحسِن»، ولم يقل: قيمة كل امرىء ماله ولا شرفه ولا جمالُه[2].

وقوله: وليس يكون التقطيع إلا على لفظ الحرف في السمع، لا على صورته في الخط، فتأمل ما قلته، وإذا ضَجِرْتَ فلا تَعْسِف؛ فإن الضجر يصدُّ الفهم ويشغل القلب، ولكن في وقت الخلوة والنشاط؛ فإن ذلك أعون على متناوله وأسهل لطلبه إن شاء الله[3].

---

(1) الكتاب، ص 32.
(2) ص 42.
(3) ص 100.

وقوله: فلا تنظر إلى قلّة الراغب وزهد الطالب، واقصد إلى طلب العلوم لنفسك، واجعل فيها لذّتك ونهمك[1]، تنل بها شرفاً غالياً، وذِكراً على الأيام باقياً[2].

وقوله: وإنما أخبرنا بهذا لتحرص على طلب العلم وجمْعه ودراسته، ولا ترضى فيه بالتقصير والأخذ بالهُوَيْنَى، فربَّ شيءٍ يسير لا يُعْبَأُ به يهدم جاهاً جليلاً وقَدْراً نبيلاً، فلا تفرِّطنَّ في طلب العلوم؛ فإنه جاه لا يَنْفَد، وذكر لا يَدْرُس[3].

وقوله: وبقلة الصبر وفتور الشهوة وإيثار الراحة تنقص القريحة، وتضل البصيرة، ولا يوصل إلى البعيد، ولا تنال الطلبة، ولو كانت العلوم الخفية سهلة المأخذ قريبة المتناول، نحو ما يدق من أمور الفقه، ويلطف من مسائل النحو، ويستصعب من أوزان الشعر والعروض، ويشكل من أبواب الحساب، ويلتبس من أشكال الهندسة، ويتعب من أبواب النحو، ويتعب من أسباب النجوم، ويَبْعُد من أوضاع القياس، ويخفى في صناعة المنطق: لكان العلماء بها يكثرون، وأهل الطلب لها مشهورين، وذوو الحذق بها معروفين، وإنما تجد في كل صناعة شرذمة قليلة، وطائفة يسيرة، يعرفون أوائلها وما صحَّ من مسائلها. فأما أهل الحِذق بها والوصول إلى نهاياتها، فإنك تجد منهم واحداً أو اثنين لا ثالث لهم، وإذا تصفَّحت هذا كان كما أخبرتك، والأمر فيه كما عرَّفتك، فلا تلتفت في العلوم وطلبها إلى زهد من زهد فيها وكسل من فشل[4]، فإن أقواماً أراهم كثيراً إذا بعد الشيء عليهم سبُّوه واطَّرحوه، وعابوا أهله، واستجهلوهم في طلبه والنظر فيه، ويقولون: هذا وسواس وجنون[5].

---

(1) في الكتاب: «وفهمك».

(2) ص 259.

(3) ص 283.

(4) هكذا في الكتاب، ولعل في الكلام نقصاً.

(5) ص 327.

وقوله: وقد رُوي عن بعض الحكماء، أنه قال: ما نظري في العلوم على كثرتها وبُعد نهايتها طلب البلوغ إلى غايتها، ولكن بمقدار ما لا يحسن بالإنسان جهلُه. وما أحسن ما قال هذا الرجل، فبقول مثله تمسَّك، وبرأيه فتأدَّب، وعلى غيره لا تُعوِّل، وخذ من كل علم بمقدار ما تقف بقليله على كثيره، فبالعلم تسودُ في الدنيا، وبه تشرُف في الآخرة، فلا تزهدنَّ في شيء منه، ولا تطعن فيه لأنك تجهله، فإن العلم كله جنس واحد، وإن كان تحته أنواع هو جنس منها؛ إلا أن الأنواع التي تحته تتفاضل كتفاضل الحيوان؛ لأن الحيَّ جنس لأنواع تحته، وبعض الأنواع أشرف من بعض كالإنسان الذي هو أشرف الحيوان، ثم الفرس، ثم ما يتلو ذلك من سائر الحيوانات... وأنت إذا تبحَّرت العلوم كلها رأيت بعضها منوطاً ببعض، وبعضها يشهد لبعض، وبعضها يُعين على بعض، فلا تذمَّن منها شيئاً، ولا تقل باطِّراحه وهَجْره، والتعصُّب على أهله، والطعن عليهم، فأن يكون قصدُك إلى معرفة ذلك العلم، والبلوغ إلى آخره، دون الوقيعة فيه وفي أهله، فليس ذلك مِن فعل أهل النَّصفة، ولا ذوي الرأي والخِبرة والفهم والمعرفة[1].

وبمثل هذا الكلام يكون المؤلِّف في علم من العلوم صاحب فكر يتحمس له، وقضية يدافع عنها، ولا يكون همّه فقط أن يفرغ من قواعد علمه وأصول فنّه؛ ليأخذ من شاء ما شاء، ويدع من شاء ما شاء.

نقد نشرة الكتاب:

يدور نقدي حول نقطتين: أولاهما ما جاء في مقدمة المحقق. وثانيتهما: متن الكتاب، وما ظهر لي فيه من أوجُه السَّهوِ والنقص.

أما ما يتصل بما ذكره المحقق في مقدمته، فقد فرغت من كثير منه، وهو ما يتصل بعنوان الكتاب، ونَفْي نسبته إلى أبي سعيد السيرافي، ثم إغفال المحقق وصْفَ مخطوطة الكتاب، وطَيّه اسم المكتبة أو المكان الذي وُجدت به هذه المخطوطة.

---

(1) الكتاب، ص 329.

ولم يبق من هذه المقدمة مما يستحق أن يناقش فيه المحقق إلا قوله: «فقد ضاع علم الخليل، وظهر كتابان منسوبان إلى الأخفش لم تثبت صحَّة نسبتهما إليه»[1].

هذا كلامه بحروفه، والكتابان المنسوبان للأخفش هما: كتابه في القوافي، وكتابه في العروض، ولست أدري من أي جهة دخل الشكُّ في نسبة الكتابين إلى الأخفش، إلى المحقق واستقرَّ عنده حتى ينقله إلى القارىء هكذا؟.

لقد نُشر كتاب أبي الحسن الأخفش في القوافي بالشام مرتين: الأولى بتحقيق الدكتور عِزَّة حسن[2]، والثانية بتحقيق علاَّمة الشام، شيخنا أحمد راتب النفاخ[3]، برَّد الله مضجعه. ولم يشك أي من الأستاذين في نسبة الكتاب إلى الأخفش. وقد جاء في مقدمة شيخنا النفاخ للكتاب ما يدفع كل شك، وينفي كل شبهةٍ. وكان مما قاله: «ويبقى كتاب أبي الحسن بعد هذا كله أجلَّ ما انتهى إلينا في هذا العِلم وآصلَه»[4]. وقال في حديثه عن المخطوطة الوحيدة التي نُشر عنها الكتاب، وقد كتبها أحمد بن عبد الله بن عبد الله الأندلسي الوادياشي المعروف بابن مهاجر، المتوفى سنة 739: «ولم يُشر إلى الأصل الذي نقلها عنه ألبتة، فجمعتْ إلى تأخرها جهالة النسب أيضاً، بيد أن ذلك ـ وإن غَضّ منها ـ لا يَرْقَى إلى أن يكون حاملاً على اطِّراحها، أو داعياً إلى الشك في أن يكون هذا الكتاب كتاب أبي الحسن الأخفش الذي يذكره المتقدّمون. . . وأما نسبة الكتاب إلى أبي الحسن فيصدّقها موافقة ما جاء فيه للمحكي من أقواله ومذاهبه في هذا العلم من جهة، ومطابقة ما جاء في «المحكم» لابن سيده، ثم في «لسان العرب» لابن منظور من نقول عن أبي الحسن، وهي كثيرة، لما ورد فيه أيضاً من جهة أخرى»[5].

(1) مقدمة التحقيق، ص 19.
(2) سنة 1390 = 1970 م.
(3) سنة 1394 = 1974 م.
(4) مقدمة تحقيق القوافي، ص 35.
(5) المقدمة، ص 37.

وقال مرة ثالثة: «وجملة القول في هذه النسخة أنها تصلح ـ على ما فيها من معايب ـ لأن تتخذ قاعدة في نشرة للكتاب لا تبعُد عن أصل مؤلفه بعداً كبيراً، وأن إهمالها من التفريط الذي لا مُسوِّغ له، فإن الكتاب أقدم ما انتهى إلينا في بابه وأجلّه، والظفر بالجانب الأكبر منه صحيحاً سليماً ـ وهو ما أرجو أن أكون قد وُفِّقْتُ إلى تحقيقه ـ غُنْمٌ للمَعْنيِّين بعلوم العربية غير يسير».

فهذا ما كان من أمر كتاب القوافي للأخفش، وأسباب الاطمئنان إلى نسبته إليه.

أما كتابه في العروض، فقد نشر القطعة الموجودة منه المحفوظة بدار الكتب المصرية: الدكتور أحمد عبد الدائم، بالمكتبة الفيصلية بمكة المكرمة. وقد ضاهى نقول ابن القطاع عن الأخفش بما في كتابه هذا، فوجدها هي هي، ثم قدَّم أدلة أخرى على توثيق نسبة الكتاب إلى الأخفش.

وهذا الكتاب الذي بين أيدينا، والذي نشره الدكتور جعفر ماجد باسم «صنعة الشعر والبلاغة» ونسبه لأبي سعيد السيرافي، وانتهينا إلى أنه كتاب في العروض لأبي الحسن العروضي: هذا الكتاب ينقل عن الأخفش كثيراً في علمي العروض والقافية بما يتفق مع المطبوع منهما اتفاقاً تاماً، ويؤكد نسبتهما إليه:

فقد نقل عن «عروض الأخفش» في هذه الصفحات 167، 190، 207 (مرتين) 208، 210، وهذه الصفحات من كتابنا تقابل في كتاب العروض للأخفش الصفحات 164، 129، 147، 149، 155، 159.

كما نقل عنه من «القوافي» في الصفحات 270، 271، 277، 287، 297، 300، وهذه الصفحات من كتابنا تقابل في «قوافي الأخفش» الصفحات 5، 7، 50، 31، 47، 64.

أفيبقى بعد ذلك موضعٌ لقول المحقق: إن الكتابين المنسوبين للأخفش لم تثبُتْ صحة نسبتهما إليه؟.

وهذا أوان الشروع في نقد المتن الذي أدَّاه إلينا المحقق، وأسارع فأقول: إن هذا المحقق - على فضله في نشر هذا الأثر - حين عمل في إخراج هذا الكتاب كان في عَجَلةٍ من أمره، ينبئك بهذا تلك الأخطاء المطبعية الكثيرة التي تمتلىء بها صفحات الكتاب، ولذلك فإني سأعرض عنها إلا ما يتحتم التنبيه عليه. وسأكتفي في نقدي - إن شاء الله - بالتنبيه على التصحيف والتحريف، وتحرير الشواهد الشعرية، وتكملة ما ترك المحقق تكملته، ونسبة ما لم ينسبه، ما أمكنني عون الله وتوفيقه. وكنت أتمنى أن تكون صورة الأصل المخطوط تحت يدي، فإني وجدت بعض المواضع وكأن بها سقطاً، ومثل هذا لا يُصار إلى إصلاحه إلا بالرجوع إلى الأصل، أو إلى مصدرٍ ناقل.

الصفحة والسطر	الخطأ أو المَلْحَظ. وتحته يأتي الصواب أو التعليق
2/17	ولَمَنْشُودك ولَمَنْشُورك
17/3 من أسفل	وأبو علي الفسوي النحوي هو أبو علي الفارسي المذكور في السطر السابق
1/29	المعنى المُعَمَّى
29/الأخير	يعني ثعلب يعني ثعلباً
9/33	ما دام مخٌّ في سُلامَى أو عَيْن. علَّق المحقق على هذا الشاهد بقوله: «لم نقف عليه». والشطر من أرجوزة طويلة في صفة الخيل، ذكرها ابن قتيبة في المعاني الكبير 1/171 - 178، وذكر الشاهد مع شطر سابق في ص 62، ثم أورد أشطاراً من الأرجوزة في عيون الأخبار 1/156، ونسبها إلى أبي ميمون النضر بن سلمة العِجْلي، وانظر الشاهد في اللسان (ملح - ليل - نقا).
2/34	مقاتل الأعراق - مُقابل. والمقابل - بالياء الموحَّدة - الكريم من كلا

طرَفَيْه. قال الشاعر:

إن كنت في بكر تَمُتُّ خُؤُولةً   فأنا المُقابَلُ في ذوي الأعمامِ

راجع اللسان (قبل).

5/35 كأن فاها عبقر باردٌ   أو ريحُ رَوْشٍ مسَّه تَنْقاحُ

في رواية الشطر الثاني تصحيف ونقص، وصحته وتمامه:

أو ريحُ روضٍ مسَّه تَنْضاحُ رِكٌّ

والتنضاح: ما ترشَّش من المطر. والرِّكّ: المطر الخفيف. انظر الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة 1/84، ومجمع الأمثال 1/117، والمستقصى 1/16، وفي «عبقر» في صدر البيت كلام كثير، انظره في المراجع المذكورة واللسان (عبقر) 6/208.

6/39 يُكَتِّمُ الحب ويخفيه كما   تُكَتِّمُ البِكرُ من الناس الوَحَمْ

هكذا ضبط المحقق التاء في «يكتِّم» و «تكتَّم» بالتشديد، وكتب في الحاشية: يُخَرَّج على الرجز، ثم قطّعه على تفعيلات الرجز هكذا:

متفعلن، مستعلن، مستفعلن [إذا أشبعت الهاء من يخفيه]

متفعلن   مستعلن   مستفعلن

ونعم إن البحر بهذا التشديد في الفعلين يُخرَّج على الرجز، ولكن يرتكب فيه بعض الزحافات «متفعلن ـ مستعلن»، ولكن من الذي ألزمه أن يكون البيت من الرجز؟ لماذا لا تخفف التاء في الفعلين، ويكون من بحر الرمل، ويؤيد ذلك رواية ابن سيده في المحكم 4/25، وعنه اللسان (وحم) 16/116:

كَتَمَ الحبَّ فأخفاه كما   تكتُم البِكرُ من الناس الوَحَمْ

فهذا من الرمل بلا شبهة ولا مداخلة.

7/40 وقد أرسلك

وقد أرسلتَ

9/40 أبا نُواس

أبا نُواسِكْ

9/42	وتُذكرَ أخلاق الفتى حيث لا يدري.
	هكذا جاء الشطر دون تكملة، ودون نِسبة، وتمامه وصِلتُه:
	وإنا وجدْنا الناسَ عُودَيْن طيِّباً وعُوداً خبيثاً لا يَبِضُّ على العَصْرِ
	تزين الفتى أخلاقُه وتشينُه وتُذكر ... ... البيت
	والشعر لأبي البلاد الكوفي. البيان والتبيين 2/104، 3/89، وبهجة المجالس 1/598، وقال ابن قتيبة في ترجمته: «كان من أروى أهل الكوفة وأعلمهم، وكان أعمى جيّدَ اللسان، وهو مولى لعبد الله بن غطفان، وكان في زمن جرير والفرزدق». المعارف ص 541، قال شيخنا عبد السلام هارون، رحمه الله: وأبو البلاد هذا غير أبي البلاد الطهوي، وهو المعروف أيضاً بأبي الغُول الطهوي. البيان والتبيين 1/354.
9/47	فامتحنته
	فامْتَحِنْه
12،11/47	بليته
	بِنْيته
5/61	أنشد المصنِّف لأبي نواس:
	عُوجَا صُدورَ النَّجائب البُزَّلْ فسائلاً عن قطينةِ المنزلْ
	ثم قال: «فإن هذا من المنسرح، وأجزاؤه كلها صحيحة في الوزن، إلا الجزء الأخير؛ فإنه جاء على «مفعولن» وهذا لم يُجزه الخليل، ولا رُوِي في شعر قديم، «والمُحْدَثُون كثيراً ما يستعملون «مفعولن» في هذا النوع، وما أرى بإجازته بأساً»[1].
	قلت: و«مفعولن» هو من المقطوع الضرب، وهو ما أسقط ساكن وتده، وأسكن متحرِّكه، وقد تكلم عليه العروضيُّون. راجع الكافي للتبريزي ص 105، والإقناع للصاحب بن عباد ص 57، والعيون

(1) وقد أشار المصنف إلى هذا المقطوع أيضاً «مفعولن» في ص 153.

الغامزة للدماميني ص 203، وشرح تحفة الخليل لعبد الحميد الراضي ص 239، وقد أدَرْتُ على ذلك كلاماً في دراستي للعروض في كتاب ديوان المعاني لأبي هلال العسكري[1].

8/67 بعد الغَنَمْ حادٍ نَغِمْ
بعد العَتَمْ جادَ بِفَمْ

9/67 إذا نَظَمْ
إذا يُضَمّ

قلت: وهذا الرجز المُصَرَّع يُنْسَب - في ظنّ ابن رشيق - إلى علي بن يحيى، أو يحيى بن علي المنجّم. انظر العمدة 1/184، وأورد السيوطي من هذا الرجز أشطاراً كثيرة، وذكر أنه لبعضهم في مدح المعتضد بالله الخليفة العباسي (289 هـ) تاريخ الخلفاء ص 372، وانظره أيضاً في طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي 7/245[2].

73/الأخير أنشد المصنِّف من شعر رَزِين العروضيّ:

قرَّبُوا جِمالَهم للرحيل غدوة احتلَّ بك السالبوكْ

وفي عجز البيت تحريف في «احتلّ بك»، صوابه: «أحِبَّتُكَ» راجع الورقة لابن الجرَّاح ص 35، وفي بقية شعر رزين الذي أنشده المصنف اضطراب، ينبغي أن يراجع ويصحَّح.

11/78 وهي التي في قولك: ن و لا ي
ن هـ و لا ي

80/الأخير لو عُصْرَ منه البانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ

جعله المحقق من الكامل، وهو من الرجز، ولم ينسُبْه، وهو لأبي النجم العجلي، في ديوانه ص 103، وإصلاح المنطق ص 36، وانظر معجم شواهد العربية ص 469.

---

(1) نُشرت هذه الدراسة بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق؛ الجزء الثالث من المجلد السادس والستين 1412 هـ = 1991 م. وهي أول هذا المجموع من البحوث.

(2) وتأمل كيف تحتاج كتب الأدب إلى كتب التاريخ والتراجم؛ والمكتبة العربية كتابٌ واحد.

الصفحة والسطر	الخطأ أو المَلْحَظ . وتحته يأتي الصواب أو التعليق
3/81	ألا رُبَّ مولودٍ وليس له أب وعَذْوِ لْـكَ لـم يَـلْـدَه أبـوان
3/81	هكذا ضبط المحقق «وعَذْوِلْكَ» بفتح العين وسكون الدال وكسر الواو وسكون اللام وفتح الكاف، وكأنه شيء صحيح، ثابت عنده، وهو تحريف بيّن، وصحة الكلمة «وذِي وَلَدٍ» وهو شاهد معروف سيَّار. انظره في الكتاب 266/2، 115/4، والخزانة 281/2، وما في حواشيهما.
5/81	من ورق الحَمَا
	من ورق الحَمِي. وهو شاهد سيَّار أيضاً.
7/81	كما يقال: تظَنَّيْتُ
	كما يقال في تظنَّنْتُ: تَظَنَّيْتُ. وراجع الكتاب 26/1، وضرورة الشعر ص 92، 136 واللسان (حمم).
3/84	القومُ كلّ القوم. . .
	هم القوم كل القوم. . .
5/84	غير مستعقب
	غير مُسْتَحْقِب. . . وهو من الشواهد المحفوظة.
1/85	بالدَّوِّ أمثا السَّفين العُوَّمِ
	أمثال. . . والشاهد لم ينسبه المحقق، وهو لأبي نخيلة السعدي. ضرورة الشعر ص 120، وضرائر الشعر ص 96.
9/85	وقبيل من بكير شاهدٌ رَهْط مرجـوم ورهـط ابن المعـلْ
	هكذا جاء الشاهد محرَّفاً وغير منسوب، وغير مستقيم الشطرين. و «بكير»: صوابها لُكَيْز، وهو بضم اللام وفتح الكاف: ابن أفصي بن عبد القيس. و «رهط» تنقل إلى أول العَجُز. والبيت للبيد، وهو في ديوانه ص 199، وليس في أصل الديوان، وأثبته محققه من كتب العربية. وانظر أيضاً ضرورة الشعر ص 81، وأمالي ابن الشجري 293/2.

الصفحة والسطر	الخطأ أو المَلْحَظ. وتحته يأتي الصواب أو التعليق
3/86	فأطولت القدود فأطولت الصُّدود
5/86	وأبيك يحتمل وأبيك يَعْتَمِلْ
9/86	إلاّ مُملِّكٌ أبو أمه فتعَسَّف إلا مملِّكٌ أبو أمه أبوه فتعسّف. وهو التقدير المحفوظ في بيت الفرزدق هذا. راجع الموشح ص 86، نقلاً عن كتابنا، وضرورة الشعر ص 186، وما في حواشيه، والفصول الخمسون لابن معطي ص 276.
86/الأخير	وإنا زدنا وإنما زِدنا. وهو كذلك في نقل الموشّح عن كتابنا
8/87	مألَطَة مَأْلُكَة
1/93	يقول المصنف في (باب تقطيع الشعر): اعلم أن تقطيع الشعر أن تعرف أجزاء ذلك النوع من الشعر، فإذا عرفته جعلت بحذاء كل جزء من الأجزاء ما يعادله من ذلك الحرف، المتحرّك بحذاء المتحرك، والساكن بحذاء الساكن مثالاً يعرف به، وهو الهاء وللحرف الساكن الألف. . . هكذا جاء الكلام، ولا شك أن في الجزء الأخير منه نقصاً، ويكون تمامه: وهو الهاء للحرف المتحرّك، وللحرف الساكن الألف. وهنا فائدة: وهو أن ما اصطلح عليه العروضيون المعاصرون من الرمز للحرف المتحرك بالألف، وللحرف الساكن بالهاء هكذا: قَدْ = ا ه، غير صحيح، والصحيح ما رأيته الآن من كلام العروضي، وهو كذلك عند العروضيين القدماء: قَدْ = ه ا.
6/120	فكَمْ نَزَعْتَ فَلِمْ نَزَعْتَ. . . وهو من شاهد معروف، انظر له الكافي ص 61.

الصفحة والسطر	الخطأ أو المَلْحَظ. وتحته يأتي الصواب أو التعليق
11/151	حَلَّ أهلِي ما بينَ درْنَى فنَادَوْا لا وحَلَّتْ عُلويَةٌ بالسَّخالِ هكذا أثبت المحقق البيت وضبطه، ثم لم ينسُبْه. والصواب: فبادَوْلَى... عُلْوِيَّةٌ بالسِّخالِ. وبادولَى: بالباء الموحَّدة بعدها الدال والواو واللام ثم الألف المقصورة. والسِّخال: بكسر السّين: موضعان، انظر لهما معجم ما استعجم صفحات 220، 727، 1005. والبيت للأعشى من قصيدته الفخمة العالية، التي مطلعها: ما بكاء الكبير بالأطلالِ وسؤالي فهل تردُّ سؤالي ديوانه ص 3، وانظر المعيار للشنتريني ص 71.
8/160	عارِفان كالبَرَدِ عارضانِ كالبَرَدِ... وهو شاهدٌ معروف.
15/174	يفوقان شَيْخَيَ في مجمع شَيْخِيَ... راجع ضرورة الشعر ص 45.
6/175	والمرء يبليه بلاء السِّربالْ لم ينسُبْه المحقق، وهو للعجاج. معجم شواهد العربية ص 517 وسها شيخنا عبد السلام هارون، رحمه الله، فجعله من الرجز، وهو من السريع، وقد نصّ العيني على ذلك. انظر شرح الشواهد الكبرى بحاشية الخزانة 514/4، ثم انظر ضرائر الشعر ص 40، وسها محققه أيضاً فوضعه في فهارس الشعر تحت الرجز. واختلاط السريع بالرجز معروف قديماً. راجع الخزانة 313/2.
7/175	صاغ ساغ
7/176	يختطن يخبطن
176/حاشية3	لمضر بن رِبعي

لمضرِّس بن ربعي. على أن هذا الشاهد ينسب أيضاً ليزيد بن الطثرية، وهو في شعره جمع الدكتور ناصر بن سعد الرشيد ص 60، وانظر ضرورة الشعر ص 215، وحواشيه.

3/179 صرّح

صرَّع

8/194 يُقمنْ طلبه

يُقمنْ صُلْبَه

6/203 فحَسَّبُوه فألْفَوه كما حَسِبَتْ

هكذا ضبط المحقق «فحسَّبوه» بتشديد السين، والصواب «فحسَبوه» بالتخفيف، وهو موضع الشاهد الذي ساق المصنف البيت من أجله، قال: «فالجزء الأول من هذا البيتَ فَعَلَتُنْ» وهذا هو الخَبْل، قال أبو العلاء المعرِّي: «فإذا سقطت سين «مستفعلن» وفاؤه حُوِّل إلى «فَعَلَتُنْ» وسُمي مخبولاً، وهو مثل قول النابغة:

فحَسَبُوه فألْفَوْه كما حَسَبَتْ»

الفصول والغايات ص 180، وكذلك ضبط بالتخفيف على الوجه الصحيح في شرح القصائد العشر للتبريزي ص 458، ولكنه ضُبط بالتشديد في ديوان النابغة، نشرة الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ص 24، ونشرة الدكتور شكري فيصل ـ صنعة ابن السكيت ـ ص 16، وإن ضبط بالتخفيف في الشرح، فقال: ويُرْوَى: فحَسَبُوه وألْفَوْه.

وضبط بالتشديد أيضاً في شرح القصائد التسع للنحاس ص 756 والعجب من العلامة البغدادي ينص على أنه بالتشديد، فقال في شرح بيت النابغة: «حسَّب بتشديد السين بمعنى المخفَّف» الخزانة 259/10.

12/205 فإن تصله بغيره

بأن تصله بغيره

الصفحة والسطر	الخطأ أو المَلْحَظ. وتحته يأتي الصواب أو التعليق
14/206	ومتفاعلاتن ومتفاعلانْ وانظر الكافي ص 62.
226/ الأخير	وأخو الغَوانِ من يشأ يَصْرِمْنَهُ متى يشأ وتمام البيت: ويَعُدْنَ أعداءً بُعَيْدَ وِدادِ وهو للأعشى، في ديوانه ص 129، برواية: «أخو النساء» وعليها يفوت الاستشهاد، لكن انظر ضرائر الشعر ص 120.
2/239	كالَّذْ تَزَيّا كالَّذْ تَزَبَّى. والشاهد لرجلٍ من هذيل لم يُسَمَّ. شرح أشعار الهذليين ص 651، وضرورة الشعر ص 167.
4/239	له رَجل له زَجَلٌ وسبق في ص 175.
12/273	أنشد للنابغة في الإقواء: زعم العراف بأن رحلتنا غداً وبذلك خبرنا الغراب الأسودُ ولم أجد «العراف» هذه في ديوان النابغة بطبعتيه المذكورتين من قبل، ولا في سائر المراجع، فإن كانت رواية محفوظة فينبغي أن تكون «الغُداف» بالغين المعجمة والدال المهملة، وهو الغراب أيضاً. وقد جاءت رواية في عجز البيت، في بعض الروايات: وبذاك خبَّرنا الغُدافُ الأسود على أن صدر البيت يروى: زعم الغرابُ... و: زعم البَوارِحُ.
8/276	إن مسحوا إذْ مسحوا. والشاهد من قصيدة للأسْعَر الجعفي، في الأصمعيات ص 142.
276/ 3 من أسفل	إذا قام يبتاع القلاص ذَمِيلُ ذَميمُ بالميم، وهو الشاهد على اختلاف الرويّ لأن قبله «قليل». وراجع قوافي الأخفش ص 51.

الصفحة والسطر	الخطأ أو المَلْحَظ. وتحته يأتي الصواب أو التعليق
6/277	وما ليث غريبٍ غريفٍ. والغريف: الموضع الذي يكثر فيه الشجر من حلفاء، وغرف، وهو شجرٌ تعمل منه القسيّ. قوافي الأخفش ص 50 والموشح ص 13.
7/277	كحَيٍّ كَحِبِّي وهذه الكلمة وسابقتها، في شعر خلط المحقق في ضبطه. وهو على الصواب في الموضع المذكور من قوافي الأخفش.
13/280	رَمَيْتِـهِ فأَقْصَرْتِ فما أخطأتِـهِ الرَّمْيَهْ رَمَيْتِيهِ فأَقْصَدْتِ فما أَخْطَأَتِ الرَّمْيَهْ وهو في الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي 416/4، 30/5، والقوافي للتنوخي ص 80، والخزانة 268/5، وتذكرة أبي حيان ص 117، وفيها زيادة أخلَّتْ به. وأَقْصَدْتِ: قَتلْتِ.
14/281	تقيس فِعْلاً بِنَعْلٍ حين تحذوها نَعْلاً بنَعْل... والشعر لسابق البربري، كما في الحماسة المغربية ص 1431.
14،13/284	عَزْو وضَبْي غَزْو وظَبْي
8/285	على دالِ على رالِ. والشعر لامرىء القيس، ديوانه ص 36، وقوافي الأخفش ص 24.
4/287	وطالمـا وطالمـا وطالمـا غلبتُ عاداً وغلبتُ الأعْجَما البيتان لأبي النجم العجلي، كما في قوافي الأخفش ص 31، واقرأ حاشيته ففيها فوائد جمَّة.
6/296	خاوي المخترِق خاوي المخترقْنْ... وهو شاهد التنوين الغالي. راجع الكافي ص 159.

الصفحة والسطر	الخطأ أو المَلْحَظ. وتحته يأتي الصواب أو التعليق
1/300	فزادوا مَتْنَه لِينا هذا الشعر لابن مقبل. ديوانه ص 328، 329.
5/302	ولا يجدون فيه شيئاً. ولا يَحُدُّون فيه شيئاً... كما في قوافي الأخفش ص 72، وكما في الموشح ص 23، نقلاً عن كتابنا. وأشرت إليه من قبل.
9/302	ألا لِلَّهِ ولَـدَتْ أخـتُ بنـي سَهْـمِ هشامٌ وأبو عبد منافٍ مِدْرَهُ الخَصْمِ هكذا كتب المؤلف ذلك الشعر، على أنه بيت واحد من مصراعين. والصحيح أنهما بيتان من الهزج، يكتبان على هذا النحو: ألا للَّـه قـومٌ وَ لَدَتْ أختُ بني سَهْمِ هشامٌ وأبو عبدِ منـافٍ مِدْرَهُ الخَصْمِ وقد جاء فيه الكفُّ، وهو سقوط السابع الساكن، فصارت مفاعيلن = مَفاعِيلُ والبيتان من مقطوعة لعبد الله بن الزبعري، قوافي الأخفش ص 73، والموشح ص 22 ـ نقلاً عن كتابنا ـ وطبقات فحول الشعراء ص 240.
16/328	لا داء أدوأ من الجهل هكذا جاء «أدوأ» بالهمز، وهو صحيح، لكنه أكثر ما يُروى: «أَدْوَى» وبذلك جاء في الحديث: «وأي داء أدوى من البخل» فتح الباري (كتاب فرض الخمس) 6/238، 242، و(باب قصة عُمان والبحرين. من كتاب المغازي) 8/95، ومسند أحمد 3/308، ومجمع الزوائد للهيثمي (باب في البخل. من كتاب الزكاة 3/126)، والطبقات الكبرى لابن سعد (ترجمة الجَدّ بن قيس) 3/571، والأدب المفرد للبخاري (باب البخل) ص 90، وأمثال الحديث، لأبي الشيخ الأصبهاني ص 57، والإصابة (ترجمة عمرو بن الجموح) 4/615. قال أبو سليمان الخطابي: «هكذا يرويه أصحاب الحديث، لا يهمزونه، والصواب أن يهمز، فيقال: أدوأ؛ لأن الداء أصله من

تأليف دالٍ وواوٍ وهمزة». غريب الحديث 3/255.

وقال القاضي عياض: «كذا وقع «أَدْوَى» غير مهموز، من: دَوِيَ، إذا كان به مرضٌ في جوفه، والصواب «أدوأ» بالهمز؛ لأنه من الداء، فيُحمل على أنهم سَهَّلوا الهمزة» فتح الباري 6/242، وقال ابن بري: «والصواب «أدوأ من البخل» بالهمز، وموضعه الهمز، ولكن هكذا يروى، إلا أن يُجعل من باب دَوِيَ يَدْوَى دَوًي، فهو دَوٍ: إذا هلَكَ بمرضٍ باطن» اللسان (د و ي) 18/305.

وواضحٌ أن لا خطأ من المحقق هنا، ولكني رأيتها فائدة لغوية فأثبتُّها، ثم كانت مناسبة طيبة لأن أختم مقالتي بكلام يتّصل بلغة الحديث النبوي الشريف، التماساً للبركة، وإحرازاً للأجر، وعلى الله القبول، ومنه العون.

وبعد:

فمهما يكن من أمر، فإن من حق الدكتور جعفر ماجد علينا أن نقدم له الشكر لأن أظفرنا بهذا النص القديم القيم في علم العروض، وإن شاب عمله شيء من النقص والتخليط، لعله يستدركه في نشرة أخرى، أو يُيسر الله لهذا الكتاب من يُعطيه حظه من النظر والتأمل فينشره نشرة علمية صحيحة.

المصادر والمراجع

- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة 1405 هـ = 1985 م.
- الأدب المفرد، للبخاري. تحقيق عبد الرحمن حسن محمود، مكتبة الآداب، القاهرة 1400 هـ = 1979 م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني. تحقيق علي محمد البجاوي، نهضة مصر 1392 هـ = 1972 م.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت. تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر 1970 م.
- الأصمعيات، للأصمعي. تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر 1964 م.
- الإقناع في العروض وتخريج القوافي، للصاحب ابن عباد. تحقيق محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد 1379 هـ = 1960 م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة 1413 هـ = 1992 م.
- الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي. تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1373 هـ = 1953 م.

- أمثال الحديث - أو الأمثال في الحديث النبوي - لأبي الشيخ الأصبهاني. تحقيق الدكتور عبد العلي عبد الحميد، الدار السلفية، بومباي، الهند 1402 هـ = 1982 م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية 1369 هـ.
- البارع في علم العروض، لابن القطاع، تحقيق الدكتور أحمد محمد عبد الدايم، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة 1405 هـ = 1985 م.
- بهجة المجالس وأنس المُجالس وشحذ الذاهن والهاجس، لابن عبد البر. تحقيق الدكتور محمد مرسي الخولي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة 1962 م.
- البيان والتبيين، للجاحظ. تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة 1380 هـ = 1960 م.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي. مطبعة السعادة بمصر 1349 هـ.
- تاريخ التراث العربي، للدكتور محمد فؤاد سزكين، نقله إلى العربية الدكتور محمود فهمي حجازي، وراجعه الدكتور عرفة مصطفى، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض 1402 هـ = 1982 م.
- تاريخ الخلفاء، للسيوطي. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر 1378 هـ = 1959 م.
- تاريخ العلماء النحويين، لابن مِسْعَر، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة 1412 هـ = 1992 م.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان النحوي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت 1406 هـ = 1986 م.
- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، لابن عبد البر، دار الكتب العلمية، بيروت 1398 هـ = 1978 م، مصورة عن الطبعة المنيرية بمصر 1346 هـ.

ـ الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية 1413 هـ = 1993 م.
ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1387 هـ = 1968 م.
ـ الحماسة المغربية، لأبي العباس أحمد بن عبد السلام الجراوي التادلي، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق 1411 هـ = 1991 م.
ـ الحُورِ العين، لنشوان الحميري، تحقيق كمال مصطفى، دار آزال للطباعة والنشر، بيروت، المكتبة اليمنية، صنعاء 1985 م.
ـ خزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر 1409 هـ = 1989 م.
ـ الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة، لحمزة الأصفهاني، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المعارف بمصر 1972 م.
ـ ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح الدكتور محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة 1950 م.
ـ ديوان امرىء القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر 1958 م.
ـ ديوان لبيد، تحقيق الدكتور إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت 1962 م.
ـ ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، مكتبة القدسي، القاهرة 1352 هـ.
ـ ديوان ابن مقبل، تحقيق الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق 1381 هـ = 1962 م.
ـ ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت، تحقيق الدكتور شكري فيصل، بيروت 1388 هـ = 1968 م، وتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر 1977 م.

- ديوان أبي النجم العِجلي، صنعة علاء الدين أغا، النادي الأدبي بالرياض 1401 هـ = 1981 م.
- سير أعلام النبلاء، لذهبي، تحقيق جمهرة من العلماء، وإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت 1401 هـ = 1981 م.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة السُّكري، تحقيق عبد الستار فراج، ومراجعة محمود محمد شاكر، دار العروبة، القاهرة 1384 هـ = 1965 م.
- شرح تحفة الخليل، لعبد الحميد الراضي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية 1395 هـ = 1975 م.
- شرح الشواهد الكبرى ـ ويسمى المقاصد النحوية ـ لبدر الدين العيني، طبع بهامش خزانة الأدب للبغدادي، بولاق 1299 هـ.
- شرح القصائد التسع، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر، بغداد 1393 هـ = 1973 م.
- شرح القصائد العشر، للخطيب التبريزي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة 1400 هـ = 1980 م.
- شعر يزيد بن الطثرية، جمع الدكتور ناصر بن سعد الرشيد، دار مكة للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية 1400 هـ = 1980 م.
- الصداقة والصديق، لأبي حيان التوحيدي تحقيق الدكتور إبراهيم الكيلاني، دار الفكر بدمشق 1964 م.
- الصناعتين، لأبي هلال العسكري. تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1371 هـ = 1952 م.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت 1980 م.
- ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي [مستل من شرحه على كتاب سيبويه] تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت 1405 هـ = 1985 م.
- طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد

الحلو، ومحمود محمد الطناحي. مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1383 هـ = 1964 م، والطبعة الثانية بدار هجر، القاهرة 1413 هـ = 1992 م.
- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام، قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة 1394 هـ = 1974 م.
- الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر، بيروت 1388 هـ = 1968 م.
- طبقات المعتزلة، لأحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق سُوسَنة ديفيلد، سلسلة النشريات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية، بيروت 1961 م.
- العروض، للأخفش. تحقيق الدكتور أحمد محمد عبد الدايم، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة 1405 هـ = 1985 م.
- العروض، لابن جني، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، بيروت 1392 هـ = 1972 م.
- عروض الورقة، للجوهري، تحقيق الدكتور صالح جمال بدوي، نادي مكة الثقافي، مكة المكرمة 1406 هـ = 1985 م.
- العقد الفريد، لابن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1384 هـ = 1965 م.
- العمدة في صناعة الشعر ونقده، لابن رشيق، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، دار الجيل، بيروت 1972 م، مصورة عن طبعة المكتبة التجارية بمصر 1963 م.
- عيون الأخبار، لابن قتيبة، دار الكتب المصرية 1343 هـ.
- العيون الغامزة على خبايا الرامزة، للدماميني، تحقيق الحساني حسن عبد الله، مطبعة المدني، القاهرة 1973 م.
- غريب الحديث، للخطابي، تحقيق عبد الكريم العِزْباوي، وخرَّج أحاديثه عبد القيوم عبد ربّ النبي. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى بمكة المكرمة 1402 هـ = 1982 م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، رقَّم كتبه وأبوابه

وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، وصححه وأخرجه محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة 1379 هـ.
- الفصول الخمسون، في النحو، لابن معطي، تحقيق محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1397 هـ = 1977 م.
- الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ، لأبي العلاء المعرّي، تحقيق محمود حسن زناتي، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1977 م.
- الفهرست، لابن النديم، مصوَّرة مكتبة خياط، بيروت 1964 م، عن طبعة ليبزج 1871 م، بتحقيق جوهانس رودجر.
- فهرست ما رواه عن شيوخه أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي، المكتب التجاري، بيروت، الطبعة الثانية 1382 هـ = 1963 م.
- القوافي، للأخفش. تحقيق أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، بيروت 1394 هـ = 1974 م.
- القوافي، للتنوخي، تحقيق عمر الأسعد ومحيي الدين رمضان، دار الإرشاد، بيروت 1389 هـ = 1970 م.
- الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق الحساني حسن عبد الله، مجلة معهد المخطوطات (الجزء الأول من المجلد الثاني عشر) القاهرة 1386 هـ = 1966 م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1385 هـ = 1965 م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للحاج خليفة، إستانبول 1941 م.
- لسان العرب، لابن منظور، مطبعة بولاق بمصر 1300 هـ.
- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر 1379 هـ = 1959 م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين الهيثمي، مؤسسة المعارف - بيروت 1406 هـ = 1986 م، مصورة عن نشرة حسام الدين القدسي بمصر 1352 هـ.

ـ المحكم، لابن سيده، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة 1377 هـ = 1958 م.
ـ المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، حيدرآباد، الهند 1962 م.
ـ مسند أحمد بن حنبل، المطبعة الميمنية بمصر 1313 هـ.
ـ المعارف، لابن قتيبة، تحقيق الدكتور ثروت عكاشة، دار المعارف بمصر 1969 م.
ـ المعاني الكبير، لابن قتيبة، تحقيق كرنكو، وعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، حيدرآباد، الهند 1368 هـ = 1949 م.
ـ معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1993 م.
ـ معجم شواهد العربية، لعبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة 1392 هـ = 1972 م.
ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد البكري، تحقيق مصطفى السقا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1364 هـ = 1945 م.
ـ المعيار في أوزان الأشعار، للشنتريني، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية، دار الأنوار، بيروت 1388 هـ = 1968 م.
ـ المقابسات، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق حسن السَّندوبي، المطبعة الرحمانية بمصر 1347 هـ = 1929 م.
ـ الموشَّح، للمرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، نهضة مصر 1965 م.
ـ الوافي بالوفيات، للصفدي (الجزء السابع) تحقيق الدكتور إحسان عباس، جمعية المستشرقين الألمانية، بيروت 1389 هـ = 1969 م.
ـ الورقة، لابن الجرّاح، تحقيق الدكتور عبد الوهاب عزام، وعبد الستار أحمد فراج، دار المعارف بمصر 1372 هـ = 1953 م.
ـ وفيات الأعيان، لابن خَلِّكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت 1398 هـ = 1978 م.

كتاب الرِّدَّة والفتوح
وكتاب الجمل ومسير عائشة وعليّ

تأليف: سيف بن عمر التَّميمي
تحقيق: الدكتور قاسم السَّامرائي

عجيبٌ أمرُ الكتاب العربي المخطوط، لا يفرُغ الناس من قضاياه، ولا ينتهون من مجال القول فيه، ويبدو أننا سنظلُّ في شُغُل به وحديثٍ عنه ـ فلا يزال في الزوايا خبايا ـ حتى يأذن ربُّك وتتم فهرسة مخطوطات المكتبات العامة والخاصة، فهرسة دقيقة كاشفة، تأتي على الكتاب الكامل المعروف، والكتاب المجهول، والكتاب المبتور، والكتاب القابع داخل مجموعة.

وإذا كانت فهرسة المكتبات العامة متاحة وميسورة، على ما تتطلبه من عِلم وجهد ومال، فإن الأمر في فهرسة المكتبات الخاصة عَسِرٌ كل العُسْرِ، إذا كان بعض أصحاب تلك المكتبات الخاصة يضنّون بها، ويمنعون الناس من رؤيتها، ويرون أنها إرثٌ خاص بهم، وأنهم أحقّ بها وأهلُها.

ومن عجيب أمر هذه المكتبات الخاصة أن في بعضها نفائس من المخطوطات كنا نَعُدُّها من المفقودات وفي بعضها نُسخاً ثانية من مخطوطات، لم يكن يُعرف لها إلا نسخة واحدة، وقد رأيت من هذه وتلك مخطوطاتٍ ذوات

عدد، في أثناء عملي بمعهد المخطوطات، واشتراكي في بعثاته التي كان يرسلها لجمع صُور المخطوطات من مكتبات العالم[1].

ومخطوطة هذا الكتاب الذي أقدمه الآن ـ وقد نُشر بليدن ـ هولندا عام 1415 هـ = 1995 م ـ ذخيرة من تلك الذخائر التي احتفظت بها مكتبة من تلك المكتبات الخاصة بالرياض، حاضرة المملكة العربية السعودية، وهي مكتبة الشيخ محمد بن حمد العسَّافي، التي أهداها ورثَتُه إلى عمادة شؤون المكتبات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض في 1411/9/24 هـ.

والمخطوطة هي أوراق من كتابين كبيرين، هما: الرِّدّة والفتوح، والجمل ومسير عائشة وعلي، من تأليف واحد من مؤرِّخي الصدر الأول، هو سَيف بن عمر التَّميمي، المتوفى ببغداد، في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد (تولى الخلافة ما بين سنتي 170 هـ و 193 هـ).

وقد كُتبت هذه المخطوطة بخط نسخي جيد مضبوطٍ ضبطاً يغلب عليه السلامة، وقد نُسخت قبل سنة 786 هـ بسنين قليلة، كما استظهر المحقق، ومجموع أوراقها (175) ورقة، كان نصيب كتاب الردّة والفتوح منها (110) ورقة، وباقي الأوراق لكتاب الجمل ومسير عائشة وعلي.

وهذه الأوراق التي وصلت إلينا من كتابي سيف بن عمر، هي جزء من مخطوطة كبيرة، يُقدِّر المحقق أنها ينبغي أن تكون (804) ورقة أو أكثر، وقد بنى افتراضه هذا على أرقام الأجزاء التي جاءت في ثنايا الأوراق، مع نقول بعض المؤرخين عن تلك الأجزاء المفقودة.

ولقد كان من تمام فضل الله وإنعامه أَنْ وقعت هذه المخطوطة في يد رجلٍ خبير بعلم المخطوطات: خطاً وورَقاً وتحقيقاً، هو الأستاذ الدكتور قاسم أحمد السامرَّائي، العراقي نزيل هولندا، والأستاذ بجامعة ليدن، وله يدٌ مبسوطة في

---

(1) كتبت عن ذلك بحثاً بمجلة معهد المخطوطات ـ العدد الذي أصدره المعهد بمناسبة انقضاء خمسين عاماً على إنشائه ـ المجلد (40) المحرم 1417 هـ = 1996 م.

فهرسة المخطوطات والتعريف بها، ثم في علم الوثائق الإسلامية، ومن وراء ذلك كله فقد أخرج جملة صالحة من النصوص التاريخية الأصيلة، من أبرزها: الإنباء في تاريخ الخلفاء، لابن العمراني، والاعتبار، للأمير أسامة بن منقذ، وكتاب القُصَّاص والمذكِّرين، لابن الجوزي، إلى جانب دراساته الواسعة العميقة عن الاستشراق والمستشرقين.

وقد صدَّر الكتاب بمقدمة جيدة عن سيف بن عمر، ومروياته وأهميتها، وأثره في المؤرخين اللاحقين، وعلى رأسهم أبو جعفر الطبري، ثم ناقش الشبهات التي أثيرت حول سيف، من العلماء المستشرقين والعرب، وختم هذه المقدمة بقوله: «الحق أن العثور على هذه المخطوطة النادرة، بالرغم من نقصها الهائل، مهمٌّ جداً لكل معني بالتاريخ الإسلامي، وذلك لأنها من النصوص الإخبارية التاريخية الأولى التي لم يصل إلينا منها إلا النَّزر القليل جداً، وتقع أهميتها بعد هذا في أنها قد أثْرَتْ معلوماتنا بأخبار عن فترات من تاريخنا لم ترد في غيرها، فإنها أوردت لنا أخباراً كثيرة لم ترد عند الطبري أو عند غيره من المؤرخين، وهي قد مكَّنتنا من معرفة المنهج الذي اتبعه الطبري في اقتباساته من المصادر التي اختارها في كتابة تاريخه، فألقت الضوء على أسلوبه في كتابة التاريخ، حيث وضع الحجر الأساس لعلم التاريخ عند المسلمين، وهي أيضاً تصحح جملة من الآراء الخاطئة حول سيف بصفته إخبارياً غير موثوق به، وبالتالي تمكننا من تصحيح كثير من الأخطاء الواردة في طبعة لايدن من تاريخ الطبري، وفي طبعة القاهرة التي اعتمد ناشرها محمد أبو الفضل إبراهيم، على طبعة لايدن بأخطائها الكثيرة جداً».

وإذا كان الأستاذ المحقق قد وقف عند القيمة التاريخية لكتاب سيفٍ هذا، فإن من وراء ذلك فوائد لغوية وأدبية حفظتها هذه الأوراق الباقية من ذلك الأثر التاريخي الأصيل.

ومن تلك الفوائد اللغوية: هذه النصوص المأثورة عن الصحابة والتابعين، وفيها كثير من الغريب الذي استمدَّت منه المعاجم، وبخاصة معاجم غريب

الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، والزمخشري وابن الأثير.

ومن تلك الضوابط اللغوية ما أفاد منه مصنِّفو المشتبه من الأسماء، مثل الأمير ابن ماكولا، الذي نقل عن سيف ضبط «أُمَيْن بن أحمر» بضم الهمزة وفتح الميم[1]، وضَبْط «الخِرِّيت بن راشد» بكسر الخاء المعجمة والراء المشددة، وفي آخره التاء المعجمة باثنتين من فوقها[2].

أما الفوائد الأدبية التي أدَّتها إلينا أوراق سيف هذه، فكثيرة، منها هذه الأبيات الشعرية التي أخَلَّتْ بها دواوين الشعراء المطبوعة، كالذي نراه من شعر كعب بن مالك الأنصاري، وأبي زُبيد الطائي، إلى اختلاف رواية الشعر هنا وهناك[3].

على أن أهم قضية أدبية رأيتُها في هذا الكتاب، ما ذكره سيف في قصة شرب الوليد بن عقبة الخمرَ، وأن الشعر الذي نُسب إلى الحطيئة في تلك القصة إنما هو منحولٌ ومحمولٌ عليه. يقول سيف: «وقال أبو مورِّع، ونَحَلَها الحُطيئة ليُعابَ بها:

شَهِد الحطيئةُ حين يَلْقَى ربَّه ... أن الوليد أحقُّ بالعُذرِ

نادى وقد نَفِدَتْ صلاتُهُمُ ... أأزيدُكُمْ ثمِلاً وما يدري

... الأبيات[4]

وأبو مورِّع الأسدي هذا من أهل الكوفة، وهو ممن ثاروا في فتنة عثمان رضي الله عنه، وألَّبُوا عليه[5].

---

(1) الإكمال لابن ماكولا 1/6، ويقارن بما ذكره سيف في كتابه، ص 89، ونقله ابن حجر أيضاً في تبصير المنتبه 1/25.

(2) الإكمال 2/432، ويقارن بما ذكره سيف، ص 89، 317.

(3) راجع الكتاب، ص 36، 222.

(4) كتاب الردَّة، ص 40، وانظر ما ذكره سيف عن نَحْلِ الشعر في ص 339.

(5) راجع تاريخ الطبري 4/273، 275، 276، 403.

ولم أجد فيما بين يديَّ من مراجع مَنْ ذكَر نَحْلَ أبي مورِّع لهذا الشِّعر، وإن كانوا قد ذكروا أن شعر الحطيئة في هذا الموضع قد زِيدَ فيه(1).

هذا، ولما كان أخي الدكتور قاسم السَّامرائي يعلم حبِّي للنوادر والنفائس، فقد زَفَّ إليَّ خبر وقوفه على هذه المخطوطة، ثم رغِب إلي ـ بحُسْن الظنّ ـ أن أنظر فيما استنسخه منها، فقرأت منسوخته، وعلَّقْتُ عليها بعض التنبيهات، التي أشاد بها أخي وضَخَّمها، فقال في مقدمة تحقيقه:

«وشكري الغامر الوافر لأخي محمود محمد الطناحي، الذي غمرني بلطفه السابغ، فقرأ بإمعانٍ شديد ما استنسختُ من المخطوطة، فأثقلها باقتراحاته النابعة من علمه الواسع، بصبر العالم الجلد، وجلد المحقّق الثبت، وقد أثبت تعليقاته في الحواشي، وألحقتها باسمه، حفاظاً على حقه العلمي، وتأدية للأمانة العلمية، وإظهاراً لعلمه الجمّ وفضله العميم».

ثم إني حين قرأت منسوخة الكتاب كنت قد قيَّدت بعض ملاحظات خاصة بي، ولم أكتب بها لأخي الدكتور قاسم؛ لأن صورة المخطوطة لم تكن معي، فلما نشر أخي قاسم الكتاب نشر معه صورة كاملة للمخطوطة، فأحسن بذلك كل الإحسان، وحينئذ عُدت إلى ملاحظاتي التي كنت قد قيَّدتها لنفسي، فعرضتُها على المصوَّرة، ثم قرأت المصوَّرة كلمةً كلمة، فظهرت لي أمورٌ رأيت أن أخرجها للناس؛ مشاركة في عموم النفع وإحراز الأجر، بخدمة نصّ من نصوصنا الأولى العالية.

وتدور تنبيهاتي حول ثلاث نقاط: الأسقاط والزيادات، والتصحيفات، وما إليها من بعض الإصلاحات.

وسبيلي أن أذكر ما في المطبوع وحده، ثم أذكر تحته وفي السطر الذي يليه ما وقفتُ عليه من سقط أو زيادة ـ اعتماداً على ما في مصوَّرة المخطوطة نفسها ـ أو إصلاحٍ وتصحيح مما فتح الله به عليَّ.

---

(1) راجع نسب قريش، ص 138، والأغاني 5/129، وديوان الحطيئة، ص 259.

الصفحة	السطر	الأسقاط
95	4	وتكلم بالكوفة
		وتكلم في ذلك بالكوفة
99	3	قيل لتلك المرأة: كيف عَرِفْتِيه
		قيل لتلك المرأة التي استشارت الروم على عبد الله: كيف عرفتيه
104	12	من أدَّى فقد قضى
		من أدَّى الفريضة فقد قضى
107	الأخير	قال: انظري
		قال لها: انظري
108	5	وإذا رَكْب أهل الكوفة
		وإذا رَكْبٌ من أهل الكوفة
109	2	لأمرٍ بلغه فيها قال ابن مسعود
		لأمرٍ بلغه فيها ففارقها قال ابن مسعود
113	8	هم أحقّ فقلنا
		هم أحقّ به فقلنا
116	10	فكان الذي دعاه أنه سأل
		فكان الذي دعاه إلى ذلك أنه سأل
117	16	فلا يرد
		فلا يردّه
120	10	وقد فتحت
		ولقد فتحت
126	5	لا أجترىء عليهم مخافة ما أعلم
		لا أجترىء عليهم أبداً مخافة ما أعلم

الصفحة	السطر	الأسقاط
52	12	الله الذي لا إله إلا هو لسمعتَ هذا من عليّ
		اللهِ الذي لا إله إلا هو. . . على الاستفهام
57	8	حتى تجدوا له عذراً
		حتى لا تجدوا له عذراً
65	9	تسمى مريم
		تسمى بمريم
71	الأخير	إن علم عبد الرحمن
		إن علم بنا عبد الرحمن
72		مِن جِنّ وخرج يزيد
		مِن جِنّ. فاستخفّ الناسَ، وجعل أهلُ الحِجَى يَنْهَوْنَهم فلا يُسمع منهم وخرج يزيد وهذه التكملة في تاريخ الطبري 331/4
73	12	والله
		ووالله
84	11	فأقادك وقعد
		فأقادك الله وقعد
87	16	فلم يدع كُورة
		فلم يدع بها كُورة
91	2	الآخر. وكان عبد الله
		الآخر. قالا: وكان عبد الله
		والضمير في «قالا» يعود على «محمد وطلحة» الراويين.
91	5	عن طلب أهل البلد
		عن طلب من أهل البلد

الصفحة	السطر	الأسقاط
95	4	وتكلم بالكوفة
		وتكلم في ذلك بالكوفة
99	3	قيل لتلك المرأة: كيف عَرِفْتِيه
		قيل لتلك المرأة التي استثارت الروم على عبد الله: كيف عرفتيه
104	12	من أدَّى فقد قضى
		من أدَّى الفريضة فقد قضى
107	الأخير	قال: انظري
		قال لها: انظري
108	5	وإذا رَكْب أهل الكوفة
		وإذا رَكْبٌ من أهل الكوفة
109	2	لأمرٍ بلغه فيها قال ابن مسعود
		لأمرٍ بلغه فيها ففارقها قال ابن مسعود
113	8	هم أحقّ فقلنا
		هم أحقّ به فقلنا
116	10	فكان الذي دعاه أنه سأل
		فكان الذي دعاه إلى ذلك أنه سأل
117	16	فلا يرد
		فلا يردّه
120	10	وقد فتحت
		ولقد فتحت
126	5	لا أجترىء عليهم مخافة ما أعلم
		لا أجترىء عليهم أبداً مخافة ما أعلم

الصفحة	السطر	الأسقاط
128	11	فرضي به أنه ضرب
		فرضي به منه أنه ضرب
130	5	وقال عثمان يرحمكم الله
		وقال عثمان له يرحمك الله
133	1	من خير وشر
		من خير أو شر
134	6	حتى فتح عنه
		حتى إذا فتح عنه
134	17	وأقبل يشتمه
		وأقبل عليه يشتمه
135	16	زمان عثمان ثم تنقل
		زمان عثمان بن عفان ثم تنقل
136	17	فكتب كلُّ أهل منهم
		فكتب كلُّ أهل مصرٍ منهم
136	18	حتى تناولوا المدينة
		حتى تناولوا بذلك المدينة
138	16	وانتقل إذا لقي
		وانتقل من ذلك وإذا لقي
140	الأخير	وما يدرون باب
		وما يدرون ما باب
142	2	إن الشدَّة لمن
		إن الشدّة تنبغي لمن
142	5	إن الذي يخاف على هذه الأمة كائن
		إن هذا الأمر الذي يخاف على هذه الأمة كائن.

الصفحة	السطر	الأسقاط
		قلتُ: وهذا السَّقط الذي في المطبوع موجود بهامش الأصل، ومحالٌ عليه، وهو أيضاً في تاريخ الطبري 4/433، فيما نقله عن سيف.
143	7	ولكنها لا تصل إليك
		ولكنْ والله لا تصل إليك
143	16	إلا في فصيلته
		إلا وفي فصيلته
144	5	له المشيئة في ملكه
		وله المشيئة في ملكه وأمره
144	15	وأضيّق
		أو أضيّق
150	11	وكان ممن ناله أدب
		وكان ممن ناله من عثمان أدب
154	14	فأني أذكركم الذي أنعم عليكم
		فإني أذكركم الله الذي أنعم عليكم
154	الأخير	ووسَّع عليكم الرزق
		ووسَّع عليكم من الرزق
171	1	فقاتلوك إذا لم تخلعها
		فقاتلوك إذا أنت لم تخلعها
175	9	من يشتري رومة وله الجنة
		من يُجهِّز جيشَ العُسْرة وله الجنة. فجَّهزتُهم حتى ما فقدوا عِقالاً ولا خطاماً؟ قالوا: نعم. فقال الخوارج: صدقوا، ولكنك غيَّرْتَ! قال: أنشد الله من سمع رسول الله ﷺ يقول: من يشتري رومة وله الجنة؟

الصفحة	السطر	الأسقاط
		قلت: وهذا أكبر سقط في الكتاب، وواضح أنه من انتقال النظر بين «من يشتري» و«من يجهّز» والكلام من حديث عثمان رضي الله عنه، انظره في مسند أحمد 1/59، وأسد الغابة 3/591.
176	13	فإنهم منعونا الماء
		فإنهم قد منعونا الماء
191	5	وثب غلام لعثمان
		وثب غلامٌ آخر لعثمان
192	9	وأتى علي رضوان الله عليه الخبر
		وأُتيَ علي رضوان الله عليه بالخبر
200	11	وكان أول ما عمل معاوية
		وكان أول ما عمل به معاوية
203	16	فانفذ لما يأمر به
		فانفذ لما يأمرك به
203	17	حتى أرى رأيي
		حتى أرى من رأيي
204	9	أصبعان ببراجمهما
		أصبعان قد قطعتا ببراجمهما
205	3	إذا مرَّ راكب
		إذ مرَّ به راكب
207	2	أهل الفرقة
		أهل تلك الفرقة
207	15	وقال معاوية:
		أسعدَ بن مالٍ ألم تعجبوا وذو الرأي مهما يقُلْ يصدُقِ

الصفحة	السطر	الأسقاط
		سقط هنا بيت كامل. وتمام الكلام كما في المصوَّرة: وقال معاوية:
		لقد لَعَمْريَ رامَ الناسُ قبلَكُمُ عِيدانِنا فَعَسَتْ إذْ عَضَّها الثَّقَفُ
		وقال في المصريّين:
		أسعد بن مال... البيت
217	5	ونزل رحمة الله عليه
		ونزل رحمة الله عليه ورضوانه
237	2	وناساً
		وأناساً
237	13	وقالوا: لا تُحابهْ
		وقالوا: احذرْ لا تُحابِهْ
239	9	كانوا وتفرّقوا
		كما كانوا فيه وتفرَّقوا
243	7	وليس منهم أحدٌ شَذَّ إنْ شذُّوا
		وليس منهم أحدٌ بعد شُذَّانٍ شَذُّوا
		قلت: وشُذَّان: جمع شاذٍّ، مثل شابٍّ وشُبَّان، وشُذَّان الناس: متفرِّقوهم. ذكره ابن الأثير في النهاية 2/453، وضبطه الجوهري في الصحاح بفتح الشين.
245	16	إني أشرت بالأمس
		إني أشرت عليك بالأمس
250	11	قد حَلّ
		لقد حَلّ
253	2	وأم المؤمنين قال

الصفحة	السطر	الأسقاط
		وأم المؤمنين ومعاوية قال:
256	16	وإن يظهـرا يُظهـرا غـارةً وإن يكتمـا تبتلـى القـرحـه سقط بعد هذا البيت بيتان، وهما: وإن يطلبـا اليـوم مـا أمَّـلا فكّـل زبُـونٍ لهـا لقحـه فـإن عليّـا لـه سَـوْرةٌ بـه تُقـرَن الضبعة الكشحه قلت: وهذان البيتان مع سائر القصيدة في كتاب الفتوح لابن أعثم الكوفي 450/2، والمحقق يعرف هذا الكتاب ويرجع إليه.
260	6	أن عاب الغوغاء هذا الرجل أن عاب الغوغاء على هذا الرجل
261	الأخير	فانهضوا إلى إخوانكم فانهضوا فيه إلى إخوانكم
264	5	فمن يريد إعزاز الإسلام فمن كان يريد إعزاز الإسلام
265	2	سقط هنا بيتٌ، وهو: وقـد نَصَبـا تلـك صَيَّـادةً فأخطا المصيدةَ سَحُّ المَطَرْ
272	3	فأقيمت الصلاة بغَلَسٍ فصَلَّى فأقيمت الصلاة بغَلَسٍ فتقدَّم فصَلَّى
273	4	ابتُليت بفتى العرب ابتُليت بثلاث، ما رُمِيَ بمثلهم أَحَدٌ قَطُّ، ابتُليت بفتى العرب...
278	2	فودَّع كلُّ واحد صاحبه فودَّع كلُّ واحد منهما صاحبه

الصفحة	السطر	الأسقاط
282	8	صدقَتْ وبَرَّتْ
		صدقَتْ والله وبَرَّتْ
288	17	كلام من نصبك
		كلام من كان نصبك
293	5	وأنهم توجَّهوا
		وأنهم قد توجّهوا
293	8	وكتب إليهم أني اخترتكم
		وكتب إليهم أني قد اخترتكم
293	14	فالإصلاح نريد
		فالإصلاح ما نريد
294	2	وسلاح
		أو سلاح
294	11	قد أدركتم
		فقد أدركتم
296	1	فعرضوا أنفسهم
		فعرضوا عليه أنفسهم
310	4	كان أقوى لعدوّهم
		كان أقوى لعدوّهم عليهم
310	6	ودَّ الناسُ أنكم
		ودَّ والله الناسُ أنكم
310	الأخير	إذا ما التقوا
		إذا ما هم التقوا
311	10	ويصبحوه
		أو يصبحوه

الصفحة	السطر	الأسقاط
318	18	وأن يكلّم كلّ واحد أصحابه
		وأن يكلم كل واحد منهما أصحابه
319	14	ولن يطاوعنا
		وأنه لن يطاوعنا
320	1	وثار الناس
		وثار بالناس
320	14	وكان يُدعَى عسكراً
		وكان جملها يُدْعى عسكراً
325	2	ثم سيحان ثم راشد
		ثم سيحان، ثم عبد الله بن رُقَيَّة بن المغيرة، ثم أبو عبيد ثم راشد
		وانظر تاريخ الطبري 4/515
327	6	وما إليك سبيل
		وما إليك من سبيل
332	1	قتل يومئذ
		قتل فيمن قتل يومئذ
335	8	الموت نريد
		الموت ما نريد
335	12	أرسلنا
		وأرسلنا
341	4	قال علي
		وقال علي
343	1	انتهى محمد بن أبي بكر ومعه عمار
		انتهى محمد بن أبي بكر إلى الهودج ومعه عمار

الصفحة	السطر	الأسقاط
344	7	ثم انحدر إلى عليّ ثم انحدر إلى عليّ رضوان الله عليه
345	9	فقال: انتسِبُوا فقال: انتسبوا لي
347	3	رحمه الله رحمة الله عليه
352	9	ما أصاب المسلمَ من مصيبة في الدنيا، فهو كفارةٌ له، ما أصاب المسلمَ من مصيبة في نفسه فبِذَنْبٍ، وما يعفو الله عز وجل عنه أكثر، فما أصابه في الدنيا، فهو كفارةٌ له. قلتُ: وحديث علي بن أبي طالب هذا بلفظه في تاريخ الطبري 4/538، وباختلاف في اللفظ في مسند أحمد 1/85، ومجمع الزوائد للهَيْثمي 7/104، وانظر كتب التفسير، عند الآية (30) من سورة الشورى.
353	9	ودَفَن الأطراف ودَفَن عليٌّ الأطراف
353	13	وإنما ذلك وإنما كان ذلك
353	1	ومن مضر ألفان ومن مضر ألفان وخمسمائة
361	5	وأُصيب منَّا ثمامة وأُصيب ممّن أُصيب منَّا ثمامة

الزيــادات

وتشمل هذه الزيادات كلَّ ما زاده المحقق على ما في الأصل، من حرف أو كلمة، وقد تكون بعض هذه الزيادات مما يقتضيه السياق، ولكن كان ينبغي على المحقق الفاضل أن ينبّه على ذلك.

وسبيلي ـ كما فعلت مع الأسقاط ـ أن أذكر ما جاء في المطبوع أولاً، ثم أذكر تحته وفي السطر الذي يليه ما وقفت عليه من تلك الزيادات، اعتماداً على ما في مصوَّرة المخطوطة نفسها:

الصفحة	السطر	
50	8	فقام فيهم عبد الله بن مسعود
		فقام فيهم ابن مسعود
94	17	فيكم قد جمعه
		فيكم جمعه
97	8	ولا تقرع بينهم وخيّرهم
		ولا تقرع بينهم. خيِّرهم
		قلت: وكذلك لم ترد هذه الواو في تاريخ الطبري 260/4، وإن كان قد جاء فيه «خبرهم» بالباء الموحدة، خطأ.
133	7	فأعطيت والله عهداً
		فأعطيت الله عهداً
142	12	أشخص معاوية
		شخص معاوية
150	2	للقعقاع بن عمرو: ما سبيلك
		للقعقاع: ما سبيلك
152	4	ألا وإن القرآن من واحد جاء من عند واحد
		ألا وإن القرآن واحد جاء من عند واحد

الصفحة	السطر	
181	9	إذا أبَوْا أن ينصرفوا
		إذْ أبوا أن ينصرفوا
233	3	واخلع ثيابك
		اخلع ثيابك
236	4	بعد حين حين تعقبه
		بعد حين تعقبه
253	12	فقام
		قام
267	2	إنكم قد كنتم قد فرطتم
		إنكم قد كنتم فرطتم
281	4	وأمسكوا
		أمسكوا
284	4	بأصحاب
		أصحاب
289	4	منادي ابن الزبير
		منادي الزبير
299	8	فأما إذا كان
		فأما إذْ كان
327	الأخير	والعدويّ يدعى عمرو بن عمرو بن نجرة
		والعدويّ يدعى عمرو بن نجرة
333	الأخير	لقد لحقنا
		قد لحقنا
335	8	فقتلوه بين يدي علي وعائشة ولم يمهلوه
		فقتلوه ولم يمهلوه

الصفحة	السطر	
		قلت: وهذه الزيادة إنما قفزت من السَّطر التالي
339	2	ابن دلجة بن عمرو أو بجير ابن دلجة عمرو أو بجير وينظر تاريخ الطبري 4/531.
344	3	وحضرت الصلاة فقال ابن جرموز: الصلاة فقال الزبير: الصلاة وحضرت الصلاة فقال الزبير: الصلاة
360	7	القائل يوم الدار كذا وكذا القائل يوم كذا وكذا
362	1	وأراده عليٌّ علَى البصرة وأراده علَى البصرة

التصحيفات والتحريفات والملاحظ الأخرى

الصفحة	السطر	
7	الأخير	«فُرِغ» ضبطها المحقق بضم الفاء، على البناء للمجهول، والذي في المصورة «فَرَغ» بفتح الفاء، وهو الصواب، وضمير الفاعل يعود إلى «عبيد الله بن عمر بن الخطاب».
8	4	لأقتلنَّ من يصغو هؤلاء في جنبه في المصوَّرة «يصغر» بالراء بعد الغين المعجمة، وهو الصحيح، وجعلها المحقق «يصغو» بالواو مكان الراء، جعلها من «الصَّغْو» وهو «الميل» ولا معنى له هنا.
8	7	«فتناصبا» هكذا أثبتها المحقق بالباء الموحدة، والذي في مصوَّرة الأصل: «فتناصيا» بالياء المثناة من تحت، وهو

الصفحة	السطر	
		الصواب، ومعنى «تناصيا» أي أخذ هذا بناصية ذاك. والحديث بهذا الشرح في الفائق للزمخشري 2/311، والنهاية 5/68.
9	2	«ضِئرا» هو في المصورة «ظِئرا» بالظاء المعجمة
10	9	«اعتبر» تضبط هكذا «أَعْتَبِرُ»
12	6	ألا يا عبيد الله مالك مَلْجَأٌ ولا مَهْرَبٌ إلا ابن أروى ولا خَفَرْ قوله: «ولا خَفَرْ» هكذا جاء في المطبوعة وتاريخ الطبري 4/240، وله وجه من التفسير، أن يكون من الخفارة، وهي الأمان، لكن الذي في المصورة «ولا خَمَرْ» بالميم، وهو أولى هنا، والخَمَر، بفتح الخاء والميم: كلّ ما يسترك ويواريك.
12	حاشية(2)	«أن تنعوه» الذي في المصورة «أن تمنعوه».
17	5	استفرعها استفرغها
17	14	بالفروج في الفروج
21	8	والشِّعر من أمر إبليس والشعر مَزامِيرُ إبليس
22	7	لقد أجمع أنه أقرأهم... لقد جَمَعَ: أنه أقرأهم...
23	11	لا يحلُّ
27	1	ولهذا الحديث ولهذا الحدث
37	2	أخشى وأرجو وما أدري بأيّهما أمَّا إذا ما أتى الجائي بتبشير قوله: «أمَّا» علّق عليه المحقق فقال: «كذا في الأصل، فلعلها: أعيا».

الصفحة السطر

قلتُ: وهي في المصوَّرة «أُمْنا» بضم الهمزة وسكون الميم بعدها نون وألف، وهو فعل مبني للمجهول، وينبغي أن يُرسَم هكذا «أُمْنَى» وهو من قولهم: مُنِيتُ بكذا وكذا: أي ابتُليتُ به. قال الأعشى (ديوانه، ص 63):

لَئِنْ مُنيتَ بِنا عن غِبِّ معركة   لم تُلْفِنا من دماء القوم نَنْتَفِلُ

ويلاحظ أن بيت أبي زُبَيد الذي وقع فيه ذلك التصحيف لم يأت في ديوانه المطبوع.

37 10 نأي الأناصير

الذي في المصورة: «نائي» والمعنى: بعيد الأنصار، ويلاحظ أنه جاء في ديوان أبي زبيد المطبوع - ص 86 - «ناتي» بالتاء الفوقية، ورجّح محققه نوري القيسي رحمه الله، أن الرواية الصحيحة ينبغي أن تكون «نائي» ويصدِّقه ما في مصوَّرة كتابنا.

40 13 فعودر السيف لم يخرج

. . . لم يَجْرَح

41 11 من رجال تقارضوا منكرات

«تفاوضوا» والمفاوضة: المساواة والمشاركة، وهي مفاعلة من التفويض، كأن كل واحد منهما ردَّ ما عنده إلى صاحبه، وتفاوض الشريكان في المال: إذا اشتركا فيه أجمع، النهاية 479/3.

45 15 فقد دَنَتْ إليكم الفِتن

هكذا جاء في المطبوع والمصورة، وأشار المحقق الفاضل إلى أن الرواية عند الطبري «دَبَّتْ».

الصفحة	السطر	
		قلت: هذه القراءة أولى، وشاهدها الحديث الذي أخرجه أحمد في مسنده 1/165، 167 «دَبَّ إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء...» الحديث. ولو كانت الرواية «دَنَتْ» لكان سياق الكلام: دَنَتْ منكم.
50	7	إن يُتْركوا ويمضي هذا القرآن لا يُعرف القرآن ... ويمضي هذا القَرْنُ
50	19	إنكم والله قد سُبقْتُم سَبْقاً بيّناً فارْقُوا على ظَلْعِكم ... فارْبَعُوا على ظَلْعكم قلت: يقال: رَبَع في المكان: أقام به، والظَّلْع: العَرَج، والمعنى: ارْفُقْ بنفسك، فإنك ظالع، لا تحملها على ما لا تُطيق، وذلك لأن الظالعَ لا يُكَلَّفُ ما يُكلَّفه الصحيح. راجع جمهرة الأمثال للعسكري 1/117
53	2	وخافوا أن يُلْتَبَس من بعدهم أن يُلَبَّس
53	15	وخذ العفو من أخلاقهم... ودِينَ الله لا تركبنَّه ودِينَ الله لا يَرْكبُنَّه
56	9	فجاء إلى مصر فجاز إلى مصر
57	6	إنه يهدي للتي هي أقوم وبشر المؤمنين ... ويُبشّر المؤمنين. والسياق منتزع من الآية التاسعة من سورة الإسراء.
57	الأخير	ليس شيء أحبّ إلى العذر من الله ... أحبّ إليه...
61	8	حتى خُرّق بالحراب. هكذا جاء في المطبوع بالراء، وكذلك

الصفحة	السطر	
		جاء في تاريخ الطبري 4/306، لكن الذي جاء في الأصل المصوَّر من كتابنا «خُزق» بالزاي، وهو الصواب، فإنه يقال: خَزَق السَّهمُ وخَسَق: إذا أصاب الرمية ونفذ فيها. وجاء في حديث سلمة بن الأكوع، في غزوة ذي قَرَد: «فإذا كنتُ في الشَّجراء خَزقْتُهم بالنَّبل». الفائق 1/85.
64	6	قال: خُنَيْسٌ غلامٌ فلا تُجاوزه
		قوله: «تجاوزه» هكذا جاء بالزاي في المطبوع، وتاريخ الطبري 4/318. لكن الذي في الأصل المصور «تُجاوره» بالراء، وهو أقوى وأقرب إلى سياق الكلام، فإنه يقال: جاراه مجاراة وجراء: أي جَرَى معه. والمراد هنا المتابعة في السَّفَه والخِفَّة التي تلازم الشبابَ والأحداث غالباً.
65	15	أو ليبتليكم أو ليبتلينَّكم
65	الأخير	أما ما ذكرْتَ من قريش، فإنها لم تكن أكبر العرب ولا أمنعها في الجاهلية. . .
		قوله: «ولا أمنعها» جاء في الأصل المصور «ولا أمنعه» بضمير المفرد المذكر، وقد أشار المحقق إلى ذلك الذي في الأصل، وكأنه لم يَرْضَه فغيَّره إلى ضمير المفرد المؤنث كما ترى. وقد تكرر مثل هذا التركيب في غير موضع من الكتاب، وغيَّره المحقق إلى ما يألفه الناسُ الآن:
		فجاء في ص 67 س 5: «ثم كانوا أكره العرب ألقاباً وأخلقهم أسماء وألأمهم أصْهاراً»، والذي في الأصل المصور «وأخلقه أسماء وألأمه أصهاراً» وأشار إليه المحقق ولم يرضَه. وفي السطر الأخير من ص 101 «فأما أهل الأحداث من أهل

المدينة، فهم أحرصُ الأمة على الشرّ وأعجزهم عنه. . . وأما أهل الأحداث من أهل الشام، فأطوع الناس لمرشدهم وأعصاهم لمُغْويهم».

هكـذا جـاء فـي المطبـوع، والـذي فـي الأصـل المصـوَّر «وأعجزه. . . وأسرعه. . وأعصاه» وكذلك جاء في تاريخ الطبري 4/329.

وفي ص 360 س 13 «وكان من أجلد الناس وأشدّهم ذراعاً» والذي في الأصل المصور «وأشدّه» وأشار إليه المحقق.

وأقول: هذا الذي جاء في الأصل، وأشار إليه المحقق ثم غيَّره، أسلوبٌ عربيٌ صحيح، وقد أتى في تراكيب قديمة عالية موثَّقة من نثر وشعر، والغريب أنه يخفى على كثير من الناس الآن، فيغيّرونه إلى الأسلوب الشائع في زماننا، كأنهم لا يستسيغون عود الضمير على اسم الجمع مذكَّراً مفرداً، مع أنه شائع مستفيض، وقد جاء مجيئاً صالحاً في كلام من يوثق بعربيَّته.

ولعل أقدم نص جاء فيه هذا التركيب ما جاء في صفة عبد المطلب في حديث لقائه مع أبرهة الحبشي، في غزوة الكعبة «وكان عبد المطلب أوسم الناس وأجمله» قال السُّهيلي: «ووجهه عندي أنه محمول على المعنى، فكأنك قلت: أحسن رجل وأجمله، فأفرد الاسم المضمر التفاتاً إلى هذا المعنى، وهو عندي محمول على الجنس، كأنه حين ذكرالناس قال: هو أجمل هذا الجنس من الخلق. وإنما عَدلْنا عن ذلك التقدير الأول؛ لأن في الحديث الصحيح «خير نساءٍ ركبن الإبل صَوالحُ نساء قريش، أحناه على ولدٍ في صغره، وأرعاه على

زوج في ذات يده». ولا يستقيم هاهنا حملُه على الإفراد؛ لأن المفرد ها هنا امرأة، فلو نظر إلى واحد من النساء لقال: «أحناها على ولد» فإذن التقدير: أحنى هذا الجنس الذي هو النساء وهذا الصنف، ونحو هذا» الروض الأنف 1/44، وقد أشار سيبويه إلى هذا التركيب، فقال: «هو أحسن الفتيان وأجمله، وأكرمُ بنيه وأنبلُه» الكتاب 1/80.

والحديث الذي ذكره السُّهيلي أخرجه البخاري ومسلم، وغيرهما من أصحاب السُّنن، وهو حديث أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «خير نساءٍ ركبْن الإبل صالحو نساء قريش، أحناه على ولدٍ في صغره، وأرعاه على زوجٍ في ذات يده» صحيح البخاري (باب إلى من ينكح، وأيّ النساء خير. من كتاب النكاح 7/7)، وصحيح مسلم (باب من فضائل نساء قريش، من كتاب فضائل الصحابة)، ص 1959.

وانظر أيضاً: المحبَّر لابن حبيب، ص 396. وقال ابن الأثير: «وإنما وحَّد الضمير وأمثاله ذَهاباً إلى المعنى، تقدير: أحْنَى من وُجد أو خُلق، أو مَن هناك، وهو كثير في العربية، ومن أفصح الكلام» النهاية 2/454.

وفي حديث البراء رضي الله عنه، قال: «كان رسول الله ﷺ أحسنَ الناس وجهاً، وأحسنه خَلْقاً» صحيح مسلم (باب في صفة النبي ﷺ، من كتاب الفضائل)، ص 1819.

وفي حديث أبي سفيان بن حرب، رضي الله عنه، قال للنبي ﷺ: «عندي أحسنُ العرب وأجمله؛ أم حبيبة بنت أبي سفيان، أُزَوِّجُكَها؟ قال: نعم». صحيح مسلم (باب من فضائل أبي سفيان بن حرب. من كتاب فضائل الصحابة)، ص 1945.

وذكر أبو جعفر الطبري في الحديث عن الخليل إبراهيم عليه السلام، قال: «فأعرض إبراهيم، ثم التفت فإذا هو برجل شاب، أحسن الناس وجهاً، وأطيبه ريحاً» تفسير الطبري 5/488 (سورة البقرة: 260).

وجاء في ترجمة عمار بن ياسر، رضي الله عنه «أنه كان من أطول الناس سكوتاً وأقله كلاماً». طبقات ابن سعد 3/256.

وقال أبو حاتم السِّجِسْتَاني، في كتاب «تقويم المفسَد والمُزال عن جِهة من كلام العرب»: «يقولون فلانٌ من أجمل الرجال وأحسنِه، يريدون: وأحسنهم، ولا يُتكلَّم إلا به. يذهبون به مذهب: وأحسنِ مَنْ ثَمَّ. وفلانة من أحسن النساء كلهنّ وأعقلِه، والقياس: . . . وأعقلهنّ». حكاه الصاغاني في كتابه الشوارد، ص 50.

وحكى الجاحظ عن أم هشام السَّلُولية، قال: ما ذكَرَ الناسُ مذكوراً خيراً من الإبل: أحناه على أحدٍ بخير» البيان والتبيين 2/298.

وأنشد ابن مالك في شرح التسهيل 1/127:

وإنـي رأيـت الصامرين متاعهم يموتُ ويَفْنَى فارْضَخي مِن وعائيا

أراد: يموتون، فأفرد، كأنه قال: يموت من ثَمَّ، أو مَن ذَكرْتَ، والصامرين: البخلاء. وقال ذو الرُّمة:

ومَيَّةُ أحْسَـنُ الثَّقَليـنِ خَـداً وسـالِفـةً وأحْسَنُـه قـذالا

ديوانه، ص 1521.

ويُنظر في هذه المسألة ـ عَوْد الضمير مفرداً على الجمع والمثنى ـ معاني القرآن للفراء 1/130، والخصائص لابن

الصفحة	السطر	
		جني 2/419، وهمع الهوامع للسيوطي 1/59، وهذا هو استعمال العرب في مثل هذا التركيب، وهو عربيٌّ مُعْرِق، أطلتُ الكلام فيه، ودللتُ على مراجعه؛ لأني رأيت كثيراً من الناس يَغْفُلُون عنه.
69	11	خَسَّر الله عبد الرحمن.
		خَسَرَ الله عبد الرحمن.
71	7	هذا ما لا يُعْرَضُ لكم فيه
		هذا ما لا تَعَرُّضَ لكم فيه
71	الأخير	لا يجد بُداً
		لا نجد بُداً
72	1	ولم يستقلها
		ولم نستقلها
73	1	والله لا يُسَكِّنُ الغَوْغَاء إلا المَشْرفيّة ويوشك أن تُنْتَضى
		هكذا جاء في المطبوع «تنتضى» بالتاء الفوقية والنون والتاء الفوقية والضاد المعجمة. وكذلك جاء في تاريخ الطبري 4/332.
		لكنَّ الذي في الأصل المصوَّر «تُعْتَصَى» بالتاء الفوقية والعين المهملة والتاء الفوقية والصاد المهملة. وهو صحيحٌ فصيح. يقال: عَصِيَ بسيفه وعَصَا به يَعْصُو عَصاً: أي أَخَذَه أَخْذَ العصا، أو ضَرَبَ به ضَرْبَه بها. قال جرير يهجو الفرزدق:
		تَصِفُ السُّيوفَ وغيرُكم يَعْصَى بها يا ابنَ القُيُونِ وذاكَ فِعلُ الصَّيْقلِ
		ديوانه، ص 943.
		ويقال: عَصِيتُ بالعَصا ثم ضَرَبْتُه بها، فأنا أَعْصَى حتى قالوها في السيف، تشبيهاً بالعصا، وأنشد ابنُ بَرّي لمعبد بن علقمة:

الصفحة السطر

ولكننا نأْبى الظُّلام ونَعْتَصِي   بكل رقيق الشَّفْرتَيْن مُصَمَّمِ[1]

قلت: وتصحيف «تعتصى» بـ «تنتضى» يمثل ظاهرةً من أسباب التصحيف، كنت قد ذكرتها فيما كتبته عن «التصحيف والتحريف» وهي «خفاء معنى الكلمة عند الناسخ أو القارىء فيعدل بها إلى كلمة مأنوسة، تؤدي المعنى، على وجه يتمشى مع السِّياق، وذكرت من ذلك كلمة عمر بن الخطاب، عن العباس بن عبد المطلب، في حديث استسقائه به، وذلك قوله: «اللهم إنا نتقرَّب إليك بعمّ نبيّك وقَفِيَّة آبائه. . .»، فقوله: «وقَفِيَّة آبائه» أي تِلْؤهُم وتابعُهم الذي يَقْفُوهم، أي يجيء بعدهم، فهذا هو وجه الكلمة وتفسيرها، ولكن الكلمة خَفِيَتْ على بعضهم، فصحَّفها وجعلها «وبَقِيَّة آبائه»[2].

73 8 ونَجَشُو بمولىً له على بعير

الذي في الأصل المصوَّر «ونَخَسُوا» بالخاء المعجمة والسين المهملة، وهو الصحيح. يقال: نَخَس بالرجل: هَيَّجه وأزعجه، وكذلك إذا نخسوا دابَّته وطردُوه. قال الأحوص، ديوانه، ص 167:

الناخسين بمروانٍ بذي خُشُبٍ   والمُقْحمين على عثمان في الدارِ

قال الأزهري ـ التهذيب 7/180 ـ: «أي نَخَسُوا به مِن خلفه حتى سَيَّرُوه من البلاد مطروداً».

قلت: وهذا هو المناسب للسِّياق عندنا.

---

(1) لسان العرب (عصى)، وفيه «نأتي» بالتاء الفوقية، تصحيف. والظلام، بالضم: هو الظُّلم، ويروى: الظِّلام، بالكسر، وهو مصدر ظالمتُه مظالمةً وظِلاماً. شرح الحماسة للمرزوقي، ص 752 وضبطت في اللسان بالفتح، خطأ.

(2) انظر كتابي: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، ص 306.

الصفحة	السطر	
73	10	ومضى سعيد حتى قدم على عثمان هكذا أثبت المحقق «قدم» فعلاً ماضياً، وأشار في الحاشية إلى أنها في الأصل «يقدم». وقد تكرر هذا الأسلوب غير مرة؛ يأتي الفعل مستقبلاً، ويُغيره المحقق إلى الماضي، ومن ذلك ما جاء في ص 191 «ويضرب عثمان فقتله» غيَّره المحقق إلى «وضرب»، وفي ص 209 «خرج مروان حتى يأتي دار عثمان» غيَّره المحقق إلى «أتى»، وفي ص 327 «فاتقاه عمَّار بدَرَقته ويضربه» جَعَلها «وضَرَبه»، وفي ص 330 «وينتهي إلى الجمل» جَعله «وانتهى»، وفي ص 344 «ويستدبره ابن جرموز» جعله «واستدبره». وهذا الفعل المضارع المستقبل الذي غيَّره المحقق إلى الفعل الماضي صحيحٌ فصيح في الاستعمال العربي، وقد جاء على الصواب في مواضع من الكتاب، منه ما جاء في ص 249 «ومضى الرسول حتى يدخل علَى عَليّ»، وفي ص 285 «فخرج كعب حتى يقدم المدينة»، ومن حسن الحظ أن المحقق لم يغيره. وقد رأيت هذا الأسلوب في غير موضع من كتب العربية، ومنه ما يحضرني الآن ما ذكره السيوطي، من حديث المعراج «فرجعت حتى أمرَّ بموسى» الدر المنثور في التفسير بالمأثور 4/39 (تفسير سورة الإسراء).
85	12	أو لأجُثَّنَّ أو لأجْتَثَّنّ
89	1 ـ 2	كان فيه عِوضاً كان فيه عِوَضٌ
92	1	وكان حُكَيم رجلاً لِصاً، إذا قفل الجيوش خَنَس عنهم فسعى

الصفحة	السطر	
		في أرض فارس، فيغير في الذمة ويتنكَّر لهم، ويفسد في الأرض، ويصيب ما يشاء ثم يرجع. قوله «فسعى» جاء هكذا في المطبوع، وكذلك في تاريخ الطبري 4/326، لكن الذي في الأصل المصور من كتابنا «سَبَعَ» وله وجه فصيح من العربية يتمشى مع السياق. يقال: سَبَعَ القوم يَسْبعُهم سَبْعاً: أي أخذ سُبُعَ أموالهم. وقيل: السَّبْعُ: الذَّعْرُ، سَبَعْتُ فلاناً، أي ذَعَرْتُه، وسَبَع الذئبُ الغنَمَ: إذا فَرَسَها. على أن وصْفَ «حُكيم بن جَبَلَة» هذا باللصوصية جاء مرة أخرى في ص 239 من الكتاب، لكن الذي في ترجمته أنه كان رجلاً صالحاً ذا دين وتألُّه، كما وصفه عز الدين بن الأثير، وفي أسد الغابة 2/44، والذهبي في سير أعلام النبلاء 3/531، ولعلها عصبيّة من سيف بن عمر، ضد من قاموا في فتنة عثمان رضي الله عنه.
93	6	فأعينوا أمراءكم على أمر الله وأنذروهم فأعينوا أمراءكم على أمر الله وآزِرُوهم
93	12	ومن تلقاه ومن تلّقاها
96	9 ـ 10	ثم إنه استعفاه فضَمّ عمله إلى معاوية فاستجمع معاوية عمل الشام ثم إنه استعفى... فاستجمع لمعاوية...
100	14	جاء من كلام عامر بن عبد القيس، وقد قيل عنه إنه لا يأكل اللحم «ولكني كنت امرءاً لا آكل ذبائح القَصَّابين منذ رأيت قَصَّاباً يجرُّ شاةً إلى مذبحها ثم وضع السكين على حَلْقها، فما زال يقول: النَّفاقَ النَّفاقَ حتى وُجِئتْ» قوله: جاءت في

الصفحة	السطر	
		الأصل المصور «وَجَبَتْ» لكن المحقق غيرها إلى «وُجِئتْ» والذي في الأصل هو الصواب، يقال: وَجَبتَ الذبيحة: أي سقطت إلى الأرض، ومنه قوله تعالى: ﴿فإذا وَجَبَتْ جُنُوبُها﴾ [سورة الحج: 36] ومنه وجوب الشمس: إذا سقطت لتغيب. ويلاحظ أن الكلمة جاءت على الصواب في تاريخ الطبري 4/328.
101	9	فإن كل شيء يُتحمَّلُ لكم فإن كل شيء يُحْتَملُ لكم
112	15	في سبيل الخمس في سُبُل الخمس
113	2	إلى الآن إلى اليوم
114	1	لم نجد هذا في كتاب الله ولا سنة ضُبِّبت في الأصل المصور على لفظ الجلالة، مع ضبط «كتابٍ» بالتنوين، وكذلك جاءت العبارة في تاريخ الطبري 4/255 «في كتابٍ ولا سُنَّة».
114	7	فإذا هم الذين خرجوا جاء الخبر أنهم صنعوا ما صنعوا. كلمة «خرجوا» ضُبِّب عليها في الأصل، ولم ترد في الموضع السابق من تاريخ الطبري، والسياق يأباها.
117	16	فلا يردّ علينا أحد فلا يردُّه علينا أحد
118	2	ولا أدري وما أدري
120	6	وإن حدث

الصفحة	السطر	
		فإن حدث
120	10	وقد فُتحت
		ولقد فتحت
120	12	فيشتهون
		ويشتهون
123	7	وساء ذلك عثمانَ واشتدّ ذلك على الناس فاجتمعوا
		وساء ذلك عثمان واشتكى ذلك إلى الناس فاجتمعوا
125	8	ملحفة له صفراء
		ملحفة له صفيراء
126	8	أول من يفتحه
		أول من فتحه
131	8	حتى أبطرهم
		حتى أبطرتهم
133	7 ـ 8	فأعلمكم التوراة وأحكامها فصدّقوه
		وأعلمكم التوراة وأحاكمها فصدّقوا
135	3	فأسرهم اليهود
		فأسرتهم اليهود
135	8	فاختلفوا
		واختلفوا
138	3	قبل أن يتابعهم
		قبل أن يبايعهم
142	10	كفكفوا الناس وهبوا لهم حقوقهم واغتفروا لهم. قوله «حقوقهم» جاء هكذا في المطبوع، وكذلك في تاريخ الطبري 343/4، لكن الذي في الأصل المصوّر «حقوقكم»، وهو

الصفحة	السطر	
		الأولى، فلو كانت الكلمة «حقوقهم» لما قال «وهَبُوا لهم»؛ فإن حقوق الناس لا تُوهَب، وإنما تجِبُ وتؤدَّى، فكان يقول «وأعطوهم حقوقهم» أو «وأدُّوا إليهم حقوقهم» ونحو ذلك.
		أما قوله: «وهبوا لهم حقوقكم»، فيريد: أن يُفْضِلوا على الناس ويتنازلوا لهم عن حقوقهم. وهو المناسب للسياق، والله أعلم.
143	7	أنت الأمير بعده ولكنها لا تصل إليك.
		أنت الأمير بعده ولكنْ والله لا تصل إليك.
145	8	على صَبْر تقوى الله والدين والكرمْ
		قوله «صَبْر» هكذا جاء في المطبوع، بالباء الموحَّدة. والذي في الأصل المصوَّر «صِير» بالياء التحتية وكسر الصاد، وهو الصواب. يقال: أنا على صِيرٍ من أمر كذا: أي على ناحية منه. وصِيرُ أمرٍ: منتهاه وصَيْرورتُه. قال زهير (ديوانه، ص 96):
		وقد كنتُ من سلمى سنيناً ثمانياً على صِيرِ أمرٍ مِن شَناً وذحُولِ
147	13	فقلت لهم جَهْداً أرى القوم قد جَنَوْا علينا أموراً لا تُطيقنَّها الحيلْ
		هكذا جاء في المطبوع «لا تُطيقنها» والذي في الأصل المصوَّر: «لا تُطفِّئها»، وهو الصحيح، ويؤكده ما بعده:
		سوى أن هذا القتل يطفي وقودَها
148	7	فقلت
		وقلت
149	الأخير	ثار فيهم
		ثار فيها. وكذلك جاء على الصواب في تاريخ الطبري 345/4

الصفحة	السطر	
151	7	بل نعفو ونقبل ونبصّرهم بجهدنا. وكذلك جاء في تاريخ الطبري 4/346، لكن الذي في الأصل المصور «وننصرهم»، وهو الصواب.
152	2	لحجِّي لحجَّتي
152	3	كان القرآن كتباً فتركها كان القرآن كتباً فتركْتَها
152	11	استعمل الأحداث استعملْتَ الأحداث
155	الأخير	ما عندكم ينفذ هكذا بالذال المعجمة، خطأ، والصواب «ينفد» بالدال المهملة، وهي من الآية الكريمة (96) من سورة النحل.
162	7	فعملت فيهم بما يعرفون ولا ينكرون، تابعاً غير مستتبع، متَّبعاً غير مبتدع. قوله: «تابعاً» جاء هكذا في المطبوع وتاريخ الطبري 4/351، لكن الذي في الأصل المصور «قائفاً». والقائف: هو الذي يتتبع الآثار ويعرفها، وقد استعمله هنا على المجاز، وهو أولى؛ لأن «تابعاً» التي جاءت في المطبوع هي بمعنى «متّبعاً» التي جاءت بعدها.
163	1	وكان المحضضين وكان المحضضون. هكذا في الأصل المصور، وهو اسم كان، ولا داعي لنصبه على أنه خبر كان مقدم، كما اقترح المحقق.
163	7	في أمثال لهم يسيرون فيها

الصفحة	السطر	
		في أمثال لهم يشيرون فيها
164	3	يا هؤلاء الغُزّاء
		في الأصل المصور: «الغُزّا» بغير همزة، وهو الصحيح، لكن الأولى أن تكتب بالياء ـ الألف المقصورة ـ الغُزّى، وفي القرآن الكريم ﴿أو كانوا غُزّىً﴾ [آل عمران: 156].
164	13	وَشَمَّرَ النَاسُ فاستقتلوا
		في الأصل المصور: وشرا الناس... وهو الصواب، يقال: شَرِيَ الرجل في غضبه، واستشرى: أي جَدَّ. وقد تكرر هذا التركيب في الكتاب، فجاء في ص 168 «هَلُمّ نشري ونستقتل» وأيضاً «الشرا والاستقتال» وإن كانت قد جاءت في المطبوع «الشراء» بالهمزة، والوجه حذفها، وفي ص 184 «قد شروا واستقتلوا».
165	6	يتوعَّدونهم
		يتواعدونهم
166	الأخير	انهضوا إلى سلطان الله فأعزّوه بعزكم وبنصركم. هكذا جاء في الأصل المصور والمطبوع. ولكن الأولى: «فأعِزّوه يُعِزَّكم وينصرْكم، كما قال تعالى: ﴿إنّ تنصروا الله ينصركم﴾.
167	10	فضيفوا على عثمان
		فيضيقوا على عثمان
167	12	طاب امضرب
		طاب امضراب
168	12	فَمن الآمرُ غداً؟
		فمن للأمرِ غداً؟
174	9	إني والله لا أُدخِل عليَّ أحداً

الصفحة	السطر	
		إني والله لا أدخُل على أحد. وكذلك جاء في تاريخ الطبري 4/385.
181	9	ليدخُلُنَّ إذا أبَوْا أن ينصرفوا
		إذْ
185	11	ليدفف
		ليذفف
186	12	والله لا تقتلا أنفسكما
		أشار المحقق إلى أنها كانت في الأصل «لا تقتلان» ثم غيَّرها إلى ما ترى. وهذا الذي أشار إليه المحقق صحيح، وله وجه من العربية: أن تكون «لا» هنا نافية، فالفعل يبقى على حاله مرفوعاً بثبوت النون، ويكون المعنى: لا ينبغي أن تقتلا أنفسكما.
188	13	لتتركنَّها
		ليتركنّها
190	3	ثم تعاوروا عليه
		أشار المحقق إلى أنها في الأصل «تقاوو» والذي قاله صحيح، لكني أرى أن يكون صواب القراءة: «تَعاوَوْا»، كما جاء نظيره على الصواب في ص 250، ومعنى «تَعاوَوا» تعاونوا وتساعدوا ويقال تَعاوَى بنو فلان على فلان، وتغاوَوْا عليه: إذا تجمَّعوا عليه، بالعين والغين.
191	8	وبصر به غلامٌ آخر
		ويضربه غلامٌ آخر
191	9	أبصر رجلٌ من صاحَبَهُ
		هكذا ضبط المحقق «صاحَبَه» بفتح الحاء والباء، على أنه فعل

الصفحة	السطر	
		ماض، والوجه أن يكون «صاحِبُه» بكسر الحاء وضم الباء، على الاسمية.
198	5	المفاتيح المفاتح
198	10	فكيف أبا عمر فكيف أبا عمروٍ
204	12	وآلى الرجال وآلى رجال
199	حاشية(1)	أشار المحقق إلى أن في كتاب الفتوح لابن أعثم «ما دام لي رمق»، والذي رأيته في طبعتي من الفتوح ـ وهي الطبعة التي رجع إليها المحقق ـ: ما دام بي.
208	2	راقب رقَبَ
208	8	لثماني عشر ليلة لثمان عشرة ليلة
211	الأخير وما قبله	أنهم لم يَدَعُوا لنا إناءً وما سواه، وأنهم بالمدينة متجبِّرون أنهم يَدَعُوا لنا إناءً فما سواه، وأنهم بالمدينة متحيِّزون [في الأصل: متحيِّزين]. قلت: وهو من قوله تعالى: ﴿إلا متحرِّفاً لقتال أو متحيِّزاً إلى فئة﴾ [الأنفال: 16].
212	10	وعِلقوا وغِلقُوا
216	6	بَختيلِ مُخِيل

الصفحة	السطر	
218	4	إن تمس دار ابن عفان اليوم خاوية
		هو مضطرب الوزن، وصوابه كما في ديوان حسان (نشر وليد عرفات)، ص 120:
		إن تُمس دار بني عفان خاليةً
220	5	العامري
		الغامدي
220	9	فإنما
		فإنه
225	الأخير	فانقلب
		فانفلت
226	4	ولم تجب
		فلم تجب
229	18	والأمير أبي بكر
		وكذلك جاء في ديوان كعب بن مالك، ص 212، والذي في الأصل المصور «والأمين» بالنون
235	4	مرَّ عليٌّ رضوان الله عليه على فَتَيَيْن
		مرَّ عليٌّ رضوان الله عليه على فَيْئَتين
235	11	يحاصرونه
		يحصرونه
237	2	وناساً كثيراً
		وأُناساً كثيراً
237	9	واتَّعدوا الغد
		واتَّعدوا الغِد
240	8	أدُّوها إلى الله يؤدِّ بكم إلى الجنة

الصفحة	السطر	
		أدُّوها إلى الله يؤدِّكم إلى الجنة. وكذلك جاء في تاريخ الطبري 4/436.
240	13	فإنما ينتظر الناس أخراهم
		فإنما ينتظر بالناس أخراهم
241	10	العسكر
		العسكرة
242	16	وإنما هيَّجهم
		وإنما هيَّجه
243	5	لم يرجع إلى مولاه
		لم يرجع إلى مواليه
245	4	وأطاعهم الأعراب
		وأطاعتهم الأعراب
245	5	وعدد من أصحاب النبيّ
		وعِدَّةٌ من أصحاب النبيّ
248	2 من	وكتب إليه
	أسفل	فكتب إليه
249	7	تُشيب الجَزْل
		تَشُبُّ الجزل
250	8	ليردّنها
		لنَرَدُّنَّها
250	10	يقال له
		فيقال له
250	11	قد حَلَّ
		لقد حَلَّ

الصفحة	السطر	
250	15	وانتقاضه
		وانتقاصه
252	2	أو تقضون
		أو تقضوا
253	12	فقام فيهم
		قام فيهم
254	8	ما نهض في تلك الفتنة إلا ستة بدريين
		ما نهض في تلك الفتنة إلا ستةٌ بدريُّون
		وتكرر هذا الخطأ في ص 255.
256	13	وكانا خَليَّيْن في قُبَّحَهْ
		وكانا خليَّيْن في فُسَّحَهُ
		قلت: والفُسْحة: السَّعَة، ولكنه شدَّد السين لضرورة الوزن، والبيت من البحر المتقارب.
257	13	فقلت
		وقلت
258	10	ما بين ناهٍ وآمرِ
		مِنْ بين ناهٍ وآمر
258	11	فإن يتركوه يتركوه
		فإن تتركوه تتركوه
259	ما قبل الأخير	يقال له عبيد بن أبي سلمة، يُعْرَف بأُمِّه
		يقال له عبيد بن أبي سلمة، يُعَرِّفُ ناقةً
		قلت: يعني أنه شردت له ناقة، فهو يُعَرِّفُها بأوصافها.
		قلت: وهذا من التصحيفات الطريفة جداً، التي يُذاكرُ بها!.

الصفحة	السطر	
266	2	وبعثا إلى حفصة
		وبعثت إلى حفصة
270	8	وهو يريد
		وهو يرجو
274	قبل الأخير	فقال: يا عمرو
		فقال: يا عُرْوَ
		قلت: وهو ترخيم «عروة» بن الزبير، كما يدلّ عليه السياق.
276	9	وقدناها إلى ذات عِرق
		وقُدْنا بها إلى ذات عرق
277	2	إنما فرَّق الغوغاء والشرُّ بيننا
		إنما فرَّق الغوغاء والشر بينها
		قلت: والضمير راجعٌ إلى قريش.
277	4	سهيل بن يوسف
		سَهْل بن يوسف
		قلت: وهو كذلك في سائر الكتاب. انظر ص 383 من فهارس الأعلام.
277	الأخير	إذا لم يُفْطَم الناس
		إذا لم نَفْطم الناس
278	6	فقالت: جئتني بالرأي
		فقالت: جِئِني بالرأي.
278	الأخير	فقالت ـ عائشة ـ والله ما مثلي يسير بالأمر المكتوم، ولا يُغَطِّي لبنيه الخَبَر
		قوله «الخبر» جاء هكذا في المطبوع، وتاريخ الطبري

الصفحة	السطر	
		462/4، والكامل لابن الأثير 104/3 لكن الذي في الأصل المصور «الخَمَر» بالميم المفتوحة. والخَمَر: ما واراك من الشجر والجبال ونحوها. ومكانٌ خَمِرٌ، أي ساتِرٌ متكاثِفٌ شجرُه، واستعملته عائشة رضي الله عنها على وجهٍ من المجاز، وهو أشبه بفصاحتها.
280	7	ما بقي منكم كثير شيء ما بقي منكم كبير شيء
280	13	ولبسوا السلاح فاجتمعوا ولبسوا السلاح واجتمعوا
280	17	لا يأمن فيه الطير لا يأمن به الطير
280	18	رُدُّوهم فرُدُّوهم
280	الأخير	إنما فزعوا إلينا ليستعينوا بنا على قَتلَة عثمان إنما فزعوا إلينا ليستغيثوا بنا على قتلة عثمان
281	14	وتحاثا الناس وتحاصبوا وتجاثا الناس وتحاصبوا وقلت: ويقال: تجاثَوْا في الخصومة، أي جلسوا على رُكبهم للخصومة. وتكرر هذا التصحيف في ص 282 س 9.
282	قبل الأخير	فأخذوا عليهم بفمها فأخذوا عليهم بفيها
283	1	إلا ما دافعوا عن أنفسهم إلا ما دفعوا عن أنفسهم قلت: وجاء مثل هذا على الصواب في ص 312 س 19.

الصفحة	السطر	
284	4	نادوا بأصحاب عائشة نادوا أصحاب عائشة
289	5	إلا من كان منهم من قبائلهم أحد إلا من كان منهم من قبائلكم أحد
296	3	فأتى به علياً فأُتي به عليٌّ
298	15	لا نقاتل أحداً حتى يفرغ من قتلته لا نقاتل أحداً حتى نَفرغَ من قتلته
299	6	كان الرأي الأول ألا تستخفوا بسلطان الله ولا تجرئوا عليه ولا تجترئوا على الله. وكذلك جاء في تاريخ الطبري 4/482
299	8	فأما إذا كان فأما إذْ كان
301	12	وتهاوى الناس أشار المحقق إلى أنها في الأصل «وتهاووا الناس» قلت: وهي صحيحة فصيحة، على لغة «أكلوني البراغيث». بإلحاق الفعل علامة التثنية والجمع، وقد جاءت هذه اللغة مجيئاً صالحاً في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعراً ونثراً، فلا داعي لتغييرها.
302	1	قصِّروا رماحكم قصِّدُوا، بالدال المهملة، وكذا جاءت في تاريخ الطبري 4/284، وهو صواب قراءتها. يقال: تقصَّدت الرماح: تكسَّرت، وقد انقصد الرمح: انكسر بنصفين حتى يبين.
303	16	فسامح الناس فتسامح الناس

الصفحة	السطر	
308	الأخير	فأرادوا وأرادوا
309	1	ألا ولا يرتحل أحد ألا ولا يرتحلنّ أحد. وكذلك جاء في تاريخ الطبري 4/ 493.
309	12	ورأى الناس فينا والله واحد ورأي الناس والله فينا واحد
310	1	في خمس آلاف في خمسة آلاف
311	10	فيمسوا هذا الرجل ويصبحوه فيمسوا هذا الرجل أو يصبحوه
314	3	إما أن آتيك وأكون معك إما أن آتيك فأكون معك
316	10 ـ 12	كَيْسَه وعجره. بالراء، وفسَّره المحقق على الراء.
317	1	كَيْسَه وعجزه. بالزاي، وهو الصواب، وكذلك جاء في تاريخ الطبري 4/504، وجاء في الحديث: «كلُّ شيء بقَدَر حتى العَجْز والكَيْس، أو الكيس والعجز» صحيح مسلم (كتاب القدر)، ص 2045، والموطأ (كتاب القدر)، ص 899، ومسند أحمد 2/110، والعجز: عدم القدرة. وقيل: أراد بالعجز ترك ما يجب فعله بالتسويف، وهو عام في أمور الدنيا والدّين، النهاية 3/ 186. والكَيْس: ضد العجز، وهو النشاط والحذق بالأمور.
318	13	خرج علي، رضي الله عنه، وخرج طلحة والزبير فتوافقوا. هكذا جاء في المطبوع «فتوافقوا»، بتقديم الفاء على القاف، والذي في الأصل المصور «فتواقفوا»، بتقديم القاف على الفاء،

الصفحة	السطر	
		وكذلك جاء في تاريخ الطبري 4/506، وهو الصواب. يقال: تواقف الفريقان في القتال. وقال أبو ذؤيب الهذلي، في عينيته الباذخة:
		فتنازلا وتواقفت خيلاهما وكلاهما بطل اللقاء مخدَّعُ
		أي وقفت خيلُ ذا وخيل ذا، على سبيل المواجهة.
320	9	فأما ما سواهم فلا
		فأما مَن سواهم فلا
321	4	وجاء طلحة سهمٌ غَرِبٌ
		هكذا ضبطها المحقق «غَرِب» بكسر الراء، والصواب «غَرْبٌ» بسكونها أو فتحها. والسَّهم الغَرْب: هو الذي لا يُعرف راميه. ويقال: سهمٌ غرب، بفتح الراء وسكونها، وبالإضافة وبغير الإضافة.
326	7	وجالَدَ عن غَسَّان
		وجالَدَ من غَسّان. وكذلك جاء في تاريخ الطبري 4/516.
326	15	وكثروا حولها
		وكبَّروا حولها
330	2 من أسفل	آمرك أن تكون كخير بني آدم
		آمرك أن تكون كخير ابْنَيْ آدم. والإشارة إلى قصة قابيل وهابيل المذكورة في سورة المائدة.
337	8	وما زال يضطرب بين يدي عبد الله
		وما زال يضطرب في يدي عبد الله
348	14	حتى أوغلوا
		حتى إذا وَغَلُوا. وكذلك في تاريخ الطبري 4/535
352	3	كيف ذلك

الصفحة	السطر	
		كيف ذاك
355	6	وكان الناس
		وكان أُناسٌ
355	الأخير	وأخرجوا من ثيابهما
		وأخرجهما من ثيابهما
358	1	هذا الخطيب السَّحْسَح
		هكذا جاء في المطبوع بسينين مهملتين، والذي في الأصل المصوَّر «الشحشح» بشينين معجمتين، وهو الصحيح، وكذلك جاء في غريب الحديث لأبي عبيد 3/441، والفائق 2/225، وشرح نهج البلاغة 19/106، والشحشح في صفة الخطيب: هو الماهر الماضي في كلامه، من قولهم: قطاةٌ شحشح، وناقةٌ شحشح: أي سريعة.
360	8	فردَّتْه عليه فأخبرته
		فردَّته عليه وأخبرته
361	4	فقتل منّا
		وقُتل منّا
361	16	فأعلم لك علمه
		وأعلم لك علمه

وبعد، فهذا آخر ما منَّ الله به عليَّ وفَتَح؛ من قراءة ما وُجد من أصل هذا الكتاب الجليل، ومعارضته بالمطبوع، وتقييد ما رأيتُه من أسقاط، وإصلاح ما وقفت عليه من تصحيفات، وما أثبته من تنبيهات، شاركت به أخي وصديقي الدكتور قاسم بن أحمد السَّامرائي، في خدمة هذا النص الأصيل، والشكر مبذول له على استحياء ذلك الأثر العظيم، والعذرُ ممهَّد له فيما غَفَل عنه أو سَها فيه،

فالتحقيق والنشر كما يقول شيخنا العلامة السيد أحمد صقر، برّد الله مضجعه: «فنٌّ خفيّ المسالك، عظيم المزالق، جمُّ المصاعب، كثير المضايق، وشواغل الفكر فيه متواترة، ومتاعب البال وافرة، ومبهظات العقل غامرة، وجهود الفرد في مضماره قاصرة، يؤودها حفظ الصواب في سائر نصوص الكتاب، ويُعجزها ضبط شوارد الأخطاء، ورَجْعُها جميعاً إلى أصلها، فيأتي الناقد وهو موفور الجَمَام فيقصد قصدها، ويسهل عليه قَنْصُها»[1].

ولا يبقى إلا أن نقدم ذلك كله محفوفاً بالمهابة والجلال، إلى أستاذنا العَلَم الدكتور ناصر الدين الأسد، مع الدعاء أن يُبقيك الله يا أبا بشر، محروساً بالرعاية، مُجَلَّلاً بالعافية، مشمولاً بالعون، موفَّقاً للرشاد، مصوناً من الزَّلل. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(1) مقدمة تحقيق الموازنة للآمدي، ص 15.

قائمة المراجع

ـ أُسْد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين بن الأثير، تحقيق الدكتور محمد البنا والدكتور محمود عاشور، دار الشعب، القاهرة 1393 هـ.

ـ الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، دار الكتب المصرية 1345 هـ = 1927 م.

ـ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، للأمير ابن ماكولا، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد، الهند 1962 م.

ـ البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة 1380 هـ = 1960 م.

ـ تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، 1380 هـ = 1960 م.

ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة 1983 هـ = 1964 م.

ـ جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة 1384 هـ = 1964 م.

ـ الخصائص، لابن جني، تحقيق الشيخ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية 1371 هـ = 1952 م.

ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار المعرفة، بيروت، مصورة عن طبعة الميمنية بمصر 1314 هـ.

ـ ديوان الأعشى، شرح الدكتور محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة 1950 م.
ـ ديوان جرير، تحقيق الدكتور نعمان طه، دار المعارف بمصر 1969 م.
ـ ديوان حسان بن ثابت، تحقيق الدكتور وليد عرفات، سلسلة جب التذكارية، بيروت 1971 م.
ـ ديوان الحطيئة، تحقيق الدكتور نعمان طه، مكتبة الخانجي، القاهرة 1407 هـ = 1986 م.
ـ ديوان ذي الرمَّة، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مجمع اللغة العربية بدمشق 1392 هـ = 1972 م.
ـ ديوان أبي زبيد الطائي (شعر أبي زبيد)، تحقيق الدكتور نوري القيسي، بغداد 1386 هـ = 1967 م.
ـ ديوان زهير بن أبي سُلْمى، دار الكتب المصرية 1362 هـ = 1944 م.
ـ ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق الدكتور سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد 1386 هـ = 1966 م.
ـ الروض الأُنُف، للسُّهيلي، مطبعة الجمالية بمصر 1332 هـ.
ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق جمهرة من العلماء، وإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت 1401 هـ = 1981 م.
ـ شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة 1410 هـ = 1990 م.
ـ شرح الحماسة، للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام محمد هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1371 هـ = 1951 م.
ـ شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1378 هـ = 1959 م.
ـ الشوارد ـ أو ما تفرد به بعض أئمة اللغة ـ للصاغاني، تحقيق مصطفى حجازي، مجمع اللغة العربية، القاهرة 1403 هـ = 1983 م.

ـ الصحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي (حلمي المنياوي) مصر 1956 م.
ـ صحيح البخاري، دار الشعب بمصر 1378 هـ، مصورة عن طبعة بولاق.
ـ صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1374 هـ.
ـ الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر، بيروت 1388 هـ = 1968 م.
ـ غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تصحيح محمد عظيم الدين، حيدر آباد، الهند 1384 هـ = 1964 م.
ـ الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، القاهرة 1971 م.
ـ الفتوح، لابن أعثم الكوفي، دار الكتب العلمية، بيروت 1406 هـ = 1986 م.
ـ الكامل، لابن الأثير، المطبعة الأزهرية المصرية 1301 هـ.
ـ الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1385 هـ = 1966 م.
ـ لسان العرب، لابن منظور، مطبعة بولاق بمصر 1300 هـ.
ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين الهيثمي، مؤسسة المعارف ـ بيروت 1406 هـ = 1986 م، مصورة عن نشرة حسام الدين القدسي بمصر 1352 هـ.
ـ المحبِّر، لابن حبيب، تصحيح الدكتورة إيلزة ليختن شتيتر، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند 1361 هـ.
ـ مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، مع محاضرة عن التصحيف والتحريف، تأليف محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة 1405 هـ = 1985 م.
ـ مسند أحمد بن حنبل، المطبعة الميمنية بمصر 1313 هـ.
ـ معاني القرآن، للفراء، تحقيق الشيخ محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، وعبد الفتاح شلبي، دار الكتب المصرية والهيئة المصرية للكتاب 1374 هـ = 1955 م ـ 1972 م.

- الموازنة، للآمدي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر 1380 هـ = 1961 م.
- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1370 هـ = 1951 م.
- نسب قريش، لمصعب الزُّبيري، تحقيق ليڤي بروفنسال، دار المعارف بمصر 1976 م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين بن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1383 هـ = 1963 م.
- همع الهوامع، للسيوطي، تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة بمصر 1327 هـ.



مجد الدين بن الأثير
وجهوده في علم غريب الحديث

من العلوم التي نشأت حول حديث رسول الله ﷺ، علم غريب الحديث. وقد أفرد له الحاكم النيسابوري النوع الثاني والعشرين من علوم الحديث.

قال رحمه الله: «هذا النوع منه معرفة الألفاظ الغريبة في المتون. وهذا عِلم قد تكلم فيه جماعة من أتباع التابعين، منهم مالك والثوري وشعبة، فمن بعدهم»[1].

وقد اتسعت دائرة هذا العلم لتشمل أيضاً شرح الغريب الوارد في كلام الصحابة والتابعين، رضوان الله عليهم أجمعين.

معنى الغريب:

أورد الإمام أبو سليمان الخطابي في مقدمة كتابه «غريب الحديث» كلاماً نفيساً في معنى الغريب والغرابة. قال رحمه الله:

«الغريب من الكلام إنما هو الغامض البعيد من الفهم، كالغريب من الناس إنما هو البعيد عن الوطن، المنقطع عن الأهل، ومنه قولك للرجل إذا نحيته وأقصيته: اغرُب عني، أي ابعُدْ، ومن هذا قولهم: نَوىً غَرْبة، أي بعيدة، وشأوٌ

---

(1) معرفة علوم الحديث، ص 88.

مُغرّب، وعنقاء مُغرِب: أي جائية مِن بُعْد، وكل هذا مأخوذ بعضُه من بعض، وإنما يختلف في المصادر، فيقال: غَرَب الرجلُ يغرُب غَرْباً: إذا تنحى وذهب، وغرُب غُرْبة: إذا انقطع عن أهله، وغرُبت الكلمة غرابة، وغرَبت الشمسُ غُروباً.

ثم إن الغريب من الكلام يقال به على وجهين:

أحدهما: أن يُراد به بعيدُ المعنى غامضه، لا يتناوله الفهمُ إلا عن بُعدٍ ومعاناة فكر.

والوجه الآخر: أن يُرادَ به كلامُ من بَعُدت به الدارُ، ونأى به المحلُّ من شواذّ قبائل العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها، وإنما هي كلامُ القوم وبيانهم، وعلى هذا ما جاء عن بعضهم، وقال له قائل: أسألك عن حرفٍ من الغريب، فقال: هو كلام القوم، إنما الغريب أنت وأمثالُك من الدُّخلاء فيه»[1].

ثم أخذ الخطابي يعلِّل مجيء الغريب في حديث رسول الله ﷺ فيقول:

«إنه ﷺ بُعث مبلّغاً ومعلّماً، فهو لا يزال في كلِّ مقامٍ يقومه، وموطن يشهده، يأمر بمعروف، وينهى عن منكر، ويَشْرَع في حادثة، ويفتي في نازلة، والأسماع إليه مصغية، والقلوب لما يرد عليها من قوله واعية، وقد تختلف عنها عباراته، ويتكرر فيها بيانه، ليكون أوقع للسامعين، وأقرب إلى فهم من كان منهم أَقَلَّ فقهاً، وأقرب بالإسلام عهداً، وأولو الحفظ والإتقان من فقهاء الصحابة يرعونها كلها سمعاً، ويستوفونها حفظاً، ويؤدّونها على اختلاف جهاتها، فيجتمع لذلك في القضية الواحدة عدة ألفاظ تحتها معنى واحد، وذلك كقوله: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر»، وفي رواية أخرى: «وللعاهر الإثلب»، وقد مر بمسامعي، ولم يثبت عندي: «وللعاهر الكثكث».

وقد يتكلم ﷺ، في بعض النوازل، وبحضرته أخلاطٌ من الناس قبائلهم

(1) غريب الحديث، ورقة 13 ـ مخطوطة المكتبة السليمانية بإستانبول.

شتى، ولغاتهم مختلفة، ومراتبهم في الحفظ والإتقان غير متساوية، وليس كلهم يتيسّر لضبط اللفظ وحصره، أو يتعمد لحفظه ووعيه، وإنما يستدرك المراد بالفحوى، ويتعلق منه بالمعنى، ثم يؤديه بلغته، ويعبّر عنه بلسان قبيلته، فيجتمع في الحديث الواحد إذا انشعبت طرقه عدة ألفاظ مختلفة، موجبها شيء واحد، وهذا كما يروى أن رجلاً كان يهدي إلى رسول الله كل عام راوية خمر، فأهداها عامَ حُرِّمت، فقال: إنها حُرِّمت، فاستأذنه في بيعها، فقال له: إن الذي حرَّم شربَها حرَّم بيعَها. قال: فما أصنع بها؟ قال: سُنَّها في البطحاء. قال: فسنّها. وجاء في رواية أخرى: «فهتها». وفي رواية أخرى: فبعّها، والمعنى واحد.

ولكثرة ما يرد من هذا ومن نظائره، يقول أبو عبيدة معمر بن المثنى: «أعيانا أن نعرف، أو نحصي غريب حديث رسول الله ﷺ»[1].

هذا كلام الخطابي، وقد أورد ابن الأثير كلاماً جيداً عن نشأة علم الغريب، ودواعي التأليف فيه، تراه في مقدمة النهاية.

ولا بد من التنبُّه إلى أن هناك ألفاظاً لم تُعرف إلا في الحديث، ولم تَدُرْ في كلام العرب ولا في أشعارها، ومن ثم فقد جاء شرح هذه الألفاظ موصولاً بالحديث.

فمن ذلك ما أورده أبو عبيد القاسم بن سلام في تفسير حديث النبي ﷺ: «ماذا في الأمَرَّيْن من الشفاء، الصَّبِر والثُّفَّاء».

قال أبو عبيد: «يقال إن الثُّفَّاء هو الحُرْفُ[2]، والتفسير هو في هذا الحديث، ولم أسمعه في غير هذا الموضع، وقد رُويت أشياء في مثل هذا لم نسمعها في أشعارهم، ولا في كلامهم، إلا أن التفسير في الحديث، منه قوله: «إنه نهى عن كسب الزمّارة»، وتفسيره في الحديث: الزانية، ومنه حديث سالم بن عبد الله: «إنه

(1) المرجع السابق، ورقة 12.

(2) بضم الحاء المهملة، وسكون الراء، وهو حبّ معروف. ويسمى حب الرشاد. القاموس «حرف»، وانظر الفائق 1/168.

مرَّ به رجلٌ معه صِيرٌ، فذاق منه ثم سأله: كيف يبيعه»، تفسيره في الحديث «أنه الصَّحْناة»[1].

وكذلك حديثه الآخر: «من اطلع من صير باب، ففقئت عينه، فهي هدر»، فتفسيره في الحديث أن الصير هو الشقّ في الباب.

ومن ذلك حديث عمر، رضي الله عنه، حين سأل المفقود الذي كانت الجن استهوته: «ما كان شرابهم؟ فقال: الجَدَفُ»، وتفسيره في الحديث: أنه مالا يُغَطَّى، ويقال: إنه نبات يكون باليمن، ولا يحتاج الذي يأكله إلى أن يشرب عليه الماء. وفي هذا أحاديث كثيرة»[2].

وقال أبو عبيدٍ في تفسير هذا الحديث مرة أخرى: «قوله في تفسير الجَدَف لم أسمعه إلا في هذا الحديث، وما جاء إلا وله أصل، ولكن ذهب من كان يعرفه، ويتكلم به، كما قد ذهب من كلامهم شيءٌ كثير»[3].

وأنبّه هنا أيضاً إلى أن أهل الحديث يختلفون أحياناً في ضبط بعض الكلمات عن أهل اللغة، وقد رأيت من ذلك شواهد عدَّة، أكتفي منها باختلافهم في دال «دومة الجندل»، فأهل اللغة يضمون الدال من «دومة»، وأصحاب الحديث يفتحونها[4].

وأيضاً اختلافهم في ضبط الأسماء المختومة بويه، نحو: سيبويه، ونفطويه، وراهويه.

فاللغويون يضبطون كل ما ورد من ذلك بفتح الحرف الذي قبل الواو، والمحدثون يضمُّونه.

---

(1) هو إدام يتخذ من السمك الصغار، مُشَهٍّ، مصلح للمعدة. القاموس «صحن».

(2) غريب الحديث 2/41.

(3) المرجع السابق 3/381، وانظر الغريبين 1/329، وانظر أيضاً غريب الحديث لأبي عبيد 2/227.

(4) منال الطالب 1/65.

قال السيوطي في ترجمة «نفطويه» وذكر هذا الخلاف: «هذا اصطلاح لأهل الحديث، في كل اسم بهذه الصيغة، وإما عدلوا إلى ذلك، لحديث ورد: أن «ويه» اسم شيطان، فعدلوا عنه كراهة له»[1].

وقد وقفت على نص لأبي عبيد القاسم بن سلام، يصرح بهذه التفرقة بين لغة أهل الحديث وأهل اللغة.

وهذا النص أورده الحافظ أبو موسى المديني الأصبهاني، في مقدمة كتابه المغيث في غريب القرآن والحديث (مخطوطة مكتبة فيض الله أفندي بإستانبول).

يقول أبو موسى: «ورُوي لنا عن أبي عبيد، بإسناد لم يحضرني في الحال، قال: لأهل الحديث لغة، ولأهل العربية لغة، ولغة أهل العربية أقيس، ولا بد من اتباع لغة أهل الحديث».

ومن هنا تأتي أهمية كتب غريب الحديث في الدرس اللغوي، إلى ما تضمه هذه الكتب من لغات القبائل ولهجاتها.

بدايات التأليف في غريب الحديث:

يكاد الإجماع ينعقد على أن أول من صنف في غريب الحديث: هو أبو عبيدة معمر بن المثنى، التيمي بالولاء، المتوفى سنة (210)، إلا ما ذهب إليه الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري؛ فإنه ذكر أن أول من صنف في غريب الحديث: النضر بن شميل، المتوفى سنة (203)، قال الحاكم: «فأول من صنف الغريب في الإسلام النضر بن شميل، له فيه كتاب، هو عندنا بلا سماع»[2].

ومهما يكن من أمر: فإن النضر بن شميل معاصر لأبي عبيدة معمر بن المثنى، كما تَرى. وفي ذلك الزمان صنف أيضاً في غريب الحديث: محمد بن المستنير، المعروف بقطرب، المتوفى سنة (206) والأصمعي، عبد الملك بن قُرَيْب،

---

(1) بغية الوعاة 1/428، وانظر معجم الأدباء 1/255.

(2) معرفة علوم الحديث، ص 88، وانظر مقدمة تحقيقي للنهاية، ومنال الطالب.

المتوفى سنة (216)، وشمر ابن حمدويه، المتوفى سنة (255)، وغير هؤلاء من علماء ذلك القرن. لكن هذه الكتب على كثرة عددها إذا حصِّلت كان مآلها كالكتاب الواحد، كما يقول الخطابي[1].

البداية الحقيقية للتصنيف في غريب الحديث جاءت على يد الإمام الجليل أبي عبيد القاسم بن سلام، المتوفى بمكة أم القرى سنة (224).

لقد احتشد أبو عبيد لهذا العمل احتشاداً عظيماً، ورُوي عنه أنه قال: «مكثت في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة، وربما كنت أستفيد الفائدة من أفواه الرجال، فأضعها في موضعها من الكتاب، فأبيت ساهراً فرحاً مني بتلك الفائدة»[2].

مناهج المؤلفين في غريب الحديث:

اختلفت مصنَّفات العلماء في هذا العلم شِرعةً ومنهاجاً: فقد عمد بعضهم إلى شرح ما في حديث رسول الله ﷺ، من الغريب، جملة، ثم قفَّى بشرح غريب أحاديث الصحابة والتابعين، رضوان الله عليهم أجمعين، وعلى ذلك جاءت الكتب الرائدة في هذا الفن، وهي كتب أبي عبيد القاسم بن سلام، المتوفى سنة (224)، وأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، المتوفى سنة (276)، وأبي سليمان حَمْد بن محمد الخطابي البُسْتي، المتوفى سنة (388). وهذه الكتب الثلاثة عمدة هذا الفن، وقد دارت دوراناً عظيماً في كتب المتأخرين.

وفريق ثانٍ انتزع الأحاديث المشتملة على الغريب، ونسقها على حروف المعجم، ثم شرحها وفق الحروف الهجائية، وهذه الطريقة أقرب تناولاً، وأيسر سبيلاً، ثم هي أجدى نفعاً في الدراسات اللغوية، حيث تفيد في تتبّع اللفظ، ومعرفة دورانه وتطوره الدّلالي.

ومن هذه الكتب: الغريبين لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، المتوفى سنة

---

(1) غريب الحديث، ورقة 4.

(2) المرجع السابق، ورقة 13، ووفيات الأعيان 4/61.

(401)، والفائق[1] لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المتوفى سنة (538). ثم النهاية لصاحبنا مجد الدين بن الأثير، المتوفى سنة (606).

وطائفة ثالثة جرَّدت أحاديث بعينها، وأفردتها بالشرح، من ذلك صنيع أبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري، المتوفى سنة (328) حين شرح حديث السيدة عائشة في صِفة أبيها أبي بكر الصديق، رضي الله عنهما[2].

ومنه أيضاً كتاب «بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد»[3] للقاضي عياض بن موسى اليَحْصُبِي، المتوفى سنة (544).

ويمثل كتاب «منال الطالب في شرح طوال الغرائب» لصاحبنا مجد الدين بن الأثير، منهجاً رابعاً من مناهج التصنيف في غريب الحديث، وهو جَمْع وشرح الأحاديث الطويلة، المأثورة عن رسول الله ﷺ، والصحابة والتابعين، رضي الله عنهم أجمعين.

وبعد، فهذه لمحة موجزة عن علم غريب الحديث: معناه، وبدايات التأليف فيه، ومناهج المؤلفين لكتبه، وضعتُها بين يدي حديثي عن ابن الأثير، وجهوده في هذا العلم.

ولقد تجلَّى نشاط ابن الأثير في علم غريب الحديث في كتابين: «النهاية في غريب الحديث والأثر»، و «منال الطالب في شرح طِوال الغرائب». بالإضافة إلى ما نثره في كتابه الكبير «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، وكتابه «الشافي في شرح مسند الشافعي»، ويأتي الحديث عن الغريب في هذه الكتب إن شاء الله.

---

(1) في طريقة الزمخشري في ترتيب الأحاديث بعض العسر، وقد أشرت إلى ذلك في مقدمة تحقيقي لكتاب منال الطالب، ص 5.

(2) نشر هذا الشرح بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، بالمجلد السابع والثلاثين من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق.

(3) نشر هذا الكتاب بالرباط، بالمغرب الأقصى سنة 1395 ـ 1975، ونشر معه تفسير الحافظ السيوطي للحديث نفسه.

أما «النهاية»، فهي أشهر كتاب، وأسْير مصنف في علم غريب الحديث، وقد عُرف ابن الأثير بها، وانتسب إليها. يقول القائل في أبناء الأثير الثلاثة:

وبنـــو الأثيـــر ثـــلاثـــةٌ قـــد حـــازَ كـــلٌّ مُفْتخـــرْ
فمـــؤرّخ جمـــع العلـــو مَ وآخـــرٌ وَلـــيَ الـــوَزَرْ
ومحـــدّث كتـــب الحـــديـــثَ لـه النهـايـةُ فـي الأثَـرْ[1]

وقد رُزقت «النهاية» الحُظْوة والقَبُولَ عند الناس، فغطَّت شهرتُها على ما سبقها من تصنيف، وأعجزت مَن أتى بعدها من المصنفين، فاقتصرت جهودهم على الاختصار والتذييل.

لقد انتهى إلى ابن الأثير حصادٌ طيبٌ، في شرح غريب الحديث، أفاد منه، وأربى عليه، وجمع واستقصى، ولم تندّ عنه إلا أحاديثُ يسيرةٌ يأتي الكلام عليها.

وترى في مقدمة «النهاية» مقدمة نفيسة، تكلم فيها ابن الأثير عن نشأة علم غريب الحديث، وبدايات التأليف فيه، ومراحل نموه وتطوره، ومناهج المصنفين فيه وطرائقهم، ناقلاً من كلام هؤلاء المصنفين ما يبين عن منهجهم، ناقداً لهم، كاشفاً عن مواطن القوة والضعف عندهم، وهو بذلك الصنيع يضع يديك على المفيد من هذه الكتب، فإذا صعُب عليك جمعُها كلها، سهل عليك أن تختار بعضها، لتجد فيه مقنعاً وبلاغاً.

وقد نظر ابن الأثير في مناهج من سبقوه، ثم اختار منها منهج أبي عبيد الهروي، وأبي موسى المديني الأصبهاني، من حيث إيرادُ المواد اللغوية، وترتيبها وَفْقَ الحرف الأول والثاني والثالث. ثم إنه أدار كتابه «النهاية» على هذين الكتابين، فجعل الحرف «هـ» علامة النقل عن الهروي، والحرف «س» علامة النقل عن أبي موسى.

---

(1) الأول هو عز الدين، صاحب الكمال، واللباب. والثاني هو ضياء الدين، صاحب المثل السائر. والثالث مجد الدين صاحبنا. وانظر مقدمة تحقيقي لمنال الطالب.

قال رحمه الله: «سلكت طريق الكتابين، في الترتيب الذي اشتملا عليه، والوضع الذي حوياه؛ من التقفية على حروف المعجم، بالتزام الحرف الأول والثاني من كل كلمة، وإتباعها بالحرف الثالث منها، على سياق الحروف، إلا أني وجدت في الحديث كلماتٍ كثيرة، في أوائلها حروفٌ زائدة، قد بُنِيت الكلمةُ عليها، حتى صارت كأنها من نفسها، وكان يلتبس موضعُها الأصلي على طالبها، لا سيما وأكثر طلبة غريب الحديث لا يكادون يفرقون بين الأصلي والزائد، فرأيت أن أثبتها في باب الحرف الذي هو في أولها، وإن لم يكن أصلياً، ونبَّهت عند ذكره على زيادته، لئلا يراها أحدٌ في غير بابها، فيظن أني وضعتُها فيه للجهل بها، فلا أُنْسَبَ إلى ذلك، ولا أكون قد عرضتُ الواقف عليها للغِيبة وسوء الظن»[1].

هذا منهج ابن الأثير، وتلك سبيله، التزم الترتيب وَفْقَ الحرف الأول والثاني والثالث، ثم أورد الكلمات على ظاهر لفظها، دون أن يجردها من الزيادة طلباً لليسر والسهولة، واتقاءً للسهو أو الغفلة.

ويظهر أثر هذا المنهج واضحاً في (باب الهمزة)، وهو أول أبواب الكتاب.

وابن الأثير حريصٌ على أن يذكر أصل الكلمة، بعد أن يوردها على ظاهر لفظها، فقد ذكر كلمة (حدة) في باب الحاء والدالِ: قال في شرح حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ ودفن أبيه: (فجعلته في قبر على حِدة): أي منفرداً وحده. قال: (وأصلها من الواو، فحذفت من أولها، وعوض منها الهاء في آخرها، كعِدة، وزِنة، من الوعد، والوزن)[2].

وكأنما أحسَّ ابن الأثير أحياناً بأن النص على أصل الكلمة حين يذكرها على ظاهر لفظها، لا يُغني عن وضعها في حق موضِعها، فذكرها مرتين: مرة على ظاهر اللفظ، ومرة على حق اللفظ.

---

(1) النهاية 1/11.

(2) النهاية «حدة» 1/355، وانظر أيضاً المنهج: «أبرز» 1/14، «تتر» 1/181، «تجف» 1/182، «تحا» 1/183، «ترث» 1/186، «تلعب ـ تمرح» 1/194، 196.

فمثلاً ذكر في مادة (أبض)[1] حديث «أن النبي ﷺ بال قائماً لعلَّة بمأبضيه». قال: المأبض: باطن الركبة هاهنا، وهو مِن الإباض: الحبل الذي يُشدّ به رُسْغُ البعير إلى عضده. . . وسيجيء في حرف الميم». وقد أعاده على ظاهر لفظه، في باب الميم مع الهمزة (مأبض)[2].

وكذلك (الأفكل) ذكره في باب الهمزة مع الفاء، على ظاهر لفظه، ثم أعاده في باب الفاء مع الكاف، وهو حقُّ موضعه[3].

ولم يلتزم ابن الأثير هذا المنهج تماماً في أبواب الكتاب، فمثلاً ذكر حديث علي بن أبي طالب، رضي الله عنه: «زعم ابن النابغة أني تلعابة تمراحة» ذكر هذا الحديث في مادتي (تلعب ـ تمرح) على ظاهر لفظه، ثم أعاد ذكره في (لعب)، وهو حق لفظ (تلعابة)، لكنه لم يعده في (مرح) على حق لفظ (تمراحة)، بل لم يذكر مادة (مرح) أصلاً[4].

والحديث أورده ابن منظور في اللسان، مادة (مرح)، وذكر أن ابن الأثير أتى به في حرف التاء، حملاً على ظاهر لفظه.

وقد خالف ابن الأثير منهجه في إيراد المواد على ظاهر لفظها، وذلك حين شُغل بالكلام على التصريف، قال في باب الذال مع الخاء المعجمتين: «وفي حديث أصحاب المائدة: أمِروا أن لا يدَّخروا فادَّخروا»، قال: هذه اللفظة هكذا ينطق بها بالدال المهملة، ولو حملناها على لفظها، لذكرناها في حرف الدال، وحيث كان المراد من ذكرها معرفة تصريفها، لا معناها، ذكرناها في حرف الذال، وأصل الادخار: اذتخار، وهو افتعال من الذُّخْر»[5]. ثم أخذ في ذكر ما عرض لهذه الكلمة من تغييرات صرفية.

---

(1) النهاية 1/15.
(2) النهاية 4/288.
(3) النهاية 1/56، 3/466.
(4) النهاية 1/194، 196، 4/252.
(5) النهاية 2/155.

وقد يُعَدّ من مخالفة المنهج أيضاً ذكرُه لكلمة[1] (جمجم) بعد (جمل) وقبل (جمم)، وحقها أن تسبق جميع ما تقدمها من المواد، وتأتي في أول كلمات الجيم مع الميم.

هذا، وقد بالغ ابن الأثير أحياناً في إيراد الموادّ على ظاهر لفظها، حتى إنه اعتبر كاف التشبيه مع «ما» كلمة واحدة، وذكرها في آخر (باب الكاف مع الميم)، وشرح عليها حديثين، الأول: «من حلف بملة غير ملة الإسلام كاذباً، فهو كما قال»، ثم قال في شرحه: «هو أن يقول الإنسان في يمينه: إن كان كذا وكذا، فأنا كافر أو يهودي، أو نصراني، أو بريء من الإسلام، ويكون كاذباً في قوله، فإنه يصير إلى ما قاله من الكفر، وغيره. وهذا وإن كان ينعقد به يمينٌ عند أبي حنيفة، فإنه لا يوجب فيه إلا كفارة اليمين، وأما الشافعي فلا يعده يميناً، ولا كفارة فيه عنده».

والحديث الثاني، هو حديث الرؤية، ونصه: «فإنكم ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر». قال: قد يُخيل إلى بعض السامعين أن الكاف كاف التشبيه للمَرْئي، وإنما هي للرؤية، وهي فعل الرائي، ومعناه إنكم ترون ربكم رؤيةً ينزاح معها الشك، كرؤيتكم القمر ليلة البدر، لا ترتابون فيه، ولا تمترون». ثم قال: «وهذا الحديث، والذي قبله، ليس هذا موضعهما؛ لأن الكاف زائدةٌ على «ما»، وإنما ذكرناهما لأجل لفظهما»[2].

وواضح أن هذا الكلام كله إنما هو شرح معنىً وحُكم، لا شرح لفظ ولغة.

هذا، وقد تابع ابن منظور ابن الأثير، في ذكر هذين الحديثين، في مادة (كمى) من اللسان[3]، ثم قال: «وذكرهما ابن الأثير لأجل لفظهما، وذكرناهما نحن حِفظاً لذكرهما، حتى لا نُخلّ بشيء من الأصول».

---

(1) النهاية 1/199.

(2) النهاية 4/201، 202، وانظر جامع الأصول 10/558.

(3) اللسان «كمى» 20/98.

وأيضاً فقد ذكر ابن الأثير، بعد مادة (ملا) من باب الميم مع اللام، وقبل مادة (منأ) من باب الميم مع النون، ذكر (مم) وأورد فيها حديثاً واحداً، هو حديث كتابه ﷺ، لوائل بن حجر: «مَن زنى مِمْ بِكْر، ومَن زنى مِمْ ثيّب»، ثم قال: «أي مِن بكر، ومن ثيّب»، فقلب النون ميماً، أما مع «بكر»، فلأن النون إذا سكنت قبل الباء، فإنها تقلب ميماً في النطق، نحو عنبر، وشنباء، وأما مع غير الباء، فإنها لغة يمانية، كما يبدلون الميم من لام التعريف»[1].

وقد أورد ابن منظور هذا الحديث، عن ابن الأثير، في مادة (موم)[2].

وهذا كله ـ كما قلت من قبل ـ مبالغة من ابن الأثير، في إيراد المواد على ظاهر لفظها.

وبعد:

فهل يُعَدُّ ابن الأثير بهذا النهج سابقاً على المعاصِرين من اللغويين، الذين ينادون بصنع معجم لغوي يراعي ظاهر اللفظ، ولا يردّ الكلمات إلى أصولها، وذلك تلبية لحاجات العصر، وطلباً لليسر والسهولة؟

هل استقصى ابن الأثير كل أحاديث الغريب؟

قلت من قبل: إن ابن الأثير قد أربى وزاد، على ما انتهى إليه من مصنفات في غريب الحديث، لكني في أثناء عملي في تحقيق «النهاية» وقفت على بعض أحاديث، ندَّت عنه، وبعض مواد أغفلها جملةً.

فمن ذلك أنه لم يذكر في مادة «جشم» حديث عمر بن الخطاب، رضي الله عنه: «جشمت إليك عرق القِربة»، مع ذكره له في مادة

(1) النهاية 4/363.

(2) اللسان «موم» 16/43.

«عرق»[1]، وفي مادة «حمت» ذكر «الحميت»، وهو كما شرحه: «النِّحْيُ، والزِّقُّ الذي يكون فيه السَّمْنُ، والرُّبُّ، ونحوهما»، ولم يذكر من أحاديثه حديث عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، وأتاه رجل يسأله، فقال له: هلكتُ وأهلكتُ، فقال له عمر: اسكت! أَهَلَكْتَ وأنت تنث نثيث الحميت». وقد ذكر ابن الأثير هذا الحديث، في كتاب «منال الطالب في شرح طول الغرائب» ضمن أحاديث عمر بن الخطاب.

والعجيب أن ابن الأثير ذكر الحديث في مادة «نثث»، وقال في شرحه: «نَثّ الزِّقُّ ينثّ، بالكسر: إذا رشح بما فيه من السمن، أراد: أتهلك وجسدُك كأنه يقطُر دسَماً»[2].

فأنت ترى أن الحديث لم يسقط عليه أصلاً، وإنما هو قد أغفل ذكره في مادة «حمت»، وذكره في مادة «نثث»، مع أن منهجه أن يذكر الحديث في جميع المواد التي تتضمن الغريب.

ومن ذلك أيضاً ما أورده السيوطي في الدر النثير ـ وهو تلخيص النهاية ـ في آخر مادة (دخل)، قال حكاية عن ابن الجوزي: «في الدَّخيل صدقة: هو الجاورس»[3]. انتهى ما زاده السيوطي.

والجاورس ـ بفتح الواو ـ حب يشبه الذرة، وهو أصغر منها[4].

ومنه أيضاً ما ذكره السيوطي، في آخر أحاديث مادة (رجل)، قال: «قال الفارسي: وكان إبليس ثنى رجلاً. معناه اتكل على ذلك ومال، طمعاً في أن يرحم، ويعتق من النار»[5].

---

(1) النهاية 1/274، 3/220.
(2) النهاية 1/436، 5/14.
(3) النهاية 2/108، وبحاشيته الدر النثير.
(4) المصباح المنير «جرس».
(5) الدر النثير، بحاشية النهاية 2/205.

والفارسي هذا: أرجِّح أنه أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر، المتوفى سنة (529)، وله كتاب في غريب الحديث، اسمه: مجمع الغرائب في غريب الحديث[1].

وأيضاً زاد السيوطي في آخر أحاديث مادة (رهن)، قال: «وقال ابن الجوزي، في حديث أم معبد «فغادرها رهنا»: أي خلف الشاة عندها مرتهنة بأن تدر"»[2].

وفي مادة (سخم) لم يذكر ابن الأثير حديث عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، وقد أورده الهروي في الغريبين، والسيوطي في الدُّر النثير، حكاية عن ابن الجوزي، ونصه كما ذكره الهروي: «في حديث عمر، رضي الله عنه، في شاهد الزور: يُسَخَّم وجهه». قال الهروي: أي يُسَوَّد، وقال الأصمعي: السُّخام: الفحم، ومنه قيل: سخم الله وجهه. قال شمر: السَّخام: سواد القِدْر»[3].

وفي مادة (عود) زاد السيوطي، قال: «وكان له قَدَحٌ من عَيْدان يبول فيه»، قال «بفتح العين المهملة، وفي النخل الطِّوال المنجردة، الواحدة عَيْدانة»[4].

ورأيت في مادة (نخس) من اللسان، والتاج، حديثاً لم يذكره ابن الأثير في المادة، ونص الحديث: «إذا صُبَّ لبنُ الضأن على لبن الماعز، فهو النَّخِيسة».

وفي مادة (نصح) أسقط ابن الأثير حديثاً، أثبته الهروي، قال في الغريبين: «وفي حديث عبد الرحمن بن عوف، في الشُّورى، قال: وإنّ جُرْعة شَرُوب أنْصحُ لكم من عذْبٍ مُوبٍ»، ثم حكى الهرويّ عن الأصمعي، قال: إذا شرب دون الرِّيّ، قال: نضحتُ الرِّيَّ، بالضاد معجمة، فإن شرب حتى يروى، قال: نصحتُ

---

(1) انظر مقدمتي لتحقيق النهاية، ص 6.

(2) الدر النثير بحاشية النهاية 2/285.

(3) الغريبين «سخم»، والدر النثير بحاشية النهاية 2/350، وانظر الحديث أيضاً في اللسان «سخم».

(4) الدر النثير بحاشية النهاية 3/318، وانظر اللسان «عود ـ عيد ـ عدن».

الريّ، بالصاد غير معجمة، نصحاً، ونصعتُ، ونقعتُ، وقد أنصعني، وأنقعني».

وقد ذكر ابن الأثير هذا الحديث، في مادتي «شرب ـ وبأ»، برواية «جرعة شروب أنفع من عذب موب» و «أنفع» بالفاء[1].

وأيضاً لم يذكر في هذه المادة حديثاً اشتمل على كلمة منها، وقد أورده في مادة (كبن)، ونصه: «أنه مرَّ بفلان، وهو ساجدٌ، وقد كبن ضفيرتيه، وشدهما بِنصاح»[2].

ولم يذكر ابن الأثير هذه الكلمة «نصاح» في مادتها. والنِّصاح، بكسر النون، بوزن كتاب: الخيط والسلك. ذكره صاحب القاموس.

ولم يذكر في أثناء مادة (سوق) كلمة «السَّويق»، وهو ما يُعمل من الحنطة والشعير، وفي الكلمة حديث ذكره صاحب تاج العروس، قال: «وفي الحديث: فلم يجد إلا سويقاً فلاكَ منه».

هذا، وقد فات ابن الأثير ذكرُ بعض المواد المشتملة على كلمات من غريب الحديث:

فمنه ما ذكره السيوطي، في الدر النثير، قال: «وفات المصنِّفَ مادة (جرل)، وفي السير، في غزوة الحديبية: «سلك بهم طريقاً وعراً أجرلَ»، أي كثير الحجارة، والجرل ـ بفتحتين ـ والجرول: الحجارة»[3].

ولم يذكر مادة (حربش)، وفيها حديث أورده في مادة (فشش)، قال، بعد أن ذكر أن الفشش: الصوت: ومنه حديث أبي الموالي: «فأتت جارية، فأقبلت وأدبرت، وإني لأسمع بين فخذيها من لففها مثل فشيش الحرابش». قال: الحرابش: جنس من الحيّات، واحدها: حِرْبِش»[4].

---

(1) النهاية 2/455، 5/145.

(2) النهاية 4/145.

(3) الدر النثير بحاشية النهاية 1/262.

(4) النهاية 3/448، ومكان هذه المادة الساقطة في 1/368، واللف، واللقف: تداني الفخذين من السمن، والمرأة لفاء. النهاية 4/261.

وأيضاً لم يترجم ابن الأثير لمادة (نفط) مع مجيء كلمة غريبة منها في حديث حذيفة، أورده ابن الأثير في مادة (نبر)، قال: «وحديث حذيفة: كجمر دحرجته على رجلك فنفط، فتراه منتبراً»[1].

لم يشرح ابن الأثير كلمة «نفط» هذه، بل هو لم يترجم للمادة أصلاً.

وقال الإمام النووي: «نفط، بفتح النون وكسر الفاء، ويقال: تنفط، بمعناه، والتنفط: الذي يصير في اليد من العمل بفأس، أو نحوها، ويصير كالقبة فيه ماء قليل»[2].

ملاحظات أخرى حول منهج ابن الأثير:

درج ابن الأثير في شرحه للكلمة الغريبة، على أن يشير إلى الرواية الأخرى، سابقة كانت أو لاحقة، وكذلك إذا تعددت الروايات، يشرح كلَّ رواية في مكانها، ثم يُحيل على بقيّة الروايات في مواضعها.

ولكن مع اتساع مادة الكتاب، وغزارة أحاديثه، جاءت مواضعُ لم يلتزم فيها ابن الأثير هذا المنهج:

فمن ذلك أنه ذكر في مادة (جلا) حديث العقبة: «إنكم تبايعون محمداً على أن تحاربوا العرب والعجم مجلية»، أي حرباً مجلية، مخرجة عن الدار والمال.

وهذا الحديث روي من قبل، في مادة (جلب): «مجلبة»، وأشار هناك إلى أنه يروى بالياء التحتية، لكن فاته أن يذكر هنا أنه سبق بالباء الموحدة، وفْقَ منهجه[3].

---

(1) النهاية 5/8، ومنتبراً: أي مرتفعاً.

(2) شرح النووي على صحيح مسلم «باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب. من كتاب الإيمان» 2/169.

(3) النهاية 1/282، 290.

ومن ذلك أيضاً ما جاء في مادة (جيش)، ذكر الحديث: «جاءوا بلحم فتجيَّشت أنفُسُ أصحابه منه»، أي: غثت، وهو من الارتفاع، كأن ما في بطونهم ارتفع إلى حلوقهم، فحصل الغثي.

وقد أعاد الحديث في مادة (حيش)، وفسَّر «تحيشت»، أي نفرت، ثم قال: «ويروى بالجيم، وقد تقدم»، لكنه لم يشر عند ذكره في باب الجيم، إلى أنه سيأتي بالحاء المهملة، على جاري عادته[1].

ومنه أيضاً أنه ذكر رواية، ولم يشر إلى الأخرى، ذكر في مادة (خبر): «وفي حديث أبي هريرة: حين لا آكل الخبير»، ثم قال: «هكذا جاء في رواية، أي الخبز المأدوم، والخبير، والخبرة: الإدام»[2].

هذا كلامه، ولم يُشر إلى الرواية الأخرى، وقد ذكرها الزمخشري، قال: «وروي الخمير»[3].

وأشدُّ من كل هذا، أنه ذكر حديثاً في موضعين، بروايتين مختلفتين، وسكت عن ذكر الرواية الأخرى في كل موضع:

وذلك حديث خزيمة بن ثابت السلمي، في ذكر السَّنة: «تركت المُخَّ رُزاماً».

قال ابن الأثير: إن صحت الرواية، فيكون على حذف مضاف تقديره: تركت ذوات المخ رزاماً، ويكون رُزاماً جمع رازم»[4]. انتهى كلامه، والناقة الرازم: هي التي لا تتحرك من الهزال.

وقد أعاد الحديث في مادة (رير) برواية: «تركت المخَّ راراً»، ثم قال في

---

(1) النهاية 1/324، 467. وانظر أيضاً مثالاً لهذه الظاهرة في حديث أنس، رضي الله عنه في صفة خميصة النبي ﷺ، في المواد «جون ـ حتك ـ حوت» 1/318، 338، 456.

(2) النهاية 2/7، وانظر أيضاً مثالاً آخر في مادتي «جفاً ـ جفا» 1/277، 281 ـ حديث حنين.

(3) الفائق 1/353.

(4) النهاية 2/220.

شرحه: «أي ذائباً رقيقاً، للهزال، وشدة الجدب»[1].

ولم يشر ابن الأثير في كلا الموضعين إلى الرواية الأخرى.

ولئن كان ابن الأثير ـ رحمه الله ـ قد التزم في كتابه كله، أن ينتزع من الحديث اللفظة الغريبة وحدها ويشرحها، دون أن يذكر الحديث كله، فإنه قد اضطُرّ في بعض الأحيان أن يجانب هذا المنهج، حِفاظاً على روح الحديث المشروح ومعناه:

قال في أول مادة (خضر): «فيه: «إن أخوف ما أخاف عليكم بعدي ما يُخرج الله لكم من زهرة الدنيا، وذكر الحديث، ثم قال: إن الخير لا يأتي إلا بالخير، وإن مما ينبت الربيع ما يقتل حَبَطاً أو يلمّ، إلا آكلة الخضر...» الحديث، قال ابن الأثير: هذا الحديث يحتاج إلى شرح ألفاظه مجتمعة، فإنه إذا فرّق لا يكاد يفهم الغرض منه». ثم أخذ في شرح طويل[2].

وقال نحواً من هذا الكلام في مادة (حبط)، قال هناك: «ولهذا الحديث شرح يجيء في موضعه، فإنه حديث طويل، لا يكاد يفهم إذا فرق»[3].

لكن فات ابن الأثير ـ رحمه الله ـ أن يذكر أن يجيء موضع الشرح المشار إليه، فإن في الحديث ألفاظاً غريبة كثيرة.

ومما ينبغي التنبه له أنه ليس كل ما في «النهاية» غريباً، فقد يذكر ابن الأثير الكلمة الواضحة الظاهرة، لغرض آخر، غير الغرابة:

ذكر في مادة (زبل)، قال: «في حديث عمر، رضي الله عنه، أن امرأة نشزت على زوجها، فحبسها في بيت الزبل»: هو بالكسر: السِّرْجين، وبالفتح: مصدر زبلتُ الأرضَ: إذا أصلحتَها بالزِّبْل».

---

(1) النهاية 2/288.
(2) النهاية 2/40.
(3) النهاية 1/331.

ثم قال: «وإنما ذكرنا هذه اللفظة، مع ظهورها، لئلا تُصحَّفَ بغيرها؛ فإنها بمكانٍ من الاشتباه»[1].

ولم يقف ابن الأثير عند حدود الشرح اللغوي لغريب الأحاديث، فنراه يُعنى بالتوفيق بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر:

ومن ذلك توفيقه بين قوله ﷺ: «كلّ محدَثة بدعة»، وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حين جمع الناسَ على قيام رمضان، وندبهم إليه: «نِعمت البدعةُ هذه»[2].

ومنه التوفيق بين الأحاديث التي جوّزت الرُّقْية، والأحاديث التي نَهتْ عنها[3].

ومن ذلك أيضاً التوفيقُ بين قوله ﷺ: «لا تكتبوا عني غير القرآن» وبين إذنه في كتابة الحديث عنه[4].

وقد ظهرت ثقافة ابن الأثير الفقهية واضحة بيّنة في «النهاية»، فقد عرض لمسائلَ كثيرة، من أبواب الفقه، كالزكاة، والحدود، والبيوع، وغيرها من المعاملات[5].

ثم ذكر شيئاً من اختلاف الفقهاء، كاختلافهم في من يعتق، من قوله ﷺ: «من ملك ذا رحم محرم، فهو حرّ»[6].

---

(1) النهاية 2/294.
(2) النهاية 1/106، 107.
(3) النهاية 2/254، 255.
(4) النهاية 4/148.
(5) النهاية 1/398، 399، 416، 2/20، 62، 63، 201، في المواد «حضر ـ حفل ـ خرج ـ خلط ـ رجع».
(6) النهاية 2/210، 211 «رحم».

وكاختلاف مالك، والشافعي، رضي الله عنهما، في الصلاة في جلود السِّباع[1].

ومنه اختلاف أبي حنيفة، والشافعي، رضي الله عنهما، في تأويل حديث: «لا يُقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده . . .» الحديث[2].

واختلاف الأئمة والفقهاء، في تفسير التفرق، في قوله ﷺ: «البيّعان بالخيار ما لم يتفرقا»[3].

ومن هنا فإني أحمد الله حمداً كثيراً أن وفقني وأعانني على صنع فهارس للأعلام التي وردت في جميع أجزاء النهاية، فعن طريق هذه الفهارس يمكن للدارس أن يجمع آراء العلماء، ومواضع اتفاقهم واختلافهم.

وقد اهتم ابن الأثير كثيراً في «النهاية» بمسائل النحو والصرف، توجيهاً وإعراباً، وكذلك صنع في كتابه «منال الطالب» على ما يأتي إن شاء الله، واشتغال ابن الأثير بالنحو والصرف معروف، وله في النحو ثلاثة مصنفات: الباهر في الفروق، والبديع، وهو شرح فصول ابن الدهان، وتهذيب فصول ابن الدهان[4].

ومع عناية ابن الأثير بالنحو، وتوجيه بعض مسائله في النهاية: فقد روى حديثاً على وجه مخالف لما عليه جمهور النحاة، ولم ينص على تلك المخالفة:

وذلك ما أورده في مادتي (جوب ـ نمر): «فجاءه قومٌ مُجْتابي النِّمار»[5].

ووجه مخالفة هذا لما عليه جمهرة النحاة أنه أتى بالحال، وهو «مجتابي» من النكرة، وهي «قوم». والحال لا تأتي من النكرة إلا بوجود مسوّغ، على ما هو

---

(1) النهاية 2/337 «سبع».
(2) النهاية 3/325 «عهد».
(3) النهاية 3/438 «فرق».
(4) راجع مقدمتي لتحقيق النهاية، ومنال الطالب.
(5) النهاية 1/310، 5/118.

مبسوط في كتب النحو[1]، ولا وجودَ لمسوِّغ في هذه الرواية.

وجاءت الرواية في الفائق: «جاءه قومٌ حفاةٌ عراةٌ مجتابي النمار أُزْراً بينهم، عامتهم من مضر...». قال الزمخشري: «أزراً بينهم: انتصابه على الحال من الضمير في «عراة»، وجعله حالاً من «قوم» غير ضعيف، لأنه موصوف»[2].

ومثل ذلك جاءت الرواية بوصف النكرة، في جامع الأصول، للمؤلف، بلفظ «فجاءه قومٌ عراةٌ مجتابي النمار»، وصحيح مسلم، ومسند أحمد بن حنبل[3].

ولعله من المفيد أن أشير إلى قصة طريفة، حول هذا الحديث، بين قاسم بن أصبغ، وبكر بن حماد التاهرتي، أوردها القرطبي، في تفسيره، وحكاها عنه المقّري، في نفح الطيب[4] فاطلبها في هذين الكتابين.

بعض مآخذ في النهاية:

استشهد ابن الأثير كثيراً، بأمثال العرب، وأقوالها الحكيمة، على ما أورده من شروح لغوية. لكنه رحمه الله، وهَمَ، حين أورد بعض الأمثال على أنه حديث:

قال في مادة «خلب»: «ومنه الحديث: «إذا لم تغلب فاخلب»، أي إذا أعياك الأمر مغالبة، فاطلبه مخادعة»[5].

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1/63، وقد أجاز بعض النحاة مجيء الحال من النكرة مع عدم وجود المسوغ، واستدلوا على ذلك بحديث: «صلى رسول الله ﷺ قاعداً، وصلى وراءه رجال قياماً».

(2) الفائق 1/243.

(3) جامع الأصول 6/457، وصحيح مسلم «باب الحث على الصدقة، من كتاب الزكاة»، ص 705، ومسند أحمد 4/358، «من حديث جرير بن عبد الله البجلي». ويلاحظ أن هناك رواية أخرى في صحيح مسلم، ص 706 تتفق مع رواية ابن الأثير في النهاية.

(4) تفسير القرطبي 1/287، في تفسير قوله تعالى: ﴿قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا﴾ [سورة البقرة: 32]، ونفح الطيب 2/48، في ترجمة قاسم بن أصبغ.

(5) النهاية 2/59.

ولا شك أن هذا سهو من ابن الأثير، رحمه الله، فمحال أن يصدر هذا الكلام عن المصطفى ﷺ ـ وهو المبعوث ليتمّم مكارم الأخلاق ـ وبعيد أيضاً أن يقوله واحد من الصحابة أو التابعين رضوان الله عليهم أجمعين.

ولا يصح أن يقال: لعل مراد ابن الأثير بالحديث مُطْلَقُ القول، فليس هذا اصطلاحه، كما ذكره في مقدمة النهاية.

وقد نص الهروي في الغريبين، على أن هذا الكلام مَثَلٌ، وكذلك جاء في لسان العرب، وتاج العروس، وعليه جاء في كتب الأمثال[1].

وقال أبو هلال في شرحه: «معناه إذا لم تدرك الحاجة بالغلبة والاستعلاء، فاطلبها بالرفق والمداراة، وأصل الخِلابة: الخداع، ومنه قيل: برقٌ خُلّب: إذا ومض من غير مطر، كأنه يخدع الشائم، وبه سميت المرأة خلوباً.

قال: وله وجه آخر: وهو أنه يريد: إذا لم تغلب عدوك بجلدك وقوّتك، فاخدعه وامكر به، فإن المماكرة في الحرب أبلغ من المكاثرة والجلَد»[2].

ومن المآخذ على ابن الأثير، ما ذكره في مادة (زبا)، قال: «فيه أنه نهى عن مزابي القبور». وقال في شرحه: «هي ما يُندب به الميت، ويُناح به عليه، من قولهم: ما زباهم إلى هذا؟ أي ما دعاهم؟ وقيل: وهي جمع مِزْبَاة، من الزّبية، وهي الحفرة، كأنه ـ والله أعلم ـ كره أن يشقّ القبر ضريحاً، كالزبية ولا يلحد، ويعضده قوله: «اللَّحدُ لنا والشَّقُّ لغيرنا»، وقد صحَّفه بعضهم فقال: عن مراثي القبور»[3].

قال السيوطي: «المصنف انعكس عليه الأمر، فإن الأول التصحيف، والثاني

---

(1) راجع الأمثال لأبي عبيد، ص 156، وجمهرة الأمثال 1/66، ومجمع الأمثال 1/34.
(2) الموضع السابق من جمهرة الأمثال.
(3) النهاية 2/295.

هو المحفوظ، كذا ذكره الخطابي، والفارسي، قالا: وإنما كره من المراثي النياحة على مذهب الجاهلية»[1].

والأمر على ما قال السيوطي في غريب الحديث للخطابي:

قال الخطابي، رحمه الله، في شرح الحديث: «المزابي إن كانت محفوظة، فإني لا أعلمها إلا من الزُّبية، قال أبو زيد: الزبية: بئر تحفر للأسد في رابية، لا يعلوها الماء، كره ـ والله أعلم ـ أن يشق القبر ضريحاً كالزبية، لا يلحد، وهذا كقوله: «اللحد لنا والشق لغيرنا». وما أرى هذا محفوظاً، فقد حدثنا أحمد بن إبراهيم بن مالك، حدثنا بشر، حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا إبراهيم بن مسلم الهجري، عن ابن أبي أوفى، قال: نهى رسول الله ﷺ، عن المراثي، فأرى هذا ذاك بعينه، صحّفه بعض الرواة»[2].

ومن سهوه، رحمه الله، ما ذكره في شرح (لهبرة) الواردة في الحديث: «لا تتزوجنَّ لهبرة»، حيث قال: «هي الطويلة الهزيلة»[3].

وتابعه على هذا صاحب اللسان[4]. والذي في القاموس، والفائق أن اللهبرة: القصيرة الدميمة[5].

أما قول ابن الأثير: «الطويلة الهزيلة»، فهو شرح «النهبرة»، كما في الفائق، وكما ذكره المصنف في مادة «نهبر»[6].

ومما غفل عنه، رحمه الله، ما أورده في باب اللام مع الياء، قال: وفي حديث

---

(1) الدر النثير، بحاشية الموضع السابق من النهاية.
(2) غريب الحديث ـ مخطوطة المكتبة السليمانية بإستانبول ـ ورقة 243.
(3) النهاية 4/280.
(4) اللسان «لهبر» آخر مادة في الجزء السادس. ولم يذكر ابن منظور في المادة غير هذا الحديث وشرحه.
(5) الفائق 2/272.
(6) الموضع السابق من الفائق، والنهاية 5/133.

الزبير: «أقبلت مع رسول الله ﷺ من لية» قال ابن الأثير: «هو اسم موضع بالحجاز، وقد تقدم في اللام والواو»[1].

هذا قوله، ولم تتقدم «لية» في هذا الموضع الذي أشار إليه، ولم أجدها إلا عَرَضاً في موضعين، في أثناء مادة (بحر) ومادة (نخب)[2].

هذا، وقد ألزم ابنُ الأثير نفسه بمنهج الإيجاز والاختصار، ولكن هذا الإيجاز قد أخذ عليه، ومن الإيجاز ما يكون مخلاً بالمعنى المراد.

قال في مادة (جبه): «في حديث الزكاة: ليس في الجبهة صدقة».

الجبهة: الخيل، وقال أبو سعيد الضرير قولاً فيه بُعد وتعسف»[3].

وقد أخذ السيوطي على المصنف أنه لم يبين هذا القول الذي قاله أبو سعيد الضرير. وقد نقلت ما قاله أبو سعيد في حواشي تحقيقي على النهاية[4].

ومما يتصل بالإخلال ما وجدته من بياض في أثناء مادة (ورع) في تفسير الحديث «ملاك الدين الورع». قال رحمه الله: الورع في الأصل: الكفّ عن المحارم، والتحرج منه... ثم استعير للكف عن المباح والحلال، وينقسم إلى[5]، وهنا وقف الكلام في جميع نسخ النهاية المخطوطة التي وقفت عليها، وكذلك جاء في الطبعة العثمانية من النهاية، وهي من أدق الطبعات قبل طبعتي، وقال مصححها أجزل الله له الثواب: «هكذا بياض في جميع النسخ».

وفيما نقله ابن منظور في اللسان عن النهاية، وقف الكلام هناك عند كلمة «والحلال».

---

(1) النهاية 4/287.
(2) النهاية 1/100، 5/31.
(3) النهاية 1/237.
(4) الدر النثير بحاشية النهاية ـ الموضع السابق ـ وانظر الغريبين 1/315.
(5) النهاية 5/174.

وقد كنت كتبت في تحقيقي على هذا الموضع ما صورته: «والحديث وإن كان في كتاب أبي موسى، كما رمز إليه المصنف، إلا أني لم أجد هذا الشرح في كتاب أبي موسى، المسمى المغيث في غريب القرآن والحديث»، المحفوظ بمعهد المخطوطات، بجامعة الدول العربية، برقم (500 حديث).

موارد ابن الأثير في النهاية:

قلت من قبل إنه قد انتهى إلى ابن الأثير، حصادٌ طيب في شرح غريب الحديث، وقد نظر ابن الأثير في هذا الذي انتهى إليه، وأفاد منه كثيراً.

وفي المقدمة النفيسة التي صدَّر بها كتابه «النهاية»، وتكلم فيها فيما تكلم عن مناهج المصنفين في غريب الحديث: يتضح إجلاله لمصنفات هؤلاء الأئمة دون غيرها من المصنفات، وأعني مصنفات: أبي عبيد القاسم بن سلام، وابن قتيبة، والخطابي، والهروي، والزمخشري، والحافظ أبي موسى المديني الأصبهاني.

وقد صرح ابن الأثير نفسه، بأنه أدار كتابه «النهاية» على كتابي أبي عبيد الهروي، وأبي موسى المديني. ولكني بعد طول معايشة ومدارسة لكتب الغريب، ولكتابي ابن الأثير «النهاية»، و «منال الطالب» ظهر لي أن ابن الأثير، رحمه الله، قد عوّل كثيراً على الخطابي، والزمخشري، ويتضح هذا من المواضع التي ذكر فيها اسم هذين العالمين الجليلين، وقد أحصيتها عدداً في فهرس الأعلام، الذي صنعته مع ما صنعت من فهارس للنهاية. وفيما وراء ذلك رأيته يعوّل كثيراً، دون أن يصرح بالنقل عنهما. وقد ظهر لي ذلك بالنسبة للخطابي، حين عهد إليَّ مركز البحث العلمي، بكلية الشريعة، بمكة المكرمة، بمراجعة الجزء الأول من كتابه «غريب الحديث». وقد رأيت أثر الخطابي واضحاً جداً في «النهاية»، ولا سبيل إلى ذكر مواضع الالتقاء والتشابه بين الكتابين؛ لأن كتاب الخطابي لم يطبع بعد.

ومهما يكن من أمر، فقد رأيت في بعض ما نقله ابن الأثير عن الخطابي، توثيقاً لكلام الخطابي، وضبطاً له، فمن ذلك:

تفسير «صيرة» في قوله ﷺ: «ما من أمتي أحدٌ، إلا وأنا أعرفه يوم القيامة. قالوا: وكيف تعرفهم مع كثرة الخلائق؟ قال: أرأيت لو دخلت صيرة فيها خيل دُهْمٌ، وفيها فرس أغرُّ محجَّلٌ، أما كنت تعرفه منها؟».

قال الخطابي: «قال أبو عبيد: صَيْرَة، وهو غلط، والصواب: صِيرَة، وهي كالحظيرة تتخذ للدواب من الحجارة وأغصان الشجر».

هذا ما ذكره الخطابي في غريب الحديث، وقد حكاه عنه ابن الأثير في النهاية، وجاء الكلام فيها مقيداً هكذا: «قال أبو عبيد: «صَيرة بالفتح، وهو غلط»[1]، فأنت ترى أن هذا التقييد «بالفتح» لم يرد عند الخطابي.

ويبقى أن أشير إلى أنني لم أجد هذا الحديث، ولا شرحه، في غريب الحديث المطبوع لأبي عبيد القاسم بن سلام.

ومنه أيضاً، ما ذكره ابن الأثير، في شرح حديث عمرو بن العاص، رضي الله عنه: «انظروا لنا رجلاً يتجنب بنا الطريق، فقالوا: ما نعلم إلا فلاناً، فإنه كان ربيلاً في الجاهلية».

قال ابن الأثير: الربيل: اللص الذي يغزو القومَ وحدَه، ورآبلة العرب هم الخبثاء المتلصصون على أسؤقهم. هكذا قال الهروي، وقال الخطابي: هكذا جاء به المحدِّث، بالباء الموحدة قبل الياء، قال: وأراه: الريبل، الحرف المعتل قبل الحرف الصحيح، يقال: ذئب ريبال، ولص ريبال، وسمى الأسد ريبالاً؛ لأنه يغير وحده، والياء زائدة، وقد يهمز ولا يهمز»[2].

هذا كلام ابن الأثير، وهذه حكايته عن الخطابي، وقد قابلت هذا الكلام على كلام الخطابي نفسه في غريب الحديث، فوقفت على أمرين:

---

(1) النهاية 3/66.

(2) النهاية 2/191.

الأول: أن الخطابي يقول: «الباء قبل الياء»، ولم يذكر كلمة «الموحدة» التي قيَّد بها ابن الأثير.

والثاني: أن الخطابي يقول في تقييد «الريبال» الحرف السقيم قبل الحرف الصحيح.

وليس يخفى أن لفظ «المعتل» الذي أثبته ابن الأثير، هو الشائع المصطلح عليه عند علماء الصرف، خاصة المتأخرين. وهذا يكشف عن جانب ملحوظ عند ابن الأثير، وهو ميله إلى اليسر والسهولة، في اختيار الألفاظ الدالة على المعاني. ومن هنا رأيته يعمد كثيراً إلى تغيير العبارات الغريبة المُطَّرَحَة إلى عبارات مألوفة مأنوسة. ويظهر هذا أكثر ما يظهر فيما أخذه من الزمخشري.

وهذا مدخلٌ صالح إن شاء الله، للحديث عن أثر الزمخشري في ابن الأثير، رحمهما الله:

الزمخشري إمام من أئمة العربية، وكتابه «الفائق» من أصول علم غريب الحديث، وقد أثنى عليه ابن الأثير في مقدمة «النهاية»، فقال: لقد صادف هذا الاسم مسمًّى، وكشف من غريب الحديث عن كل معمًّى.

وقد أفاد منه ابن الأثير كثيراً، في كتابيه «النهاية» و «منال الطالب» مصرِّحاً بالأخذ منه غير أني رأيته في مواطن كثيرة جداً يستاق كلام الزمخشري ويصنع منه حججه، ويُدير عليه تأويلاته، دون أن يصرح بالنقل منه، والعزو إليه، وهذا فاشٍ مستفيضٌ في النهاية، ولا سبيل إلى ذكر أمثلته، والتدليل عليه، فهذا محوجٌ إلى صفحات كثيرة وإنما أكتفي هنا ببعض الأمثلة:

ما ذكره في تفسير حديث ابن مسعود، رضي الله عنه: «جرِّدوا القرآن ليربُوَ فيه صغيركم، ولا ينأى عنه كبيركم»[1].

---

(1) النهاية 1/256، ويقارن بما في الفائق 1/205، 206.

وما ذكره في تفسير النهي عن بيع حَبَل الحبلة[1].

وما أورده في شرح حديث «تزوجوا في الحجز الصالح، فإن العرق دسّاس»[2].

وما ذكره في تفسير حديث بلال، رضي الله عنه: «أنه مرّ عليه ورقة بن نوفل، وهو يعذب، فقال: والله، لئن قتلتموه، لأتخذنه حناناً»[3].

وما ذكره في شرح حديث: «الاختصار في الصلاة راحة أهل النار»[4].

وما أورده في شرح حديث: «بادروا بالأعمال ستًّا: الدجّال، وكذا وكذا، وخويصة أحدكم»[5].

وما ذكره في شرح حديث ابن مسعود، رضي الله عنه: «إنّ طول الصلاة وقصر الخطبة مئنة من فقه الرجل»[6].

هذه مُثُل يسيرة مما أخذه ابن الأثير من الزمخشري، ولم يعزُه إليه. ومن وراء ذلك فقد حكى ابن الأثير عن الزمخشري، شيئاً لم يقله:

وذلك ما ذكره في شرح حديث: «أن الحكم بن أبي العاص كان خلف النبي ﷺ، يلمصه، فالتفت إليه فقال: كن كذلك».

قال ابن الأثير: «يلمصه: أي يحكيه، ويريد عيبه بذلك. قاله الزمخشري»[7].

---

(1) النهاية 1/334، والفائق 1/251، وانظر كلاماً نفيساً عن معنى (حبل الحبلة) للسهيلي، في الروض الأنف 1/260، 261.

(2) النهاية 1/345، والفائق 1/263.

(3) النهاية 1/452، والفائق 1/326.

(4) النهاية 2/37، والفائق 1/374.

(5) الموضع السابق من النهاية، والفائق 1/375.

(6) النهاية 4/290، والفائق 1/63، 64.

(7) النهاية 4/271.

ولم يذكر الزمخشري الحديث بهذا السياق، بل إنه لم يترجم أصلاً لمادة (لمص)، والذي وجدته في الفائق: «مرّ بالحكم بن مروان، فجعل الحكم يغمز بالنبي ﷺ، ويشير بإصبعه، فالتفت إليه، فقال: اللهم، اجعل به وزغاً، فرجف مكانه، وروى أنه قال: كذلك فلتكن، فأصابه مكانه وزْغٌ لم يفارقه»[1].

والحديث بهذا السياق، ذكره ابن الأثير أيضاً في مادة (وزغ)[2]. والوَزْغُ ـ بسكون الزاي ـ: الرعشة. والتقييد بالسكون لابن الأثير. ويتصل بهذا أيضاً ما ذكره ابن الأثير في مادة (نبد)، بالنون والباء الموحدة، قال: «في حديث عمر: جاءته جارية بسويق، فجعل إذ حركته ثار له قُشارٌ، وإذا تركته نَبَدَ»، أي سكن وركد. قاله الزمخشري»[3].

وهذا الحديث لم يذكره الزمخشري في مادة (نبد)، وإنما ذكره في (نثد) بالنون والثاء المثلثة، وحكاه عنه ابن الأثير أيضاً في هذه المادة[4].

ومن هذا أيضاً ما جاء في مادة (لمه)، فقد خلط ابن الأثير كلام الجوهري بكلام الزمخشري، وجعله كله من كلام الجوهري، وذلك ما ذكره في شرح حديث فاطمة، رضي الله عنها: «أنها خرجت في لمَة من نسائها، تتوطأ ذيلها، إلى أبي بكر فعاتبته». أي في جماعة من نسائها، قيل: هي ما بين الثلاثة إلى العشرة، وقيل: اللُّمة: المِثل في السنّ والترب.

قال ابن الأثير: قال الجوهري: الهاء عوض من الهمزة الذاهبة من وسطه، وهو مما أخذت عينه، كسَهٍ، ومُذْ، وأصلها: فُعلة، من الملاءمة، وهي الموافقة»[5].

---

(1) الفائق 4/57، 58.
(2) النهاية 5/181.
(3) النهاية 5/6.
(4) الفائق 4/84، والنهاية 5/14.
(5) النهاية 4/274.

هذه حكاية ابن الأثير، عن الجوهري، وقد راجعت الكلام على كتاب الجوهري «الصحاح»، فلم أجده زاد على قوله: «الهاء عوض» شيئاً، أما بقية الكلام، فهو للزمخشري، في الفائق[1].

والعجب من ابن منظور[2] ينقل عن ابن الأثير نسبة هذا الكلام كله إلى الجوهري ولا يعقّب، مع أن كتاب الجوهري «الصحاح» من مراجع ابن منظور الخمسة، فكان الأولى به أن يرجع إليه، ويتأكد من وجود هذا الكلام فيه.

هذا، وقد حكى ابن الأثير، عن الزمخشري، بعض شروحه اللغوية، وذكر أنها مما انفرد به الزمخشري، وذلك ما أورده في تفسير حديث: «أتاكم أهل اليمن، هم أرقّ قلوباً وأبخع طاعة».

قال ابن الأثير: «أي أبلغ، وأنصح في الطاعة من غيرهم كأنهم بالغوا في بخع أنفسهم، أي قهرها، وإذلالها بالطاعة».

ثم قال: «قال الزمخشري: هو من بخع الذبيحة: إذا بالغ في ذبحها، وهو أن يقطع عظم رقبتها ويبلغ بالذبح البخاع ـ بالباء ـ وهو العرق الذي في الصلب، والنخع، بالنون دون ذلك، وهو أن يبلغ بالذبح النخاع، وهو الخيط الأبيض الذي يجري في الرقبة، هذا أصله، ثم كثر حتى استعمل في كل مبالغة. هكذا ذكره في كتاب الفائق في غريب الحديث، وكتاب الكشاف في تفسير القرآن، ولم أجده لغيره، وطالما بحثت عنه في كتب اللغة والطب والتشريح، فلم أجد البخاع ـ بالباء ـ مذكوراً في شيء منها»[3].

هذا كلام ابن الأثير، والأمر على ما قال في كتابي الزمخشري: الفائق، والكشاف، وأيضاً ما جاء بعضه في أساس البلاغة[4].

---

(1) الصحاح «لمى»، والفائق 3/330.
(2) اللسان (لما).
(3) النهاية 1/102.
(4) الفائق 1/82، 83، والكشاف 2/335، في تفسير الآية الثالثة من سورة الشعراء ونصها: ﴿لعلك باخع نفسك ألا يكون مؤمنين﴾، والأساس (بخع).

وأقول: هذا الذي تعقّب به ابن الأثير الزمخشري، قد شاع في كتب أصحاب المعاجم المتأخرين: ابن منظور، صاحب اللسان، والفيروزآبادي، صاحب القاموس، والمرتضى الزبيدي، صاحب التاج. ويدل سياق هؤلاء جميعاً في كتبهم، على أن الزمخشري منفرد دون اللغويين بذكر «البخاع» بالباء الموحدة. حتى ليقول الزبيدي في التاج، بعد حكاية كلام ابن الأثير والفيروزآبادي: «قال شيخنا[1]: وقد تعقب ابن الأثير قومٌ بأن الزمخشري ثقة ثابت، واسع الاطلاع، فهو مقدم».

فهذا كلام دالٌ بوضوح على أن الزمخشري منفرد بذكر هذا القول وأن انفراده به لا يطعن فيه، لأنه ثقة مأمون.

وقد وقعت على نص عالٍ موثَّق، يدل على أن هذه التفرقة بين «البخاع» بالباء الموحدة، و «النخاع» بالنون، تفرقة قديمة سابقة على الزمخشري، المتوفى سنة (538)، وذلك ما ذكره ابن فارس، المتوفى سنة (395) في كتابه معجم مقاييس اللغة. قال رحمه الله:

«قال أبو علي الأصفهاني فيما حدثنا به أبو الفضل محمد بن العميد، عن أبي بكر الخياط، عنه: قال: قال الضبّيّ: بخعتُ الذبيحة: إذا قطعتَ عظم رقبتها، فهي مبخوعة، ونخعتها، دون ذلك؛ لأن النخاع: الخيط الأبيض الذي يجري في الرقبة، وفقار الظهر، والبخاع بالباء: العرق الذي في الصلب»[2].

فأنت ترى أن الزمخشري مسبوق فيما ذهب إليه بهذا الذي حكاه ابن فارس، بإسناده إلى الضبي، وقد خفي هذا على ابن الأثير، ومن جاء بعده: ابن منظور، والفيروزآبادي، والمرتضى الزبيدي، وشيخه محمد بن الطيب الفاسي، وإن كان هذا قد اعترف للزمخشري بالإمامة والتقدّم.

---

(1) هو محمد بن الطيب محمد الفاسي المالكي، كان علامة باللغة والأدب، مولده بفاس سنة 1110، ووفاته بالمدينة المنورة سنة 1170، الأعلام للزركلي 6/177، 178.

(2) معجم مقاييس اللغة 1/206، 207.

وبعد: فهذا حديث ابن الأثير مع الزمخشري، وسأزيده بياناً، إن شاء الله، عند كلامي على «منال الطالب».

ومن علماء الغريب الأوّلين، الذين أفاد منهم ابن الأثير: الإمام الجليل إبراهيم بن إسحاق الحربي، المتوفى سنة (285).

وقد ذكره ابن الأثير في مقدمة النهاية، وأورد رأيه في كتابه. قال: «وقد كان في زمانه [يعني زمان ابن قتيبة] الإمام إبراهيم بن إسحاق الحربي، رحمه الله، وجمع كتابه المشهور في غريب الحديث، وهو كتاب كبير، ذو مجلدات[1] عدة، جمع فيه وبسط القول وشرح واستقصى الأحاديث بطرق أسانيدها، وأطاله بذكر متونها وألفاظها، وإن لم يكن فيها إلا كلمة واحدة غريبة، فطال لذلك كتابه، وبسبب طوله ترك وهجر، وإن كان كثير الفوائد، جم المنافع، فإن الرجل كان إماماً حافظاً متقناً، عارفاً بالفقه والحديث، واللغة والأدب، رحمة الله عليه».

وقد نقل ابن الأثير عن الحربي في مواضع من النهاية، ثم نقده وناقشه في شرح حديث عمر بن الخطاب، رضي الله عنه: «فيم الرَّملانُ والكشفُ عن المناكب وقد أطأ الله الإسلام؟».

قال ابن الأثير: يكثر مجيء المصدر على هذا الوزن، في أنواع الحركة، كالنَّزوان، والنَّسلان، والرَّسَفان، وأشباه ذلك. وحكى الحربي فيه قولاً غريباً، قال: إنه تثنية الرَّمَل، وليس مصدراً، وهو أن يهزّ منكبيه، ولا يسرع، والسعي أن يسرع في المشي، وأراد بالرملين الرَّمَل والسعي، قال: وجاز أن يقال للرمل والسعي: الرملان؛ لأنه لما خفَّ اسم الرمَل، وثقل اسم السَعي، غُلّب الأخفُّ، فقيل: الرملان، كما قالوا: القمران، والعمران.

(1) لا يعرف من هذه المجلدات إلى الآن، إلا المجلدة الخامسة، وهي آخر الكتاب، وهي بخط قديم، وتحتفظ بنسختها المكتبة الظاهرية بدمشق، ويعكف عليها طالب نابه من أهل العلم، هو الشيخ سليمان بن إبراهيم العايد، ويقيم عليها درساً للدكتوراه بإشرافي، بكلية الشريعة ـ جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

وهذا القول من ذلك الإمام كما تراه؛ فإن الحال التي شرع فيها رَمَل الطواف، وقول عمر فيه ما قال يشهد بخلافه؛ لأن رمل الطواف هو الذي أمر به النبي ﷺ، وأصحابه في عمرة القضاء؛ ليُري المشركين قوّتهم، حيث قالوا: وهنتهم حمَّى يثرب. وهو مسنون في بعض الأطواف دون البعض، وأما السعي بين الصفا والمروة، فهو شعار قديم من عهد هاجر أم إسماعيل عليهما السلام، فإذاً المراد بقول عمر، رملانُ الطواف وحده الذي سُنَّ لأجل الكفار، وهو مصدر، وكذلك شرحه أهل العلم، لا خلاف بينهم فيه، فليس للتثنية وجه، والله أعلم»[1].

ومن علماء الغريب الذين ناقشهم ابن الأثير أيضاً: الحافظ أبو موسى المديني الأصبهاني ـ وكتابه أحد مصدرين أدار عليهما ابن الأثير كتابه النهاية كما سبق:

قال في شرح حديث عمرو بن العاص، رضي الله عنه: «أردت أن تبلغ الناسَ عني مقالة يزعنون إليها» أي: يميلون إليها، يقال: زعن إلى الشيء: إذا مال إليه. قال أبو موسى: أظنه «يركنون إليها» فصحِّف. قلت: الأقرب إلى التصحيف أن يكون «يذعنون» من الإذعان، وهو الانقياد، فعداها بإلى، بمعنى اللام، وأما «يركنون»، فما أبعدَها من «يزعنون»[2].

ومن علماء اللغة الذين أكثر ابن الأثير من النقل عنهم: الجوهري، إسماعيل بن حماد، صاحب «الصحاح»، المتوفى سنة (393)، وأبو منصور الأزهري، محمد بن أحمد، صاحب «تهذيب اللغة»، المتوفى سنة (370).

فقد حكى عن هذين العالمين كثيراً، فيما رأيته من كتبه: النهاية، ومنال الطالب، وجامع الأصول.

وفيما عدا ذلك، فقد كان ابن الأثير، رحمه الله، قليل العزو، والتصريح

---

(1) النهاية 2/265.
(2) النهاية 2/303.

بأسماء العلماء الذين ينقل عنهم، فما أكثر ما كان يقول: «وقال بعض المتأخرين»، و «في كتب بعض المتأخرين» و «رواه بعض المتأخرين» و «وأحسن ما سمعت»[1].

ما كُتب حول النهاية:

شغل العلماء بالنهاية: تذييلاً، واختصاراً، ونظماً:

فممن ذيَّل عليها صفي الدين محمود بن أبي بكر بن محمود الأرموي القرافي، المتوفى سنة (723). قال الوادي آشي: «وله ذيل كبير على النهاية لابن الأثير»[2].

وممن اختصرها الشيخ علي بن حسام الدين الهندي، الشهير بالمتقي، المتوفى سنة (975).

وعيسى بن محمد الصفوي، المتوفى سنة (953)، في قريب من نصف حجمها[3].

والحافظ جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة (911)، وقد صنع السيوطي، رحمه الله، حول النهاية مختصراً وذيلاً. وسمى الأول «الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير»، وسمى الثاني: «التذييل والتذنيب على نهاية الغريب»، وقد طبع الدر بهامش الطبعة العثمانية[4] من النهاية. وحين أخرجت طبعتي من النهاية، التقطت فوائد وزيادات الدر النثير، ووضعتها في حواشي الطبعة[5].

---

(1) راجع النهاية (جزا) 1/270، (حرث) 1/360، (حرجم) 1/362، (حقل) 1/416، (غذم) 3/347، (غرر) 3/357، (غمز) 3/386، (غيظ) 3/402، (فقر) 3/464، (نسج) 5/47، (نقط) 5/108، (نكه) 5/117.

(2) برنامج الوادي آشي، ص 89، كشف الظنون، ص 1989.

(3) كشف الظنون، الموضع السابق.

(4) بالقاهرة سنة 1311.

(5) صدرت هذه الطبعة عن مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة عام 1383= 1963 م في خمسة أجزاء.

=

أما التذييل والتذنيب، فهو صغير، يقع في سبع ورقات، ومنه عدة نسخ مخطوطة[1].

وقد نظم «النهاية» شعراً: عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن البعلي الحنبلي الحافظ، المتوفى سنة (785). ومن هذا النظم نسخة بمكتبة براون، تحت رقم (1659)، باسم «الكفاية في نظم النهاية»[2].

هذا وقد أفادني بعض طلبة العلم بمكة المكرمة ـ وقد غاب عني اسمه ـ أفادني أن بمكتبة عارف حكمة[3] بالمدينة المنورة ـ على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام ـ كتاباً اسمه «قاموس البحر ونبراس الفجر»، وهو في اختصار النهاية لابن الأثير. لمؤلف اسمه إبراهيم بن علي النووي، وتاريخ نسخ هذا الكتاب المخطوط سنة (197)، ورقمه في المكتبة 2377 (80،210).

ولست أحقّ هذا كلّه. ولعلي أرى هذه المخطوطة بنفسي فيما أستهل عن أيامي إن شاء الله.

= وقد أصاب هذه الطبعة ما أصاب غيرها من عيون كتب التراث، فقد أغار عليها مصورو الكتب في بيروت، وأصدروا منها طبعتين دون أخذ إذن مني. ففوتوا عليّ بذلك فرصة استدراك ما فرط مني من هنات وزلات، فلقد كان عملي في هذا الكتاب من أوائل اشتغالي بالعلم. لكني أحمد الله أن وفقني لصنع فهارس جامعة لذلك الكتاب العظيم، وفي هذه الفهارس خير كثير إن شاء الله، وقد أفاد منها كثير من طلبة العلم.

(1) راجع مقدمة تحقيقي للنهاية، ص 8.

(2) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 1/357، وملحق الجزء الأول، ص 607.

(3) آثرت كتابة التاء مربوطة كما ترى؛ لأن كتابتها مفتوحة (حكمت) إنما هو أثر من آثار الكلمات نحو (عزت وبهجت ورأفت)، وإنما هذه كلها: عزة، وبهجة، ورأفة.

أثر النهاية في كتب العربية:

قلت من قبل: إن «النهاية» قد رُزِقت الحظوة والقبول عند الناس، وقد غطت شهرتها على كل كتاب صنّف في غريب الحديث، فقلَّ أن تجد كتاباً في اللغة أو التفسير أو الحديث لم يأخذ النهاية في مصادره، ولم يعتدها من مراجعه.

ومن أشهر من عوَّل على «النهاية» من أصحاب المعاجم: ابن منظور، صاحب لسان العرب، المتوفى سنة (711)، فقد صرح في مقدمة اللسان بأنه صنع من كتب خمسة: تهذيب اللغة للأزهري، والمحكم لابن سيده، والصحاح للجوهري وحواشيه لابن بري، والنهاية لابن الأثير. وهذه عبارة ابن منظور عن النهاية: السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزريّ، قد جاء في ذلك بالنهاية، وجاوز في الجودة حد الغاية» إلى آخر ما قال[1].

ومن الذين أفادوا من «النهاية» كثيراً الإمام النووي، المتوفى سنة (676)، وترى ذلك في قسم اللغات من كتابه تهذيب الأسماء واللغات، ثم في شرحه على صحيح مسلم.

وكذلك الفيومي، المتوفى سنة (770) في معجمه المختصر المفيد «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير». وقد ذكر «النهاية» في ثبت مصادره، في آخر الكتاب.

ثم خاتمة أصحاب المعاجم: المرتضى الزبيدي، المتوفى سنة (1205) في معجمه العظيم: تاج العروس في شرح القاموس.

ولا سبيل إلى استقصاء الكتب التي أفادت من «النهاية»، فهي إلى الكثرة ما هي.

والكتاب الثاني الذي شارك به ابن الأثير في علم الحديث هو كتاب «منال الطالب».

وإليك حديثه:

---

(1) لسان العرب 1/3.

لا أعلم لهذا الكتاب سَمياً في مناهج[1] من صنَّفوا في غريب الحديث، فقد جرَّد ابن الأثير الأحاديث الطويلة المأثورة عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين، رضوان الله عليهم أجمعين ـ جرَّد ابن الأثير هذه الأحاديث من كتب السنة والسيرة، وأفرد لشرحها هذا الكتاب.

وقد قسم ابن الأثير الكتاب إلى قسمين: الأول في أحاديث رسول الله ﷺ مما له فيه كلام أو ذِكر سِيق الحديث له، أو بُني عليه، ومعظم أحاديث هذا القسم يدور على أحاديث الوفود التي وفدت على رسول الله ﷺ، وأحاديث المولد والمبعث، ودلائل النبوة وخصائصه ﷺ.

والقسم الثاني في آثار جماعة من أصحابه وبعض التابعين لهم بإحسان رضي الله عنهم أجمعين.

منهج ابن الأثير في إيراد الأحاديث وشرحها:

صدَّر ابن الأثير كتابه بمقدمة كاشفة، أبان فيها عن منهجه، وسبيله في اختيار الأحاديث وشرحها، ويبقى أن أذكر أشياء حول هذا المنهج، تكشف عن خصائصه، ثم تُنزل الكتاب منزلته من كتب العربية، فأقول وبالله التوفيق:

جرى ابن الأثير على أن يورد الحديث كاملاً، ثم يذكر في آخره من أخرجه من علماء الحديث والغريب، ويعقّب بما قيل في الحديث جرحاً وتعديلاً، وقبولاً ورداً.

وكثير من الأحاديث الطوال قد تكلم فيها علماء الجرح والتعديل، وضعَّفوا طُرُقها، ووهَّنوا رُواتِها، ولم يغب هذا عن ابن الأثير، وهو المحدِّث الكبير، صاحب «جامع الأصول»، وشارح «مسند الشافعي». فيقول في آخر حديث قُسّ بن

(1) راجع ما سبق في صدر هذا البحث.

ساعدة الإيادي: «حديث قسّ بن ساعدة على كثرة رواياته واختلاف طرقه، حديث مشهور متداول بين رواة الحديث وأئمته، وقد ذكر بعض الحفاظ أنه موضوع. فأما الرواية الأولى، فهي معروفة بمحمد بن الحجاج اللخمي، عن مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن ابن عباس، وقد أخرجها أبو القاسم البغوي، وأبو القاسم الطبراني وغيرهما.

وأما الرواية الثانية، فمعروفة من رواية بشر بن نُمَير، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس. قال أبو موسى: وهو غريب من هذا الوجه، وقد روى عن ابن عباس، من غير وجه، وروى عن أنس بن مالك وأبي لُبابة، وكأن ألفاظها مصنوعة ملفقة، لكن هكذا يُروى، على أنا قد تركنا بعض ألفاظه التي أطالوه بها اختصاراً، والله أعلم[1].

وأبين من هذا في الدلالة على رأي ابن الأثير في الأحاديث الطوال ما ذكره في آخر حديث فدك، عن السيدة فاطمة الزهراء رضي الله عنها.

قال رحمه الله: «هذا الحديث أكثر ما يروى من طريق أهل البيت، وإن كان قد رُوي من طرقٍ أخرى أطول من هذا وأكثر، وأهل الحديث يقولون: إنه موضوع على فاطمة.

وقال ابن قتيبة: قد كنت كتبته، وأنا أرى أن له أصلاً، وسألت عنه رجال الحديث، فقال في بعض نقلة الأخبار: أنا أسَنُّ من هذا الحديث، وأعرف من عمله.

قلت: هذا الحديث وإن كان موضوعاً كما ذكر، فهو من أفصح الكلام وأحسنه مأخذاً واحتجاجاً، ولعل واضعه لا ينقص درجة عن الحجاج بن يوسف الثقفي، وكُتُب غريب الحديث مشحونة بشرح كلامه وخطبه، فلا بأس أن يُجرى هذا الحديث مجراها في شرح غريبه ومعانيه، ولعل أكثر ما يروى من أحاديث

---

(1) منال الطالب 1/119، 120.

الغريب الطوال جارية هذا المجرى في التصنع. والله أعلم»[1].

وهذا الكلام صريح الدلالة على أن الغاية التي تغيَّاها ابن الأثير من وضع هذا الكتاب إنما هي غاية لغوية. وهذا شأن كتب غريب الحديث، تدور كلها في فلك اللغة: معاني واشتقاقاً ودلالات، إلا ما قد تراه عند الإمام الجليل أبي عبيد القاسم بن سلاّم، من آراءٍ فقهية نثرها في كتابه «غريب الحديث».

وقد يزيد هذا الأمر وضوحاً ما ذكره في آخر أحاديث علي بن أبي طالب، كرَّم الله وجهه، فقد أورد له أحد عشر حديثاً، ثم قال في آخرها: «كلام علي بن أبي طالب، كرَّم الله وجهه، الكثير الغريب كثيرٌ، وقد أوردنا منه هذه الأطراف اليسيرة مناسبة لما أودعناه في هذا الكتاب من الاختصار، ومن أراد الوقوف على كلامه، فليطلبه من مظانه».

فابن الأثير، رحمه الله، إنما استكثر من حديث علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، لما اشتمل عليه من غريب اللغة، ليس غير.

على أن ابن الأثير قد يشرح بعض الأحاديث، لا لغريب ألفاظها، بل لإشكال معناها، كما صنع في حديث معاوية بن أبي سفيان وحواره مع عبد الله بن الزبير، رضي الله عنهم، فإنه قال في آخر ذلك الحديث: «أخرجه القتيبي، وإنما ذكرناه مع قلّة غريبه لإشكال معناه».

ومما يتصل بالمعاني ما ذكره في حديث وائل بن حُجْر الحضرمي، من اختلاف أبي حنيفة والشافعي رضي الله عنهما، في مسألة الخِلاط في الزكاة[2].

ومنه أيضاً توفيقه بين الأحاديث التي قد تبدو متعارضة، كما تراه في حديث صفة النبي ﷺ، المروي عن هند بن أبي هالة، وعلي بن أبي طالب، رضي الله عنه[3].

---

(1) هذا في الجزء الثاني من المنال، ولا يزال مخطوطاً.

(2) منال الطالب 1/78.

(3) منال الطالب 1/168.

النحو في الكتاب:

عرض ابن الأثير لمسائل كثيرة من علم النحو، توجيهاً وإعراباً، وترى ذلك في أحاديث ذي المشعار مالك بن نمط الهمداني، والاستسقاء، ولقمان بن عاد، ولقيط بن عامر العقيلي، وابن زِمْل الجهني، وقس بن ساعدة الإيادي، وأبي بكر الصديق، وحديث عائشة بنت أبي بكر الصديق المتضمن حديث أم زَرْع.

وقد رأيته يجري على قواعد البصريين. ومن ذلك توجيهه لقوله تعالى: ﴿وما منا إلا له مقام معلوم﴾ بأنه على حذف الموصوف، وقد أثبت في تعليقاتي أن هذا هو رأي البصريين(1).

الشواهد الشعرية في الكتاب:

ابن الأثير مقلٌّ، من الاستشهاد بالشعر، ترى ذلك في هذا الكتاب، كما تراه في كتابه «النهاية». مع أن أبا عبيد، وابن قتيبة، والخطابي ـ وهم الرواد الأوائل في علم غريب الحديث ـ قد استكثروا في كتبهم من شواهد الشعر.

وقد ترك ابن الأثير أبياتاً ذواتِ عدد دون نسبة، كما اضطرب في نسبة هذا الشاهد:

إذا قصُرت أسيافُنا كان وَصْلُها خُطانا إلى أعدائنا فنُضارِبِ

فنسبه في الحديث العاشر من أحاديث علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، إلى قيس بن الخطيم، على حين نسبه في حديث الحجاج بن يوسف الثقفي إلى ابن حِطّان.

موارد ابن الأثير في الكتاب:

أفاد ابن الأثير من جهود العلماء الذين سبقوه إلى التصنيف في غريب الحديث، وصرَّح بالنقل عنهم، وذكر في آخر كل حديث مَن أخرجه منهم، ثم ذكر من الكتب:

---

(1) منال الطالب 1/83.

الصحيحين للبخاري ومسلم، والطبقات الكبير لابن سعد، والمغازي لمحمد بن إسحاق، والسيرة لعبد الملك بن هشام، والمعجم الكبير للطبراني، ومعجم الحافظ أبي أحمد العسّال[1]، والإكمال لابن ماكولا، والحلية لأبي نعيم الأصبهاني، وما قالت القرابة في الصحابة، والمؤتلف والمختلف، وكلاهما للدارقطني.

وقد رأيت ابن الأثير يدور في فلك أربعة من العلماء: ابن قتيبة والخطابي والزمخشري وأبي موسى المديني الأصبهاني. وقد أفاد ابن الأثير من كتب هؤلاء العلماء في غريب الحديث إفادة بالغة، وعوّل عليهم كثيراً، كما صنع في «النهاية».

ونعم، يذكر ابن الأثير في آخر حديث طهفة بن أبي زهير النهدي، أنه وجد فيه زيادة لم يجدها في كتب هؤلاء الأربعة، ووجدته أنا قد زاد على ما ذكره ابن قتيبة والزمخشري في الرواية والشرح[2]، لكن تظل كتب هؤلاء الأعلام العمادَ والأساس لكتاب ابن الأثير.

ويُعدّ ما حكاه ابن الأثير عن «غريب الحديث» لابن قتيبة، توثيقاً مهماً له، فقد أورد أربعة أحاديث في الجزء الأول، وذكر أن ابن قتيبة أخرجها في كتابه، وهي أحاديث: طهفة بن أبي زهير النهدي، وقطن بن حارثة، واستسقاء النبي ﷺ، وكتاب قريش والأنصار.

ولم أجد هذه الأحاديث في «غريب الحديث» لابن قتيبة الذي حققه ونشره الأخ الأستاذ الدكتور عبد الله الجبوري، ببغداد سنة 1397 ـ 1977.

ومعروف أنه لا توجد نسخة كاملة من غريب ابن قتيبة هذا، ونشرة الأخ الدكتور الجبوري إنما هي عن أجزاء من نسخ مختلفة.

---

(1) نقل عنه من طريق الحافظ أبي موسى المديني الأصبهاني. «انظر حديث أم معبد» 1/151.

(2) كما في حديث وائل بن حجر، وحديث ابن زمل الجهني 1/74، 196، وحديث طهفة في 1/35.

وهذا الذي حكاه ابن الأثير عن ابن قتيبة يدل على أن هناك نقصاً في الكتاب، وبخاصة في الجزء الأول المتضمن أحاديث رسول الله ﷺ[1].

وليس ابن الأثير وحده هو الذي ذكر أن ابن قتيبة قد أخرج حديثي طهفة بن أبي زهير، وقطن بن حارثة، فقد ذكر ذلك أيضاً أبو عبيد الهروي في «الغريبين»، والحافظ ابن حجر العسقلاني في «الإصابة»، وقد أشرت إلى ذلك في موضعه من التحقيق.

ابن الأثير والزمخشري:

قلت من قبل: إن الزمخشري إمام من أئمة العربية، وكتابه «الفائق» من أصول علم غريب الحديث.

وقد أفاد منه ابن الأثير كثيراً في كتابيه «النهاية» و «منال الطالب» مصرحاً بالأخذ عنه، غير أني رأيته في مواطن كثيرة جداً يستاق كلام الزمخشري، دون أن يصرح بالنقل منه، والعَزْو إليه، وقد سبق شيء من هذا في حديثي عن «النهاية»، وأنا ذاكرٌ هنا بحول الله أثر الزمخشري في المنال، فأقول: لقد أودع ابن الأثير كتابه هذا كثيراً من شروح الزمخشري وتوجيهاته التي سلخها من «الفائق»، ولا سبيل إلى ذكر كل ما وقعت عليه، فهو إلى الكثرة ما هو، وإنما أكتفي ببعض الأمثلة، كما صنعت في حديثي عن النهاية:

ما تراه في شرح حديث طهفة بن أبي زهير النهدي، وكذلك ما ذكره في توجيه التأنيث في «مطهرة» من حديث لقيط بن عامر العقيلي، ومثلهما ما في حديث لقمان بن عاد، وأم معبد، وقد نبّهت على ذلك في حواشي التحقيق.

على أني وجدت ابن الأثير يغير على شرح الزمخشري كله في بعض

---

(1) لقد أحسن الأخ الدكتور عبد الله الجبوري كل الإحسان حين جمع أجزاء هذا الكتاب العظيم من مختلف مكتبات العالم، ثم أقام عليه درساً علمياً للدكتوراه، وحققه تحقيقاً جيداً، ولعل الله يسّر له نسخة كاملة من الكتاب.

الأحاديث، مع تغيير بعض عبارات الزمخشري الجاسية[1] الموغلة في الغرابة إلى ألفاظ مألوفة مأنوسة. فمن ذلك:

يقول الزمخشري في حديث «لقمان بن عاد»: أراد أن عيشه عيش الصعاليك، إن ظفر بشيء ألمأ عليه، وإلا فهو موطن نفسه على معاناة خشونة الحال وشَظَف العيش.

ويقول ابن الأثير: أراد أن عيشه عيش الصعاليك، إن ظفر بشيء أخده، وإلا فهو موّطن نفسه، على معاناة خشونة الحال، وشدة العيش[2].

أرأيت إلى «ألمأ» و «أخذ» و«شظف» و «شدة»؟.

ويقول الزمخشري: البوغاء: دقاق التراب الهافي في الهواء... وارتفعت بوغاء الطيب: إذا سطعت سواطع فوحه.

ويقول ابن الأثير: البوغاء: دقاق التراب الطائر في الهواء. وارتفعت بوغاء الطّيب: إذا سطعت رائحته[3].

وتأمل: «الهافي في الهواء» و «الطائر في الهواء» و «سطعت سواطع فوحه» و «سطعت رائحته».

ويقول الزمخشري: المرمل: الذي نَفِد زاده، فرقَّت حاله وسخفت، من الرمل، وهو نسْجٌ سخيف.

ويقول ابن الأثير: المرمل: الذي نَفِد زادُه، فرقَّت حاله وضَعُفت، من الرمل، وهو نسخ ضعيف جفيف[4].

---

(1) أي الصلبة. يقال: جسا، أي: صلب. ومن تعبيراتهم القديمة: «في ألفاظ فلانٍ جُسُوّ ونكارة».

(2) منال الطالب «حديث لقمان بن عاد» 1/115، والفائق 1/78، ويقال: ألمأ عليه: ذهب به خفية.

(3) منال الطالب «حديث سطيح» 1/140، والفائق 2/42.

(4) منال الطالب «حديث أم معبد» 1/149، والفائق 1/96.

ويقول الزمخشري: والضليع في الأصل: الذي عظُمت أضلاعه ووفرت، فأجفر جَنْباه، ثم استعمل في موضع العظيم، وإن لم يكن ثم أضلاع.

ويقول ابن الأثير: والضليع في الأصل: الذي عظمت أضلاعه، واتسع جنباه، ثم اتسع فيه، فاستعمل في كل عظيم، وإن لم يكن ثمَّ أضلاع[1].

وقول الزمخشري: «أجفر جنباه» بمعنى «اتسع جنباه» التي أثبتها ابن الأثير.

ورحم الله أبا حيان النحوي، فإنه لو وقعت له «أجفر» هذه، لقال فيها ما يقوله في بعض كلام الزمخشري الذي يناقشه في «البحر المحيط»، فإنه يقول في مثل هذا الموطن: «وفيه عَجْرَفِيَّة العَجَم».

ويقول الزمخشري: الدَّليف: هو المَشْي الرُّوَيد، والتقدم في رفق.

ويقول ابن الأثير: الدَّليف: المشي المأنّى، والتقدم في رِفق[2].

وحسبك هذا، فهو كاف في الدلالة على ما ذهبت إليه.

هذا، وقد تعقب ابن الأثير الزمخشري في أشياء: فأشار إلى أنه يذكر الأحاديث بغير إسناد. فيقول في آخر حديث صفة النبي ﷺ، المروي عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه: «وأخرج الزمخشري أكثره بغير إسناد على عادته»[3].

وضعَّف ما ذهب إليه في تأويل هذا البيت الذي يروى في حديث سطيح:

أزرق ممهى الناب صرَّار الأذنْ

فقال: «رواه الزمخشري «مهمى الناب»، وقال: هو مقلوب من الممهى: المحدَّد، والظاهر ـ والله أعلم ـ أنه تصحيف قد وقع إليه كذا، فاحتال لتأويله وجهاً».

---

(1) منال الطالب «حديث هند بن أبي هالة» 1/166، والفائق 2/229.

(2) منال الطالب «حديث رقيقة بنت أبي صيفي» 1/205، والفائق 3/61، وانظر أيضاً في هذا الموضع من الكتابين تفسير «الصحل».

(3) منال الطالب 1/175.

هذا كلام ابن الأثير، وقد علّقت عليه في تحقيقي[1]، بأن الذي في «الفائق» المطبوع: «ممهى» بميمين بعدهما هاء، وقال الزمخشري: «وهو من المهى، مقلوب»، وكذلك حكاه عنه ابن الأثير في النهاية، ترجمة «مهم».

ومما يتصل بهذا ما حكاه ابن الأثير عن الزمخشري، في شرح حديث عبد الله بن الزبير، رضي الله عنهما، قال ابن الأثير: «وانصاح: مطاوع صاحه يصوحه: إذا شقه... هكذا شرحه الزمخشري، وقال: ذكره الهروي في الضاد والخاء المعجمتين، وهو تصحيف منكر».

قلت: الذي وجدته في «الفائق» المطبوع[2]: «ومنضاخ، بالضاد والخاء المعجمتين تصحيف منكر». لم يزد الزمخشري على هذا، ولم يذكر الهروي ولا غيره.

بين المنال والنهاية

صرح ابن الأثير في مقدمة «منال الطالب» بأنه أخذ في تصنيفه بعد كتابه «النهاية في غريب الحديث والأثر» الذي فرق فيه الغريب على حروف الهجاء، وقد اقتضاه هذا أن ينتزع من الحديث الجزء المشتمل على الغريب وحده، قال رحمه الله، عن كتاب «النهاية»: «فلا تكاد تجد فيه حديثاً تاماً وإن قلَّ كلمُه، ولا أثراً متسقاً وإن استقلّ منتظمه»[3]. فهو كتاب لغة كما ترى.

أما كتاب «المنال»، فقد جمع فيه الأحاديث والآثار الطوال والأوساط بتمامها، وأخذ في شرحها، فهو كتاب حديث ولغة، وإن كانت الغاية التي تغيّاها من وضع الكتاب لغوية، كما أسلفت القول.

ولما كانت «النهاية» بهذه المثابة، فقد كثرت المادة اللغوية فيها وغزرت، ولم

---

(1) منال الطالب 1/140.

(2) الفائق 2/31.

(3) مقدمة منال الطالب. وراجع ما كتبته من قبل عن منهج ابن الأثير في إيراد الأحاديث وشرحها.

يتسع القول فيها لبسط الشرح، وتعدد الروايات ومناقشتها، على نحو ما جاء في «منال الطالب».

فقد بسط ابن الأثير في «المنال» ما اختصره في «النهاية» فمن ذلك: تفسيره لوضائع الملك، في حديث طهفة بن أبي زهير النهدي، فقد عرض في «المنال» لرأي ابن قتيبة، وذكر ردّ أبي موسى المديني عليه، ثم تكلم على المعنى بفتح الميم وكسر اللام، وبضمها وسكون اللام في «الملك»، وقد اختصر كل ذلك في «النهاية» اختصاراً[1].

ومن ذلك أيضاً ما جاء في حديث قطن بن حارثة، في تفسير «الهمولة»، قال في «المنال»: «الهمولة: الإبل التي أهملت للرعي، وتُركت حيث شاءت، ولا تستعمل فعولة بمعنى مفعلة، ولهذا أكدها بالراعية».

وقال في «النهاية» في تفسير الهمولة: «هي التي أهملت، ترعى بأنفسها، ولا تستعمل فعولة بمعنى مفعولة»[2].

ومنه شرح «النَّصِيَّة» في حديث ذي المشعار مالك بن نمط الهمداني، فقد أوجزه في «النهاية» وبسطه في «المنال»[3].

ولم يحتفل ابن الأثير بتعدد الروايات كثيراً في «النهاية»، كما فعل في «المنال».

فمن ذلك ما ذكره في تفسير «العجالة» في حديث خزيمة، قال في «النهاية»: «هي لبن يحمله الراعي من المرعى إلى أصحاب الغنم قبل أن تروح عليهم».

وقال في «المنال»: «العجالة، بالضم: اللبن الذي يحمله الراعي من المرعى إلى أصحاب الغنم قبل أن تصدر، وإنما يفعل ذلك إذا كثر اللبن عليه، فيحلبها في

---

(1) المنال «حديث طهفة»، والنهاية «وضع» 5/198.
(2) المنال «حديث قطن بن حارثة»، والنهاية «همل» 5/274، وقوله في النهاية: «مفعولة» خطأ، وكذلك جاء في اللسان «همل»، والصواب: «مفعلة»، كما في المنال.
(3) المنال «حديث ذي المشعار»، والنهاية «نصى» 5/68.

المرعى. ويروى «العِجالة» بالكسر، وهي ما يحمل الراعي عليه زاده، كالتيس والكبش، وقيل: هما بالضم والكسر: ما يتعجله الإنسان»[1].

ومنه ما ذكره في تفسيره «عليه مسحة ملك» من حديث جرير بن عبد الله البجلي، فقد ذكر في «المنال» أن قوله: «ملك» يروى بفتح الميم واللام، ويروى بضم الميم وسكون اللام، ولم يشرح في «النهاية» إلا على الرواية الأولى[2].

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في حديث أم معبد، وقولها في رسول الله ﷺ: «محفود محشود». فقد قال في «المنال»: «المحشود: الذي يجتمع الناس حوله، يعني أن أصحابه يحوطون به، ويجتمعون على خدمته، من الحشد: الجمع. ويروى بالسين المهملة، من الحسد، فإن صح فمن أولى بأن يُحْسَد ممن تكاملت فيه مثل هذه الأخلاق المرضية؟».

ولم يُشر في «النهاية» إلى رواية «محسود» بالسين المهملة، ثم لم يزد في شرح «محشود» على قوله: «أي أن أصحابه يخدمونه ويجتمعون إليه»[3].

وفي حديث أم معبد أيضاً، وذِكر هزال إبلها، أورد ابن الأثير في «المنال» أربع روايات في هزال الإبل وضعفها: «تشاركن هزلاً، وتساوكن، وتساوقن، وتتاركن». وهذه الرواية الأخيرة لم يذكرها في «النهاية»، لا في مادة «ترك» ولا في غيرها.

ومنه أيضاً ما ذكره في شرح قوله: «حتى إذا ألقت السماء بأرواقها» قال في «النهاية»: «أي بجميع ما فيها من الماء، والأرواق: الأثقال، أراد مياهها المثقلة للسحاب».

هذا قوله في «النهاية»، وقال في «المنال»: «وقوله: «حتى التقت السماء بأرواقها» يريد بالسماء هاهنا السحاب. أي التقت بجميع ما فيها من الماء،

(1) المنال «حديث خزيمة بن ثابت السلمي» والنهاية «عجل» 3/187.
(2) المنال «حديث جرير بن عبد الله البجلي» والنهاية «ملك» 4/359.
(3) المنال «حديث أم معبد»، والنهاية «حشد» 1/388.

والأرواق: الأثقال، كأنه قال: التقت السماء بمائها الكثير المثقل للسحاب. وقيل: أراد بأرواقها: مياهها الصافية، مِن راق الماء، إذا صفا، ويجوز أن يريد بالسماء السماءَ الحقيقية لا السحاب؛ لأن المطر إنما يجيء من جهة السماء. وفي رواية: «حتى إذا ألقت السماء بأرواقها» من الإلقاء، والباء زائدة»[1].

وقد ناقش ابن الأثير بعض الروايات اللغوية في «المنال»، على حين اكتفى بعرضها في «النهاية». ومن ذلك شرحه للمؤزلة في حديث طهفة، قال في «المنال»: «والمؤزِلة، هكذا تروى بهمزة ساكنة وكسر الزاي الخفيفة، وفسرت أنها الجائية بالأزل، والأزل: الضيّق. يقال: أزله يأزله أزلاً: إذا حبسه وضيَّق عليه، والرواية لا تنتظم مع هذا التصريف؛ لأن المؤزلة مِن آزلتْ، بالمد، فإن صحت الرواية، فيكون قد عدَّى الفعل بالهمزة، يقال: أزل الأمر يأزل: إذا ضاق واشتد، وآزله غيره. وفي كتاب الزمخشري: «المؤزِّلة» بفتح الهمزة وتشديد الزاي[2]، فإن صحت الرواية، فيكون قد عدّى الفعل بالتشديد للتكثير».

هذا كلامه في «المنال» ولم يزد في «النهاية» على قوله: «أي: آتية بالأزل، ويروى: «مؤزّلة» بالتشديد على التكثير»[3].

هذا وقد تكلم ابن الأثير في «المنال» على أشياء لم يعرض لها في «النهاية»، فمن ذلك كلامه على أصل «النهنهة»، قال: «والأصل فيه: نهّه، بثلاث هاءات، فأبدلوا من الهاء الوسطى نوناً للفرق بين فعلل وفعَّل». ولم يذكر هذا في «النهاية»[4].

ثم رأيته يقيِّد بعض الألفاظ بالعبارة في «المنال»، ويهمل ذلك في «النهاية»،

---

(1) المنال «حديث الاستسقاء»، والنهاية «روق» 2/278.

(2) ذكرت في تعليقي على هذا الموضع أن الذي في «الفائق» المطبوع، بسكون الهمزة وكسر الزاي مخففاً، بضبط القلم، ولم يقيده الزمخشري بالعبارة.

(3) المنال «حديث طهفة بن أبي زهير النهدي»، والنهاية «أزل» 1/46.

(4) المنال «حديث خزيمة بن ثابت السلمي»، والنهاية «نهنه» 5/139.

فمن ذلك ضبطه للحوري في حديث ذي المشعار. قال في «المنال»: «الحوري: منسوب إلى الحور، بفتح الحاء والواو، وهي الجلود المتخذة من جلود الغنم، مصبوغة بحمرة».

ولم يقيد هذا التقييد في «النهاية»[1] وإن كان قد ذكر هناك عبارة صرفية تؤول إلى ما ذكره في «المنال»، قال: «وهو أحد ما جاء على أصله، ولم يعلّ كما أُعِلّ ناب».

فإن هذا يعطي أن «الحور» بفتح الحاء والواو.

ومن ذلك تقييده في «المنال» عرضان بكسر العين وضمّها، وإهمال ذلك في «النهاية»[2].

وقد وقفت على شيء من الخلاف بين «المنال« و«النهاية»، وذلك ما ذكره ابن الأثير في ضبط «الحوب»، فقد قال في «المنال»: «الحوب: الإثم، وتضم حاؤه وتفتح، فالضم لغة الحجاز، والفتح لغة تميم».

وجاء عكس هذا في «النهاية»، وقلت في تعليقي على هذا الموضع: «وكذا قال الفيومي في المصباح، وعكس المصنف في «النهاية»، فجعل الفتح لغة الحجاز، والضم لغة تميم، ومثله في اللسان والتاج»[3].

وبعد: فلعل في هذا الذي ذكرت؛ دليلاً على فَرْقِ ما بين الكتابين، وأنه لا يغني كتاب عن كتاب شيئاً.

---

(1) المنال «حديث ذي المشعار مالك بن نمط الهمداني»، والنهاية «حور» 1/459.

(2) المنال «حديث وائل بن حجر»، والنهاية «عرض» 3/214.

(3) المنال «حديث جرير بن عبد الله البجلي»، والنهاية «حوب» 1/455.

توثيق نسبة الكتاب إلى ابن الأثير

على كثرة من ترجموا لابن الأثير، لم أجد من ذكر له هذا الكتاب إلا ابن الشَّعار الموصلي، المتوفى سنة (654)، وتاج الدين ابن السبكي، المتوفى سنة (771)[1].

وابن الشعار يسمى الكتاب: «منال الطالب في شرح الغرائب»، ثم يقول: «وهي الأحاديث المطولات».

وابن السبكي يسميه: «شرح غريب الطوال»، وهذه تسمية موهمة؛ كما ترى، فأكثر ما يطلق لفظ «الطوال» على القصائد السبع الجاهلية المعروفة.

وقد نظرت في كتاب «كشف الظنون» في جميع مظانه، فلم أجد فيه ذكراً لهذا الكتاب، ثم رأيت إسماعيل باشا البغدادي، المتوفى سنة (1339) في كتابه «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون»[2] يذكر عنوان الكتاب «منال الطالب في شرح طوال الغرائب»، ولم يزد على ذكر العنوان شيئاً ألبتة.

وفيما عدا هؤلاء الثلاثة، لم أجد من ذكر الكتاب، أو أشار إليه، أو نقل عنه.

وقد حاك في صدري أن الحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (852) ربما يكون قد اطلع على «منال الطالب»، وذلك أن ابن الأثير ذكر في حديث أكيدر، قال: «ومن الناس من يقول: إنه أسلم، والأول أصح»، وقد حكى ابن حجر هذه العبارة عن المصنف، في ترجمة أكيدر من «الإصابة»[3]، فقال: «وقال أبو السعادات ابن الأثير، ـ أخو مصنف أسد الغابة ـ: من الناس من يقول: إن أكيدر أسلم، وليس بصحيح».

---

(1) راجع عقود الجمان في شعراء هذا الزمان «الجزء السادس من مخطوطة أسعد أفندي»، وطبقات الشافعية الكبرى 8/367.

(2) إيضاح المكنون 2/562، وأشير هنا إلى أن إسماعيل البغدادي حين ترجم لابن الأثير، في كتابه هدية العارفين 2/2، 3 لم يذكر له هذا الكتاب.

(3) الإصابة 1/131.

فهل نقل ابن حجر هذا الكلام من «منال الطالب» أو من كتاب آخر من مصنفات ابن الأثير؟.

ومهما يكن من أمر، فنحن نحمد الله تعالى أن سَلِمَتْ لنا مقدمة الكتاب التي ذكر فيها ابن الأثير غرضَه من تأليف الكتاب، ومنهجه فيه، وعنوانه الذي اختاره له، ولولا ذلك كله لكنا من هذا الكتاب في أمرٍ مَرِيج.

ولعل جهالة هذا الكتاب عند القدامى ترجع إلى أنه من آخر تصانيف ابن الأثير ـ في أكبر الظن ـ إذ كان تاريخ الانتهاء من نسخه وقراءته على مصنفه[1] سنة (606)، والمصنف رحمه الله، توفي في سلخ ذي الحجة من السنة نفسها.

نسخة الكتاب

هي نسخة وحيدة احتفظت بها الخزانة العامة بمدينة الرباط، عاصمة المغرب الأقصى ـ صانه الله من الآفات والمحن ـ وكم من المخطوطات الفريدة النادرة، احتفظت بها مكتبات المغرب العزيز، الذي ظلَّ عربي الوجه واليد واللسان، برغم عوامل القهر والاستلاب والمسخ التي تعرض لها هذا البلد الإسلامي العظيم، ولقد عرف المغاربة قيمة هذا الإرث الجليل الذي آل إليهم، فحفظوه وصانوه، كما يصون كرامُ الأبناء ودائع الأباء.

والمشتغلون بالتراث ونشر النصوص يذكرون للمكتبة المغربية أنها احتفظت بنسخ وحيدة من كتب ذوات عدد، أذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر: حذف من نسب قريش، لمؤرج السَّدُوسي، والفَرْق في اللغة، لثابت بن أبي ثابت، ورَّاق أبي عبيد القاسم بن سلام، والبرصان والعرجان، للجاحظ، والصاهل والشاحج، لأبي العلاء المعري، والوسيط في الأمثال، للواحدي، والموفقي في النحو، لابن كيسان، وكتاباً صغيراً في النحو، للحسن بن عبد الله، المعروف بلُغْدة الأصبهاني[2].

---

(1) سيأتي الكلام على ذلك في وصف نسخة الكتاب.

(2) لعل الأيام تظهر نُسخاً أخرى من هذه الكتب، ولكن إلى الآن لم نعرف هذه الكتب إلا من =

وأعود إلى الحديث عن نسخة «منال الطالب»، فأقول: لقد جهدت في الظفر بنسخة ثانية من هذا الكتاب، فلم أوفق.

ومن نِعَم الله تعالى علينا أن هذه النسخة المغربية غير مُحْوجَةٍ إلى غيرها، فهي إلى النفاسة ما هي. وقد جمعت النسخة كل أسباب القبول والتوثيق التي يعرفها المشتغلون بعلم المخطوطات:

فخطها نسخي نفيس جداً، مضبوط ضبطاً كاملاً، مع وضع علامات الإهمال تحت الحروف المهملة.

وناسخها هو: شرف الدين محمد بن نصر الله بن محمد بن عبد الكريم، وهو ابن أخي المصنف، والده: نصر الله بن الأثير، صاحب كتاب «المثل السائر»، وقد فرغ شرف الدين من نسخ الكتاب سنة (606)، وكتب في آخر النسخة:

«تمّ كتاب منال الطالب في شرح طوال الغرائب، وذلك في سنة ست وستمائة. كتبه محمد بن نصر الله بن محمد بن عبد الكريم، ولد أخي المصنف، حامداً لله[1] تعالى على نِعمه، ومصلياً على رسوله[2] مسلماً. والحمد لله رب العالمين».

وقد سمع محمد النسخة وقرأها على عمه المصنف. وكتب السماع عمه الثاني عز الدين محمد، ابن الأثير المؤرخ، صاحب كتاب «الكامل». وهذه صورة السماع وتاريخه، كما جاءت على صفحة العنوان:

«سمع جميع كتاب منال الطالب في شرح طوال الغرائب، من أوله إلى آخره، على مصنفه المولى الأخ «السعيد»[3] مجد الدين أبي السعادات المبارك بن

= قِبلَ المغاربة، وقد كتبت عن أثر علماء المغرب في حفظ التراث الإسلامي قديماً وحديثاً، منذ نحو أربع سنوات، في مجلة الثقافة المصرية، ودعوة الحق المغربية.

(1) هكذا بكسر اللام في لفظ الجلالة.

(2) هكذا بغير واو العطف.

(3) جاءت هذه الكلمة غامضة، وقد اجتهدت في قراءتها كما ترى.

محمد بن عبد الكريم، إملاء من لفظه ولده «الأخ»[1] الولد الأعز شرف الدين محمد بن نصر الله بن محمد بن عبد الكريم، في عدة مجالس، في شهور سنة ست وستمائة. كتبه علي بن محمد بن عبد الكريم، في جمادى الأول[2] «هكذا» من سنة ست وستمائة، حامداً لله تعالى، ومصلياً على رسوله محمد وآله ومسلماً».

وترى أثر هذا السماع على حواشي النسخة في آخر الأحاديث.

وهذه النسخة محفوظة بالخزانة العامة بالرباط، برقم (182) أوقاف. وقد نسختها بيدي. وفرغت من تحقيقها. وصدر الجزء الأول في عام 1400 ـ 1980 عن مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـ بكلية الشريعة ـ بمكة المكرمة.

وإذ قد فرغت من الكلام على الكتابين اللذين أفردهما ابن الأثير، لغريب الحديث، وهما «النهاية» و «منال الطالب»، فإني ذاكر موجزة عما نثره من شرح لغريب الحديث في كتابيه: «جامع الأصول»، و «شرح مسند الشافعي»:

جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ

جمع ابن الأثير، رحمه الله، في هذا الكتاب، الأصول الستة: الموطأ، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.

وقد عُني ابن الأثير، في هذا الكتاب، بشرح الغريب، عناية بالغة، وقد ذكر منهجه في ذلك، وأبان عنه في مقدمته، قال رحمه الله، في الفصل الخامس من المقدمة، في بيان الغريب والشرح:

«لما أردنا أن نذكر شرح لفظ الحديث ومعناه، كان الأولى بنا أن نذكره عقيب كل حديث، فإنه أقرب تناولاً، وأسهل مأخذاً، لكنا رأينا أن ذلك يتكرر

---

(1) مكان هذه الكلمة بياض، وقد رجحت أنها هكذا.

(2) هكذا جاء، والمعروف أن جمادى مؤنثة، قال الفراء: «الشهور كلها مذكورة إلا جماديين، فإنهما مؤنثان. . .»، ثم قال: «فإن سمعت تذكير جمادى، فإنما يذهب به إلى الشهر»، وانظر اللسان «جمد».

تكراراً زائداً؛ لاشتراك الأحاديث في المعنى الواحد، مع تقارب الألفاظ، بل اتحادها، فإن ذكرنا شرح الحديث الواحد، وإذا جاء مثله أحلنا عليه، احتاج الطالبُ إلى كلفة عظيمة، حتى يجد الغرض، وكان الكتاب يطول بكثرة الإحالات، وإن نحن أوردناه آخر كل فصل أو باب، جاء من التكرار ما يقارب الأول، وإن نحن أفردنا للشرح كتاباً مستقلاً بنفسه ـ كما فعله الحميدي، رحمه الله في «غريب كتابه» ـ صار ذلك الكتاب مفرداً وحده، لا علاقة بين الأصل وبينه، فمن شاء نسخه، ومن شاء تركه، فكانت الفائدة تذهب ويزول الغرض ويبقى الكتاب خالياً من الشرح والتفسير الذي قصدنا إليه.

فأدى النظر إلى أن ذكرناه في آخر كل حرف من حروف «أ ب ت ث» على ترتيب الكتب التي في كل حرف، وسياق الأحاديث التي في كلّ كتاب. . .

ثم قال رحمه الله: وعولت في الشرح على كتب أئمة اللغة وكتب غريب الحديث، وكتب الفقه، وغيرها.

فمن كتب اللغة: كتاب «التهذيب» لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، وكتاب «لغة الفقه» له، وكتاب «صحاح اللغة» لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، وكتاب «المجمل» لأبي الحسين أحمد بن فارس.

ومن كتب الغريب: كتاب «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام وكتاب «غريب الحديث» لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، وكتاب «مختلف الحديث» له، وكتاب «غريب الحديث» لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، وكتاب «معالم السنن» له، وكتاب «شأن الدعاء» له، وكتاب «الجمع بين الغريبين» لأبي عبيد الهروي، وكتاب «الفائق» لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، وكتاب «غريب الحديث» لأبي عبد الله الحميدي»[1].

هذا منهج ابن الأثير، وتلك خطته في شرح غريب الحديث الوارد في

---

(1) جامع الأصول 1/64 ـ 67.

الكتاب، ولكن المحقق رأى أن يبدل هذه الطريقة، ويثبت غريب كل حديث وشرحه، وعقبه، تسهيلاً للقارىء ـ هكذا قال ـ.

وهذه طريقة غير مرضية، وهي مظنة خطأ، وموضع سهو، وكثيراً ما توقع في اضطراب، وقد وقع شيء من ذلك في الكتاب[1].

وما ينبغي لمحقق أن يستجيز لنفسه تغيير نظام كتاب، أراد مؤلفه أن يكون ومن أراد التسهيل على القارىء، ففي الفهارس الفنية غنية وكفاية.

ومهما يكن من أمر، فقد أورد ابن الأثير في كتابه هذا مادة لغوية غزيرة جداً، وفي أكبر ظني أن هذه المادة اللغوية، لو أفردت في كتاب، لجاء في نصف «النهاية».

ويختلف منهج ابن الأثير، في شرحه للغريب، في هذا الكتاب، عن منهجه في «النهاية»، فهو في «النهاية» يوجز القول إيجازاً، على حين نراه هنا يتوسع في الشرح، وفي ذكر الروايات.

وأضرب لذلك مثلاً بما ذكره في شرح حديث: «وكان منها أجادب أمسكت الماء»[2].

وكذلك الخلاف بين الافتراق والتفرق[3].

وما أورده في شرح حديث عائشة، رضي الله عنها: «نصبت على باب حجرتي عباءة مقدمة من غزاة خيبر أو تبوك، فهتك العرص حتى وقع بالأرض». والخلاف في «العرص» هل هو بالصاد المهملة أو بالضاد المعجمة[4].

---

(1) راجع الجزء الرابع صفحات 225، 227، 228، وقال المحقق في الموضع الأول، عن الحديث المشروح: «سقط غريبه والثلاثة الذين بعده في محله سهواً، فاستدركناه هنا لقربه».

(2) جامع الأصول 1/286، وقارن بما في النهاية 1/243.

(3) جامع الأصول 1/578، والنهاية 3/439.

(4) جامع الأصول 4/806، والنهاية 3/208.

وما ذكره في حديث المسح على الخفين: «فادَّرعهما ادراعاً»[1].

وما ذكره في شرح حديث الحيض: «خذي فرصة ممسكة فتطهري بها»[2].

ومنه ما أورده في شرح حديث ابن عباس، رضي الله عنهما، في أمر الكعبة: «فُرِق لي رأي فيها»[3].

وما ذكره في شرح حديث: «إن الشيطان قعد لابن آدم بأطرقه»[4].

وما أورده في حديث أشراط الساعة: «ويلقى الشح»[5].

وفي حديث الصراط: «ومنهم مكدوس في النار»[6].

وفي حديث عائشة، رضي الله عنها، وذكرت نساء الأنصار: «عمدن إلى حجور، أو حجوز، فشققنهن فاتخذنهن خمراً»[7].

ففي كل هذه الأمثلة، ترى توسعاً وبسطاً في الشرح، في جامع الأصول، وترى وجازة واختصاراً في النهاية.

ومع أن ابن الأثير، رحمه الله، قد شرط في مقدمته ألا يكرر شرح الكلمات الغريبة، اعتماداً على ما سبق ذكره، فإنه كرر شرح بعض الكلمات كثيراً، ولعل ذلك لِطول الكلام بين الموضعين، كما ذكر رحمه الله. ومن ذلك كلمات:

«قسط وأقسط، والأوثان، والعجوة، والعير، وآنفاً، والعقال، والأريكة، والوسادة، وبنى بأهله، ونشدتك الله، وإمَّالاً، والظعينة، وعنبة طافية، والراحلة،

---

(1) جامع الأصول 7/233، والنهاية 2/158.
(2) جامع الأصول 7/320، والنهاية 3/431.
(3) جامع الأصول 9/300، والنهاية 3/440.
(4) جامع الأصول 9/541، والنهاية 3/123.
(5) جامع الأصول 10/409، والنهاية 4/268.
(6) جامع الأصول 10/454، والنهاية 4/155.
(7) جامع الأصول 10/644، والنهاية 1/344.

ووهم، والسرية والسرايا، والموجدة، والخلة، والثياب المعافرية، والموجدة، والأقط، والداجن، والثوب القطري، والتحرج، والدباء، وأوجب، والاحتباء.
وقوله ﷺ: «إن من البيان لسحراً».

ولم يقف ابن الأثير عند حدود الشرح اللغوي للفظ الغريب بل عمد إلى شرح المعاني، وأشار إلى اختلاف العلماء في الأحكام:

ومن هذا شرحه لقوله ﷺ: «من قال في كتاب الله عز وجل برأيه فأصاب فقد أخطأ». وقد أورد ابن الأثير على هذا الحديث كلاماً جيداً[1].

وما ذكره في شرح قوله ﷺ: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»[2]. والكلام الذي قاله ابن الأثير حول هذا الحديث، عال سديد.

هذا، وقد ذكر ابن الأثير، رحمه الله، شرحاً طيباً، لقول الله تعالى، فيما يرويه عنه رسول الله ﷺ: «الصوم لي وأنا أجزي به».

وقد عزا ابن الأثير هذا الشرح للأمير مجاهد الدين قايماز بن عبد الله، ثم أفاد أن هذا الفهم لمعنى الحديث مما انفرد به ذلك الأمير، وأنه لم يقع لأحد قبله.

وإني أستجيز لنفسي أن أنقل كلامي كله - مع طوله - لما فيه من الفائدة والغرابة.

قال رحمه الله: «إنما خصّ الصوم والجزاء عليه بنفسه عز وجل، وإن كانت العبادات كلها له، وجزاؤها منه؛ لأن جميع العبادات التي يتقرب بها العباد إلى الله عز وجل، من صلاة، وحج، وصدقة، وتبتل، واعتكاف، ودعاءٍ، وقربان، وهدى، وغير ذلك من أنواع العبادات، قد عَبَد المشركون بها آلهتهم، وما كانوا يتخذونه من دون الله أنداداً، ولم يسمع أن طائفة من طوائف المشركين في الأزمان

---

(1) جامع الأصول 2/4 - 6.
(2) جامع الأصول 11/320 - 324.

المتقادمة، عبدت آلهتها بالصوم، ولا تقرَّبت إليها به، ولا دانَتْها به، ولا عُرف الصوم في العبادات إلا من جهة الشرائع، فلذلك قال الله عز وجل: «الصوم لي».

أي لم يشاركني فيه أحد، ولا عُبد به غيري، فأنا حينئذ أجزي به على قدر اختصاصه بي، وأنا أتولى الجزاء عليه بنفسي، لا أكِلُه إلى أحدٍ «غيري» من مَلَك مقرَّب، أو غيره.

ثم قال: وقد ذكر العلماء في معنى هذا الحديث، وجوهاً من التأويل، لا تداني هذا القول، ولا تقاربه، إذ ما من قول منها إلا وباقي العبادات تشاركه فيه. وهذا القول أخبرني به الأمير مجاهد الدين أبو منصور قايماز بن عبد الله ـ أدام الله سعادته ـ وذكر أنه مما وقع له ابتكاراً، ولم يسمعه من أحد، ولا وقف عليه في كتاب، ولم أسمعه أنا من غيره، ولقد أصاب فيما وقع له، وأحسن، وفقه الله بعرفانه»[1].

هذا كلام ابن الأثير، وهو رحمه الله، متَّهم في دِينه وورعه، ولم يُعرف عنه أنه كان يصانع الحكام، أو يتقرب إليهم، فقول هذا ونقله عن الأمير مجاهد الدين، مرضيٌّ ومقبولٌ إن شاء الله.

والأمير مجاهد الدين هذا: هو أبو منصور قايماز بن عبد الله الزيني، تولى نيابة الحكم لسيف الدين غازي، بالموصل، وكان كثير الخير والصلاح، وكان ابن الأثير كاتبه ومنشىء الرسائل عنه إلى الملوك. توفي سنة (595)[2].

ولم يخل ابن الأثير كتابه من بعض مسائل النحو والصرف، على عادته في كل مصنفاته[3].

---

(1) جامع الأصول 9/454، ويلاحظ أن ابن الأثير، قد ذكر هذا الرأي في توجيه الحديث، في النهاية 1/270، ولم يعزه إلى أحد، بل قال: «وأحسن ما سمعت في تأويل هذا الحديث» وذكر ما ذكر.

(2) وفيات الأعيان 4/83.

(3) انظر مثلاً جامع الأصول 2/362، 8/237، 9/123.

وتتجلى أمانة ابن الأثير العلمية، فيما أورده في شرح حديث الاستسقاء، وقول الأعرابي: «فألّف الله بين السحاب وملأتنا».

قال رحمه الله: «الذي جاء في كتاب الحميدي: «ملأتنا»، وفي كتاب مسلم: «مَلَتْنا» ولم يتعرض الحميدي في غريبه لشرحها، والذي جاء في كتاب رزين: «هلتنا»، يعني السحاب، وهو أقرب إلى المعنى. والله أعلم».

ثم قال: «وهذه اللفظة لم تجىء إلا في رواية مسلم، ولا أعرف معناها، ونحن نرويها كما سمعناها، إلى أن نعرف لها معنى»[1].

موارد ابن الأثير في الكتاب:

هي نفس الموارد التي تراها في كتابيه: النهاية، والمنال، وقد نقلت لك قريباً كلامه عن العلماء الذين أفاد منهم، ونقل عنهم، ويظهر في هذا الكتاب تعويله على الخطابي، وحكايته عنه كثيراً، وكذلك الحميدي، ونقل عنه نقلاً عزيزاً، في جمع فِعْلة ـ بكسر الفاء ـ على أفعِلاء، وذكر أنه لم يعرفه، ولم يجده في كتب اللغة والنحو[2].

غير أننا نجد ابن الأثير في هذا الكتاب، ينقل عن بعض العلماء الذين لم ينقل عنهم في النهاية، مثل الميداني، صاحب الأمثال[3].

هذا، وقد جرى ابن الأثير في الجامع، على ما جرى عليه في النهاية، من الإبهام في بعض المواضع، وعدم التصريح بذكر من ينقل عنهم، كقوله: «رأيت بعض أكابر العلماء».

«وقال بعضهم»[4].

(1) جامع الأصول 6/204.

(2) جامع الأصول 9/123، «حديث فضل أم المؤمنين السيدة خديجة رضي الله عنها».

(3) جامع الأصول 9/67، وقارن بما في النهاية 4/27.

(4) جامع الأصول 5/393، 7/502، وقد أورد في الموضع الأول، كلاماً نفيساً، عن هذا =

الشافي في شرح مسند الشافعي

وهذا هو الكتاب الرابع من كتب ابن الأثير الذي عُني فيه بغريب الحديث.

والكتاب لا يزال مخطوطاً. وقد قال في مقدمته، فيما قال:

«ثم إنّا بعد ذكر الأسانيد والروايات، نشرع في ذكر ما في الحديث، مما تدعو الحاجة إلى بيانه، وجرت العادة بشرح ما يتعلق به من إسناد، ورجال، وغريب، ولغة، ونحو، وإعراب، وتصريف، واشتقاق، ومعنى، وفقه، وأصول فقه، وعلم كلام، وأصول حديث. . .» إلى آخر ما قال[1].

وبعد:

فأرجو أن أكون قد وُفّقت فيما قصدت إليه من الإبانة عن جهود ابن الأثير، في شرح غريب الحديث، والكشف عن موارده، وأثره في الخالفين والحمد لله فاتحة كل خير، وتمام كل نعمة.

= الذي لم يصرح باسمه من أكابر العلماء في شرح حديث: «أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك».

(1) الشافي، ورقة 6.

مصادر ومراجع البحث

1 ـ أساس البلاغة، للزمخشري، دار الكتب المصرية، القاهرة 1972 م.

2 ـ الأعلام، للأستاذ خير الدين الزركلي. الطبعة الرابعة ـ دار العلم للملايين ـ بيروت، 1979 .

3 ـ الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش ـ مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي بكلية الشريعة ـ مكة المكرمة 1400= 1980 م.

4 ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، إستانبول 1945 م.

5 ـ برنامج الوادي آشي، تحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1400=1980 م.

6 ـ بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد، للقاضي عياض، تحقيق صلاح الدين بن أحمد الإدلبي، ومحمد الحسن أجانف، ومحمد عبد السلام الشرقاوي، الرباط بالمغرب الأقصى 1395=1975 م.

7 ـ بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى الحلبي، القاهرة 1964 م.

8 ـ تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، الطبعة الألمانية.

9 ـ تفسير القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة 1372 هـ.

10 ـ جامع الأصول، لابن الأثير، تحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، دمشق 1389= 1969 م.

11 ـ جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، والدكتور عبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة 1384= 1964 م.

12 ـ الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير، للسيوطي، طبع بهامش النهاية العثمانية، القاهرة 1311.

13 ـ الروض الأنف، للسهيلي، الجمالية، القاهرة 1332= 1914 م.

14 ـ الشافي في شرح مسند الشافعي، لمجد الدين الأثير، مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم 306 حديث.

15 ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة عشرة، دار الفكر ـ بيروت 1392= 1972 م، مصورة عن طبعة السعادة بالقاهرة.

16 ـ شرح النووي على صحيح مسلم، المطبعة المصرية، القاهرة 1929 م.

17 ـ الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة 1956 م.

18 ـ صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1374 هـ.

19 ـ طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو. والدكتور محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1383= 1964 م.

20 ـ عقود الجمان في شعراء هذا الزمان، لابن الشعار الموصلي، مخطوطة بمكتبة أسعد أفندي بإستانبول، ومنها صورة بمعهد المخطوطات برقم (339) تاريخ.

21 ـ غريب الحديث للخطابي، مخطوطة المكتبة السليمانية، ورجعت إلى مصورة منها بمركز البحث العلمي، بكلية الشريعة ـ مكة المكرمة.

22 ـ غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، تصحيح محمد عظيم الدين،

ومراجعة الدكتور محمد عبد المعيد خان ـ حيدر آباد الدكن، الهند 1384= 1964 م.

23 ـ غريب الحديث لابن قتيبة، تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف ـ بغداد 1397= 1977 م.

24 ـ الغريبين «غريبي القرآن والحديث»، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1390.

25 ـ الفائق في غريب الحديث للزمخشري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثانية 1971 م.

26 ـ القاموس المحيط، للفيروزآبادي، المطبعة الحسينية المصرية، القاهرة 1344 هـ.

27 ـ الكشاف عن حقائق التنزيل، للزمخشري، المطبعة الأميرية بالقاهرة 1318 هـ.

28 ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للحاج خليفة، إستانبول 1941 م.

29 ـ لسان العرب، لابن منظور، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة 1300 هـ.

30 ـ مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة 1374 = 1955 م.

31 ـ مسند أحمد بن حنبل، القاهرة 1313 هـ.

32 ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، تصحيح مصطفى السقا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1369= 1950 م.

33 ـ معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار المأمون، القاهرة 1936 م.

34 ـ معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق أستاذنا عبد السلام محمد هارون، عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1366 هـ.

35 ـ معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري، تصحيح الدكتور السيد معظم حسين، المكتب التجاري للطباعة، بيروت، الطبعة الثانية 1977 م.

36 ـ المغيث في غريب القرآن والحديث، لأبي موسى المديني الأصبهاني،

مخطوطة بمكتبة فيض الله أفندي بإستانبول، ورجعت إلى صورة منها بمعهد المخطوطات بالقاهرة برقم (500 حديث).

مقاييس اللغة= معجم مقاييس اللغة.

37 ـ منال الطالب في شرح طوال الغرائب، لمجد الدين بن الأثير، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، نشر مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي بمكة المكرمة 1400= 1980 م.

38 ـ نفح الطيب للمقري، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت 1388= 1968 م.

39 ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين بن الأثير، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1383= 1963 م.

40 ـ هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، إستانبول 1951 م.

41 ـ وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت 1398= 1978 م.

فهرس موضوعات المجلد الأول